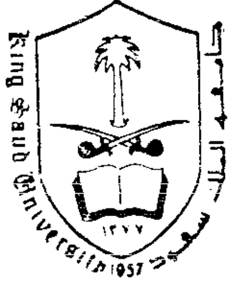


المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك سعود
عمادة الدراسات العليا
كلية التربية
قسم الثقافة الإسلامية
شعبة التفسير والحديث

الفوائد المنتخبة

عن أبي شعيب الحراني ، وأبي يعقوب القاضي ، وأبي حفص القاضي ، وأبي محمد بن علوية القطان ، عن شيوخهم

رواية أبي بكر الآجري

المتوفى سنة (٣٦٠ هـ)

من بداية المخطوط إلى نهاية حديث أبي شعيب الحراني

دراسة وتحقيق

بحث تكميلي لمتطلبات الحصول على الماجستير

إعداد الطالب

إبراهيم بن صالح بن عبد العزيز العجلان

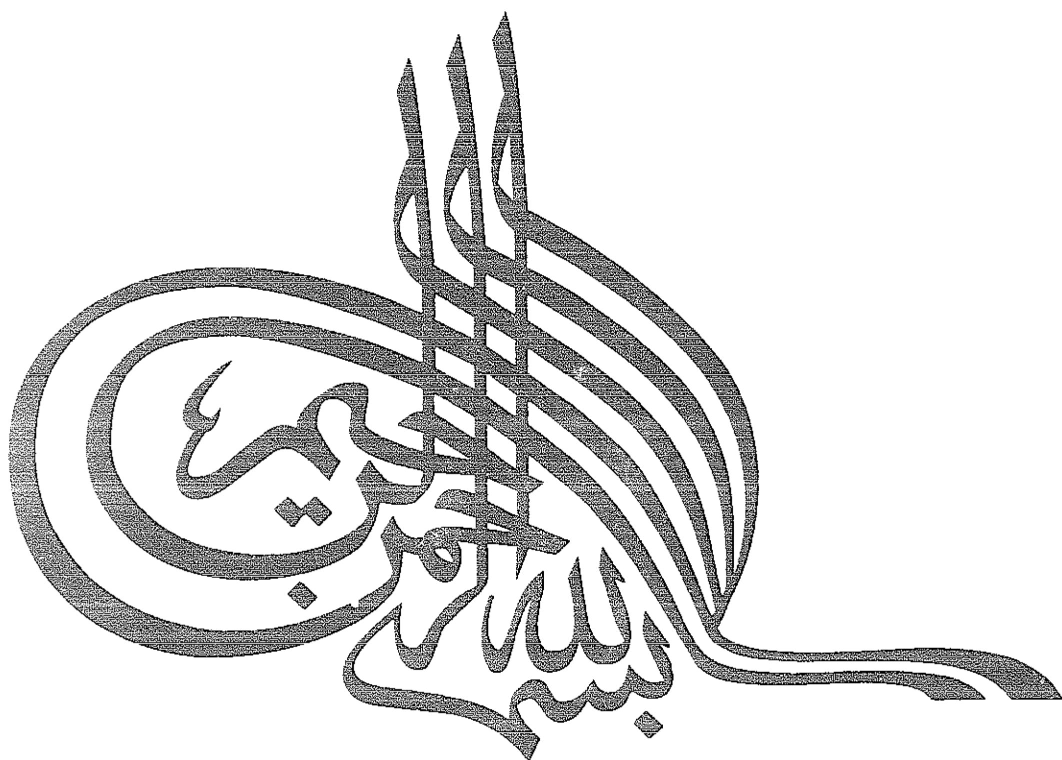
الرقم الجامعي (٤٢١٠٢٠١٢٩)

إشراف الدكتور

سعد بن عبد الله الحميد

١٤٢٦ / ١٤٢٧ هـ

الجزء الأول


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

وتَشتملُ عَلى:

* أسبابُ اخْتيارِ الموضوعِ.
* خُطَّةُ البَحثِ.
* شُكْر وَتَقْدِير.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إنَّ الحمد لله، نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيِّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، وصفيُّه، وخليلُه، صلى الله عليه وعلى آله الطيبين، وصحابته الميامين، وعلى من تبعهم، واقتفى آثارهم، واهتدى بمنارهم إلى يوم الدين، **أما بعد:**

فإنَّ أعظمَ ما بُذِلت فيه الأوقات، وصُرِفت فيه الأعمار، خِدمة سُنَّة المصطفى ﷺ؛ لأنَّها المبيِّنة لما أُجملَ من كتاب الله تعالى؛ كما قال سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، ولذا تعاقبَ العلماءُ على خدمتها، روايةً، وتدويناً، وشَرْحاً، وتَعْليقاً، وترتيباً، وتهذيباً، وتفانوا في جَمْعها، وتحمَّلوا المصاعب في نَشْرها، والدفاع عنها، حتى حَفِظ لنا التراث كنوزاً مما دوَّنوه، وهذا من حِفْظِ الله تعالى لدينه، وفضله على هذه الأُمَّة.

ولمَّا كانت الفوائد الحديثية هي إحدى تلك الكنوز الموروثة، والتي تستحق العناية والاهتمام، أحببتُ أن أُشارك في خدمة كتاب منها، خدمة لسُنَّة نبينا ﷺ، ورجاء الأجر والثواب من الله ـ عزَّ وجلَّ ـ فوقع اختياري على كتاب «الفوائد المُنْتَخَبة عن أبي شُعَيب الحرَّاني، وأبي يعقوب القاضي، وأبي حفص القاضي، وأبي محمد بن عَلُّويه، عن شيوخهم» لأبي بكر الآجُرِّي.

فعزمتُ ـ مستعيناً بالله تعالى ـ على دراسة الكتاب، وتحقيق جزءٍ منه؛ ليكون موضوعَ بحثي لاستكمال مُتطلبات درجة الماجستير من قسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية بجامعة الملك سعود.

وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع عدةُ أسبابٍ، من أهمها:

١ ـ المساهمةُ في إحياء التُّراث الإسلامي، وإخراجه محقَّقاً لينتفع به الناس.

٢ ـ شُهرة المؤلِّف ومكانته العلمية، فهو من أئمة أهل السُّنَّة، ومن أبرز أعيان القرن الرَّابع الهجري.

٣ ـ قيمة الكتاب العلميَّة، ويظهر ذلك مما يلي:

(أ) أنَّ جميع الأحاديث والآثار في الكتاب مُسندة.

(ب) اشتماله على آثار موقوفة ومقطوعة، خاصَّة في التَّفسير، وقد ضَمَّنَ المؤلِّف كتابه هذا تفسيراً لعلي بن المديني اشتمل على سبعة وعشرين أثراً في التَّفسير، رواها المصنِّف من طريق علي ابن المديني.

(جـ) علوُّ إسنادِ المؤلِّفِ، حيث توفي سنة (٣٦٠ هـ)، ومع ذلك له أسانيد خماسية[١].

٤ ـ القيام بتحقيق هذا الكتاب سيكون له ـ بإذن الله ـ أثر كبير عليَّ في الصنعة الحديثية، وطرق تحقيق المخطوطات.

٥ ـ مِما شَحَذَ هِمَّتي، وأعلى من عزيمتي: استشارتي لعدد من أهل العلم، وكلهم أشار عليَّ بالقيام بتحقيقه.

---

(١) انظر: الحديثين رقم (١، ٢)، والأثر رقم (١٨).

وقد سلكت في دراسة هذا الكتاب وتحقيقِه الخطة التالية:

أ ـ **(المقدمة)**: وتشتمل أسباب اختيار الموضوع، وخطة البحث فيه.

ب ـ **(التمهيد)**: ويشتمل على مبحثين:

* **المبحث الأول**: التَّعريف بالفوائد، وفيه المطالب التالية:

- المطلب الأول: تعريف الفوائد لغة، واصطلاحاً.
- المطلب الثاني: بيان أهمية كتب الفوائد.
- المطلب الثالث: أشهر المؤلَّفات في كتب الفوائد.

* **المبحث الثاني**: التعريف بالانتخاب، وفيه المطالب التالية:

- المطلب الأول: تعريف الانتخاب لغة، واصطلاحاً.
- المطلب الثاني: الأصل في الانتخاب.
- المطلب الثالث: أسباب الانتخاب.
- المطلب الرابع: مقاصدُ الانتخاب.
- المطلب الخامس: أشهر المؤلَّفات في الانتخاب.

جـ ـ **(القسم الأول)**: **الدراسة**، وتشتمل على ثلاثة فصول:

* **الفصل الأول**: ترجمة المؤلِّف، وفيه المباحث التالية:

- المبحث الأول: دراسة موجزة عن عصره.
- المبحث الثَّاني: اسْمُه، ونَسَبُه، وكُنْيَتُه.
- المبحث الثَّالث: مولدُه، ونشأَتُه.

- المبحث الرَّابع: أشهر شيوخه.
- المبحث الخامس: أشهر تلاميذه.
- المبحث السَّادس: ثناءُ العلماء عليه.
- المبحث السَّابع: عقيدته.
- المبحث الثَّامن: مذهبه الفقهي.
- المبحث التَّاسع: مؤلَّفاته.
- المبحث العاشر: وفاته.

* **الفصل الثاني**: ترجمة أبي شُعَيب الحَرَّاني ـ شيخ المؤلف في القسم المُحقَّق ـ وفيه المباحث التالية:

- المبحث الأول: دراسة موجزة عن عصره.
- المبحث الثاني: اسمه، ونَسَبُه، وكُنْيَتُه.
- المبحث الثالث: مولدُه، ونشأَتُه.
- المبحث الرابع: أشهر شيوخه.
- المبحث الخامس: أشهر تلاميذه.
- المبحث السادس: ثناءُ العلماء عليه.
- المبحث السابع: عقيدته.
- المبحث الثامن: مذهبه الفقهي.
- المبحث التاسع: مؤلَّفاته.
- المبحث العاشر: وفاته.

* **الفصل الثالث**: دراسة الكتاب، وفيه المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: التعريف بالكتاب، وفيه عدة مطالب:

المطلب الأول: اسمُ الكتاب.

المطلب الثاني: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه.

المطلب الثالث: وصف النُّسخ الخطيَّة.

- **المبحث الثاني**: التعريف برجال سند النُّسخ الخطية.

- **المبحث الثالث**: منهج المؤلِّف في الكتاب.

- **المبحث الرابع**: منهجُ التَّحقيقِ.

د (القسم الثاني): تحقيق النص.

هـ (الفهارس): وهي على النحو التالي:

١ ـ فهرس الآيات القرآنية.

٢ ـ فهرس الأحاديث النَّبويَّة مرتَّبةً على حروف المعجم.

٣ ـ فهرس الآثار عن الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم مُرَّتبةً على حروف المعجم.

٤ ـ فهرس الرواة المترجم لهم مُرَتَّبين على حروف المعجم.

٥ ـ فهرس الألفاظ الغريبة.

٦ ـ فهرس البلدان والأماكن.

٧ ـ فهرس المصادر والمراجع.

٨ ـ فهرس الموضوعات.

وفي الختام أشكر الله سبحانه وتعالى على ما مَنَّ به عليَّ ووفَّقني في إنجاز هذا البحث، وأسأله المزيد من فضله وتوفيقه.

ثم أشكر قسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية على قبولي للدراسة في مرحلة الماجستير ممثلًا برئيسه الدكتور محمد بن عبدالله الوهيبي.

كما أتوجَّه بالشكرِ الخاصِّ لشيخنا الدكتور سعد بن عبدالله الحميِّد على تفضُّله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وقراءتها، وإبداء الملاحظات عليها ـ مع ما أعرفه عنه من كثرة أعماله وأشغاله العلميَّة، والدعويَّة ـ فأسأل الله له مزيداً من العلم، والعمل، وأن لا يحرمه الأجر والثَّواب.

والشكر موصول أيضاً لِعُضْوَي المناقشة:

الدكتور: عبدالعزيز بن أحمد الجاسم.

والدكتور: عطية أبو زيد محجوب.

لتفضلهما بمناقشة الرسالة.

كما لا أنسى أن أشكر كلَّ من أعانني، أو وجهني، أو أعارني كتاباً، وأسأله تعالى أن يجزيهم عني خيرَ الجزاءِ وأحسنَه.

واللهَ أسألُ أن يرزقني الإخلاص في العمل كلِّه، وأن ينفع بهذه الرسالة كاتبها، وقارئها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

التَّمْهِيدُ

وفِيهِ مَبْحَثَانِ:

* المَبْحثُ الأَوَّلُ: التَّعْرِيفُ بِالفَوَائِدِ.
* المَبْحثُ الثَّانِي: التَّعْرِيفُ بالانْتِخَابِ.

المَبْحثُ الأوَّلُ: التَّعرِيفُ بِالفَوَائِدِ

وفيه المطالب التالية:

المطلبُ الأولُ: تَعريفُ الفوائِدِ لُغةً، وَاصْطلاحاً:

الفوائد في الُّلغة: جمع فائدة، قال ابن منظور: الفائدة: «ما أفاد الله تعالى العبدَ من خيرٍ يَستفيدُهُ ويَسْتَحْدِثُه، وجَمعُهَا: الفوائد»، ثم نقل عن ابن شُمَيل، قال: «يقال: إنهما لَيَتَفَادَيان بالمال بينهما، أي يُفيد كلٌّ واحدٍ منهما صاحبَه»(١).

وقال الفَيْرُوز آبادي: «الفائدة: ما استفدتَ من علم، أو مال»(٢).

فالفائدة إذاً عند أهل الِّلسان تُطلق على كل ما يستفيده المرء حِسِّيّاً كالمال، أو معنوياً كالعلم.

الفَوائدُ اصطلاحاً:

لم أقف على تَعْريفٍ اصطِلاحيٍّ عند أحد من العلماء المتقدِّمين للفوائد، مع أنَّ التصنيف في الفوائد بدأ في وقت مبكِّر(٣)، ولعلَّ هذا

---

(١) «لسان العرب» (٣/ ٣٤٠ ـ ٣٤١).

(٢) «القاموس المحيط» (صـ ٣٩٣).

(٣) هناك عدَّة مصنَّفات في الفوائد التي جاءت عن بعض الأئمة المتقدمين، فمن ذلك:
ـ «فوائد الليث بن سعد الفَهْميّ» رواية يحيى بن عبدالله بن بُكير عنه، وهو مطبوع بتحقيق: محمد بن رزق الطرهوني، طبعة: عالم الكتب بالرياض، سنة ١٤٠٧ هـ.
ـ «فوائد يحيى بن معين» رواية أبي بكر المروزي عنه، وهو مطبوع بتحقيق: خالد السبيت، طبعة: مكتبة الرشد سنة ١٤١٩ هـ. =

بسبب عدم الحاجة إلى تعريفه لظهوره عندهم، ومعرفتهم به.

وقد وجدتُ للعلماء المتأخرين تعريفات عِدَّة للفوائد الحديثيَّة، وهي مُتَقاربة في المعنى، من هذه التعريفات:

١ ـ قال المُعَلِّميُّ في تحقيقه للفوائد المجموعة للشوكاني ـ وقد ذكرَ أثرًا رواه إسماعيل بن الفضل في «فوائده» ـ قال: وإخراجُهُ هذا الخَبَر في «فوائده» معناه: أنَّه كان يرى أنه لا يوجد عند غيره، فإنَّ هذا هو معنى الفوائد في اصطلاحهم[١].

٢ ـ وقال الدكتور عبدالموجود محمد عبداللطيف: الفوائد: هي المصادر التي يختار أصحابها مطلباً من المطالب المذكورة في صفة الجامع، يُصنِّفون فيه فوائد حديثيَّة، وتوجد فيها الأحاديث بأسانيد مؤلِّفيها[٢].

٣ ـ وقال الدكتور أحمد نور سيف: الفوائدُ: نوع من المصنَّفات التي دوَّن فيها مؤلِّفوها ما أفادوه من شُيوخهم من الأصول التي سَمِعُوها، أو جَمَعُوها من فوائد حديثيَّة تقع في الأسانيد، والمُتُون[٣].

= ـ «الفوائد» للإمام أحمد، ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/ ١٣٦).

ـ «فوائد هَنَّاد بن السَّري الصغير» ذكره ابن حجر في «فتح الباري (٩/ ٣٠٢).

ـ «الفوائد» للبخاري، ذكره عنه الترمذي في «سننه» (٥/ ٦٤٥)، فقال: وسمعت محمد بن إسماعيل يُحدِّث بهذا عن أبي كُريب، ووضعه في كتاب الفوائد.

وانظر أيضاً: «الحِطَّة في ذكر الصحاح الستة» للقنوجي (صـ ٤٣٧).

قلت: هذه المؤلَّفات للأئمة في الفوائد، يحتمل أنَّها من مؤلَّفاتهم استقلالاً، ويُحْتَملُ أنَّها مِمَّنْ دونهم ممن جمع فوائد ذلك العالم.

(١) «الفوائد المجموعة» (صـ ٤٨٢)، وانظر أيضاً: «التأصيل» لبكر أبو زيد (صـ ١٦٧).

(٢) «كشف اللثام» (١/ ١٦٧).

(٣) «عناية المحدثين بتوثيق الروايات» (صـ ٤٧).

٤ ـ وقال جاسم الفهيد: الفوائد: هي الكتب التي تجمع غرائب أحاديث الشُّيوخ، ومَفاريد مرويَّاتِهِم، وتشتمل على الصحيح، والضعيف وهو الغالب على الغرائب، وهي نوعان: الأول: ما جَمَع غرائب الأحاديث عامة.....، والثاني: ما اقتصر على غرائب شيخ(١).

٥ ـ وذكر سعود بن عيد الجربوعي ـ بعد إيراده لأبرز تعريفات المعاصرين للفوائد الحديثيَّة ـ: أنَّ جميع التعاريف فيه قصورٌ ظاهر لمن نَظَرَ، وفتَّشَ، وتأمَّل، وأنَّ كلًّا منها يحتاج لتحرير في العبارة حتى تصير جامعة مانعة، ثم اختارَ تعريفاً جامعاً مانعاً استفاده ممن سبقه، فقال: هي ما خُرِّجَ من مرويَّاتِ الشيخ؛ لاستحداث فائدة مخصوصة(٢).

ولعلَّ هذا التعريف هو أقرب التعاريف؛ لكونه جامعاً مانعاً، والله أعلم.

*****

(١) «الروض البسَّام بترتيب وتخريج فوائد تمَّام» (١/ ٥٢)، وانظر: «الموسوعة العربية العالمية» (٩/ ١٠٤).

(٢) مقدمة «الفوائد المنتخبة» (١/ ١١٤).

المطلب الثاني:
أهميَّةُ كُتُبِ الفَوَائِدِ

تقدَّم أنَّ التصنيف في كتب الفوائد الحديثية بدأ في وقت مبكِّر، وَاستمرَّ التأليف بعد ذلك إلى قرون متأخرة، وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّما يدلُّ على عناية العلماء بهذا النوع من التصنيف، واهتمامهم به، ويمكن أن نجمل أهميَّة كتب الفوائد في النقاط التالية:

١ ـ أنَّ كتب الفوائد تُعدُّ من مصادر التخريج الأصليَّة، لأنَّها مرويَّة بإسناد المؤلِّف إلى النَّبيِّ ﷺ، أو مَنْ دونه.

٢ ـ أنَّ كتب الفوائد تشتمل على نصوص قَلَّ أن توجد في دواوين السُّنَّة المشهورة.

٣ ـ أنَّ كتب الفوائد تشتمل غالباً على فوائد ولطائف حديثيَّة من عُلُوِ سَنَدٍ، أو زيادةِ لَفْظَةٍ في مَتْنٍ، أو تعيينٍ لمُبْهَمٍ، أو تحديدِ لفظةٍ مُدْرَجةٍ، أو سماعٍ مُدلِّسٍ، وغير ذلك من الفوائد الحديثيَّة.

٤ ـ حرص العلماء على سماع كتب الفوائد، وإسماعها، وعَقْدِ المجالس لقراءتها، وإملائها، ولا يخلو كتاب من كتب الفوائد من عِدَّة سماعات له، فالحافظ ابن حجر ـ مثلًا ـ روى نحو مئةٍ وعشرةٍ من كتب الفوائد مما وقع له عن مشايخه[1].

---

(١) ينظر الفائدة الرابعة: مقدمة سعود الجربوعي للفوائد المنتخبة (١/ ١٣٠).

٥ ـ تُعَدُّ كتب الفوائد مادةً خَصْبة يَستفيد منها الباحث في التوسُّع في دراسة الحديث من خلال النظر في المتابعات، والشواهد، والترجيح بين الروايات المُخْتَلَفِ فيها على الرُّوَاةِ.

٦ ـ الوقوف على أسماء شيوخ وتلاميذ بعض الرواة لم يُذْكَرُوا في ترجمتهم.

*****

المطلبُ الثالثُ:

أَشْهَرُ المؤلَّفاتِ في كُتُبِ الفَوَائِدِ

التَّصنيف في الفوائد حَظِيَ باهتمام كثير من المُحَدِّثينَ، يدلُّ لذلك كثرة المولَّفات فيه، وسأذكر في هذا المبحث أشهر المؤلَّفات المطبوعة طلباً للاختصار[1]، فمن ذلك:

١ ـ «الفوائد» ليحيى بن معين، رواية أبي بكر المَرْوَزيِّ، عنه.

ـ طبعةُ مكتبة الرشد بالرياض.

ـ تحقيق: خالد بن عبدالله السبيت.

٢ ـ «فوائد سَمُّوْيَه الأَصْبَهاني»

ـ طبعةُ دار البشائر الإسلامية، ضمن مجموعة أجزاء حَديثيَّة.

ـ تحقيق: نبيل سعدالدين جَرَّار.

٣ ـ «الفوائد» لأبي بكر محمد بن عبدالله الشافعي، ويُعرف الكتاب أيضاً باسم: «الغَيْلانيَات».

ـ طبعةُ دار ابن الجوزي

ـ تحقيق: حلمي كامل أسعد عبدالهادي.

(١) وللشيخ سعود الجربوعي جهد مشكور في تسمية كتب الفوائد التي وقف عليها بنفسه، أو وقف على أسمائها وأسماء مؤلِّفيها، وقد قسمها إلى سبعة أقسام رئيسة. انظر: مقدمة «الفوائد المنتخبة» (١/ ١٦٢).

- وطُبع أيضاً بدار أضواء السلف، تحقيق: فاروق بن عبدالعليم ابن مرسي.

٤ ـ «جزء حَنْبل من فوائد ابن السَّمَّاك».

- طبعةُ مكتبة الرشد.

- تحقيق: هشام محمد.

٥ ـ «الفوائد» لأبي الشيخ الأَصْبهاني.

- طبعةُ دار الصميعي.

- تحقيق: علي حسن عبدالحميد.

٦ ـ «الفوائد المُنْتَقَاة، والأفراد الغرائب الحسان» ويعرف بـ«جزء الألف دينار»، لأبي بكر أحمد بن جعفر القَطِيعي.

- طبعةُ دار النفائس.

- تحقيق: بدر بن عبدالله البدر.

٧ ـ «فوائد أبي بكر الشَّاشي» رواية أبي طاهر السِّلَفي.

- طبعةُ مكتبة الرشد.

- تحقيق: سمير بن حسين.

٨ ـ «فوائد مُؤمل بن أحمد الشيباني».

- طبعةُ دار البشائر، ضمن مجموعة أجزاء حديثية.

- تحقيق: نبيل سعدالدين جرَّار.

٩ ـ «الفوائد» لأبي حفص بن شاهين.

ـ طبعةُ دار ابن الأثير، ضمن مجموع مُصنَّفات ابن شاهين.

ـ تحقيق: بدر بن عبدالله البدر.

١٠ ـ «فوائد أبي بكر القاسم بن زكريا المُطرِّز، وأماليه القديمة الغرائب الحسان».

ـ طبعةُ دار الوطن.

ـ تحقيق: ناصر بن محمد المنيع.

وطُبع أيضاً بدار البشائر الإسلامية، ضمن مجموعة أجزاء حديثية، تحقيق: نبيل سعدالدين جرَّار.

١١ ـ «جزء فيه من الفوائد الغرائب الحسان، من حديث أبي محمد ابن عبدالله الأبهري، عن شيوخه».

ـ طبعةُ دار إيلاف الدولية.

ـ تحقيق: حسام محمد بوقريص.

١٢ ـ «الفوائد» لأبي القاسم تمَّام بن محمد الرَّازي.

ـ طبعةُ مكتبة الرشد.

ـ تحقيق: حمدي عبدالمجيد السَّلفي.

وطُبع بترتيب جاسم الدوسري بعنوان «الروض البسَّام بترتيب وتخريج فوائد تمَّام».

ـ طبعةُ دار البشائر الإسلامية.

١٣ ـ «فوائد العراقيين» لأبي سعيد النَّقَّاشِ.

- طبعةُ مكتبة القرآن.

- تحقيق: مجدي السيد إبراهيم.

١٤ - «الفوائد المنتقاة الحِسان العوالي» لأبي عمر عثمان بن محمد السمرقندي، عن شيوخه.

- طبعةُ مكتبة ابن تيمية.

- تحقيق: أبي إسحاق الحويني.

١٥ - «فوائد أبي علي محمد بن أحمد الصوَّاف» انتقاء الدَّارقطني.

- طبعةُ دار العاصمة.

- تحقيق: محمود بن محمد حدَّاد.

١٦ - «الفوائد العوالي المؤرَّخة من الصِّحاح والغرائب» تخريج الحافظ أبي عبدالله محمد بن علي الصُّوري، للقاضي أبي القاسم التَّنُوخي.

- طبعةُ مؤسسة الرسالة.

- تحقيق: عمر عبدالسلام التدمري.

١٧ - «فوائد أبي ذرٍّ الهَرَوي» رواية ابن خلف المقرىء، عنه.

- طبعةُ مكتبة الرشد.

- تحقيق: سمير بن حسين.

١٨ - «الفوائد المُنْتَخَبَة الصِّحَاح، والغرائب»، تخريج الخطيب البغدادي، لأبي القاسم يوسف بن أحمد المِهْرَوَاني.

- طبعةُ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

ـ تحقيق : سعود بن عيد الجربوعي .

١٩ ـ «الفوائد المنتقاة من حديث أبي الحسن علي بن أحمد الحَمَّامي، عن شيوخه» انتقاء أبي الفتح بن أبي الفوارس .

ـ طبعةُ أضواء السلف ، ضمن مجموعٍ فيه مصنَّفات أبي الحسن الحَمَّامي .

ـ تحقيق : نبيل سعدالدين جرَّار .

٢٠ ـ «الفوائد المنتقاة الصحاح، والغرائب العوالي» لأبي الخطَّاب نصر بن أحمد البَطِر، البغدادي، البزَّار .

ـ طبعةُ أضواء السلف .

ـ تحقيق : نبيل سعدالدين جَرَّار .

*****

المبحث الثاني:
التَّعريفُ بالانْتَخابِ

وفيه عدة مطالب:

* المطلبُ الأوَّل: تعريفُ الانتخاب لغةً، واصطلاحاً.

ـ **الانتخابُ لغة:** قال ابن فارس: النُّون، والخاء، والباء: كلمةٌ تدل على تَعظُّم، وقد يقال: إنَّهما أصلان: يَدُلُّ أحدهما على خِيارِ الشيء، والآخر على ثَقْبٍ، وهَزْم في شيء، فالأول النُّخبة: خيارالشيء، ونَخَبْتُه، وانْتَخَبْتُه، وهو مُنتَّخَب: أي مختار[1].

وقال ابن منظور: الانتخاب: الاختيار، والانتقاء[2].

وقال الزَّمَخْشَري: الانتخاب: الاختيار، ونُخْبةُ الشيء: خِيَارُه، كأنَّك انتزعته من بين الأشياء[3].

فمدلول كلمة الانتخاب لغة: يعني الانتقاء، والاختيار من شيء، وهذا الانتقاء يكون من خِيار، وأحْسَن، وأجْود ذلك الشيء.

ـ **الانتخابُ اصطلاحاً:**

لم أقف على تعريف اصطلاحي لمعنى الانتخاب عند المُحَدِّثين، مع

---

(١) «معجم مقاييس اللغة» (٢/ ٥٥٠).

(٢) «لسان العرب» (١/ ٧٥٢).

(٣) «الفائق» (٣/ ٤١٥).

أنَّ الانتخاب كان معروفاً عندهم[1]، وكان بعض المُحَدِّثين مشهوراً بجَوْدةِ وحُسْنِ الانتخاب[2].

ومن خلال النظر في صنيع المحدِّثين في الانتخاب يتضحُ جلياً ارتباطه بالمعنى اللغويِّ، وهو الاختيار، والانتقاء.

وهذا الانتخاب له عند المحدِّثين صورٌ عدَّة[3]، منها:

١ ـ أن يُسنِد جمع من المحدِّثين إلى أحدهم مهمة الانتخاب من شيخ

---

(١) قال ابن المبارك: ما انتخبتُ على عالِمٍ قطُّ إلا نَدِمْتُ. «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢٢٠).

وقال ابن معين: صاحب الانتخاب يَنْدم، وصاحب المشْج لا يندم. «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٢٧٥)، والمراد بالمَشْج: أي الخَلْط، انظر: «القاموس المحيط» (صـ ٢٦٣)، والمعنى: أي يكتب كل شيء، ولا ينتخب.

وقال أبو حاتم: كُنَّا إذا اجتمعنا عند مُحدِّث أنا وأبو زرعة، كنتُ أتولَّى الانتخاب، وكنتُ إذا كتبتُ حديثاً عن ثقةٍ لم أُعِدْه، وكنتُ أكتبُ ما ليس عندي، وكان أبو زرعة إذا انتخبَ يُكْثِرُ الكتابة، كان إذا رأى حديثاً جيِّداً قد كتبه عن غيره أعاده. «الجرح والتعديل» (١/ ٣٦١).

(٢) قال ابن عَدي: الحسين بن محمد بن حاتم كان موصوفاً بحُسْنِ الانتخاب، يكتبُ الحُفَّاظ بانتقائه. «تاريخ بغداد» (٨/ ٩٤).

وقال السيوطي عن أبي العباس أحمد بن محمد الحَلَبي: كان حافظاً، مَليح الانتخاب. «طبقات الحفاظ» (١/ ٥١٢).

وذكر السخاوي جماعة من المحدِّثين ممن وصفوا بجودة الانتخاب، فكانوا ينتخبون على الشيوخ، والطلبة تسمع، وتكتب بانتخابهم، منهم: أبو زرعة الرازي، والنسائي، وعُبَيد العجل، واسمه: الحسين بن محمد بن حاتم بن زيد، وأبو بكر الجِعَابي، والدارقطني، وابن أبي الفوارس. «فتح المغيث» (٢/ ٣٣٤)، وانظر أيضاً: «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٢٢٣).

(٣) استفدت هذه الصور من شيخنا الدكتور سعد الحميِّد.

حضروا للسماع منه، والتلقي عنه، فينتخِبُ من حديث الشيخ ما حدَّثهم به من لفظه، أو قُرِئ عليه من كتابه، وربَّما دفع لهم الشيخ الكتاب، فانتخبوا منه ما أرادوا.

ويُسندُ المحدِّثون ـ في الغالب ـ عمل الانتخاب إلى عالم بالشيوخ، وبالأحاديث، وطرقها، وعللها، مع سرعة الكتابة، واليقظة التامة[1].

٢ ـ أن يقوم أحد العلماء بتأليف كتاب يَضُمُّ عِدَّة أحاديث ينتخبها هو، ويختارها مما رواه عن شيوخه، ويكون زائداً في الغالب على ما يوجد في دواوين السُّنَّة المشهورة، وربَّما كانت هناك وِحْدةٌ موضوعية بين الأحاديث، وربَّما لا.

٣ ـ أن يقوم عالم من العلماء بالانتخاب من كتاب إمام متقدِّم؛ مثل: ثلاثيات مسند الإمام أحمد، أو البخاري، أو ما رواه سعيد بن منصور عالياً.

مما سبق يُمكن أن نُعرِّفَ الانتخاب بأنَّه: اختيار أمثلِ الأحاديث التي عند الشيوخ، أو في بعض كتب الحديث لفائدة مخصوصة.

---

(١) ومما يذكر في هذا قول ابن معين: كلُّ من يكون مُبتدِئاً لا يُحْسِنُ الانتخاب. «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٩٠).
وقال ابن عُقْدة: «كُنَّا نَحْضُرُ مع عُبيد، فينْتَخِبُ لنا، فإذا أخذ الكتاب بيده طار ما في رأسه، فنُكَلِّمه فلا يَرُد، فإذا فرغ قلنا: كلَّمْناك فلم تُجب! قال: إذا أخذتُ الكتاب بيدي يطير عني ما في رأسي، يَمرُّ بي حديث الصحابي، وأنا أحتاج أن أُفكِّر في مسند ذلك الصحابي من أوله إلى آخره، هل الحديث فيه أم لا، أخاف أن أزِلَّ في الانتخاب، وأنتم شياطين قد قعدتم حولي». «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٩١).
وقال الخطيب البغدادي: «من لم تَعْلُ في المعرفة درجته، ولا كَمُلَتْ لانتخاب الحديث آلته، فينبغي أن يستعين ببعض حُفَّاظ وقته على انتقاء ما له غرض في سماعه وكَتْبِه». «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٢٢٠).

المطلب الثاني:

الأصل في الانْتِخَابِ

استدلَّ بعض العلماء على جواز الانتخاب بقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ...﴾ الزُّمر، آية (٨).

قال أحمد بن شيبان: هذا رخصة في الانتخاب[١].

ولا شكَّ أنَّ الانتخاب بمعناه العام جائز، وعليه عمل المحدثين في مؤلَّفاتهم كالإمام أحمد[٢]، والبخاري[٣]، ومسلم[٤]، وغيرهم، جميعهم انتقوا أحاديثهم في كتبهم من آلاف الأحاديث التي كانت محفوظة عندهم.

*****

(١) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٤/٣٤٧).

(٢) قال الإمام أحمد عن «مسنده»: إنَّ هذا الكتاب قد جَمَعْتُهُ، وأَتْقَنْتُه من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن كان فيه، وإلَّا فليس بحُجَّة. «خصائص مسند أحمد» لأبي موسى المديني (صـ ١٣).

(٣) قال البخاري: أخرجت هذا الكتاب - يعني «الصحيح» - من زَهَاء ستمائة ألف حديث. «تاريخ بغداد» (٢/٩).

(٤) قال الإمام مسلم: صنَّفتُ هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة. «تاريخ بغداد» (١٣/١٠٢).

المطلبُ الثَّالثُ:

أَسبابُ الانْتِخَابِ

كان لسلوك المحدِّثين طريقة الانتخاب من أحاديث الشيوخ أسبابٌ ودوافعُ كثيرة، ويمكن إجمالها فيما يلي:

١ ـ كون الشيخ المنتخَب عليه من الحُفَّاظ المكثرين، بحيث يَتَعَذَّرُ على الطالب أخذ جميع مروياته، فيكتفي بالانتقاء، والانتخاب.

قال الخطيب البغدادي: إذا كان المحدِّث مكثراً، وفي الرواية مُتعسِّراً، فينبغي للطالب أن ينتقي حديثه وينتخبه[1].

٢ ـ كون الشيخ المُنْتَخَب عليه عَسْراً في الرواية، فلا يُحدِّث الطلاب بجميع مروياته، وتقدَّم كلام الخطيب في هذا.

٣ ـ كون الطالب غريباً، وعادة الغريب أنَّه لا يُطيل الإقامة في اغترابه، فلا يتَّسع الوقت لأخذ مرويات الشيوخ، وإنما يكتفي منها بالانتخاب.

قال الخطيب البغدادي ـ بعد أن ذكر ما ينبغي للطالب انتخابه ـ وهذا حكم الواردين من الغُرَباء الذين لا يمكنه طول الإقامة والثَّواء[2].

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/٢١٩ ـ ٢٢٠)، وانظر أيضاً: «تدريب الراوي» (٢/٥٩٤).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/٢٢٠)، وانظر أيضاً: «فتح المغيث» (٢/٣٣٤)، «تدريب الراوي» (٢/٥٩٤).

٤ ـ ضيق يَدِ الطالب[1]، فأخذ جميع مرويات الشيوخ تحتاج إلى طول إقامة، وكلما طالت الإقامة احتاج الطالب إلى نفقة أكثر، فربَّما مَنَعَتْه قِلَّة ذاتِ اليد عن الإقامة مُدَّة أكثر، فيكتفي بالانتخاب.

*****

(١) انظر: «فتح المغيث» (٢/ ٣٣٤).

المطلبُ الرّابع:

مَقاصدُ الانْتِخابِ[1]

للمحدِّثين مقاصدُ مختلفة فيما ينتخبونه عن الشيوخ، ولا شك أنَّهم في انتخابهم كانوا يسعون للحصول على كلِّ ما هو جديد.

قال السخَّاوي: وقد رأيتُ ما يدلُّ على أنَّ شرط الانتخاب أن يقتصر على ما ليس عندهم، وعند من ينتخب لهم[2].

ويُمكن أن نُوجز مقاصد المحدِّثين من الانتخاب فيما يلي:

١ ـ انتقاءُ الأحاديث العوالي؛ فالأسانيد العالية مرغوب فيها، ورحل جماعة من الحفَّاظ إلى أمصار متفرقة طلباً لعلوِّ الإسناد.

قال الخطيب البغدادي: ينبغي للمنتخِب أن يقصد تَخَيُّرَ الأسانيد العالية، والطرق الواضحة، والأحاديث الصحيحة، والروايات المستقيمة، ولا يذهب وقته في التُّرَّهات؛ من تتبُّع الأباطيل والموضوعات، وتطلُّب الغرائب والمنكرات[3].

٢ ـ طلبُ غرائبِ المرويات، والمقصود بها: المرويات التي تُسْتَغْرب لتفرُّد راويها بها، وهو من أهل الصدق والأمانة[4]، وأما المنكرات فلا.

(١) نعني بمقاصد الانتخاب: أي مقاصد المحدثين في نوعية الحديث المنتَخَب.
(٢) «فتح المغيث» (٢/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥).
(٣) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٢٢٦)، وانظر: «تدريب الراوي» (٢/ ٥٩٤).
(٤) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٢٢٧).

وممَّا يُذكر في هذا قول الحافظ الحسن بن علي المعْمري: كنتُ أتولَّى الانتخاب، فإذا مرَّ حديث غريب قصدتُ الشيخ وحدي، فسألته عنه[1].

٣ ـ انتخاب الأحاديث الصحيحة، والروايات المستقيمة من أحاديث الشيخ، وتقدَّم كلام الخطيب البغداديِّ في هذا.

*****

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٨٣).

المطلبُ الخامسُ:

أَشْهَرُ المولَّفاتِ في الانْتِخَابِ

قبل البدء في ذكر بعض المؤلفات، نُنَبِّه إلى إنَّ كتب الفوائد قائمة في أصلها على الانتخاب ـ وإن لم يُسَمِّها أصحابها بذلك ـ فالفوائد الحديثية ـ كما تقدَّم ـ: هي انتقاءٌ لمرويات الشيخ لفائدة يراها المؤلِّف.

وهذا في حقيقته يُعَدُّ انتخاباً، وإنما أُعْنَى في هذا المطلب بأشهر المؤلَّفات التي نَصَّ مؤلِّفوها على تسميتها بالفوائد المُنْتَخَبة، أو جَمَعَ عنوانها بين كلمة «انتخاب» وَ«فوائد».

فمن أشهر هذه المؤلَّفات ما يلي:

١ ـ «الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب» تخريج الخطيب البغدادي، لأبي القاسم المِهْرواني.

ـ طبعةُ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

ـ تحقيق: سعود بن عيد الجربوعي.

٢ ـ «الفوائد المنتخبة الغرائب والعوالي» ويعرف بـ «المُزَكِّيات» لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد المُزَكِّي النيسابوري، عن شيوخه، رواية أبي طالب بن غيلان عنه، انتقاء وتخريج: الدارقطني.

ـ طبعةُ دار البشائر الإسلامية.

ـ تحقيق: الدكتور أحمد بن فارس السلوم.

٣ ـ «الفوائد المنتخبة العوالي» للدارقطني.

ـ موجود بمكتبة تشستربتي، وعنه صورة بجامعة الإمام (ف ٤٩٠٩).

٤ ـ «الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب» لأبي القاسم علي بن إبراهيم بن العباس بن أبي الحسن الحسيني، عن شيوخه، انتقاء وتخريج: الخطيب البغدادي، وتعرف بـ «فوائد النَّسِيب».

ـ موجود في الظاهرية، ضمن مجموع رقم ٤٠ (ق ١٣٩ ـ ١٤٤)، وعنه صورة بجامعة الإمام رقم (ف ٢١٢٢، ١٩٥٧، ٤٧٧٥).

٥ ـ «فوائدُ منتخبة من أحاديث أبي علي الصفَّار» لأبي القاسم بن بشران.

ـ موجود في الظاهرية، ضمن مجموع ٣٥٣ (ق ٦١ ـ ٦٥).

٦ ـ «الفوائد المنتخبة في الطب النبوي» لجلال الدين المَحَلِّي.

ـ موجود صورة بجامعة الإمام (ف ١١٩٦٢) مصور عن المكتبة الوطنية باديس.

٧ ـ «الفوائدُ المنتخبة عن أبي شُعَيب الحَرَّاني» رواية الحسن بن علي الجوهري.

ـ موجود في الظاهرية، ضمن مجموع ٦١ (ف ١٢٥ ـ ١٣٧).

٨ ـ «الفوائد المنتخبة الصحاح والعوالي» لأبي محمد السرَّاج، رواية: أبي الفتح محمد بن عبدالله الباقي عنه، تخريج: الخطيب البغدادي.

ـ موجود في الظاهرية، ضمن مجموع ٣١ (ق ٣٩٧ ـ ٢٠٧).

٩ ـ «الفوائدُ المنتخبة من أصول مسموعات الشيخ أبي محمد المخلّدي» روايةُ: أبي حامد الشروطي عنه، وانتخاب أبي عمرو

محمد بن أحمد البحيري.

- موجود في الظاهرية، ضمن مجموع ٨٤ (٢١٣ ـ ٢٤٢).

١٠ ـ «منتخبٌ من فوائد الحنائي».

- موجود في الظاهرية، ضمن مجموع ١١٧ (ق ١٦٢ ـ ١٦٤).

١١ ـ «المنتخبُ من غرائب أحاديث مالك بن أنس» لابن المقرىء محمد بن إبراهيم الأصبهاني.

- موجود في الظاهرية، ضمن مجموع ٨٧ (ق ١٣٠ ـ ١٣٦).

١٢ ـ «المنتخبُ من فوائد عبدالله بن إبراهيم بن ماسي».

- موجود في الظاهرية، ضمن مجموع ١٤٤ (ق ١٢/١ ـ ٢).

١٣ ـ «المنتخب من الفوائد» لابن منده.

- موجود في الظاهرية حديث ٢٩٧ (ق ٢٥٠ ـ ٢٧٢).

١٤ ـ «المنتخب من فوائد القاضي أبي العلا صاعد بن شيبان الكناني»، رواية: أبي أحمد الهروي.

- ذكره السَّمعاني في «التحبير في المعجم الكبير» (١/١٠٥).

١٥ ـ «الفوائدُ المنتخبة»، لأبي عبدالله محمد بن الجلَّاب الفِهْريُّ.

- ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني فيما نقله الزَّبَيدي في «تاج العروس» (٦/ ١٤).

*****

القسمُ الأوَّلُ

الـدِّرَاسَـةُ

وتشتملُ على ثلاثةِ فُصولٍ:

- الفصلُ الأوَّلُ: دراسةُ المؤلِّفِ.
- الفَصلُ الثَّانِي: دراسةُ شيخِ المؤلِّف (أَبي شُعَيب الحَرَّاني).
- الفَصلُ الثَّالثُ: دِراسةُ الكتابِ.

الفصل الأول:

دِرَاسةُ المؤلِّف

وفيه المباحث التالية:

* المبحث الأول: دراسة موجزة عن عصره:

من المهمِّ جداً عند دراسة شخصية ما، دراسةُ عصرِهِ الذي عاش فيه؛ لأنَّ الإنسان كما يقال: ابنُ بيئتِهِ، فهو يتأثر بالبيئة التي عاش فيها، وترعرع في أَكْنَافِهَا، ولعلَّنا نذكر ـ بشيء من الاختصار ـ بعض الجوانب عن الحالة السياسيَّة، والاجتماعيَّة، والعلميَّة التي عاش فيها المؤلِّف.

أولاً: الحالة السياسيَّة:

عاش الآجُرِّي ـ رحمه الله ـ الرُّبعُ الأخيرَ ـ تقريباً ـ من القرن الثالث، وستِّينَ سنةً من القرن الرابع، وكانت أول حياته في بغداد عاصمة الخلافة العباسيَّة، في العصر الذي يُطلق عليه المؤرِّخون العصر العبَّاسي الثاني الذي بَدأ بقتل الخليفة المتوكل سنة (٢٤٧ هـ).

وقد عاصرَ المؤلِّفُ عدداً من خلفاء بني العباس: فعاصرَ المعتضدَ بالله أبا العباس أحمد بن أحمد بن الموفق بن جعفر المتوكل الذي بُويع بالخلافة سنة (٢٧٩ هـ)، وكان كما قال ابن كثير: من خِيار خلفاء بني العبَّاس[1].

وظَهَرَ في عصر المعتضد عددٌ من الثوراتِ والفتنِ التي كانت تُقْلِق

(١) انظر: «البداية والنهاية» (١١/ ٦٦).

الخلافة العباسيَّة، وتناوئها أحياناً، فظهرت القَرَامِطَة في الكوفة على يد حمدان القُرْمُطي، وفي البحرين على يد أبي سعيد الجَنَابي، وظهر في اليمن ابنُ حَوْشَب الذي نشرَ الدعوة للمهدي، وظهر في المغرب أبو عبدالله الشِّيعي الذي نشر الدعوة الفاطميَّة هناك، كما ظهر في عهد المعتضد بالله نصر بن أحمد السَامَاني، مؤسِّس الدولة السَامَانيَّة[1].

وكان المعتضدُ ملكاً شجاعاً مهيباً استطاع أن يقضي على كثير من الثَّورات والفتن الداخلية، وسَكَنَتْ الفتن في أيَّامه لِفرطِ هيبته[2].

ولما توفي المعتضدُ سنة (٢٨٩ هـ)، تولَّى الخلافة بعده ابنُه أبو محمد المُلَقَّب بالمكتفي بالله، وكان حسنَ السِّيرةِ، أحبَّهُ النَّاس، ودَعَوا له[3].

وفي عهده أصبح السامانيُّون أصحابَ النفوذ المطلق على بلاد فارس، كما أنَّه قد تفاقم شَرُّ القَرَامِطَة حول بغداد والبصرة، حتى إنَّهم هاجموا الحُجَّاج في عودتهم من مكة، وقتلوا منهم عشرين ألفاً[4]، وكانت بينهم وبين الخلافة العباسيَّة معاركُ وحروب[5].

وبعد وفاة المكتفي بالله سنة (٢٩٥ هـ)، تولَّى الخلافةَ أخوه المقتدرُ بالله أبو الفضل، جعفر بن المُعتضد، وعمره ثلاث عشرة سنة، وكان مشهوراً بالإسراف[6]، بل إنَّ النِّساء كُنَّ يتدخلنَ في أمور الدولة لِصِغَرِ سِنِّ

(١) انظر: «تاريخ الإسلام» للدكتور حسن إبراهيم حسن (٣/ ٢٣).
(٢) انظر: «تاريخ الخلفاء» للسيوطي (صـ ٣٦٩).
(٣) انظر: «تاريخ الإسلام» للدكتور حسن إبراهيم حسن (٣/ ٢٦).
(٤) المصدر السابق (٣/ ٢٥).
(٥) انظر: «تاريخ الخلفاء» (صـ ٣٧٦ ـ ٣٧٧).
(٦) انظر: «البداية والنهاية» (١١/ ١٠٥)، وقال: وهذا حال الصبيان، وسفهاء الولاة.

الخليفة، وانصرافه إلى اللهو، وأصبح الأمرُ بيد أُمِّه[1].

وفي عصره سنة (٣١٧ هـ) حصلت فتنةُ القَرَامطة، عندما قَدموا مكة يوم التَّرْوية، فقتلوا الحُجَّاج، ونَهَبوا أموالهم، واقتُلِعَ الحَجَرُ الأسود، وأُخِذَ إلى هَجَر[2].

وكان عصر المقتدر بالله عصرَ ضعفٍ ونقصٍ على الدولة العبَّاسيَّة، وانتهى أمر الخليفة بقتله سنة (٣٢٠ هـ).

ثم تولَّى بعده أخوه القاهر بالله أبو منصور محمد بن المعتضد، وكان ظالماً، فاتكاً، سيىء السيرة[3].

وخُلع من الخلافة سنة (٣٢٢ هـ)، وكانت خلافتُهُ سنةً وسبعةَ أشهر[4].

فجاء بعده الراضي بالله محمد بن المقتدر بالله، وتولَّى الخلافة ستَّ سنين، وعشرةَ أشهرٍ، وعشرة أيامٍ[5]، وضعفت في خلافته شوكةُ الدولة العباسيَّةِ، وهاجتْ عليها الفتن.

يقول السيوطي: وفي سنة (٣٢٥ هـ) اختلَّ الأمر جداً، وصَارت البلادُ بين خارجيٍّ قد تغلَّب عليها، أو عامل لا يَحمل مالاً، وصاروا مثل

---

(١) انظر: «تاريخ الإسلام» (٢٨/٣)، وقال الذهبي: «كانت والدة المقتدر تأمر وتنهى لركاكة ابنها، ولم يركب للنَّاس ظاهراً منذ أن اسْتُخْلِفَ إلى سنة إحدى وثلاثمائة، ثم صار له ولد صغير، فولَّاه على إمرة الديار المصريَّة وله أربع سنين، فانظر إلى هذا الوهن الداخل على المسلمين!» «دول الإسلام» (١٤٦/١).

(٢) انظر: «البداية والنهاية» (١١/ ١٦٠ ـ ١٦١).

(٣) «العبر» (٥٨/١).

(٤) «العبر» (٥٧/١).

(٥) «البداية والنهاية» (١٩٦/١١).

ملوك الطوائف، ولم يبقَ بيد الراضي غير بغداد والسَّواد مع كون يد ابن رائق عليه، ولما ضَعُفَ أمر الخلافة في هذه الأزمان، وَوَهَتْ أركان الدولة العبَّاسيَّة، وتغلَّبت القَرَامِطَة، والمبتدعة على الأقاليم، قويت هِمَّةُ صاحب الأندلس الأمير عبدالرحمن بن محمد الأموي المَرْواني، وقال: أنا أولى الناس بالخلافة، وتسمَّى بأمير المؤمنين الناصر لدين الله، واستولى على أكثر الأندلس .... فصار المُسَمَّوْن بأمير المؤمنين في الدنيا ثلاثة: العباسيّ ببغداد، وهذا بالأندلس، والمهديّ بالقيروان[1].

وبعد وفاة الراضي بالله سنة (٣٢٨ هـ) تولَّى الخلافةَ أخوهُ المتقي بالله أبو إسحاق إبراهيم بن المقتدر، وكان رجلًا صالحاً ذا دين وورع[2]، لكنَّه خُلِعَ من الخلافة سنة (٣٣٣ هـ)، وتولَّى الخلافة ابنه أبو القاسم عبدالله الملقب بالمستكفي بالله[3].

وبعد سنة من خلافته أقبلَ معزُّ الدولة أحمد بن الحسن بن بُويه قاصداً بغداد فَغَلَبه عليها، وخَلَعَه من الخلافة[4]، وأُحضر مُعِزُّ الدولة أبو القاسم الفضل بن المقتدر فبويع سنة ٣٣٤ هـ، وضَعُفَ أمرُ الخلافة جداً حتى لم يبقَ للخليفة أمرٌ، ولا نهيٌ، ولا وزيرٌ أيضاً[5].

وتَسَلَّطَ الرَّافضةُ على أهل السُّنَّة وأظهروا شعائِرَهُمْ الطَّائفية علانيةً.

يقول ابن كثير عن أحداث سنة (٣٤٧ هـ)، «وقد امتلأت البلادُ رَفْضاً،

(١) «تاريخ الخلفاء» (صـ ٣٩٢).

(٢) انظر: «دول الإسلام» (١/ ١٥٩)، «تاريخ الخلفاء» (صـ ٣٩٤).

(٣) انظر: «البداية والنهاية» (١١/ ٢٠٩ ـ ٢١٠).

(٤) انظر: «البداية والنهاية» (١١/ ٢١٢)، «تاريخ الخلفاء» (صـ ٣٩٧).

(٥) «البداية والنهاية» (١١/ ٢١٢).

وسَبًّا للصحابة من بني بُويه، وبني حَمْدان، والفاطميين، وكلٌّ ملوك البلاد؛ مِصْراً، وشاماً، وعِراقاً، وخراسانَ، وغير ذلك، من البلاد، كانوا رُفَّضاً، وكذلك الحجاز وغيره، وغالب بلاد المغرب، فكثر السَّبُّ والتكفيرُ منهم للصحابة[1].

وفي تلك السنة فَتَكَتْ الرومُ ببلاد الإسلام، وقتلوا خَلائِقَ، وأخذوا عِدَّة حصون بنواحي آمد وغيرها، وهزموا سَيْفَ الدولة بن حَمْدان، وقتلوا معظَمَ رجاله[2].

وفي سنة (٣٥٢ هـ) أَلزمَ مُعِزُّ الدولة البُويهي أهل بغداد في يوم عاشوراء بالنَّوح والمآتم على الحسين بن علي، وأمر بغلق الأسواق وعُلِّقت المُسُوح، وَمَنَعَ الطبَّاخين من عمل الأطعمة، وهذا أولُ ما نِيحَ عليه[3].

وفي سنة (٣٥٨ هـ) أغار الروم على بلاد المسلمين، فقتلوا وسَبَوا، ووصلوا إلى حِمْص، وأفسدوا فيها فساداً عظيماً، وسَبَوا من المسلمين نحو مئة ألف إنسان، وفيها قامت دولة بني عُبيد الرَّافضيَّة في مصر[4].

في هذه الفتن المُدْلَهِمَّة، والمصائب المتلاطمة عاش أبوبَكرٍ الآجُرِّي، ويمكن إجمال تلك الحقبة بأنَّها كانت فترة ضَعْفٍ للخلافة العبَّاسيَّة وتمزُّقها، وظهور كثير من الثَّورات، والدُّويلات الصغيرة داخل كيان الأمَّة الإسلامية مما كان سبباً في تمزقها، وتَسَلُّطِ أعدائها عليها، مع تَسَلُّطِ أهل البدع على أهل السُّنَّةِ ومحاربتهم لهم.

(١) «البداية والنهاية» (١١/ ٢٣٣).
(٢) «العبر» (٢/ ٧٥).
(٣) «العبر» (٢/ ٨٩).
(٤) انظر: «العبر» (٢/ ١٠٢)، «البداية والنهاية» (١١/ ٢٦٦).

وظَهَرَ هذا جلياً في شخصية الآجُرِّي من خلال مؤلَّفاته: الشَّريعة، والرُّؤية، فكلها تتحدَّثُ عن عقيدة أهل السُّنَّة، والتحذير من البدع، والرَّد عليها، وأيضاً كتابه «الغرباء» الذي يُلمسُ فيه استياءُ المؤلِّف من واقعه الذي عاش فيه، فلعلّه ألَّفه إيناساً لنفسه، ولإخوانه من المسلمين.

ثانياً: الحالة الاجتماعيَّة:

تقدَّم الحديث عن الحالة السياسيَّة وما فيها من الفتن والمصائب على بلاد المسلمين، الأمرُ الذي أدَّى إلى تدهور الحياة الاجتماعيَّة، فلا يُمكن أن يعيش النَّاس ويهنؤُوا في مجتمعهم في ظل واقع سياسي مليء بالحروب التي تُضعف الاقتصاد، وتُذهِبُ الأرواح.

وقد ظهر في ذلك العصر انقسام داخلي في المجتمع الإسلامي إلى طوائف أدَّى إلى تفكُّكِه، وتمزُّقه، فوقعت فتن كثيرة بين السُّنَّة والشِّيعة خصوصاً بعد استيلاء بني بُويه على العراق[1].

وانتشر أيضاً في ذلك العصر التَّرفُ والإسرافُ عند طبقة الخلفاء، والأمراء، وكبار رجال الدولة، فكانت قصورهم مَضْرِبَ المَثَلِ في بَهائِها، وحُسْنِ رَوْنَقِها[2]، وضاعت أموال المسلمين في تلبية رغباتهم، وإشباع شهواتهم.

وانتشر أيضاً الغناءُ، والقَيْنَات، والمَلَاهي، وبيع الخمور.

وذكر السيوطي في أحداث سنة (٣٢١ هـ) أنَّ القاهر بالله أمر بتحريم القِيَان والخمر، والقبض على المُغَنِّين، ونفي المخانيث، وكسر الآت اللهو، وأمر ببيع المُغنِّيات من الجواري على أنهنَّ سَواذِج، وكان مع ذلك

---

(١) انظر: «البداية والنهاية» (١١/ ٢٢١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٥٣، ٢٥٤).
(٢) «تاريخ الإسلام» لحسن إبراهيم (٣/ ٤٣٨).

لا يَصْحُو من السُّكر، ولا يَفْتُر عن سماع الغناء[1].

وحَصَل للناس بسبب هذه المعاصي سُنَّةُ الله في خلقه؛ فساءت أحوالُ النَّاس الاقتصادية، فَفَحُشَ الغَلَاء في بغداد، وغيرها، واشتدَّ الجوع، وفَشَتْ الأوجاع.

ذكر ابن كثير عن أحداث (٣٣٤ هـ): أنَّه حصل ببغداد غَلاء شديد حتى أكلوا المَيْتة، والسَّنَانير، والكلاب، وكان من النَّاس من يسرقُ الأولاد فيشويهم ويأكلهم، وكثر الوَباء في النَّاس، حتى كان لا يَدفن أحدٌ أحداً، بل يُتركون على الطرقات فيأكل كثيراً منهم الكلاب[2]، وبِيْعَت الدور والعقار بالخبز.

وقال عن أحداث سنة (٣٥٨ هـ): وفيها حصل الغلاء العظيم حتى كاد أن يُعدم الخبز بالكلية[3].

وقال ابن الجوزي عن أحداث سنة (٣٣٠ هـ) أكل الضعفاء المَيتة، ودام الغلاء، وكثر الموت، وشُغِلَ النَّاسُ بالمرض والفقر، وتَقَطَّعت السُّبُل، وتُرِكَ التدافن للموتى، واشتَغَلَ النَّاس عن الملاهي واللعب[4].

ويقول ابن كثير عن تلك السُّنَّة: فاضْطَرَبَ أهل بغداد، ونَهَبَ النَّاس بعضهم بعضاً، ليلاً، ونهاراً[5].

ونلاحظ في بعض مؤلَّفات الآجُرِّي أنَّها عالجت بعض مشاكل عصره الاجتماعيَّة، مثل: «تحريم اللواط والزنا»، «التوبة»، «تحريم النَّرد

(١) «تاريخ الخلفاء» (صـ ٣٨٦).
(٢) «البداية والنهاية» (١١/٢١٣).
(٣) «البداية والنهاية» (١١/٢٦٦)، وانظر أيضاً: «(١١/١٣١، ٢٣٤).
(٤) «المنتظم» (١٤/١٩).
(٥) «البداية والنهاية» (١١/٢٠١).

والشطْرَنْج والملاهي».

وهذا يدل على أنَّ الآجُرِّي كان معايشاً لواقعه، باذلًا علمَه وقلمَه لإصلاح هذا الانحراف والخلل فيه.

ثالثاً: الحالة العلميَّة:

على الرغم من سوء الأوضاع السِّياسية، وضَعْفِ الخلافة العبَّاسيَّة، وسوء أحوال النَّاس المعيشيَّة، إلا أنَّ عصر الآجُرِّي قد زَخَرَ بكثير من العلماء في مختلف الفنون، وحَفِظَ لنا التَّاريخ كثيراً من المؤلَّفات التي دوِّنت في ذلك الزَّمن.

وكانت بغداد عاصمة الخلافة العبَّاسيَّة التي عاش فيها المؤلِّفُ مَقرَّ العلماء والأدباء والمفكِّرين، ولهذا قال ابن كثير: كان علماءُ بغدادَ إذ ذاك هم الدُّنيا[١].

كما كان في ذلك العصر عِدَّةُ مراكزَ للثَّقافة جذبت إليها رجالَ العلم والأدب[٢]، ومن أشهر العلماء الذين عاصرهم الآجُرِّي:

ابن جرير الطَّبري (ت سنة ٣١٠ هـ)، وابن خُزيمة (ت سنة ٣١١ هـ)، وأبو يعلى (ت سنة ٣٠٧ هـ)، والطَّحاوي (ت سنة ٣٢١ هـ)، وابن أبي حاتم (ت سنة ٣٢٧ هـ)، والعُقيلي (ت سنة ٣٢٢ هـ)، والمَحاملي (ت سنة ٣٣٠ هـ)، وابن حِبَّان (ت سنة ٣٥٤ هـ)، والطَّبراني (ت سنة ٣٦٠ هـ)، وابن عَدي (ت سنة ٣٦٥ هـ)، والدارقطني (ت سنة ٣٨٥ هـ)، وغيرهم من العلماء الذين اشتهروا في علوم شتَّى.

---

(١) «البداية والنهاية» (١١/ ١٢٩).

(٢) «تاريخ الإسلام» لحسن إبراهيم (٣/ ٣٤٠).

المبحث الثَّاني[1]:

اسمُ المؤلِّفِ، وكنيتُهُ، ونَسَبُهُ

اسمُهُ:

محمد بن الحسين بن عبدالله الآجُرِّي البغدادي.

كُنْيَتُه:

كل من ترجم له ذكر أنَّ كنيته أبوبكر.

نَسَبُه:

الآجُرِّي، قال السَّمعاني: هذه النسبةُ إلى عملِ الآجُرِّ وبيعه، ونِسْبةُ

(١) انظر ترجمته في: «الفَهْرست» لابن النَّديم (صـ ٢٦٨)، «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٢/ ٢٣٩)، «الأنساب» للسَّمعاني (١/ ٤٥)، «فهرست ما رواه عن شيوخه» لابن خير الإشبيلي (صـ ٢٨٥)، «المنتظم» (١٤/ ٢٠٨)، «صفة الصفوة» (٢/ ٦٨٦) لابن الجوزي، «معجم البلدان» لياقوت الحَمَوي (١/ ٥١)، «الكامل» لابن الأثير (٧/ ٤٣)، «وفيات الأعيان» لابن خِلِّكان (٤/ ٢٩٢)، «طبقات الشافعيَّة الكبرى» لابن السُّبكي (٢/ ١٤٩)، «طبقات علماء الحديث» لابن عبدالهادي (٣/ ١٢٨)، «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٣٣)، «العبر» (٢/ ١٠٧)، «تذكرة الحفَّاظ» (٣/ ٩٣٦) للذهبي، «طبقات الشافعيَّة» للأَسْنوي (١/ ٧٩)، «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/ ٢٧٠)، «العقد الثمين» للفاسي (٢/ ٣)، «النجوم الزاهرة» لابن تغري (٤/ ٦٠)، «طبقات الحفَّاظ» للسيوطي (صـ ٣٧٩)، «المنهج الأحمد» للعُليمي (٢/ ٢٧١)، «الوافي بالوفيَّات» للصَّفَدي (٢/ ٢٧٦)، «شذرات الذهب» لابن العماد (٣/ ٣٥)، «معجم المؤلفين» لعمر رضا كحَّالة (٩/ ٢٤٣)، «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان (٣/ ٢٠٨)، «تاريخ التراث العربي» لفؤاد سِزْكين (١/ ٣٨٩)، «الأعلام» للزِّركلي (٦/ ٩٧).

إلى دَرْبِ الآجُرِّ[1].

وقال ياقوت الحَمَوي: الآجُرُّ: في الأصل اسمُ جنسٍ للآجُرَّة، وهو بلغةِ أهلِ مصرَ: الطُّوبُ، وبلغةِ أهلِ الشَّامِ: القِرْمِيد، دربُ الآجُرِّ: مَحِلَّة كانت ببغداد من مَحَالِّ نهر طابق، بالجانب الغربيِّ سكنها غيرُ واحد من أهل العلم، وهي الآن خراب، يُنسب إليها أبوبكر محمد بن الحسين بن عبدالله الآجُرِّي[2].

*****

(١) «الأنساب» (١/ ٤٥)، والآجُرُ، والآجُرْ: طبيخ الطين. «لسان العرب» (٤/ ١١).
(٢) «معجم البلدان» (١/ ٥١).

المبحث الثَّالث:

مولِدُه، ونشأتُه

مولِدُه:

كل من ترجم لأبي بكر الآجُرِّي لم يذكر سَنَةَ وِلادته، واتفقوا على سَنَة وفاته، وأنَّها كانت سَنَةَ (٣٦٠ هـ) بمكَّة.

واختلفوا في مُدَّة حياته، فذكر الذَّهبي أنَّه توفي وهو من أبناء الثَّمانين[1]، فعلى هذا القول يكون مولده تقريباً سنة (٢٨٠ هـ)، أو أقلَّ ببضع سنوات.

وذهب الفاسيُّ إلى أنَّه توفي وعمره سِتّاً وتسعين سَنَة، أو نحوها[2] فعلى هذا القول يكون مولده سَنَةَ (٢٦٤ هـ).

نشأتُه:

نشأ الآجُرِّي في دَرْبِ الآجُرِّ، وإليها يُنسب ـ كما تقدَّم ـ وذكر من ترجم له[3] أنَّه حدَّث ببغدادَ قبل سَنَةِ ثلاثينَ وثلاثمائةٍ، ثم رَحَلَ إلى مكَّة واستقرَّ بها سَنَةَ ثلاثينَ وثلاثمائةٍ إلى أن توفي.

ولعلَّ كثرةَ الصِّراعات الطَّائفيَّة، والخلافات المذهبيَّة، وسوء الأوضاع

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٣٥).

(٢) «العقد الثمين» (٢/ ٤).

(٣) انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٣٩)، «المنتظم» (١٤/ ٢٠٨)، «البداية والنهاية» (١١/ ٢٧٠).

السِّياسيَّة هي التي دعته للرحيل من بغداد إلى مكة كما حصل للخِرَقي[1].

أما رحلاتُهُ في طلب الحديث وشدِّ الرحال للأخذ من أفواه العلماء، فلم تذكر المصادر أنَّه رَحَلَ في ذلك.

وقد ذكر الدكتور عبدالله بن عمر الدّميجي في مقدِّمة تحقيقه «كتاب الشريعة»[2] أنَّ الآجُرِّي سمع من بعض المشايخ في مكة، قبل سنة (٣٣٠ هـ)، فهذا يدل على أنَّ الآجُرِّيَّ خرج من بغداد وهو في سِنِّ الطَّلَب قبل خروجه الأخير للإقامة بمكَّة سنة (٣٣٠ هـ)، وقد يكون خروجُهُ هذا من أجل السَّماع من هؤلاء العلماء، وقد يكون للحجِّ والعمرة، ولعلَّ الآجُرِّي اكتفى بعلماء أهل بغداد، فقد كانت مَقرَّ المحدِّثين، وإليها تتَّجه أنظار العلماء[3].

*****

(١) ذكر ابن كثير في «البداية والنهاية» (١١/ ٢١٤)، أنَّ عمر بن الحسين الخِرَقي صاحب المختصر المشهور خرج من بغداد مهاجراً سنة (٣٣٤ هـ) لمَّا كَثُرَ بها الشرُّ، والسَبُّ للصحابة.

(٢) (١/ ٩١، ٩٧).

(٣) قال ابن كثير: كان علماء بغداد إذ ذاك هم الدنيا. «البداية والنهاية» (١١/ ١٢٩).

المبحث الرَّابعَ:

أَشْهرُ شُيوخِهِ

تتلمذَ الآجُرِّي على أكابر علماء عصره من المحدِّثين، والفقهاء، وغالب شيوخه من أهل بغداد.

وقد ذكر الدكتور عبدالله الدميجي أنَّ جميع شيوخ الآجُرِّي الذين روى عنهم في «كتاب الشريعة» ثقات، إلا ما نَدَرَ من ضعفٍ يسيرٍ في بعضهم، أو جهالة لأحوالهم، وهذا يدلُّ على أنَّ الآجُرِّي كان ينتقي من الشُّيوخ الثقات الأجلاء[١].

ومن أشهرِ شيوخه الذين روى عنهم[٢]:

١ ـ أبو مسلم، إبراهيم بن عبدالله بن مسلم البصري، الكَجِّي، توفي سنة (٢٩٢ هـ)[٣].

٢ ـ موسى بن هارون بن عبدالله البزَّار، أبو عمران، الحَمَّال، توفي سنة (٢٩٤ هـ)[٤].

---

(١) انظر مقدمة «كتاب الشريعة» (١/ ٩٩)، وقد أطال الدكتور الدميجي في سرد أسماء شيوخه هناك بما يُغني عن تكراره هنا.

(٢) وقد رتَّبتهم بحسب وفيّاتهم.

(٣) انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٦/ ١١٩)، «الأنساب» (٤/ ١٢٧)، «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٤٢٣).

(٤) انظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٥٢)، «طبقات علماء الحديث» (٢/ ٣٨٥)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١١٦).

٣ ـ أبو شُعيب، عبدالله بن الحسن الحَرَّاني، توفي سنة (٢٩٥ هـ)[١]، وهو من شيوخه في هذا الكتاب.

٤ ـ خَلَف بن عمرو بن عبدالرحمن العُكْبَري، توفي سنة (٢٩٦ هـ)[٢].

٥ ـ يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد الأَزْدي، أبو محمد، البغدادي، القاضي، توفي سنة (٢٩٧ هـ)[٣]، وهو من شيوخه في هذا الكتاب في القسم الثاني.

٦ ـ أبو محمد، الحسن بن علي بن محمد بن سليمان بن عَلُّويه، القطَّان، توفي سنة (٢٩٨ هـ)[٤]، وهو من شيوخه في هذا الكتاب في القسم الرابع.

٧ ـ جعفر بن محمد بن الحسن بن المُسْتَفاض الفريابي، توفي سنة (٣٠١ هـ)[٥].

٨ ـ أبو محمد، بُنَان[٦] بن أحمد بن عَلُّويه القطَّان، توفي (بعد الثلاثمائة بيسير)[٧].

---

(١) ستأتي ترجمته مفصَّلة في الفصل الثاني.

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٢٧)، «المنتظم» (١٣/ ٨٤)، «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٧٧).

(٣) انظر: «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣١٢)، «طبقات علماء الحديث» (٢/ ٣٧١)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٨٥).

(٤) انظر: «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٨٦)، «المنتظم» ١٣/ ١١٩)، «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٥٩).

(٥) انظر: «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٠٩)، «المنتظم» (١٣/ ١٤٥)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٩٦).

(٦) بضم النون، انظر: «تَبصير المُنتبه» لابن حجر (١/ ١٠٣).

(٧) انظر: «تاريخ بغداد» (٧/ ١٠٣)، «لسان الميزان» (٢/ ٣٦٤)، «الإكمال» (١/ ٣٦٢).

٩ ـ هارون بن يوسف بن هارون بن زياد، أبو أحمد، المعروف بابن مِقْراض الشَطَوي، توفي سنة (٣٠٣ هـ)[١].

١٠ ـ قاسم بن زكريا بن يحيى البغدادي، المطرِّز، توفي سنة (٣٠٥ هـ)[٢].

١١ ـ أبو حفص، عمر بن الحسن بن نَصْر بن طَرْخان الحلبي، القاضي، توفي سنة (٣٠٦ هـ)[٣]، وهو من شيوخه في هذا الكتاب في القسم الثالث.

١٢ ـ المُفَضَّل بن محمد بن إبراهيم الجَنَدي، أبو سعيد، الكوفي، توفي سنة (٣٠٨ هـ)[٤].

١٣ ـ أبو القاسم، عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، توفي سنة (٣١٧ هـ)[٥].

١٤ ـ يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب الهاشمي، أبو محمد، البغدادي، توفي سنة (٣١٨ هـ)[٦].

---

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٩)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٦٢).

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٣٦)، «معرفة القراء الكبار» للذهبي (١/ ٤٧٢)، «تهذيب التهذيب» (٨/ ٢٧٤).

(٣) انظر: «سؤالات السهمي» رقم (٣١٤)، «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٢١)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٥٤).

(٤) انظر: «الأنساب» (١/ ٤٣٩)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٥٧)، «لسان الميزان» (٨/ ١٤٠).

(٥) انظر: «تاريخ بغداد» (١٠/ ١١٠)، «طبقات علماء الحديث» (٢/ ٤٥٣)، «لسان الميزان» (٤/ ٥٦٣).

(٦) انظر: «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٣٤)، «طبقات علماء الحديث» (٢/ ٤٨٩)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٦٢).

١٥ ـ أبو بكر عبدالله بن محمد بن زياد النِّيسابوري، توفي سنة (٣٢٤ هـ)[1].

١٦ ـ أبو سعيد، أحمد بن محمد بن زياد الأعرابي، توفي سنة (٣٤٠ هـ)[2].

*****

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (١٠/ ١١٩)، «المنتظم» (١٣/ ٣٦٣)، «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٦٥).

(٢) انظر: «المنتظم» (١٤/ ٨٨)، «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٤٠٧)، «لسان الميزان» (١/ ٦٧٠).

المبحثُ الخامسُ:

أَشهرُ تَلاميذِهِ

تتلمذ على الآجُرِّي عدد كبير من الحُفَّاظ والمُحدِّثين، وصَفَ ذلك الذهبي ـ بعد أن ذكر أشهر تلاميذة ـ فقال: وخلقٌ كثيرٌ من الحُجَّاج، والمغاربة[1].

ولعلَّ كثرة تلاميذِه والآخذينَ عنه ترجعُ إلى أسباب، من أهمِّها:

أ ـ اشتغالِ الآجُرِّي بالتدريس فقد حدَّث ببغداد قبل سنة (٣٣٠ هـ)، ثم حدَّث بمكة بعد ذلك ثلاثينَ سنةً.

ب ـ تأخُّرِ وفاته، فقد ذكر الذهبي أنَّه توفي وهو من أبناء الثمانين[2]، وذهبَ الفاسي إلى أنَّه توفي وعمره ٩٦ سنة، أو نحوها[3]، ومعلوم أنَّ العالم كلما تأخر سِنُّ وفاتِهِ كَثُرَ الآخذونَ عنه.

جـ ـ استقراره آخر أمره بمكة، التي يسعى إليها المسلمون من كل الأقطار، ويظهر هذا جليًا في أسماء تلاميذه.

ومن أشهر تلاميذه الذين رووا عنه[4]:

١ ـ عبيدالله بن محمد بن بَطَّة العُكْبَري، توفي سنة (٣٨٧ هـ)[5]،

(١) «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٣٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٣٥).

(٣) «العقد الثمين» (٢/ ٤).

(٤) رتَّبتهم أيضاً بحسب وفيَّاتهم.

(٥) انظر: «تاريخ بغداد»(١٢/ ٩٧)، «المنتظم»(١٥/ ١٦٧)، «سير أعلام النبلاء»(١٧/ ٣١١).

صاحب كتاب «الإبانة».

٢ ـ خَلَفُ بن القاسم بن الدَّبَّاغ، الأَزْدي، أبو القاسم، الأندلسي، القرطبي، توفي سنة (٣٩٣ هـ)[١].

٣ ـ محمود بن عمر العُكبَري، أبو سهل، البغدادي، توفي سنة (٤١٣ هـ)[٢].

٤ ـ محمد بن الحسين بن محمد بن الفَضْل القطّان، أبو الحسين الأَزْرق، توفي سنة (٤١٥ هـ)[٣].

٥ ـ علي بن محمد بن عبدالله بن بِشران، أبو الحسين، البغدادي، توفي سنة (٤١٥ هـ)[٤].

٦ ـ عبدالرحمن بن عمر بن النَّحَّاس، أبو محمد، التُّجِيْبي، المصري، توفي سنة (٤١٦ هـ)[٥].

٧ ـ علي بن أحمد بن عمر المُقرئ، أبو الحسن، الحَمَّامي، توفي

(١) انظر: «تاريخ علماء الأندلس» لابن الفَرَضي (صـ ١٣٧)، «بُغْية المُلْتمِس في تاريخ رجال أهل الأندلس» لأحمد بن يحيى الضَّبِّي (صـ ٢٨٦)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١١٣).

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٩٦)، «الأنساب» (٣/ ٣٥٩)، «لسان الميزان» (٨/ ٧).

(٣) انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٤٦)، «المنتظم» (١٥/ ١٦٩)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣٣١).

(٤) انظر: «تاريخ بغداد» (١٢/ ٩٧)، «المنتظم» (١٥/ ١٦٧)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣١١).

(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣١٣)، «حسن المحاضرة» للسيوطي (١/ ٣٧٣)، «شذرات الذهب» لابن العماد (٥/ ٨٢).

سنة (٤١٧ هـ)[١].

٨ ـ محمد بن أحمد بن عبدالرحمن الهَمْداني، الذَّكْواني، الأَصْبهاني، أبوبكر، المُعَدِّل، توفي سنة (٤١٩ هـ)[٢].

٩ ـ أبو القاسم، عبدالملك بن محمد بن عبدالله بن بِشران، توفي سنة (٤٣٠ هـ)[٣].

١٠ ـ أبو نُعَيم، أحمد بن عبدالله بن أحمد الأَصْبَهَاني، توفي سنة (٤٣٠ هـ)[٤].

*****

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٢٨)، «الأنساب» (٢/ ٨٢)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٤٠٢).

(٢) انظر: «ذكر أخبار أصبهان» (٢/ ٣١٠)، «الأنساب» (٢/ ٢٧١)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٤٣٣).

(٣) انظر: «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٣١)، «المنتظم» (١٥/ ٢٧٠)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٤٠٢).

(٤) انظر: «المنتظم» (١٥/ ٢٦٨)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٤٥٣)، «لسان الميزان» (١/ ٥٠٧).

المبحثُ السادسُ:
ثناءُ العلماءِ عليهِ

كان للآجُرِّيِّ مكانةٌ عاليةٌ، ومنزلةٌ سَامِيةٌ عند العلماء على مَرِّ العصور، يشهد لذلك كلُّ من تَرْجم له، فقد نَعَتُوه بالإمامة، والحفظ، واتِّباع السُنَّة، والتبحُّرِ في الحديث، والفقه، مع جانِبٍ من الصلاح، والعبادة، والزُّهد، والوَرع.

وهذه بعضُ أقوال العلماء ـ التي وقفتُ عليها ـ في الثناء عليه:

ـ قال عنه ابن النَّديم: الفقيهُ، أحدُ الصالحين العُبَّاد[١].

ـ وقال الخطيب البغدادي: كان ثقةً، صدوقاً، دَيِّناً، له تصانيف كثيرة[٢]. وكذا قال السَّمْعَاني[٣].

ـ وقال ابن الجوزي: كان ثقةً، ديِّناً، عالماً، مُصنِّفاً[٤].

ـ وقال ابن خِلكان: الفقيه، الشافعي[٥]، المحدِّث ..... وكان صالحاً، عابداً[٦].

ـ وقال ياقوت الحَمَوي: كان ثقةً، صَنَّفَ تصانيف كثيرة[٧].

(١) «الفهرست» (صـ ٣٦٠).

(٢) «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٣٩).

(٣) «الأنساب» (١/ ٤٥).

(٤) «صفة الصفوة» (٢/ ٦٨٦) رقم (٣٢٨).

(٥) ستأتي مناقشة مذهبه الفقهي في المبحث الثامن.

(٦) «وفيَّات الأعيان» (٤/ ٢٩٢).

(٧) «معجم البلدان» (١/ ٥١).

ـ وقال ابن الأثير: من حُفَّاظ المحدِّثين[1].

ـ وقال ابن السُّبكي: الفقيهُ، المُحدِّثُ، صاحبُ المصنَّفات[2].

ـ وقال الذهبي: الإمام، المُحدِّث، القُدوة، شيخُ الحرم الشريف، وكان صدوقاً، خَيِّراً، عابداً، صاحب سُنَّة واتِّباع[3].

ـ وقال ابن القيم: إمام عصره في الحديث، والفقه[4].

ـ وقال ابن كثير: كان ثقةً، صادقاً، ديِّناً، وله مصنَّفات كثيرة[5].

ـ وقال ابن رجب الحنبلي: كان من العلماء الرَّبَّانيين في أوائل المائة الرَّابعة[6].

ـ وقال السِّيوطي: الإمام، المحدِّث، الحافظ .... كان عالماً، عاملاً، صاحبَ سُنَّة، ديِّناً، ثقة[7].

ـ وقال العُلَيمي: من أكابر الأصحاب، سَمِعَ خَلْقاً كثيراً، وكان ثقة، فقيهاً، عالماً، ديِّناً، حُجَّة، صدوقاً، وله تصانيف كثيرة في الحديث، والفقه[8].

ـ وقال ابن العماد: المُحدِّث، الثِّقة، الضَّابط، صاحبُ التَّصانيف والسُّنَّة[9].

---

(١) «الكامل» (٨/ ٦١٧).
(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ١٤٩).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٣٣ ـ ١٣٤).
(٤) «اجتماع الجيوش الإسلامية» (صـ ٢٤٤).
(٥) «البداية والنهاية» (١١/ ٢٧٠).
(٦) «شرح حديث ما ذئبان جائعان» (صـ ٣٢).
(٧) «طبقات الحفاظ» (صـ ٣٧٨).
(٨) «المنهج الأحمد» (٢/ ٢٧١).
(٩) «شذرات الذهب» (٤/ ٣١٦ ـ ٣١٧).

المبحث السَّابعَ:

عقيدتُه

يُعَدُّ الآجُرِّيُّ ـ رحمه الله ـ من أبرز أئمة السَّلف في القرن الرَّابع الهِجْري، سار في مسائل الاعتقاد وتقريرِها على منهج أهل السُّنَّة والجماعة.

وقد جعل شيخُ الإسلام ابن تيميَّة كتاب «الشريعة» من أُمَّهات الكتب التي تُقرِّر عقيدةَ السَّلف[1].

وشَهِدَ له بسلامة المعتقد عددٌ ممَّن تَرْجَمَ له، فقال عنه الذَّهبي: كان مُحدِّثاً، أَثَرياً[2].

وقال السِّيوطي: صاحبُ سُنَّة[3].

وهذه نماذجُ من عبارات الآجُرِّي في تقرير عقيدة السَّلف، أو الرَّد على المخالفين:

ـ قال رحمه الله: «علامةُ من أراد الله به خيراً سُلوك هذا الطريق: كتاب الله، وسُنَن رسوله ﷺ، وسُنَن أصحابه ـ رضي الله عنهم ـ ومن تبعهم بإحسان، وما كان عليه أئمةُ المسلمين في كل بلد إلى آخر ما كان من العلماء، مثل: الأَوْزاعي، وسفيان الثَّوري، ومالك بن أنس، والشَّافعي، وأحمد بن حنبل، والقاسم بن سلَّام، ومن كان على مثل

---

(١) «منهاج السنَّة النبويَّة» (٢/٣٦٦).

(٢) «العلو للعلي الغَفَّار» ١/٢٢٩.

(٣) «طبقات الحفَّاظ» (صـ ٣٧٩).

طريقتهم، ومجانبة كل مذهب يذُمُّهُ هؤلاء العلماء»[1].

ـ وقال أيضاً: «كلام الله تعالى ليس بمخلوق، لأنَّ القرآن من عِلْم الله، وعِلْم الله لا يكون مخلوقاً، تعالى الله عن ذلك، دلَّ على ذلك القرآن، والسُّنَّة، وقول الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وقول أئمة المسلمين، لا يُنكر هذا إلا جَهْميٌّ خَبِيث، والجَهْمِيُّ عند العلماء كافر»[2].

ـ وقال أيضاً: «من قال: الإيمان قولٌ دون العمل، يُقال له: رَدَدْتَ القرآن، والسُّنَّة، وما عليه جميع العلماء، وخرجت من قول المسلمين، وكفرت بالله العظيم»[3].

ـ وقال أيضاً: أهلُ الحقِّ يصفون الله ـ عزوجل ـ بما وصف به نفسَهُ، وبما وصفه به رسولُهُ ﷺ، وبما وصفه الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وهذا مذهبُ العلماء ممن اتَّبعَ، ولم يبتدعْ، ولا يُقال فيه: كيف؟ بل التسليم له، والإيمان به[4].

ـ وقال أيضاً: فإنِّي أُحذِّر إخواني من المؤمنين مذهبَ الحُلُوليَّة، الذين لَعِبَ بهم الشيطان، فخرجوا بسوء مذهبهم عن طريق أهل العلم[5].

ـ وقال أيضاً: «ينبغي لكل من تمسَّك بما رسمناه في كتابنا هذا أن يهجرَ جميعَ أهل الأهواء، من مثل: الخوارج، والقَدَريَّة، والمُرْجِئَة،

(١) «الشريعة» (١/ ٣٠١).
(٢) «الشريعة» (٢/ ٤٨٩).
(٣) «الشريعة» (٢/ ٦٨٤).
(٤) «الشريعة» (٢/ ١٠٥١).
(٥) «الشريعة» (٣/ ١٠٧٤).

والجهميَّة، وكل من ينتسب إلى المعتزلة، وجميع الرَّوافض، وجميع النَّواصب»[1].

فهذه أقوالُ الآجُرِّي ـ رحمه الله ـ تدلُّ على أنَّه أَثَرِيٌّ متمسِّكٌ بالكتاب، والسُنَّة على فهم السلف الصالح.

*****

(١) «الشريعة» (٥/ ٢٥٤٠).

المبحث الثامن:

مَذهبُهُ الفِقْهيُّ

اخْتَلَفَتْ آراءُ المترجمينَ للآجُرِّيِّ ـ رحمه الله ـ في مذهبه الفقهي:

ـ فمنهم من ذهب إلى أنَّه كان شافعيَّ المذهب، وإلى هذا القول ذهب ابنُ النَّديم[1]، وابن خِلكان[2]، وياقوت الحموي[3]، والصَّفَدي[4]، وابنُ الأهدل[5]، وذكره ابن السُّبْكي[6]، والأَسْنوي[7] في طبقات الشافعية.

ـ ومنهم من ذهب إلى أنَّه كان حنبليًّا كابن الجوزي[8]، والفاسيِّ[9]، وابنِ العماد[10]، وذكره العُلَيمي[11] في تراجم أصحاب الإمام أحمد.

والذي يظهرُ ـ والله أعلم ـ أن الآجُرِّيَّ كان حَنبليَّ المذهب، ويدلُّ على ذلك أمور:

---

(١) «الفهرست» (صـ ٣٦٠).

(٢) «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٩٢).

(٣) «معجم البلدان» (١/ ٥١).

(٤) «الوافي بالوفيات» (٢/ ٣٧٣).

(٥) ذكر عنه ابن العماد في: «شذرات الذهب» (٤/ ٣١٧).

(٦) «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ١٤٩).

(٧) «طبقات الشافعية» (١/ ٨٠).

(٨) «مناقب الإمام «أحمد» (صـ ٥١٥).

(٩) «العقد الثمين» (٢/ ٤).

(١٠) «شذرات الذهب» (٤/ ٣١٧).

(١١) «المنهج الأحمد» (٢/ ٢٧١).

١ ـ أنَّ الآجُرِّيَّ له كتابُ «النصيحة»، نَقَلَ عنه كثيرٌ من فقهاء الحنابلة كابنِ مفلح في «الفروع»[١]، والمَرْداويّ في «الإنصاف»[٢]، والسُّيوطيِّ الرُّحَيباني في «مطالب أولي النُّهى»[٣]، والبَهُوتيِّ في «كشَّاف القناع»[٤]، وابن بدران في «المدخل»[٥]، وهذه الكتب تعتني في المقام الأول بذكر روايات الأصحاب.

٢ ـ ما ذكره العُليمي: أنَّ ابن الزَّعْفراني ذكر في كتابه «الواضح في أصول الفقه»، عن أحمدَ رواية أنَّ الجدَّ كالأب يحجبُ الإخوة، وهو اختيار أبي حفص العُكْبري، وأبي بكر الآجُرِّي، وعادته ـ أي ابن الزَّعْفراني ـ في هذا الكتاب أنَّه لا يذكر إلا اختيارات الأصحاب[٦].

٣ ـ ومن القرائن أيضاً: ما ذكره الدكتور عبدالله الدميجي: أنَّ الآجُرِّي ذَهَبَ إلى ما ذَهَبَ إليه حنابلةُ عصره في تفسير قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾: بأنَّه قُعُودُ النَّبيِّ ﷺ على العرش، وقد حصل بسبب هذا التفسير فتنٌ عظيمةٌ، حتى وقع القتالُ بين الحنابلة وغيرهم على هذه المسألة[٧].

٤ـ ومن القرائن أيضاً على حنبليَّتِهِ: أنَّ كتب الحنابلة المشهورة

(١) (٢/ ٤٨١).
(٢) (١/ ٢٤ ـ ٤٣٤)، (٣/ ٢٥٥).
(٣) (٥/ ٢١١).
(٤) (٤/ ٤٧).
(٥) (١/ ٤١٧)، وعدَّه ضمن فقهاء الحنابلة في (١/ ١١١).
(٦) «المنهج الأحمد» (٢/ ٢٧١).
(٧) مقدمة «كتاب الشريعة» (١/ ١٦٢)، ومال الدكتور الدميجي إلى أن الآجُرِّي كان حنبليّاً.

كـ«المبدع»[1]، و«الفروع»[2]، و«كشَّاف القناع»[3]، و«الإنصاف»[4] ـ وغيرها من كتب الحنابلة التي تعتني بنقل أقوال الأصحاب ـ أَكْثَرَتْ من ذكر اختيارات الآجُرِّي.

٥ ـ أن أكثرَ من يَلْهج بذكر الآجُرِّي من الفقهاء: الحنابلة في كتبهم، وأما كتب الشافعيَّة في الفقه فنادراً ما تذكره، ويستبينُ هذا بالبحث في هذه الكتب عن طريق الحاسب الآلي، وذِكْرُ رأيِّ الفقيه في اختيارات المذهب، والترجيح بين رواياتها، أقوى من ذكرِهِ في كتب التراجم العامَّة.

*****

(١) انظر: (١/ ٥٠، ١٦٦، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٥٦، ٣٦٦)، (٢/ ٤٣٩)، (٣/ ٣٠٨).

(٢) انظر: (٢/ ٢٩٩).

(٣) انظر: (١/ ٤٤٢، ٤٩٣)، (٢/ ٧٨).

(٤) انظر: (١/ ٢٤، ٣٣، ٩٢، ١٩٧، ٢١١، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٨، ٣٤٢، ٤١٧، ٤٣٤، ٤٥٦، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٩٦)، (٢/ ٧٧، ١٧٣، ١٧٧، ٢٦٦، ٢٩٨، ٣٧٦).

المبحث التَّاسع:

مؤلَّفاتُه

تَرَكَ الآجُرّيُّ بَصَماتٍ من علمه في التراث الإسلامي، وهذا العلم الذي خلَّفه للأمَّة قد حَوَى فنونٌ شتَّى: من الحديث، والفقه، والسُّلوك، والأخبار، وغيرها.

وقد وصَفَه الخطيبُ البغدادي بأنَّه كثيرُ التَّصْنيف[1].

ووصفه ابنُ كثير بأنَّه تَرَكَ مُصنَّفات كثيرةً، مُفيدةً[2].

وسأذكر ما وقفت عليه من مؤلفاته المطبوع منها، ثم غير المطبوع.

أولاً: مؤلفاته المطبوعة، منها:

١ ـ **«كتاب الشريعة»**، وهو من أكبر مؤلفاته، وأشهرها، قرَّر فيه عقيدة السَّلف الصَّالح، والردَّ على المخالفين.

وقد طُبعَ الكتابُ عِدَّةَ طبعات، من أجودها طبعةُ دار الوطن، تحقيق: الدكتور عبدالله بن عمر الدميجي.

٢ ـ **«كتاب الأربعين حديثاً»**، ذكر فيه المؤلِّف أربعين حديثاً بإسناده في موضوعات شتى.

وقد طبع في مكتبة المعلى بالكويت، عام ١٤٠٨ هـ، بتحقيق الشيخ:

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٣٩).

(٢) «البداية والنهاية» (١١/ ٢٧٠).

بدر بن عبدالله البدر، ثم طُبِعَ طبعة ثانية في مكتبة أضواء السلف بالرياض، عام ١٤٢٠ هـ.

٣ ـ **«فضل قيام الليل والتَّهجُّد»**، ذكره الذهبيُّ باسم التَّهَجُّد[١]، وطبع بتحقيق: عبداللطيف بن محمد الجيلاني الآسفي، طبعةُ دار الخضيري بالمدينة النبوية، عام ١٤١٧ هـ.

٤ ـ **«أخلاق العلماء»**، ذكره الذهبي باسم آداب العلماء[٢]، وطبع الكتاب عدة طبعات، منها:

ـ طبعةُ الرئاسة العامة للبحوث العلمية، تحقيق: الشيخ إسماعيل بن محمد الأنصاري.

ـ طبعةُ مكتبة الصحابة الإسلامية بالكويت، تحقيق: بدر البدر.

ـ طبعةُ دار القلم بدمشق، عام ١٤٢٢ هـ، تحقيق: أمينة عمر الخرَّاط.

٥ ـ **«أخلاق حملة القرآن»**، طبع عدة طبعات، منها:

ـ طبعةُ دار الكتاب العربي، عام ١٤٠٧ هـ، تحقيق: فؤاد أحمد زمرلي.

ـ طبعة: الدار بالمدينة المنورة، عام ١٤٠٨ هـ، تحقيق: عبدالعزيز عبدالفتاح القاري.

٦ ـ **«تحريم النَّرْد والشَّطْرَنْج والمَلَاهي»**، طبع عدة طبعات، منها:

ـ طبعةُ الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء بالرياض، عام ١٤٠٢ هـ، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٣٤).

(٢) المصدر السابق.

ـ طبعةُ دار الكتب العلمية ببيروت، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا.

٧ ـ **«أخبار عمر بن عبدالعزيز»**، طبع مرتين بتحقيق: الدكتور عبدالله عبدالرحيم عسيلان، آخرها الطبعة الثانية، عام ١٤١٢ هـ.

٨ ـ **«الثمانون»**، ذكره الذهبي: بهذا الاسم[١] وقد طُبِعَ ضِمْنَ مجموعة أجزاء حديثية، تحقيق: نبيل سعدالدين جرَّار، طبعةُ أضواء السلف، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٥ هـ.

٩ ـ **«الرُّؤية»**، ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية[٢]، والذهبي[٣]، وطبع عدة طبعات، منها:

ـ طبعةُ عالم الكتب، عام ١٤٠٥ هـ، تحقيق: محمد غياث الجمباز.

ـ طبعةُ مؤسسة الرسالة، عام ١٤٠٨ هـ، تحقيق: سمير الزُّهيري.

ـ والكتاب باب من من أبواب «كتاب الشريعة»[٤].

١٠ ـ **«صفة الغرباء من المؤمنين»**، ذكره الذهبي باسم الغرباء[٥]، وطبع عدة طبعات، منها:

ـ طبعةُ دار الخلفاء للكتاب الإسلامي بالكويت، عام ١٤٠٣ هـ، تحقيق: بدر البدر.

ـ طبعةُ دار البشائر بدمشق، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ، تحقيق:

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٣٤).
(٢) «الفتاوى» (٦/ ٤٨٦).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٣٤).
(٤) انظر: مقدمة «كتاب الشريعة» (١/ ١٤١).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٣٤).

رمضان أيوب.

١١ ـ **«مسألة الطَّائفين»** ذكره الذهبي بهذا الاسم[١]، وطبع بتحقيق: عمرو علي عمر، طبعةُ دار الكتبي.

وطُبِعَ باسم «مسألة الجهر بالقرآن في الطواف»، بتحقيق: مسعد السعدني، طبعةُ دار الصحابة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢ هـ.

١٢ ـ **«أدب النفوس»**

طُبِعَ بتحقيق: عبدالعزيز المكي، طبعةُ مكتبة لينة، الطبعة الأولى.

١٣ ـ **«تحريم اللواط»**:

طُبِعَ بتحقيق: خالد علي محمد، مدير مكتب الصفحات الذهبية لتحقيق التراث وتأليف الأبحاث، سنة ١٤٠٩ هـ.

ثانياً: مؤلَّفاتُه غيرُ مطبوعةٍ

وهي كثيرةٌ، منها:

١ ـ **«الفوائد المنتخبة»**، وهي موضوع بحثنا في هذه الرسالة.

٢ ـ **«أوصافُ السبعة»**.

ذكره ابنُ خيرِ الإشبيلي[٢].

٣ ـ **«التَّوبة»**.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٣٤).

(٢) فهرسة ما رواه عن شيوخه (صـ ٢٨٥).

ذكره ابنُ خيرٍ الإشبيلي[1]، والرُّوداني[2].

٤ ـ «رجوع ابن عباس عن الصَّرْف».

ذكره ابن خير الإشبيلي[3].

٥ ـ «كتابُ الشُّبهات»

ذكره ابن خير[4]، والزِّركلي[5].

٦ ـ «طرقُ حديثِ الإفْك».

ذكره الكِتَّاني[6]، وابن حجر[7].

٧ ـ «فضلُ العلم».

ذكره ابن خير الإشبيلي[8].

٨ ـ «النَّصيحةُ الكبرى».

ذكره ابن النَّدِيم[9]، وابن خير[10]، والقرطبي[11]، والمَرْداوي[12]،

---

(١) فهرسة ما رواه عن شيوخه» (صـ ٢٨٥).
(٢) «صِلَة الخلف» (صـ ١٦٣).
(٣) «فهرسة ما رواه عن شيوخه» (صـ ٢٨٥).
(٤) المصدر السابق.
(٥) «الأعلام» (٦/ ٩٧).
(٦) «الرسالة المستطرفة» (صـ ١١٢).
(٧) «فتح الباري» (٣/ ٣٥٥).
(٨) «فهرسة ما رواه شيوخه» (صـ ٢٨٥).
(٩) «الفهرست» (صـ ٣٦٠).
(١٠) «فرسة ما رواه عن شيوخه» (صـ ٢٨٥).
(١١) «الجامع لأحكام القرآن» (٤/ ٣٠٧).
(١٢) «الإنصاف» (١/ ٢٤)، (٣/ ٢٥٥).

وابن مفلح[١]، والبهوتي[٢]، وابن بَدْران[٣]، والزِّرْكلي[٤].

٩ ـ «وصولُ المشتاقينَ ونزهةُ المستمعينَ».

ذكره فؤاد سزكين[٥]، والبغدادي[٦].

١٠ ـ «مختصرٌ في الفقه».

ذكره ابن النديم[٧].

١١ ـ «صفةُ قبرِ النَّبيِّ ﷺ».

ذكره ابن حجر[٨]، وحاجِّي خليفة[٩]، والشَّوكاني[١٠]، وابن خير الإشبيلي[١١].

١٢ ـ «رسالةٌ إلى أهلِ بغداد».

ذكره ابن خير الإشبيلي[١٢]، والرُّوداني[١٣].

---

(١) «الفروع» (٢/ ٤٨١).
(٢) «كشَّاف القناع» (٤/ ٤٧).
(٣) «المدخل» (١/ ٤١٧).
(٤) «الأعلام» (٦/ ٩٧).
(٥) «تاريخ التراث العربي» (١/ ٣٩١)، وأشار إلى نسخة منه في أولو جامع في بورسة ١/٢٠٦٧ (١ أ ـ ٤٧ أ).
(٦) «هدية العارفين» (٢/ ٤٧).
(٧) «الفهرست» (صـ ٣٦٠).
(٨) «فتح الباري» (٣/ ٣٠٢).
(٩) «كشف الظنون» (٢/ ١٤٣٣).
(١٠) «السيل الجرَّار» (١/ ٣٦٧).
(١١) «فهرست ما رواه عن شيوخه» (صـ ٢٨٥).
(١٢) «فهرسة ما رواه عن شيوخه» (صـ ٢٨٥).
(١٣) «صلة الخلف» (صـ ١٦٤).

١٣ ـ «أحكامُ النِّساء».

ذَكَرَهُ ابن النديم[١].

١٤ ـ «حسن الخلق».

ذكره ابن خير الإشبيلي[٢].

١٥ ـ «التفرُّدُ والعُزْلَةُ».

ذكره ابن خير الإشبيلي[٣]، والزِّركلي[٤]، والرُّوداني[٥].

١٦ ـ «شرحُ قصيدةِ السِّجِسْتاني».

ذكره ابن خير الإشبيلي[٦].

١٧ ـ «قصةُ الحَجَرِ الأَسْودِ وزمزمَ، وبَدْءِ شأنِها».

ذكره ابن خير الإشبيلي[٧]، والروداني[٨].

١٨ ـ «تغييرُ الأَزْمنةِ».

ذكره ابن خير الإشبيلي[٩]، والزِّركلي[١٠].

---

(١) «الفهرست» (صـ ٣٦٠).
(٢) «فهرسة ما رواه عن شيوخه» (صـ ٢٨٥).
(٣) المصدر السابق.
(٤) «الأعلام» (٦/ ٩٧).
(٥) «صلة الخلف» (صـ ١٦٤).
(٦) «فهرسة ما رواه عن شيوخه» (صـ ٢٨٥).
(٧) «فهرسة ما رواه عن شيوخه» (صـ ٢٨٥).
(٨) «صلة الخلف» (صـ ١٦٤)، ولكنْ ذكر أنَّها كتابان «قصة الحجر الأسود»، و«قصة زمزم».
(٩) «فهرسة ما رواه عن شيوخه» (صـ ٢٨٥).
(١٠) «الأعلام» (٦/ ٩٧).

١٩ ـ «فرضُ طلبِ العلم».

ذكره حاجّي خليفة[١]، وفؤاد سِزْكين[٢]، وبروكُلْمان[٣]، والزِّركلي[٤].

٢٠ ـ «أخلاقُ أهلِ البرِّ والتقوى».

ذكره ابن خير الأشبيلي[٥]، وقد يكون هو «أخلاق العلماء»، أو «أخلاق حملة القرآن».

٢١ ـ «إرَمَ ذاتِ العماد».

ذكره الروداني[٦].

٢٢ ـ «كتابُ التائبينَ».

ذكره الرُّوداني[٧].

٢٣ ـ «ما وردَ في ليلةِ النِّصْفِ من شعبان».

ذكره سِزْكين[٨]، وبروكُلْمان[٩]، والزِّركلي[١٠].

(١) «كشف الظنون» (٢/ ١٢٥٥).
(٢) «تاريخ التراث العربي» (١/ ٣٩٠)، وأشار إلى نسخة منه في برلين ١٠١ (٨٧ ـ ١٠١).
(٣) «تاريخ الأدب العربي» (٣/ ٢٠٨).
(٤) «الأعلام» (٦/ ٩٧).
(٥) «فهرسة ما رواه عن شيوخه» (صـ ٢٨٥).
(٦) «صلة الخلف» (صـ ١٦٤).
(٧) «صلة الخلف» (صـ ١٦٤).
(٨) «تاريخ التراث العربي» (١/ ٣٩١)، وأشار إلى نسخة منه في القاهرة ثان ١/ ١٤٢ حديث ٢٦ ش ضمن مجموعة.
(٩) «تاريخ الأدب العربي» (٣/ ٢٠٩).
(١٠) «الأعلام» (٦/ ٩٧).

٢٤ ـ «حكاياتُ الشَّافعي ، وغيره».

ذكره فؤاد سزكين[١].

٢٥ ـ «شرحُ الأربعين».

ذكره حاجِّي خليفة[٢]، والبغدادي[٣]، وقد يكون هو «كتاب الأربعين».

٢٦ ـ «فِرْدَوسُ العلم».

ذكره البغدادي[٤].

٢٧ ـ «فضائلُ الكعبة».

ذكره الرُّوداني[٥].

٢٨ ـ «وضعُ المصلي يمينَهُ على شمالِهِ».

ذكره الروداني[٦].

٢٩ ـ «مناسكُ الحجِّ».

ذكره الروداني[٧].

---

(١) «تاريخ التراث العربي» (١/ ٣٩٢).
(٢) «كشف الظنون» (٢/ ١٠٣٧).
(٣) «هدية العارفين» (٢/ ٤٧).
(٤) «هدية العارفين» (٢/ ٤٧).
(٥) «صلة الخلف» (صـ ١٦٤).
(٦) «صلة الخلف» (صـ ١٦٤).
(٧) المصدر السابق.

٣٠ ــ «المناظرةُ».

ذكره الرُّوداني[١].

٣١ ــ «تحريمُ إتيانِ النِّساءِ في أدبارِهِنَّ».

ذكره الرُّوداني[٢].

*****

(١) «صلة الخلف» (صـ ١٦٤).

(٢) المصدر السابق.

المبحث العَاشر:

وفــاتُــهُ

توفي الآجُرِّي ـ رحمه الله ـ سنة (٣٦٠ هـ)، بإجماع المصادر التي ترجمت له.

قال الخطيب البغدادي: حدَّثني محمد بن علي الصُّوري، قال: توفي أبو بكر الآجُرِّي في المحرم سنة سِتِّين وثلاثمائة، قرأتُ ذلك على بلاط قبره[(١)].

وذكر الفاسيُّ: أنَّه توفي يوم الجمعة، في اليوم الأول من محرمٍ سنة ٣٦٠ هـ، وقال: كان يدعوا كثيراً ألا تبلغه سنة سِتِّين، فما مضى من السَّنَة أولُ يومٍ إلا ساعةً حتى توفي رحمَهُ الله[(٢)].

*****

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٤٣).

(٢) «العقد الثمين» (٢/ ٤).

الفصلُ الثَّاني:

ترجمةُ أبي شُعَيبٍ الحَرَّاني

ويشتملُ على المباحِثِ التاليةِ:

المبحثُ الأولُ: دراسةٌ موجزةٌ عن عصرِهِ:

الحالةُ السياسيَّةُ:

عاش أبو شُعيب الحَرَّاني في بغداد عاصمة الخلافة العباسية في الفترة بين سنة (٢٠٦ هـ) وسنة (٢٩٥ هـ)، ابتداءً من خلافة المأمون إلى خلافة المكتفي بالله.

وقد حَصَلَ في عصر المأمون عِدَّةُ ثورات، وفتنٌ: كثورة الزِّط، وخروج نصر بن شَبَثْ عن طاعة الخليفة، وثورة أهل بغداد على المأمون مُدَّةَ سنتين[١].

كما امْتَحَن المأمونُ في آخر عهده العلماءَ والقضاةَ بالقول بخلق القرآن، فأجاب كثير منهم إكراهاً وخوفاً من القتل، وثبت بعضهم على قول أهل السُّنة؛ كالإمام أحمد بن حنبل، ومحمد بن نوح.

قال ابن كثير عن تلك الفتنة: وقعت فتنةٌ صَمَّاءُ، ومِحْنَةٌ شَنْعاءُ، وداهيةٌ دهياءُ، فلا حول ولا قوة إلا بالله[٢].

(١) «تاريخ الإسلام» لحسن إبراهيم حسن (٢/ ٦٠ ـ ٦١).
(٢) «البداية والنهاية» (١٠/ ٢٧٣).

ثم تولَّى الخلافة بعد وفاة المأمون أخوه المعتصم سنة (٢١٨ هـ)، فعمل بوصيَّة المأمون على حَمْل النَّاس بقوة السلطان على القول بخلق القرآن، فازدادت محنة النَّاس بهذه الفتنة، وجُلِد الإمام أحمد بن حنبل بالسِّياط بين يَدَي المعتصم حتى أُغشيَ عليه[١].

وحصل في عهد المعتصم أحداث سياسيَّة مهمة، منها:

- خروج محمد بن القاسم بن علي مع أهل خُراسان على الخليفة، وحصل بينهم معارك وحروب[٢].

- ثار الزُّط مرة أُخرى على الخلافة العبَّاسيَّة، وكان عددهم سبعاً وعشرين ألفاً، فاستولوا على طريق بغداد، وفرضوا المكوس الجائرة على السُّفن، ثم حالوا دون وصول المُؤَن إلى بغداد[٣].

- فتحَ المعتصم عَمُّوريَّة وهَدَمَها، وأسَّسَ مدينة سامراء التي اتخذها حاضرة لدولته[٤].

ثمَّ تولَّى الخلافة بعد وفاة المعتصم ابنه الواثق سنة (٢٢٧ هـ)، وسار على سياسة أبيه في الانتصار لمذهب المعتزلة، وإلزام النَّاس بالقول بخلق القرآن، وقَتَلَ بيده أحمد بن نَصْر المَرْوزي، ثمَّ صَلَبَه[٥].

وفي عهده ثارت القيسيَّة بدمشق، وحاصروا أهلها، فأرسل إليهم الواثق جيشاً بقيادة رجاء بن أيوب، فانتصر عليهم في مَرْجِ راهط[٦].

(١) «العِبَر» (١/ ٢٩٦).
(٢) «البداية والنهاية» (١٠/ ٢٨٢).
(٣) «تاريخ الإسلام» لحسن إبراهيم (٢/ ٦٦).
(٤) المصدر السابق (٢/ ٦٧).
(٥) «العِبَر» (١/ ٣٢١).
(٦) «تاريخ الإسلام» لحسن إبراهيم (٢/ ٦٩).

ثمَّ تولَّى الخلافة بعد الواثق أخوه المتوكِّل سنة (٢٣٢ هـ)، فقضى على فتنة خلق القرآن، ونَهَى النَّاس عن التحدث بها، ومال إلى أهل السُّنَّة، وقرَّبهم[١].

وفي عصره أغار الرُّومُ على بعض بلدان المسلمين، وحصل بينهم وبين الخلافة العباسية حروب، ومعارك[٢].

وفي سنة (٢٤٧ هـ) قُتل الخليفةُ المتوكِّلُ على يد ابنه المنتصر، وجماعةٍ من الأتراك، وتولَّى الخلافة المنتصر، ولم تدم خلافته سوى ستة أشهر[٣].

وتولَّى الخلافة بعده المستعينُ بالله سنة (٢٤٨ هـ)، وفي عهده كان للأتراك نفوذٌ بارزٌ في مناصب الدولة، فتنكَّروا عليه، وخَلَعُوهُ، وبايعوا ابن عمِّه المعتز بن المتوكل، وقامت بينهم حروب، وفتن مهولة دامت عدَّةَ أشهر[٤]، وانتهت بمقتل المستعين بالله سنة (٢٥٢ هـ)[٥].

وتولَّى الخلافة بعده المعتز بن المتوكل سنة (٢٥٢ هـ)، وازداد في عصره تَغَلْغُلُ الأتراك في أمور الدولة، بل وتسلطهم على حياة الخلفاء أنفسهم، فكان المعتز يخشى الأتراك ولا يأمن جانبهم[٦].

وانتهت خلافة المعتز بخلعه من الخلافة سنة (٢٥٥ هـ)، وتولَّى بعده

---

(١) «البداية والنهاية» (١٠/ ٣١٦)، «تاريخ الإسلام» لحسن إبراهيم (٣/ ١٠).
(٢) «البداية والنهاية» (١٠/ ٢٤١)، «تاريخ الإسلام» (٣/ ١١).
(٣) «البداية والنهاية» (١٠/ ٣٤٩)، «تاريخ الإسلام» (٣/ ١٢).
(٤) «البداية والنهاية» (١١/ ٧)، «تاريخ الإسلام» (٣/ ١٤).
(٥) «البداية والنهاية» (١١/ ١١).
(٦) «تاريخ الإسلام» (٣/ ١٥).

المهتدي بن الواثق، وكان من أحسن خلفاء بني العبَّاس سيرة وعبادة[1].

وفي عهده حصلت ثوراتٌ في بغداد، وأبى العامة مبايعته، فاستعمل المال في اخماد هذه الثَّورة، فبايعوه[2].

وفي عهده ثار العلويون في كثير من البلاد الإسلاميَّة قرابة (١٤) سنة، وشقَّ الخوراجُ بزعامة مساورة الشاوري عصا الطاعة في الموصل[3].

وفي عهده وصلت الخلافةُ العبَّاسيَّةُ إلى ضعف شديد؛ بسبب تَسَلُّطِ العنصر التركيِّ على أمور الدولة، وانتهت خلافة المهتدي بقتله على أيدي الأتراك سنة (٢٥٦ هـ)[4].

وتولَّى الخلافةَ بعده المعتمدُ بن المتوكِّل، وفي عهده حصلت أحداث مهمة، منها: ثورةُ الزِّنج، وتأسيسُ طائفة الإسماعيلية[5]، وكانت أيامه أيامَ مِحَنٍ وخطوب[6].

وتولَّى الخلافةَ بعده المعتضدُ بالله سنة (٢٧٩ هـ)، وتقدَّم الحديثُ بشيءٍ من الاختصار عن تلك الحِقْبَةِ في دراسة عصر الآجُرِّي[7].

الحالةُ الاجتماعيَّةُ:

كان الشَّعْبُ في العصر العبَّاسي الأول يتألفُ من: العرب، والفرس،

---

(١) المصدر السابق (٣/ ١٨).
(٢) المصدر السابق (٣/ ١٦).
(٣) «تاريخ الإسلام» لحسن إبراهيم (٣/ ١٦).
(٤) المصدر السابق (٣/ ١٧).
(٥) المصدر السابق (٣/ ١٩).
(٦) «البداية والنهاية» (١١/ ٣٥)، «تاريخ الإسلام» (٣/ ٢٢).
(٧) انظر: (صـ ٣٢).

والأتراك، والمغاربة.

وقد ساد العنصرُ الفارسيُّ في بداية ظهور الدولة العبَّاسية بسبب مؤازرة ومناصرة الفرس للعباسيين في بداية قيام دولتهم، وأصبح الفرس يتبوَّأون المناصب العليا في الدولة، واعتمد عليهم الخلفاء اعتماداً كبيراً، فَنَقَمَ العرب على الفرس، واشتعلت نيرانُ الفتنة حتى قامت بين الأمين والمأمون بسبب ذلك فتنةٌ كبيرةٌ[١].

وفي عهد المعتصم اعتمد على العنصر التُّركيِّ، وقدَّمه على غيره.

فحصل بهذه الطبقية صراعٌ بين العرب، والفرس، والترك.

ومن مظاهر الحياة الاجتماعيَّة: انتشارُ الرَّقيق انتشاراً كبيراً، فكانوا يُمثِّلون طبقةً ليست بالقليلة من طبقات المجتمع[٢].

وكان كثيرٌ من خلفاء بني العبَّاس من أمهاتٍ إماء[٣].

وانتشرت في ذلك العصر حياةُ التَّرف، والبَذَخ، والمنافسة في العُمْران، والقصور، خصوصاً عند طبقة الحكَّام، والأُمراء، ورجال الدَّولة، وتأثَّر العباسيُّون في بناء مساكنهم بالأساليب الفارسيَّة خاصة[٤].

كما وقعت أيضاً في ذلك الزمان مِحَنٌ، وأزمات أثَّرت على حياة النَّاس ومعيشتهم.

يقول ابن كثير عن أحداث سنة (٢٦٠ هـ): «فيها وقع غلاءٌ شديد

---

(١) «تاريخ الإسلام» لحسن إبراهيم (٢/ ٣٢٣).
(٢) المصدر السابق (٢/ ٣٢٦).
(٣) المصدر السابق (٢/ ٣٥٢).
(٤) المصدر السابق (٢/ ٣٤٢).

ببلاد الإسلام كلها حتى أجلى أكثر أهل البلدان منها إلى غيرها، ولم يبقَ بمكة أحد من المجاورين حتى ارتحلوا إلى المدينة، وغيرها من البلاد، وخرج نائب مكَّة منها، وبلغ كُرُّ الشعير ببغداد مائة وعشرين ديناراً، واستمر ذلك شهوراً»(١).

الحالةُ العلميَّةُ:

يُعَدُّ العصر الذي عاش فيه أبُو شُعَيب الحَرَّاني عصراً ذهبياً من الناحية العلمية، فقد نَبَغَ فيه أئمة كبار سَطَّرَ التاريخُ أسماءهم، ونَشَطَتْ في تلك الفترة عناية المحدِّثين بنقد الأحاديث، والكشف عن أحوال الرواة.

كما كَثُر التدوينُ في السُنَّة، وأبدعَ العلماء في تصنيفها، وترتيبها على الأبواب، أو على المسانيد، ويكفي أن نَعْرف أن كتب السُنَّة المشهورة كالصحيحين، والسُّنَن الأربعة، ومسند الإمام أحمد، وغيرها، قد دُوِّن إبَّانَ تلك الحِقبة.

ومن أشهر العلماء الذين عاصرهم المؤلِّفُ: يزيد بن هارون (ت ٢٠٦ هـ)، وعبدالرزاق (ت سنة ٢١١ هـ)، والحُميدي (ت سنة (٢١٩ هـ)، وأبو عُبيد القاسم بن سلَّام (ت سنة ٢٢٤ هـ)، وسعيد بن منصور (ت سنة ٢٢٧ هـ)، ويحيى بن معين (ت سنة ٢٣٣ هـ)، وعلي بن المَدِيني (ت سنة ٢٣٤ هـ)، وابن أبي شيبة (ت سنة ٢٣٥ هـ)، وإسحاق بن راهُويه (ت سنة ٢٣٨ هـ)، والإمام أحمد بن حنبل (ت سنة ٢٤١ هـ)، والبخاري (ت سنة ٢٥٦ هـ)، ومسلم (ت سنة ٢٦١ هـ)، وأبو زُرعة الرَّازي (ت سنة ٢٦٤ هـ)، وأبوداود (ت سنة ٢٧٥ هـ)، وأبو حاتم الرَّازي (ت سنة ٢٧٧ هـ)، والترمذي (ت سنة ٢٧٩ هـ)، والبزَّار (ت

---

(١) «البداية والنهاية (١١/ ٣١).

سنة ٢٩٢ هـ)، والنسائي (ت سنة ٣٠٣ هـ)، وخلق كثير سواهم.

كما شهد عصر أبي شُعَيب تمكُّنَ أهل البدع كالمعتزلة والجهمية، فنشروا كثيراً من بدعهم الكلاميَّةِ، بل وفرضوها على النَّاس بقوة السلطان المتحالف معهم، فشعر العلماء بعظم خطرهم، ووجوب تحذير الأُمَّة منهم؛ فألَّفوا كثيراً من الكتب لبيان المنهج الصحيح، والرَّد على البدع الكلاميَّة، ممَّا كان له أثرٌ إيجابيٌ في ازدهار الحركة العلمية في ذلك العصر.

فألَّف الإمام أحمد عِدَّةَ كتب في تقرير عقيدة السَّلف، والرَّد على المبتدعة، منها[1]: «الرَّد على الزَّنادقة والجهمية»، وَ«الإيمان» وَ«نفي التَّشبيه».

وألَّف البخاريُّ كتاب «خلق أفعال العباد».

وألَّف عثمان بن سعيد الدَّرمي عدَّة كتب، منها: «الرَّد على الجهمية»، و«نقض عثمان بن سعيد الدارمي على بشر المرِّيسي».

وألَّف عبدالله ابن الإمام أحمد بن حنبل كتاب «السُّنَّة».

وألَّف محمد بن نَصْر المَرْوزي كتاب «السُّنَّة»، وَ«الإيمان».

وألَّف ابن أبي عاصم كتاب «السُّنَّة».

وصنَّف الخلَّال كتاب «السُّنَّة».

وصنَّف ابن خزيمة كتاب «التوحيد».

وفي جميع هذه الكتب قرَّر فيه هؤلاء العلماءُ طريقةَ السلفِ في العقيدة، والرَّد على طوائفَ من أهلِ البدع.

---

(١) انظر: «المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل» (١/ ٣٥٢ _ ٣٥٣).

المبحث الثَّاني:

اسمُهُ، ونَسَبُهُ، وكُنْيَتُه[1]

اسمُـهُ:

عبدالله بن الحسن بن أحمد بن أبي شُعَيب الأُمَوي، الحَرَّاني، المؤدِّب[2].

كُنْيَتُه:

اشتهر بهذه الكُنية: أبو شُعيب.

نَسَبُهُ:

الحَرَّاني: نسبة إلى حَرَّان، قال السَّمْعاني: «بلدة من الجزيرة كان بها ومنها جماعة من الفضلاء والعلماء في كلِّ فن، وهي من ديارِ ربيعة . . . . وحرَّان بطنٌ من هَمْدان، وقال الدارقطني، حَرَّان قبيلة من حِمْيَر، وهي حَرَّان بن عوف بن عَدي بن مالك بن زيد بن سهل»[3].

وقال ياقوت: مدينةٌ عظيمة، مشهورةٌ، من جزيرة أقور، وهي قَصَبَة

(١) انظر ترجمته في: «الثقات» لابن حبان (٨/ ٣٦٩)، «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٤٢)، «المنتظم» (١٣/ ٧٦)، «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٣٦)، «العِبَر» (١/ ٤٢٨)، «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٠٦)، «البداية والنهاية» (١١/ ١٠٧)، «لسان الميزان» (٤/ ٤٥٤)، «شذرات الذَّهب» (٣/ ٤٠١).

(٢) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٤١).

(٣) «الأنساب» (٢/ ٤١).

ديار مُضَر، بينها وبين الرُّها يوم، وبين الرَّقة يومان، وهي على طريق الموصل والشام والروم، وقيل: سُمِّيت بهاران أخي إبراهيم ـ عليه السلام ـ؛ لأنَّه أولُ من بناها، فَعُرِّبت، فقيل: حَرَّان، وذكر قومٌ أنَّها أولُ مدينة بُنيت على الأرض بعد الطوفان، وكانت منازل الصابئة، وهم الحرَّانيون الذين يذكرهم أصحابُ كتب المِلَلِ والنِّحَلِ[1].

*****

(١) «معجم البلدان» (٢/ ٢٣٥)، وانظر: «بلدان الخلافة الشرقيَّة» لكي لسترنج (صـ ١٣٤).

المبحث الثَّالث:

مولـدُه، ونشأتُـهُ

ولد أبو شُعيب الحَرَّاني سنة (٢٠٦ هـ)[١].

ولم تذكر كتبُ التراجم مكانَ ولادته، لكن ذكرت أنَّه استوطن بغداد، وحدَّث بها إلى حين وفاته[٢].

والذي يغلب على الظَّن أنَّه وُلِدَ بحَرَّان؛ لأنَّه يُنسبُ إليها، وهو قد استوطن بغداد إلى أن مات، وفي عصره كان الإمام أحمد ببغداد، ومع ذلك لم يروِ عنه، والسَّببُ فيما يظهر أنَّه بِحَرَّانَ، والإمام أحمد ببغداد.

كذلك لم تذكر كتبُ التراجم أنَّه ارتحلَ لطلبِ الحديث، ولعلَّه اكتفى بعلماء بلده في بغدادَ.

*****

(١) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٤٣)، «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٣٧).

(٢) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٤١)، «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٣٦).

المبحث الرَّابع:

أَشهرُ شُيوخِـهِ

من أشهر شيوخ أبي شُعيب الحَرَّاني الذين أَخذ عنهم[1]:

١ ـ يحيى بن عبدالله بن الضَّحَّاك، أبو سعيد، البابْلُتِّيّ، ت سنة (٢١٨ هـ)[2].

٢ ـ عفَّان بن مسلم بن عبدالله الباهلي، ت سنة (٢١٩ هـ)[3].

٣ ـ أحمد بن عبدالملك بن واقد الحَرَّاني، أبو يحيى، الأسدي، ت سنة (٢٢١ هـ)[4].

٤ ـ سعيد بن منصور بن شُعْبة، أبو عثمان، الخُرساني، ت سنة (٢٢٧ هـ)[5].

٥ ـ داود بن عمرو الضَّبيّ، ت سنة (٢٢٨ هـ)[6].

---

(١) رتَّبتهم بحسب وفياتهم.

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٣١/٤٠٩)، «سير أعلام النبلاء» (١٠/٣١٨)، «تقريب التهذيب» رقم (٧٥٨٥).

(٣) انظر ترجمته في الحديث رقم (٣٠).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (١/٣٩١)، «سير أعلام النبلاء» (١٠/٦٦٢)، «تقريب التهذيب» رقم (٦٩).

(٥) انظر ترجمته في الحديث رقم (٤٩).

(٦) انظر ترجمته في الحديث رقم (١).

٦ ـ جَدُّه أحمد بن أبي شُعيب الحَرَّاني، ت سنة (٢٣٣ هـ)[١].

٧ ـ يحيى بن أيوب المُقَابري، ت سنة (٢٣٤ هـ)[٢].

٨ ـ أبو خَيثمة، زُهير بن حَرْب بن شدَّاد النسائي، ت سنة (٢٣٤ هـ)[٣].

٩ ـ علي بن عبدالله المديني، ت سنة (٢٣٤ هـ)[٤].

١٠ ـ سُريج بن يونس بن إبراهيم البغدادي، ت سنة (٢٣٥ هـ)[٥].

١١ ـ مُصعب بن عبدالله الزُّبيري، ت سنة (٢٣٦ هـ)[٦].

١٢ ـ محمد بن عبدالملك بن أبي الشَّوَارب، ت سنة (٢٤٤ هـ)[٧].

١٣ ـ محمد بن عُزَيز الأَيْلي، ت سنة (٢٦٧ هـ)[٨].

*****

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١/ ٣٦٧)، «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٦١)، «تقريب التهذيب» رقم (٥٧).

(٢) انظر ترجمته في الحديث رقم (١٠).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٩/ ٤٠٢)، «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٨٩)، «تقريب التهذيب» رقم (٢٠٤٢).

(٤) انظر ترجمته في الحديث رقم (٥٢).

(٥) انظر ترجمته في الحديث رقم (١٧).

(٦) انظر ترجمته في الحديث رقم (٣٦).

(٧) انظر ترجمته في الحديث رقم (٣٤).

(٨) انظر ترجمته في الحديث رقم (٣٢).

المبحث الخامس:

أَشهرُ تَـلاميـذِهِ

من أشهرِ تلاميذِهِ الذين رووا عنه[1]:

١ ـ الحسين بن إسماعيل بن محمد الضَّبيّ، البغدادي، المُحَاملي، ت سنة (٣٣٠ هـ)[2].

٢ ـ محمد بن مَخْلد بن حفص الدُّوري، أبو عبدالله، البغدادي، العطَّار، ت سنة (٣٣١ هـ)[3].

٣ ـ إسماعيل بن علي بن إسماعيل الخُطَبيُّ، أبو محمد، البغدادي، المؤرِّخ، ت سنة (٣٥٠ هـ)[4].

٤ ـ إبراهيم بن محمد بن عُمَارة، أبو إسحاق، الأَصْبهاني، ت سنة (٣٥٣ هـ)[5].

---

(١) رتَّبتهم بحسب وفيَّاتهم.

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» (٨/ ١٩)، «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٥٨)، «البداية والنهاية» (١١/ ٢٠٣).

(٣) انظر: «تاريخ بغداد» (٤/ ٧٩)، «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٥٦)، «البداية والنهاية» (١١/ ٢٠٧).

(٤) انظر: «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٠١)، «الأنساب» (٢/ ١٧٠)، «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٥٢٢).

(٥) انظر: «ذكر أخبار أصبهان» (١/ ١٩٩)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩١٠)، «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٨٣).

٥ ـ محمد بن عبدالله بن إبراهيم بن عَبْدُويه، أبو بكر، الشافعي، البزَّاز، صاحب كتاب «الغيلانيَّات»، ت سنة (٣٥٤ هـ)[١].

٦ ـ محمد بن أحمد بن الحسن، أبو علي بن الصَّوَّاف، ت سنة (٣٥٩ هـ)[٢].

٧ ـ أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، ت سنة (٣٦٠ هـ)[٣].

٨ ـ الحسن بن عبدالرحمن بن خَلَّاد الرَّامَهُرْمُزِي، ت سنة (٣٦٠ هـ)[٤].

٩ ـ محمد بن الحسن بن أحمد بن إسماعيل، أبو الحسن، السرَّاج، النيسابوري، المُقرىء، ت سنة (٣٦٦ هـ)[٥].

١٠ ـ عبدالله بن إبراهيم بن أيوب بن ماسي البغدادي، أبو محمد، البزَّاز، ت سنة (٣٦٩ هـ)[٦].

---

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (٣/ ٧٥)، «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٩)، «البداية والنهاية» (١١/ ٢٦٠).

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» (١/ ٣٠٤)، «الأنساب» (٣/ ٢١٦)، «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٨٤).

(٣) انظر: «المنتظم» (١٤/ ٢٠٦)، «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١١٩)، «البداية والنهاية» (١١/ ٢٧٠).

(٤) انظر: «الأنساب» (٢/ ٢٨٤)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٠٥)، «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٧٣).

(٥) انظر: «المنتظم» (١٤/ ٢٥١)، «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٦١)، «البداية والنهاية» (١١/ ٢٨٨).

(٦) انظر: «تاريخ بغداد» (٩/ ٤١٥)، «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٥٢)، «البداية والنهاية» (١١/ ٢٩٦).

المبحث السّادس:

ثناءُ العلماءِ عليهِ

حَظِيَ أبو شعيب الحَرَّني بمكانة سامية بين العلماء، يشهد لذلك كثرةُ أقوالِهِم في تعديلِهِ، والثناءِ عليه، فمن ذلك:

- قال عنه صالح جَزَرَة: ثقة.

- وقال موسى بن هارون: صدوق.

- وقال أيضاً: السَّماع من أبي شُعَيب الحَرَّاني يَفْضُل على السَّماع من غيره، لأنَّه المُحدِّث ابن المُحدِّث ابن المُحدِّث.

- وقال أحمد بن كامل القاضي: كان مسنِداً غير مُتَّهمٍ في روايته، وكان يأخذ الدَّراهم على الحديث[1].

- وقال مَسْلَمة بن القاسم: كان ثقةً، فصيحاً[2].

- وذكره ابن حبان في «الثقات»[3]، وقال: يُخطئ، ويَهِم.

- وقال الدارقطني: ثقة، مأمون[4].

- وقال ابن الجوزي: وكان صدوقاً، ثقة، مأموناً[5].

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٤٢).

(٢) «لسان الميزان» (٤/ ٤٥٤).

(٣) (٨/ ٣٦٩).

(٤) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٤٢).

(٥) «المنتظم» (١٣/ ٧٦).

ـ وقال الذهبي: الشَّيخ، المُحدِّث، المُعمَّر، المؤدِّب[(١)].

ـ وقال أيضاً: صدوق[(٢)].

ـ وقال ابن كثير: كان صدوقاً، ثقةً، مأموناً[(٣)].

ـ وقال ابن حجر: صدوق[(٤)].

ـ وقال ابن العماد: ثقة[(٥)].

قلتُ: الأقرب في حاله ـ والله أعلم ـ أنّه ثقةٌ.

أما قول ابن حبان: «يُخطئ، ويَهِم»، فهو جَرْح غير مُفسَّر، وأيضاً: ابنُ حبان عُرِفَ عنه التَّحاملُ في التَّجريح[(٦)].

وأما من جَعَلَهُ في مرتبه الصدوق، فلعلَّ ذلك لأجل أخذه الدَّراهمَ على التَّحديث[(٧)].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٣٦).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٠٦).

(٣) «البداية والنهاية» (١١/ ١٠٧).

(٤) «لسان الميزان» (٤/ ٤٥٤).

(٥) «شذرات الذهب» (٣/ ٤٠١).

(٦) انظر: (صـ ١٧٣).

(٧) ذهب بعض المحدِّثين إلى أنَّ أخذ الأُجرة على التحديث من أسباب الطعن في الراوي، وممَّن قال به: الإمام أحمد، وإسحاق بن راهُويه، وأبو حاتم الرَّازي.
وذهب بعض المحدِّثين إلى جواز أخذ الأُجرة على التحديث، وممَّن كان يأخذ الأُجرة على تحديثه: عفَّان بن مسلم، وأبو نُعيم الفَضْل بن دُكَين، ويعقوب بن إبراهيم الدَّورقي، وهشام بن عمَّار، وعلي بن إبراهيم البغوي، وغيرهم.
وذهب أبو إسحاق الشِّيرازي إلى أنَّ التحديثَ إذا أشغله عن التَّكسب وطلب الرِّزق، فيجوزُ له أخذُ العِوَضِ.

. . . .

والصواب في هذه المسألة: جواز أخذ العوض على التحديث، وأنَّ أخذه ليس من أسباب الجرح، ودلَّ على ذلك أمور:

١ ـ القياس على جواز أخذ الأُجرة في تعليم القرآن الكريم، وفي الحديث: «إنَّ أحقَّ ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله». رواه البخاري في «صحيحه» (٤/ ٤٣) رقم (٥٧٣٧).

٢ ـ أنَّ بعض من كان لا يقبل رواية من يأخذ الأجرة ـ كالإمام أحمد ـ وَصَفَ بعض من يأخذ بالثقة، فقد وَصَفَ عفَّان بن مسلم بالمتثبِّت، وَوَصَفَ أبا نُعيم بالحُجَّة الثَّبت.

ولعلَّ الإمام أحمد وغيره أرادوا من لم يبلغ الدرجة العُليا من التَّثبت والثقة.

قال الخطيب البغدادي: إنَّما منعوا من ذلك تنزيهاً للراوي عن سوء الظنِّ به، لأنَّ بعضَ من كان يأخذُ الأَجْرَ على الرِّواية عُثِرَ على تزيُّده، وادعائه ما لم يسمع؛ لأجل ما كان يُعطى. «الكفاية في علم الرِّواية» (صـ ٢٤١ ـ ٢٤٢).

وانظر الكلام في المسألة في: «فتح المغيث» للسَّخاوي (١/ ٣٧٥)، وَ«تدريب الراوي» (١/ ٣٩٩).

المبحثُ السَّابعُ:

عقيدتُــهُ

لم يذكر من ترجم له شيئاً عن عقيدته، ولعلَّه ـ والله أعلم ـ كان على عقيدة أهل السنَّة والجماعة، ويدلُّ لذلك أمور:

١ ـ النَّظرُ إلى أسماء شُيوخه الذين أَخَذَ عنهم كسعيد بن منصور، وعلي بن المديني، وزُهير بن حَرْب، وغيرهم من علماء السَّلف، ومعلومٌ أنَّ الطالبَ يتأثَّرُ بمشايخه الذين أخذ عنهم.

٢ ـ أنَّه لو كان مطعوناً في عقيدته، أو تَلَبَّس ببدعة لما غَفَلَ عنه من ترجم له من العلماء، وإنَّما ذكروا عنه أقصى ما ذكروا: أنَّه كان يأخذ الدَّراهم على الحديث.

*****

المبحث الثامن:

مَـذْهَبُـهُ الـفِقْـهِيُّ

لـم تذكر المصادر التي ترجمت لأبي شُعيب الحَرَّاني أنَّه ينتمي لأحد المذاهب الفقهية.

*****

المبحثُ التَّاسعُ:

مـؤلَّفاتُـهُ

لم يذكر من ترجم له شيئاً من مؤلَّفاته، وإنَّما وقفتُ على فوائدَ منتخبةٍ من حديث أبي شُعَيب الحَرَّاني، من ذلك:

ـ **فوائد أبي شُعيب الحرَّاني**، رواية: أبي محمد عبدالعزيز بن أحمد ابن الخطَّاب، الرَّزَّاز، البغدادي[1]، عنه.

توجد منه صورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (ف ٣٢٦)، مصوَّر عن مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة النبويَّة.

وهي نسخة تامَّة، ومُقابلة، وعليها سماعات في آخر الكتاب.

ـ **الفوائد المنتخبة عن أبي شُعيب الحرَّاني**، رواية: أبي محمد الحسن ابن علي بن محمد الجَوْهَرِي[2].

وهو موجود في الظاهرية، ضمن مجموع ٦١ (ف ١٢٥ ـ ١٣٧).

وتوجد صورة منه في جامعة الإمام (ف ٣٣٠)، مصوَّر عن الجامعة الإسلامية، كتب عليها عنوان: (ومن الأول من حديث أبي شُعيب الحرَّاني)، وهي عبارة عن مجموعة أحاديث انتخبها أبو محمد الجَوْهَرِي، عن شيخه أبي سعيد الحَرْفي، عن أبي شُعَيب الحَرَّاني.

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٦٠).

(٢) انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٧/ ٤٠٤)، «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٦٨).

وجميع أحاديث أبي شُعَيب في هذه الفوائد إنَّما هي عن شيخه يحيى ابن عبدالله البابْلُتِّي، عن الأَوْزاعي، عن شيوخه.

والنُّسخةُ مقابلة، وعليها عِدَّةُ سماعات.

*****

المبحث العاشر:

وَفـــاتُـــهُ

توفي أبو شُعيب الحرَّاني ببغداد سنة (٢٩٥ هـ)، وقيل: سنة (٢٩٦ هـ)، وصحَّح الخطيب البغدادي الأول[١].

قال الذهبي: وكان أَسْنَدَ من بَقِيَ بها[٢].

*****

(١) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٤٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٣٧).

الفصلُ الثَّالثُ:

دراسةُ الكتابِ

وفيه المباحث التالية:

المبحثُ الأولُ: التعريفُ بالكتابِ

وفيه عدة مطالب:

المطلبُ الأولُ: اسمُ الكتابِ:

الكتابُ سمَّاه الحافظ ابن حجر: فوائد أبي بكر الآجُرِّي[1].

وسمَّاه مرةً: حديث أبي بكر الآجُرِّي، عن أبي شُعَيب الحَرَّاني، ويوسف القاضي، وغيرهما[2].

وجاءت تسميته كاملًا في النسخة الخطيَّة التونسيَّة بـ (الأول من الفوائد المُنْتَخَبَة عن أبي شُعَيب عبدالله بن الحسن الحَرَّاني، وأبي يعقوب يوسف ابن يعقوب القاضي، وأبي حفص عمر بن الحسن القاضي، وأبي محمد الحسن بن عَلُّويه القطان، عن شُيوخهم).

وكذا جاءت تسميته كاملًا في نسخة الظاهرية، لكن جاء في أولها: (الجزء الثاني من الأوَّل من الفوائد المُنْتَخَبَة ...).

---

(١) «فتح الباري» (٨/ ٩٤).

(٢) «المجمع المؤسس» (٢/ ٢٦٠) رقم (٨٦٤).

ملاحظة:

شيخُ المؤلِّف يوسف بن يعقوب القاضي، ذَكَرَ كل من ترجم له[1] أنّه يُكْنى بأبي محمد، وفي العنوان كُني بأبي يعقوب، فلعلَّهما كنيتان له.

المطلبُ الثاني: توثيقُ نِسْبة الكتاب إلى مؤلِّفه:

هذا الكتاب صحيح النِّسبة إلى أبي بكر الآجُرِّي ـ ولله الحمد ـ ويدلُّ على ذلك أمور:

١ ـ وجودُ اسم الكتاب واضحاً على الورقة الأولى من نسختي تونس، والظاهرية منسوباً إلى مؤلِّفه.

٢ ـ وجودُ الإسناد المتصل إلى مؤلِّفه.

٣ ـ وجودُ السَّمَاعات الكثيرة التي تُصرِّحُ بنسبة الكتاب إلى مؤلِّفه.

٤ ـ تصريحُ عدد من العلماء بنسبة هذا الكتاب إلى مؤلِّفه، فقد ذكره الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسِّس» (٢/ ٢٦٠) رقم (٨٦٤)، وذكره أيضاً: فؤاد سِزْكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٣٩٢).

٥ ـ أخرج المصنِّفُ في هذا الكتاب أحاديثَ، هي مُخرَّجة عنده في كتبٍ أُخرى بعينِ الإسنادِ، والمتنِ، ومن ذلك ما يلي:

أ ـ في الحديث رقم (٤١)، قال المؤلِّف: حدثنا إبراهيم بن عبدالله الهَرَوي؛ نا زكريا بن منظور؛ نا أبو حازم، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «القَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هذه الأمَّة، فإنْ مَرِضوا فلا

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (٤/ ٣١٢)، «طبقات علماء الحديث» (٢/ ٣٧١)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٨٥).

تَعُودُوهم، وإنْ ماتوا فلا تَشْهَدُوهم».

وهذا الحديثُ بإسناده، ومتنه أخرجه المصنِّفُ في «كتاب الشريعة» (٢/ ٨٠٣).

ب ـ في الأثر رقم (٧١)، قال المؤلِّف: حدثنا علي؛ نا حماد بن أُسامة؛ نا زكريا، عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد البَجَلي، عن أبي بكر الصدِّيق ـ رضي الله عنه ـ في قول الله ـ عزَّوجل ـ: ﴿للذين أحسنوا الحسنى وزياده﴾، قال: النظرُ إلى وجْهِ الله ـ عزَّوجل ـ، وهذا الأثر بإسناده، ومتنه أخرجه المصنِّف في «كتاب الشريعة» (٢/ ٩٩٤).

٦ ـ عناية العلماء بالكتاب، وروايتهم له، فقد ذكر الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٨/ ٩٤)، أَثَراً عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في قول الله ـ عزَّوجل ـ: ﴿ذلك أدنى أن لا تعولوا﴾، قال: تميلوا، قال ـ أي ابن حجر ـ: ورُوِّيناه في «فوائد أبي بكر الآجُرِّي» بإسناد آخر صحيح مثله.

قلتُ: وهذا الأثرُ موجودٌ في المخطوط (ق ٥ أ)، ورواه أيضاً ابن حجر في «تغليق التعليق» (٤/ ١٩٤)، بإسناده إلى أبي بكر الآجُرِّي، به.

٧ ـ رواية جماعة من العلماء أحاديث من طريق الآجُرِّي، هي موجودة في هذا الكتاب بنفس الإسناد، مثال ذلك.

ـ في الحديث رقم (٤٤)، قال المؤلِّف: حدثنا إسماعيل بن أبي كريمة الحرَّاني؛ نا محمد بن سلمة، عن أبي عبدالرحمن؛ أخبرني زيد بن أبي أُنيسة، عن زيد بن أسلم، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «خيرُ ما يُخلِّف الرَّجل من بعده ثلاثة: ولدٌ صالح يدعو له، وصَدَقةٌ تَجْري يَبْلغه أجْرُها، وعِلْمٌ يُعمل به من بعده».

وهذا الحديث أخرجه ابن بشران في «الأمالي» (١/ ٣٢٦) رقم

(٧٥٨)، عن الآجُرِّي، به.

ـ في الحديث رقم (٥١)، قال المؤلِّف: حدثنا مالك بن سليمان؛ بقية، عن بَحِير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مُرَّة، عن عمرو بن عَبَسة، أنَّه حدَّثهم، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «من بنى لله مسجداً يُذكر الله فيه بنى الله له بيتاً في الجنة».

وهذا الحديث أخرجه ابن بشران في «الأمالي» (٢/ ٢٧٠) رقم (١٤٩٢)، عن الآجُرِّي، به.

المطلبُ الثَّالثُ: وصفُ النسخ الخطيَّة:

يوجد لهذا الكتاب ـ حسب ما وقفتُ عليه ـ نُسختانِ خطيَّتان:

● **الأولى:**

نسخة دار الكتب العلمية بتونس رقم (٧٢٢٤).

وعنها صورة في الجامعة الإسلامية برقم (٦٣٨).

وأُخرى في مكتبة المسجد النبوي الشريف (١٨/ ٨).

ـ وصفُ النُّسخةِ:

هذه النُّسخة قديمة لا بأس بها، ويوجد بها بياضٌ قليل، وأثرُ بَلَل وتآكل، وقد كُتبت بخط مغربي، وهي مُقابلةٌ، وعليها تصحيحات وسَمَاعات، وهي نسخة كاملة عن شيوخه الأربعة.

ـ عددُ أوارقها:

تتكوَّن من إحدى وعشرين ورقة بما فيها العنوان، والسَّماعاتُ الموجودةُ في آخر الكتاب، وفي كل لوحةٍ صفحتان، ما عدا الصَّفحة

الأولى، وهي لوحة العنوان.

ـ عددُ أسطرها:

يتراوح عدد أسطرها ما بين اثنتين وعشرين إلى ثمانيةٍ وعشرين سطراً.

ـ ناسِخُها:

هو الحسن بن هبةَ الله بن محفوظ بن صَصْري التَّغْلبي، الدِّمشقي، في يوم الاثنين، الثَّاني والعشرين من شهر رمضان، سنة ثمان وسبعين وخمسمائة، بباب المراتب[1].

● الثانية:

نسخة الظاهريَّة، ضمن مجموع رقم (٤٠) (ق ٩٣ ـ ١١٠).

وعنها صورة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (١٩٥٧).

وأُخرى في الجامعة الإسلامية (٤٨٠) (٨ ب ـ ٢٥أ).

وأُخرى بجامعة أم القرى (٦٥٠ ف).

ـ وصفُ النُّسخة:

هذه النُسخة تُمثِّل الجزء الثاني من الكتاب، وقد كتب عليها:

(الثاني من الأول من الفوائد المنتخبة . . . .)، وتشتمل على أحاديث اثنين من شيوخه، هما: أبو حفص القاضي، وأبو محمد بن عَلُّويه القطان.

---

(١) قال ياقوت الحَمَوي: هو أحد أبواب دار الخلافة ببغداد، من أجلِّ أبوابها وأشرفها، وكان حاجبه عظيم القَدْر، ونافذ الأمر، فأمَّا الآن فهو في طرف من البلد بعيد كالمهجور، لم يبق فيه إلا دور قومٍ من أهل البيوتات القديمة. «معجم البلدان» (١/ ٣١٢).

وهي نسخةٌ جيِّدة، كُتبت بخط واضح، وفيها عدَّة سماعات في آخر الكتاب.

ـ عددُ أوراقها:

تتكوَّن من ثمان عشرة ورقة بما فيها العنوان، والسَّماعات في آخر الكتاب، وفي كل لوحة صفحتان، عدا الصفحة الأولى وهي صفحة العنوان.

ـ عددُ أسطرها:

يتراوح عدد أسطرها ما بين خمسة عشر إلى ثمانية عشر سطراً.

ـ ناسِخُها:

عبدالله بن عمر بن أبي بكر المقدسي، في يوم الخميس، سبع عشر من شهر شوال، سنة ثمانٍ وسبعينَ وخمسِ مئةٍ.

*****

المبحث الثَّاني:
التَّعريفُ برجالِ سَندِ الكتابِ

الرَّاوي عن الآجُرِّي، هو:

• **عبدالملك بن محمد بن عبدالله بن بشران بن محمد بن بشر بن مِهْران، أبو القاسم، الأموي**[1].

روى عن: أحمد بن سلمان النَّجَّاد، وأحمد بن الفضل بن خزيمة، وأبي بكر الآجُرِّي، وأبي بكر الشافعي، وغيرهم.

روي عنه: الخطيب البغدادي، وأبو الفَضْل بن خَيْرون، وأبو منصور محمد بن أحمد بن الخيَّاط، وأبو غالب بن الباقلاني، وغيرهم

قال عنه الخطيب البغدادي: كان صدوقاً، ثبتاً، صالحاً[2].

وقال ابن ماكولا عنه، وعن أخيه أبي الحسن علي بن محمد: وكانا من المُكثرين، وحدَّثا، وكانا ثقتين، عدلين، أمينين[3].

وقال ابن الجوزي: وكان صدوقاً، ثبتاً[4].

---

(١) ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٣١)، «المنتظم» (١٥/ ٢٧٠)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٤٥٠)، «تذكرة الحفاظ» (٣/١٠٩٧)، «النجوم الزاهرة» (٥/ ٣٠)، «شذرات الذهب» (٥/ ١٥١) لابن العماد.

(٢) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٣١).

(٣) «الإكمال» (٥/ ١٠٢).

(٤) «المنتظم» (١٥/ ٢٧١).

وقال الذهبي: الشيخ، الإمام، المحدِّث، الصادق، الواعظ، المذكِّر، مُسْنِدُ العراق[1].

وقال ابن العِماد: الواعظ، المحدِّث، مُسْنِدُ وقته[2].

وتوفي ابن بشران يوم الأربعاء، الثامن عشر من شهر ربيع الآخر، سنة (٤٣٠ هـ)[3].

● **ويرويه عن ابن بشران هو: محمد بن الحسن بن أحمد بن الحسن بن خذاداذا، أبو الحسن، الباقلاني**[4].

روى عن: أبي علي بن شاذان، وأبي بكر البرقاني، وأحمد بن عبدالله المحاملي، وغيرهم.

روى عنه: أبو بكر السَّمْعاني، وأبو القاسم بن بشران، وأبو طاهر السِّلَفي، وغيرهم.

قال عنه ابن الجوزي: وكان شيخاً، صالحاً، كثير البكاء من خشية الله تعالى، صَبُوراً على إسماع الحديث[5].

وأثنى عليه عبدالوهاب الأنماطي.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٤٥٠).

(٢) «شذرات الذهب» (٣/ ٢٤٦).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٣١).

(٤) ترجمته في: «المنتظم» (١٧/ ١٠٥)، «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٢٣٥)، «العِبَر» (٣/ ٣٥٨)، «دول الإسلام» (٢/ ٢٠)، «النجوم الزاهرة» (٥/ ١٩٥)، «شذرات الذهب» (٥/ ٤٢٦).

(٥) «المنتظم» (١٧/ ١٠٥).

وقال الذهبي: الشيخ، الصالح، المحدِّث[1].

وتوفي في شهر ربيع الآخر، سنة (٥٠٠ هـ)، وعمره ثمانون سنة، أو أكثر.

● **والراوي عن الباقلاني هو: عبيداللّه بن عبداللّه بن محمد بن نجا بن شاتيل البغدادي، أبو الفتح، الدَّبَّاس**[2].

روى عن: أبيه، والحسين بن علي البُسْرِيُّ، وأبي غالبٍ الباقلاني، وغيرهم.

روى عنه: السَّمْعاني، وسالم بن صَصْري، ومحمد بن أبي بكر الحَمَّامي، وغيرهم.

قال عنه الذهبي: الشيخ، الجليل، المُسْنِد، المعمَّر[3].

توفي في رجب سنة (٥٨١ هـ).

● **والراوي عن الدَّبَّاس هو: سالم بن أبي المواهب الحسن بن هبة اللّه بن محفوظ بن صَصْري التَّغْلبي، الدمشقي**[4].

قال عنه ابن العَديم: شيخ، حَسَنٌ، من المعدَّلين، وأُمناء القضاة

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٢٣٥).

(٢) ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ١١٧)، «العِبَر» (٣/ ٨٢)، «النجوم الزاهرة» (٦/ ١٠١)، «شذرات الذهب» (٦/ ٤٤٦)، «الوافي بالوفيات» (١٩/ ٣٧٨) للصَفَدي.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ١١٧).

(٤) ترجمته في: «التكملة لوفيات النقلة» للمنذري (٣/ ٥٣٣)، «بغية الطلب في تاريخ حلب» لابن العَديم (٩/ ٤١٠٣)، «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ٦٠)، «العِبَر» (٣/ ٢٢٩)، «الوافي بالوفيات» (١٥/ ٧٩)، «النجوم الزاهرة» (٦/ ٣١٦).

بدمشق[١].

وقال الذهبي: الشيخ، العَدْل، الرئيس، أمينُ الدين[٢].

توفي في جماد الآخرة سنة (٦٣٧ هـ)، وعمره ستون سنة.

*****

(١) «بغية الطلب» (٩/٤١٠٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢٣/٦٠).

المبحثُ الثَّالثُ:

مَنهجُ المؤلِّفِ في الكتابِ

من خلال دراستي لأَوَّل الكتاب، وهو رواية الآجُرِّي عن أبي شُعَيب الحَرَّاني، والمشتملة على ثمانين حديثاً، وأثراً، يمكنُ إبرازُ الملامح العامة لمنهجه في النقاط التالية:

١ ـ أنَّه رتَّب الكتابَ على شُيوخه الأربعة، وهم: أبو شُعيب الحَرَّاني، وأبو يعقوب القاضي، وابو حفص القاضي، وأبو محمد الحسن ابن عَلُّويه القطان.

٢ ـ ثم رتَّب أحاديثَ شيوخه الأربعة على شيوخهم أيضاً، فمثلًا: رتَّب أحاديث أبي شُعَيب الحَرَّاني عن شيوخه، فيقول: ومن حديث داود ابن عمرو الضَّبِّي، . . . فيذكر الحديث من طريق أبي شُعَيب، عن داود ابن عمرو، وهكذا.

٣ ـ الأحاديث والآثار في هذا الكتاب لا يربطها موضوع معيَّن، سوى التَّرتيب على الشُّيوخ.

٤ ـ جميعُ الأحاديث والآثار مُسْندة.

٥ ـ غالبُ ما في الكتاب أحاديث مرفوعة، ويوجد فيها موقوفات، ومقطوعات.

٦ ـ يذكرُ المؤلِّف زمنَ سماعه للحديث من شيخه، فمثلًا: قال في

أول الكتاب: حدَّثنا أبو شُعَيب عبدالله بن الحسن الحرَّاني في رجب من سنة اثنتين وتسعين ومئتين.

وقال في الحديث رقم (٨١): أخبرنا يوسف بن يعقوب القاضي قراءةً عليه وأنا أسمع .... وذلك في شهر المحرم سنة ست وتسعين ومئتين.

٧ ـ بعد الفراغ من ذكر أحاديثه عن شيخه أبي شُعَيب الحرَّاني ذكر زمن وفاته، فقال: توفي أبو شُعَيب عبدالله بن الحسن الحرَّاني يوم الإثنين من ذي الحجَّة من سنة خمس وتسعين ومئتين.

ولم يذكر زمنَ وفاةِ بقيَّةِ شيوخه الثلاثة.

٨ ـ عند روايته للحديث كثيراً ما يحذفُ اسمَ شيخِهِ المباشر، فيقول مثلًا: حدثنا يحيى بن أيوب ....، ويحيى بن أيوب شيخُ شيخِهِ أبي شُعَيب الحَرَّاني، وليس شيخاً للآجُرِّي.

٩ ـ أحياناً يذكرُ الحديثَ ثم يذكر شاهداً له، ولا يذكرُ مَتْنَ الشاهد، وإنما يقول: مثله.

مثال ذلك: قال في الحديث رقم (٧١): حدثنا علي؛ نا حمَّاد بن أُسامة؛ نا زكريا، عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد البَجَلي، عن أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ في قول الله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿للذين أحسنوا الحسنى وزيادة﴾، قال النظر إلى وجه الله ـ عزَّ وجلَّ ـ.

ثم قال: حدثنا علي؛ نا حماد بن أُسامة؛ نا زكريا، عن أبي إسحاق، عن مسلم بن نُذير، عن حذيفة، مثله.

١٠ ـ أحياناً يتكلم على بعض الرواة، فقال مثلًا عن يحيى بن أيوب المُقَابري: وكان من خيار عِبَاد الله.

١١ ـ ضمَّن حديثَهُ عن أبي شُعيب الحرَّاني تفسيراً لعلي بن المَدِيني، اشتملَ على تفسير بعض الآيات عن بعض الصحابة والتابعين، رواه من طريق عليِّ بن المَدِيني بسنده إليهم.

*****

المبحث الرَّابعَ:

مَنْهَجُ التَّحْقِيقِ

سلكتُ في تحقيق الكتاب المنهج التالي:

أولاً: نسخُ المخطوط، ومقابلته.

ثانياً: ترقيمُ الأحاديث، والآثار ترتيباً تسلسلياً.

ثالثاً: ضبطُ النَّصِّ وِفقَ قواعد اللغة والإملاء الحديثة.

رابعاً: ضبطُ ما يحتاجُ إلى ضبطٍ من الأسماء، والأماكن.

خامساً: وضعتُ علامات الترقيم الملائمة بين ألفاظ الحديث، مع تمييز الآيات بوضعها بين حاصرتين ﴿ ﴾، وضع الأحاديث النبويَّة بين عَلامتَي التنصيص « ».

سادساً: إذا كان هناك زياداتٌ من الناسخ على المؤلِّف، فإني أضعها بين معقوفتين [ ]، وأشيرُ إليها في الحاشية بأنها من عملِ الناسخ.

سابعاً: شرحُ المفردات الغريبة الواردة في النَّصِّ.

ثامناً: عزوُ الآيات القرآنية إلى مواضعها، بذكر اسم السُّورة، ورقم الآية.

تاسعاً: ترجمتُ لجميع رجال الإسناد في الأحاديث، والآثار ما عدا الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ لاتفاق الأمَّة على عدالتهم، إلا إذا كان الصحابيُّ غيرَ مشهورٍ فأترجمُ له باختصار.

وقد سلكتُ في ترجمة رجال الإسناد على المسلك التالي:

أ ـ ذكرتُ في ترجمة كلِّ راوٍ: اسمَه كاملًا، ونَسَبه، ولقَبَهُ، وكُنيتَه، وبلدَهُ، وطبقتَه، ووفاتَه، ومن روى له من أصحاب الكتب السِّتة.

وأعتمدُ في هذا كله ـ غالباً ـ على ما ذكره الحافظ ابن حَجَر في «تقريب التهذيب».

ب ـ ثم أذكرُ بعضَ شُيوخِ الرَّاوي، وتلاميذه وخاصَّةً من ذُكر في إسناد الحديث.

جـ ـ إذا كان الرجلُ مُتَّفَقاً على توثيقه، أو على تضعيفه، فإني أذكر أهمَّ أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، ثم أختم ذلك بقول الحافظ ابن حَجَر فيه.

د ـ وإذا كان الراوي مُخْتَلَفاً في حاله، فإنِّي أذكرُ أقوالَ الأئمةِ النُّقَّاد فيه، فأبدأُ بقول من عَدَّله ووثَّقه، ثم قول من جَرَّحه وضعَّفه، ثم أذكر بعد ذلك قولَ الحافظ ابن حجر ـ وأحياناً أذكر معه قول الذَّهبي ـ فإن كنتُ أُوافقه فيما ذهبَ إليه فإنِّي لا أتعقَّبُه، وإن كنتُ أُخالِفُهُ فإنِّي أتعقَّبُه، مع المناقشة وسبب الترجيح.

وإذا كان الرجل من غير رجال «التقريب»، اجتهدتُ ـ قَدْرَ الإمكان ـ في ذكر الخلاصة من حاله بدليله.

هـ ـ عند نقل أيِّ قولٍ من أقوال الأئمة النُّقَّاد في أحد الرواة أحاول ـ قَدْرَ الإمكان ـ أنْ أُوثِّقَ هذا القولَ من المصادر الأصلية، فإن لم أجد أكتفي بذكر المصدر الذي وقفت عليه.

و ـ رتَّبتُ أقوالَ الأئمةِ النُّقَّادِ في الراوي بحسبِ وفاتهم.

ز ـ إذا كان الراوي موصوفاً بالتَّدليس، أو الاختلاط، رجعتُ إلى أهمِّ الكتب المتعلقة بذلك، ناقلًا منها حاله فيما يتعلقُ بالتدليس أو الاختلاط، مع بيان حكم روايته في هذا الحديث من حيث القبول، أو الرَّد.

ح ـ في نهاية ترجمة كل راوٍ، أُحيلُ على ترجمته إلى كتاب «تهذيب الكمال»؛ لأنَّه أشملُ كتاب يذكر اسمَ الراوي كاملًا، ونسبه، ولقبه، وكُنيته، وبلدَهُ، وأسماءَ شيوخه، وأسماءَ تلاميذِهِ.

وإذا نقلتُ في أثناء ترجمة الراوي عن أحدٍ من أئمة الجرح من «تهذيب الكمال» فإنِّي لا أذكره في آخر الترجمة اكتفاءً بما سبق.

ط ـ إذا تكرَّرت ترجمةُ الراوي في حديثٍ آخر، فإني أذكر خلاصةَ حالِهِ، ثم أُحيلُ إلى رقم الحديث الذي وَرَدَتْ فيه الترجمة.

عاشراً: قمتُ بتخريج أحاديث وآثار الكتاب على النحو التالي:

أ ـ التوسُّعُ في تخريج الأحاديث والآثار عند الحاجة، مُقدِّماً المتابعة التامَّة على المتابعة القاصرة، مع الحرصِ على الوقوف على من أخرج الحديثَ من طريق المصنِّف.

ب ـ رتَّبتُ مصادرَ التخريج بحسبِ وفاةِ المؤلِّف.

ج ـ عند العزو إلى مصادر التخريج أُشيرُ إلى رقم الجزء، والصفحة، ورقم الحديث.

د ـ إذا كان الحديثُ في إسناده اختلاف، فإنِّي أذكر أوجُهَ هذا الاختلاف، ومن أخرجه من الأئمة من هذا الوجه، ثم أُبيِّنُ الراجحَ من هذه الأوجه بدليله، مع الحرص على ذكر أقوال من تكلَّم عليه من أئمة هذا الشأن.

الحادي عشر: حكمتُ على الحديث حكماً خاصاً، وحكماً عاماً، أمَّا الحكم الخاص: فعلى الحديث من الطريق الذي أورده المصنف، وأما العام: فعند الحاجة إليه، وذلك فيما إذا كان الحديث من الطريق الذي أورده المصنِّف ضعيفاً، وله ما يَشْهَدُ له ويقوِّيه.

ثم أذكر بعدَ الحكم على الحديث شواهدَ الحديث، وإذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فالغالب أنِّي لا أذكر الشَّواهد.

الثاني عشر: ذكرتُ قولَ من تكلَّمَ على الحديث من المحدِّثين بحسب ما وقفت عليه.

الثالث عشر: عملتُ عدداً من الفهارس، تُسَهِّل على القارئ الوصولَ إلى مبتغاهُ من الرسالة، وهي على النحو التالي:

أ ـ فهرسُ الآيات القرآنية، مرتَّبةً حسب ترتيبها في المصحف.

ب ـ فهرسُ الأحاديث النبويَّة، مرتَّبةً على حروف المعجم.

ج ـ فهرسُ الآثار، مرتَّبةً على حروف المعجم.

د ـ فهرسُ الرواة المترجم لهم، مرتَّبين على حروف المعجم.

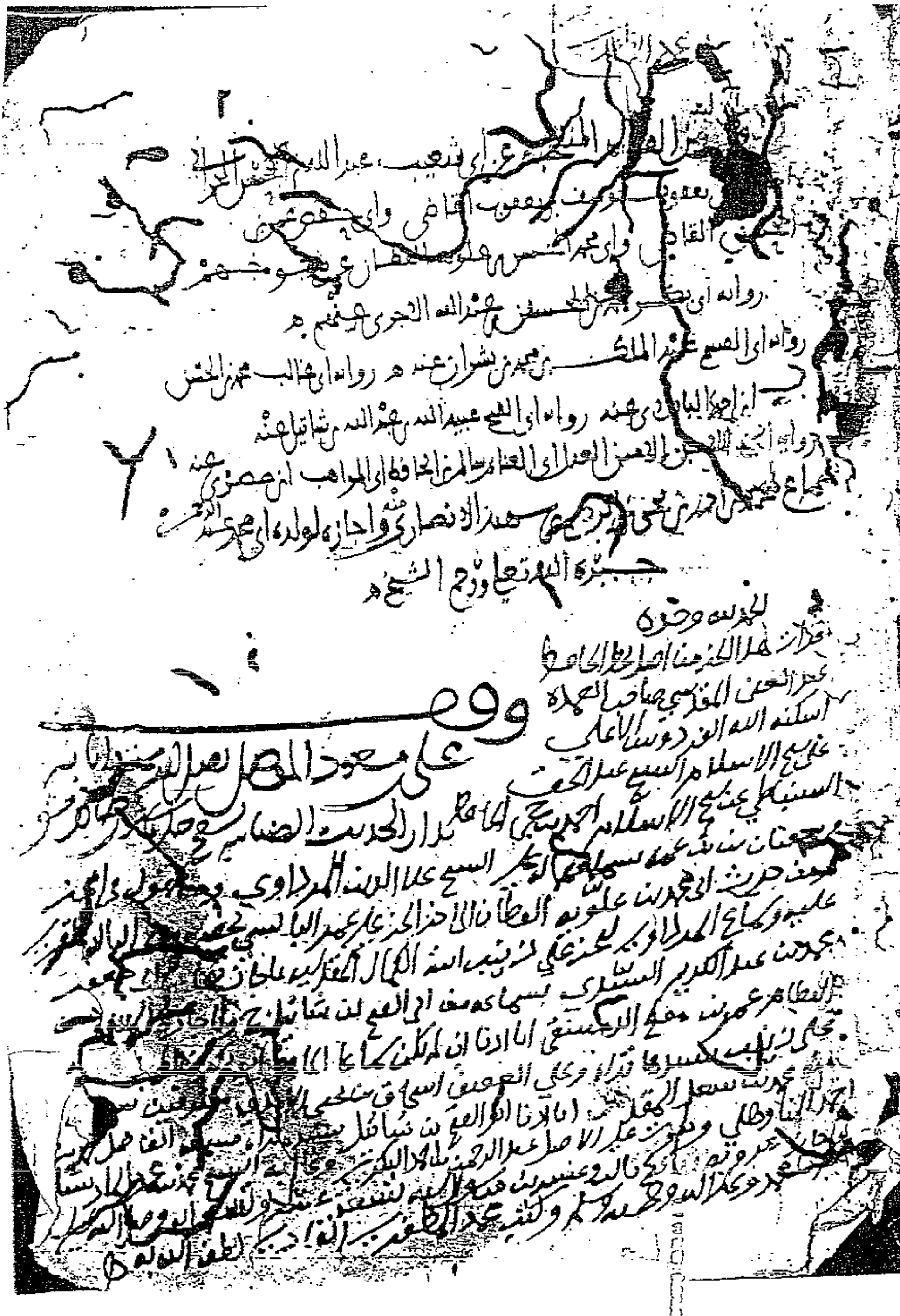
هـ ـ فهرسُ الألفاظ الغريبة.

و ـ فهرسُ الأماكن والبلدان.

ز ـ فهرسُ المصادر والمراجع.

ح ـ فهرسُ محتويات الرسالة.

نَماذجُ من صُورِ المَخْطوطِ



الورقة الأولى من المخطوط، ويظهر عليها عنوان الكتاب

الورقة الثانية من المخطوط

[illegible]

[illegible]

[illegible] آخر الجزء والحمد لله رب العالمين

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الورقة الأخيرة من المخطوط

القسم الثَّاني

النَّصُّ المُحقَّق

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وبه الثقةُ والعونُ

١ ـ حدَّثنا أبو شُعيب بن الحسن الحَرَّانِي سنة اثنتين وتسعين؛ نا داود بن عمرو الضَّبِّي؛ نا شَريك، عن أبي إسحاق، عن أبي جُحَيفة قال: «**صلَّى بنا النَّبيُّ ﷺ بمِنَى ركعتينِ وقد غَرَزَ عَنَزَةً**[1]».

رجالُ الإسنادِ:

• داود بن عمرو: بن زُهير بن عمرو بن جَميل الضَّبيّ، أبو سليمان البغدادي، (ت سنة ٢٢٨هـ) وروى له مسلم، والنسائي.

روى عن: حمَّاد بن زيد، وشَريك القاضي، وإسماعيل بن عَيَّاش، وجماعة.

روى عنه: أحمد بن حنبل، ومسلم، وإبراهيم الحربي، وأبو حاتم، وغيرهم.

قال عنه يحيى بن معين: لا بأس به. «سؤالات ابن محرز» (١/ ٧٤) رقم (١٩٣).

وقال موسى بن هارون: حدثنا أبو الحسن بن العطَّار ـ شيخٌ لنا ثقة ـ أنَّه رأى الإمام أحمد بن حنبل يأخذ لداود بن عمرو بالرِّكاب.

(١) العَنَزة: مِثْلُ نصف الرُّمح أو أكبر شيئاً، وفيها سِنان مثل سِنان الرُّمْح، والعُكَّازة قريبة منها. «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (٣/ ٣٠٨).

. . . .

وقال أبو القاسم البغوي: الثقة، المأمون. انظر: «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٦٠ ـ ٣٦١).

وقال ابن قانع: ثقة، ثبت. «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٧٦).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٢٣٦).

وقال ابن الجوزي: ثقة. «المنتظم» (١١/ ١٣٧).

وروى عنه الإمام أحمد، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

وحكى ابن الجوزي عن أبي زُرعة، وأبي حاتم أنَّهما قالا فيه: منكر الحديث. «الضعفاء والمتروكين» (١/ ٢٦٦).

والراجح أنَّه ثقة.

أما تجريح أبي زرعة وأبي حاتم.

فلم أقف على من نقل عنهما تجريحه غير ابن الجوزي، ولهذا قال ابن حجر بعد أن نقل كلام ابن الجوزي: فَيُحرَّرُ هذا. «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٧٦).

وأيضاً أنَّ هذا جرح مُجمل، فيقدَّم عليه قول من وثَّقه وعدَّله.

ولذا وثَّقه الذهبي، وابن حجر. انظر: «الكاشف» (١/ ٣٨١)، «من تُكُلِّمَ فيه وهو موثَّق» (١٠٧)، «تقريب التهذيب» (١٨٠٣).

• شَريك: هو شَريك بن عبدالله بن أبي شَريك النَّخَعي، أبو عبدالله، الكوفي، القاضي، من الطبقة الثامنة، (ت سنة ١٧٧ او ١٧٨هـ)، وروى له البخاري تعليقاً، ومسلم في الشواهد والمتابعات، والأربعة.

. . . .

روى عن: أبي إسحاق السَّبيعي، وإسماعيل بن أبي خالد، وعاصم الأَحول، والأَعْمَش، وغيرهم.

روى عنه: ابن مَهْدي، وهُشَيم، وابنا أبي شيبة، وقُتَيبةُ بن سعيد، وغيرهم.

قال عنه يحيى بن معين: شَريك صدوق، ثقة، إلا أنَّه إذا خالف فغيرُه أحبُّ إلينا منه. «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٨٣).

وقال أبو داود: ثقة، يُخطئ على الأَعْمش. «سؤالات الآجري لأبي داود» (١/ ١٧٣) رقم (٩١).

وقال إبراهيم الحربي: كان ثقة.

وقال صالح جَزَرَة: صدوق، ولمَّا وليَ القضاء اضطرب حفظه. انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٠٧).

وقال النسائي: ليس به بأس. «تهذيب الكمال» (١٢/ ٤٧٢).

وقال يحيى بن سعيد: ما زال مُخلِّطاً.

وقال ابن أبي حاتم: قلت لأبي زُرعة: شَريك يُحتج بحديثه؛ قال: كان كثير الخطأ، صاحب حديث، وهو يَغْلَط أحياناً، فقال له الفَضْل الصائغ: إنَّه حدَّث بواسط بأحاديثَ بواطيل، فقال أبو زرعة: لا تَقُلْ بواطيل. انظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧).

وقال أبو حاتم: لا يُحتجُّ بحديثه. «تاريخ بغداد (٩/ ٢٨٥).

وقال الترمذي: كثيرُ الغَلَطِ والوهمِ. «سنن الترمذي» (١/ ٦٦)

. . . .

رقم (٤٦).

وقال النسائي أيضاً: ليس بالقوي، وكذا قال الدارقطني. انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٠٧).

وقال ابن المبارك: شَريكٌ أعلم بحديث الكوفيين من الثوريِّ.

وقال وكيع: لم يكن أروى عن الكوفيين من شَريك.

وقال صالح بن أحمد عن أبيه: سمع شَريكٌ من أبي إسحاق قديماً، وشَريك في أبي إسحاق أثبت من زهير، وإسرائيل، وزكريا. انظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٦٦).

وقال ابنُ حجر: صدوق، يُخطئ كثيراً، تغيَّر حفظه منذ وَلِيَ القضاء. «تقريب التهذيب» رقم (٢٧٨٧).

• **أبو إسحاق: هو عمرو بن عبدالله بن عُبَيد، ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شَعِيرة الهمْداني، السَّبيعي، من الطبقة الثالثة، (ت ١٢٩هـ)، وروى له الجماعة.**

روى عن: علي بن أبي طالب، وجابر بن سَمُرة، وأبي جُحَيْفة، وجماعة.

روى عنه: ابنُه يونس، وابن ابنه إسرائيل وشَريك، وشُعْبة، والثوري، وغيرهم.

قا عنه شُعْبة بن الحجَّاج: هو أحسنَ حديثاً من مجاهد، ومن الحسن، وابن سيرين.

وقال يحيى بن معين: ثقةٌ.

. . . .

وقال عبدالله بن أحمد: قلتُ لأبي: أيما أحبُّ إليك أبو إسحاق أو السُّدِّي؟ فقال: أبو إسحاق ثقة، ولكن هؤلاء الذين حملوا عنه بآخرة.

وقا أبو حاتم: أبو إسحاق السَّبيعي ثقةٌ، وأحفظ من أبي إسحاق الشَّيباني، ويُشْبه الزُّهري في كثرة الرِّواية واتِّساعه في الرجال. انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٤٣).

وقال النسائي: ثقةٌ. «تهذيب الكمال» (٢٢/ ١١٠).

وقال ابن حجر: ثقة، مُكثر، عابد، اختلط بآخرة. «تقريب التهذيب» (٥٠٦٥).

• أبو جُحَيفة: هو وهب بن عبدالله السُّوائي، مشهور بكنيته، ويقال له: وهب الخير، صحابي معروف (ت سنة ٧٤هـ).

انظر: «الإصابة» (١٠/ ٣٢١)، «تقريب التهذيب» (٧٤٧٩).

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ٣٠٨) عن حجَّاج بن محمد المِصِّيْصي.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ١٢٢) رقم (٣١٥)، من طريق يحيى الحِمَّاني، وعلي بن حكيم الأَوْدي، وزكريا بن حيى بن زَحْمَويه، ومحمد بن الطُّفيل النَّخعي.

خمستهم، عن شَريكٍ، به.

. . . .

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤/٣٠٨)، والبزار في «مسنده» (١٠/١٤٦) رقم (٤٢٠٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/١٢٢) رقم (٣١٤)، من طريق يونس بن أبي إسحاق.

وأخرجه الإمامُ أحمد في «المسند» (٤/٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩)، من طريق أبي بكر بن عَيَّاش، وإسرائيل بن يونس، وزُهير بن معاوية.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/١٢٢) رقم (٣١٢)، وابن عساكر في «معجم الشُّيوخ» (٢/٨٢٢) رقم (١٠٣١)، من طريق أبي الأَحْوص سلّام بن سُلَيم.

كلهم (يونس، وأبو بكر بن عياش، وإسرائيل، وزهير، وأبو الأَحْوص)، عن أبي إسحاق، به.

وأخرجه الإمامُ أحمد في «المسند» (٤/٣٠٧ ـ ٣٠٨)، والدارميُّ في «سننه» (١/ ٢٩٢) رقم (١١٩٨)، والبخاري في «صحيحه» (١/ ١٧٤ ـ ١٧٥ ـ ٢١٢) رقم (٤٩٥، ٤٩٩، ٦٣٣)، وفي (٢/ ٥١٩) رقم (٣٥٦٦)، وفي (٤/ ٥٣) رقم (٥٧٨٦)، وأبو داود في «سننه» (١/١٩٨) رقم (٥٢٠)، (١/ ٢٤٠) رقم (٦٨٨)، وابن ماجة في «سننه» (١/٢٣٦) رقم (٧١١)، والترمذي في «سننه» (١/ ٣٧٥) رقم (١٩٧)، والنسائي في «سننه» (١/ ٩٤) رقم (١٣٧)، (١/٣٩٩) رقم (٦٤٢) (٨/١١١) رقم (٥٣٩٣)، كلهم من طريق عَون بن أبي جُحَيْفة، عن أبيه، بنحوه.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح مُخَرَّج في الصحيحين، وإسناد المؤلِّف وإن كان فيه

. . . .

شَريك بن عبدالله ـ وتقدَّم أنَّه صدوق يُخطئ كثيراً، تغيَّر حفظه منذ أن وليَ القضاء ـ إلا أنَّه تابعه في روايته على أبي إسحاق السَّبيعي عددٌ من الثقات كما سبق، وشَريك بن عبدالله قديم السماع من أبي إسحاق كما قاله الإمام أحمد بن حنبل انظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٦٦)، «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٧٣).

❊ ❊ ❊

٢ ـ حدَّثنا أبو شُعيب؛ ثنا داود بن عمرو؛ ثنا شَريك، عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب، وأبي إسحاق الشَّيباني أو الهَجَري، عن ابن أبي أَوْفى قالا: «**مرَّ بنا رسولُ الله ﷺ وقُدُورُنا تَغْلي بِلُحُومِ الحُمُر، فأَمَرَنا أن نَكْفِيَها، فأَكْفَيناها**».

رجالُ الإسنادِ:

• داود بن عمرو: الضَبِّي، ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١).

• شَريك: بن عبدالله بن أبي شَريك النَّخَعي، صدوق يُخطئ كثيراً، تغيَّر حفظه منذ أن وليَ القضاء، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١).

•أبو إسحاق: هو السَّبيعي، ثقة، تغيَّر بآخرةٍ، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١).

• أبو إسحاق الشَّيباني: هو سليمان بن أبي سليمان الشيباني، الكوفي، من الطبقة الخامسة، (مات في حدود ١٤٠ هـ)، وروى له الجماعة.

روى عن: عبدالله بن أبي أَوْفى، وسعيد بن جُبَير، والشَّعبي، وغيرهم.

روى عنه: الثوري، وابن عُيينة، وشُعْبة، وهُشَيم بن بَشير، وغيرهم.

قال عنه ابن معين: ثقة. «الجرح والتعديل» (٤/ ١٣٥).

وقال الإمام أحمد: هو أهلٌ أن لا نَدعُ له شيئاً.

وقال العِجْليُّ: كان ثقة، من كبار أصحاب الشَّعْبي. «معرفة الثقات» (١/ ٤٢٩).

وقال أبو حاتم: ثقةٌ، صدوقٌ، صالحُ الحديث. «الجرح والتعديل»

. . . .

(٤/ ١٣٥).

وقال ابنُ حجر: ثقة. «تقريب التهذيب» رقم (٢٥٦٨).

• أبو مسلم الهَجَري: هو إبراهيم بن مسلم العَبْدي، الهَجَرَي، الكوفي، من الخامسة، روى له ابن ماجة.

روى عن: عبدالله بن أبي أوفى، وأبي الأَحْوص عوف بن مالك الجُشَميّ، وأبي عياض عمرو بن الأسود العَنْسي.

روى عنه: السفيانان، وشُعْبة، وشَريك النخعي، وغيرهم.

نقل البخاري عن عبدالله بن محمد المُسْنِدي أنه قال: كان ابن عيينة يُضعِّفه. «التاريخ الكبير» (١/ ٣٠٩).

وقال الدُّوري عن يحيى بن معين: ليس بشيء. «التاريخ» (٢/ ١٤).

وقال أبو حاتم: ليس بقوي، ليِّن الحديث. «الجرح والتعديل» (٢/ ١٣٢).

وقال النسائي: ضعيفٌ. «الضعفاء والمتروكين» رقم (٦).

وقال ابن عديٍّ: وأحاديثُهُ عامتها مستقيمة المتن، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأَحْوص، عن عبدالله، وهو عندي ممن يُكتبُ حديثه. «الكامل» (١/ ٣٤٨).

وقال ابن حجر: ليِّنُ الحديثِ، رَفَعَ موقوفاتٍ. «تقريب التهذيب» رقم (٢٥٢).

. . . .

تخريجُ الحديثِ:

هذا الحديثُ يرويه شَريكٌ على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أبو إسحاق السَّبيعي، عن البراء بن عازب.

الوجه الثاني: أبو إسحاق الشَّيباني، عن ابن أبي أوفى.

الوجه الثالث: أبو إسحاق الهَجَري، عن ابن أبي أوفى.

تخريج الوجه الأول:

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣/ ٢٥٢) رقم (١٦٩٨)، عن زكريا بن يحيى الواسطيِّ، عن شَريك، به.

وتُوبع عليه شَريك.

فأخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٢/ ٨١) رقم (٧٤١)، والإمام أحمد في «المسند» (٤/ ٢٩١)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٥٣٩) رقم (١٩٣٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٥١٠) رقم (٦٢٤٩)، والخطيب البغدادي في «الفَصْل للوصل المُدْرَج في النقل» (٢/ ٨٩٥)، من طريق شُعْبة بن الحجَّاج.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ١٢١) رقم (٢٤٣١٨)، عن أبي الأَحْوص سلّام بن سُلَيم.

وأخرجه الإمامُ أحمد في «المسند» (٤/ ٣٠١)، من طريق إسرائيل ابن يونس.

. . . .

وأخرجه الخطيب في «تاريخه» (٧/ ٣٥٤)، من طريق الحجَّاج بن أَرْطاة.

أربعتهم (شُعْبة، وأبو الأَحوص، وإسرائيل، وحجَّاج)، عن أبي إسحاق، به.

وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (٢/ ٩٨) رقم (٧٦٧)، والإمام أحمد في «المسند» (٤/ ٢٩١- ٣٥٤ - ٣٥٦)، والبخاري في «صحيحه» (٣/ ١٣٩) رقم (٤٢٢١ - ٤٢٢٢ - ٤٢٢٣ - ٤٢٢٤ - ٤٢٢٥)، وفي (٣/ ٤٦٢) رقم (٥٥٢٥ - ٥٥٢٦)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٥٣٩) رقم (١٩٣٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٥١٠ - ٥١٤) رقم (٦٢٥٠ - ٦٢٥١ - ٦٢٦٩)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢/ ٨٢) رقم (٥٢٧٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٣٢٩)، كلهم من طريق شُعْبة، عن عَديٍّ بن ثابت.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٤/ ٥٢٤) (٨٧٢٤)، والإمام أحمد في «المسند» (٤/ ٢٩٧)، والبخاري في «صحيحه» (٣/ ١٣٩) رقم (٤٢٢٦)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٥٣٩) رقم (١٩٣٨)، وابن ماجة في «سننه» (٢/ ١٠٦٥) رقم (٣١٩٤)، والنسائي في «سننه»(٧/ ٢٣١) رقم (٤٣٤٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٣٣٠)، من طريق عاصم الأَحْول، عن الشَّعْبي.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٥٣٩) رقم (١٩٣٨)، والخطيب في «تاريخه» (٧/ ٣٥٤) من طريق ثابت بن عُبيد.

ثلاثتهم (عَديُّ بن ثابت، والشَّعْبيُّ، وثابت بن عُبَيد)، عن البراء، به.

. . . .

تخريجُ الوجه الثَّاني:

الذي يرويه شَريك، عن أبي إسحاق الشيباني، عن ابن أبي أَوْفى.

ولم ينفرد به شريك.

فأخرجه أبو داود الطَّيالسي في «مسنده» (٢/ ١٦٠) رقم (٨٥٤)، والإمام أحمد في «المسند» (٤/ ٣٥٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٥١١ ـ ٥١٣) (٦٢٥٣ ـ ٦٢٦٦)، من طريق شُعْبة بن الحجَّاج.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٤/ ٥٢٤) رقم (٨٧٢٢)، والحُمَيْدي في «مسنده» (١/ ٥٦٧) رقم (٧٣٣)، والإمام أحمد في «المسند» (٤/ ٣٨١)، والنسائي في «سننه» (٧/ ٢٣٢) رقم (٤٣٥٠)، وأبو عوانة في «مسنده» (٥/ ١٦٢)، من طريق سفيان بن عُيينة.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨٧٢١)، وعنه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ٣٥٧)، من طريق سفيان الثَّوري.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ١٢١) رقم (٢٤٣٢٣)، وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٥٣٨) رقم (١٩٣٧)، وابن ماجة في «سننه» (٢/ ١٠٦٤) رقم (٣١٩٢)، من طريق علي بن مِسْهر.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ٣٥٥)، والبزَّار في «مسنده» (٨/ ٢٦٣) رقم (٣٣٢٤)، وأبو عوانة في «مسنده» (٥/ ١٦٢)، من طريق أبي معاوية محمد بن خازم الضَّريرِ.

. . . .

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/ ٤٠٥) رقم (٣١٥٥)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٥٣٩) رقم (١٩٣٧)، وأبو عوانة في «مسنده» (٥/ ١٦٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٣٣٠)، من طريق عبدالواحد بن زياد.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/ ١٣٩) رقم (٤٢٢٠)، من طريق عَبَّاد بن العَوَّام.

وأخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٥/ ١٦٢)، والطبراني في «الأوسط» (٥/ ١٣٦) رقم (٤٨٨٣)، والخطيب في «تاريخه» (١٢/ ٢٧٣) (٦٧١٨)، من طريق مِسْعر بن كِدَام.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٣٣١)، من طريق خالد بن عبدالله بن عبدالرحمن بن يزيد الحَطَّان.

كلهم (شُعْبة، وابن عيينة، والثَّوريُّ، وعليُّ بن مِسْهر، وأبو معاوية الضَّرِير، وعبدالواحد بن زياد، وعبَّاد بن العَوَّام، ومِسْعر، وخالد بن عبدالله)، عن أبي إسحاق الشَّيْبَاني، به.

تخريج الوجه الثالث:

الذي يرويه شَريك، عن أبي إسحاق الهَجَري، عن ابن أبي أَوفى.

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٤/ ٥٢٤) رقم (٨٧٢٢) عن سفيان بن عيينة.

وأخرجه الطحاويُّ في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٥١٠) رقم (٦٢٥٢)،

. . . .

والخطيب في «الفَصْل للوصل المُدْرَج في النقل» (٢/ ٨٩٧)، من طريق شعبة.

كلاهما (سفيان بن عُيينة، وشُعْبَةُ)، عن إبراهيم الهَجَري، به.

فائدةٌ:

شعبة يروي هذا الحديث عن ثلاثة، كل واحد منهم يُكْنَى بأبي إسحاق، فإذا أطلق وقال: أبي إسحاق فالمراد السَّبيعي، أمَّا إذا أراد غيره، فإنَّه يُسَمِّيه فيقول: الشَّيباني، أو الهَجَري. انظر «الفَصْل للوصل المُدْرج في النقل» للخطيب البغدادي (٢/ ٨٩٧).

الحُكم على الحديث:

الحديث إسناده صحيحٌ، وهو وإن كان فيه شَريك بن عبدالله وهو صدوقٌ يُخطئ كثيراً، إلا أنَّه تابعه عدد من الأئمة الثقات ـ كما سبق ـ.

وأما إبراهيم الهَجَري فهو وإن كان ليِّن الحديث، إلا أنَّه تُوبع، تابعه أبو إسحاق الشَّيباني، وهو ثقة.

* * *

٣ ـ حدَّثنا أبو شُعيب؛ ثنا داود بن عمرو، ثنا مروان بن شُجاع؛ حدَّثني خُصَيف، عن عكرمة، عن ابن عباس، أنَّ رسول الله ﷺ **«نهى أنْ تُجْمَعَ بينَ العَمَّةِ والخالةِ»**.

رجالُ الإسنادِ:

• داود بن عمرو: الضَّبِّي، ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١).

• مروان بن شُجَاع: الجَزَرِي الحرَّاني، أبو عبدالله، القُرشي الأَمَوي، مولاهم، من الطبقة الثامنة، (ت سنة ١٨٤هـ) وروى له البخاري، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجة.

روى عن: إبراهيم بن أبي عَبْلة، وخُصَيف بن عبدالرحمن، وعبدالكريم الجَزرِي، وجماعة.

روى عنه: الإمام أحمد بن حنبل، وأحمد بن مَنيع، والحسن بن عَرفَة، وداود بن عمرو ـ كما في إسناد المؤلِّف ـ وغيرهم.

قال عنه يحيى بن معين: ثقة. «تاريخ الدُّوري» (٢/ ٥٥٦).

وقال الإمام أحمد: لا بأس به، «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٧٣).

وقال مرَّةً: شيخ، صدوق. «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٤٩).

وقال أبو داود: لا بأس به. «سؤالات الآجُرِّي» (٢/ ٢٧٥).

وقال يعقوب بن سفيان: ثقة. «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٥٢).

وقال الدارقطني: ثقة. «سؤالات الحاكم للدارقطني» رقم (٤٩٥).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٧٩).

. . . .

وقال أبو حاتم: صالح ليس بذاك القوي، في بعض ما يرويه مناكير، يُكتبُ حديثه. «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٧٤).

وقال ابن حبان: شيخ، روى عنه أهل العراق، مُنكرُ الحديث، يروي المقلوبات عن أقوام ثقات، لا يُعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد. «المجروحين» (٢/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧).

وقال الذهبي: صدوق «الكاشف» (٢/ ٢٥٣) رقم (٥٣٦٧٧).

وقال ابن حجر: صدوقٌ له أوهام. «تقريب التهذيب» رقم (٦٥٧١).

قلتُ: الراجح أنَّه صدوق.

أما تليينُ أبي حاتم له فهو من تشدُّده ـ رحمه الله ـ كما عُرِفَ ذلك عنه[1].

وأما ابن حبان: فقد تعارض قوله فيه، فذكره في «الثقات»، وضعَّفه في «المجروحين»، فأقرب الأقوال فيه قول الإمام أحمد: صدوق؛ لأنَّ مروان ابن شُجَاع هذا شيخه، فهو أعلم به.

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة: وأبو حاتم من أصعب النَّاس تزيكة. «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٣٤٩).

وقال الذهبي عن أبي حاتم: مُتعنِّتٌ في الرجال، قد قال في طائفةٍ من رجال الصحاح: ليس بحجَّة، ليس بقوي. «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٦٠)، وَوَصَفَهُ بالتَّعنُّت في عدد من كُتُبه، انظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٩)، (٢/ ٤٣، ٣٣٥)، «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٢٠)، (٨/ ٢٩٥)، (١١/ ٢٦)، «ذِكْرُ من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل» (صـ ١٧٢).

وقال ابن حجر: أبو حاتم فيه عَنَت. «هدي الساري» (صـ ٤٦٣)، وانظر أيضاً: «هدي الساري» (صـ ٤٨٥، ٤٨٦).

. . . .

• خُصَيْف: بن عبدالرحمن الجزَري، أبو عون الحرَّاني، الحَضْرَمي الأَمَوي، مولاهم، من الطبقة الخامسة (ت ١٣٧هـ) وروى له الأربعة.

روىٰ عن: عكرمة، وسعيد بن جُبَير، ومجاهد، وجماعة.

روىٰ عنه: السفيانان، وزُهَير بن حَرْب، وأبو الأَحْوص، وغيرهم.

قال عنه يحيى ابن معين: ليس به بأس. «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي» رقم (٣١٠).

وقال مرة: ثقة. «تهذيب الكمال» (٨/ ٢٥٩).

وقال العِجلي: ثقة. «معرفة الثقات» (١/ ٣٣٥).

وقال أبو زرعة: ثقة. «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٠٣).

وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به. «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٣٠).

وقال النسائي: صالح. «تهذيب الكمال» (٨/ ٢٥٩).

وقال علي بن المديني: كان يحيى بن سعيد يُضعِّفه.

وقال الإمام أحمد: ضعيف الحديث.

وقال أبو حاتم: صالح يَخْلِط، وتَكلَّم في سوء حفظه. انظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤).

وقال النسائي أيضاً: ليس بالقوي. «الضعفاء والمتروكين» رقم (١٧٧).

وقال ابن خزيمة: لا يُحتجُّ بحديثه.

. . . .

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي. انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٣٠).

وقال ابن حبان: تَرَكه جماعة من أئمتنا، واحتجَّ به جماعةٌ آخرون، وكان خُصَيف شيخاً، صالحاً، فقيهاً، عابداً، إلا أنَّه يخطئ كثيراً فيما يروي، وينفرد عن المشاهير بما لا يُتابع عليه، وهو صدوق في روايته، إلا أنَّ الإنصاف في أمره قبول ما وافق الثقات في الرواية، وترك ما لا يُتابع عليه، وإن كان له مدخل في الثقات، وهو ممَّا استخير الله فيه. «المجروحين» (١/ ٣٥٠).

وقال الدارقطني: يُعتبر به، يَهِم. «سؤالات البُرقاني» رقم (١٢٥).

وقال الذهبي: صدوق، سيئ الحفظ. «الكاشف» (١/ ٣٧٣).

وقال ابن حجر: صدوق، سيىء الحفظ، خَلَّطَ بآخرةٍ، ورُميَ بالإرجاء. «تقريب التهذيب» رقم (١٧١٨).

• **عكرمة: أبو عبدالله القُرشي الهاشمي، مولى ابن عباس، أصله بَرْبَري، من الطبقة الثالثة، (ت سنة ١٠٤هـ)، وروى له الجماعة.**

روىٰ عن: عبدالله بن عباس، وجابر بن عبدالله، وعبدالله بن عمر، وغيرهم.

وروىٰ عنه: إسماعيل بن أبي خالد، وأيوب السَّخْتياني، وخُصَيف بن عبدالرحمن، وغيرهم.

قال عنه أبو الشَّعْثاء جابر بن زيد: عكرمة أعلم النَّاس. «الجرح

. . . .

والتعديل» (٧/ ٨).

وقال الشَّعْبي: ما بقيَ أحدٌ أعلمَ بكتاب الله من عكرمة. «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٢٧٢).

وقال قتادة: أعلم النَّاس بالتفسير عكرمة. «الكامل» (٦/ ٤٧١).

وقال حمَّاد بن زيد: سمعتُ أيوب، وسُئل عن عكرمة، كيف هو؟ قال: لو لم يكن عندي ثقة لم أكتب عنه.

وقال ابن معين: ثقةٌ. «الجرح والتعديل» (٧/ ٩).

وقال البخاري: ليس أحد من أصحابنا إلا احتجَّ بعكرمة. «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٥٩).

وقال العجلي: ثقةٌ، وهو بريء ممَّا يرميه النَّاس من الحرورية. «معرفة الثقات» (٢/ ١٤٥) رقم (١٢٧٢).

وقال ابنُ أبي حاتم: سألتُ أبي عن عكرمة مولى ابن عباس، فقال: هو ثقة، قلتُ: يُحتجُّ بحديثه؟ قال: نعم إذا روى عنه الثقات، والذي أنكر عليه يحيى بن سعيد الأنصاري، ومالك فلسبب رأيه. «الجرح والتعديل» (٧/ ٨ ـ ٩).

وذكره ابن حبَّان في «الثقات» (٥/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠)، وقال: كان عكرمة من علماء النَّاس في زمانه بالقرآن، والفقه. . . . .وقال أيضاً: حَمَلَ أهل العلم عنه الحديث، والفقه في الأقاليم كلها، وما أعلم أحداً ذمَّه بشيء إلا بدعابة كانت فيه.

. . . .

وقال ابن سيرين: كذَّاب. «الكامل» (٦/ ٤٧١).

وقال يحيى بن سعيد القطّان: كان كذَّاباً. «ضعفاء العقيلي» (٣/ ٣٧٣).

وقال مصعب بن عبدالله الزُّبيري: كان عكرمة يرى رأي الخوارج، وادَّعى على عبدالله بن عباس أنَّه كان يرى رأي الخوارج. «تهذيب الكمال» (٢/ ٢٧٩).

وقال البزَّار: تُكلِّم فيه، ولا نعلمُ أحداً ترك حديثه إلا مالك. «كشف الأستار» (١/ ١٤٦).

وقال ابن حجر: ثقةٌ، ثبتٌ، عالمٌ بالتفسير، لم يَثْبُتُ تكذيبه عن ابن عمر، ولا ثبت عنه بدْعةٌ. «تقريب التهذيب» رقم (٤٦٧٣).

وقد أطال الحافظ ابن حجر ترجمته في «هدي الساري» (صـ٤٤٦) وأجاب عن ما رُمِي به عكرمة من أنواع الجرح.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٢١٧).

وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ـ كما في «تحفة الأخيار بترتيب شرح مشكل الآثار» (٣/ ٥٢٧) رقم (٢٠٧٩) ـ من طريق علي ابن مَعْبد.

كلاهما (أحمد بن حنبل، وعلي بن مَعْبد)، عن مروان بن شُجَاع، به.

وأخرجه أبو داود في «سننه» (١/ ٦٣٠)، رقم (٢٠٦٧)، والطبراني

. . . .

في «المعجم الكبير» (١١/ ٢٨٨) رقم (١٢٠٢٦)، من طريق خَطَّاب بن القاسم، عن خصيف، به.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٣٧٢)، والترمذي في «سننه» (٣/ ٤٢٣) رقم (١١٢٥)، ومحمد بن نصر المَرْوَزي في «السُّنَّة» رقم (٢٩٧)، وابن الأعرابي في «المعجم» (١/ ١٧٥) رقم (٢٩٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٤٢٦) رقم (٤١١٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٢٦٧) رقم (١١٩٣١)، وابن عَدي في «الكامل» (٥/ ٢٦٢)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٨/ ٢٧٧)، كلهم من طريق أبي حَريز.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١١/ ٢٤٠) رقم (١١٨٠٥)، من طريق جابر الجُعْفِي.

كلاهما (أبو حَريز، وجابر الجُعْفي)، عن عكرمة، به.

- وأبو حَريز: هو عبدالله بن حسين الأزدي، صدوق، يُخطئ. «تقريب التهذيب» رقم (٣٢٧٦).

- وجابر الجُعفي: ضعيف، رافضي. «تقريب التهذيب» رقم (٨٧٨).

الحُكم على الحديث:

متن الحديث صحيحٌ - كما سيأتي في الشواهد - أما حديث ابن عباس فحسن، وإسناد المؤلِّف وإن كان فيه خُصَيف بن عبدالرحمن، وهو صدوق سيئ الحفظ، لكن تابعه أبو حَرِيز، وجابر الجُعْفي، فيرتقي إلى درجة الحسن.

. . . .

وحديث أبي حَريز عند الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٣٧٢)، هكذا: ثنا روح؛ ثنا سعيد، عن أبي حَريز، عن عكرمة، به.

- رَوْح: هو ابن عُبادةَ، ثقة، فاضل. «تقريب التهذيب» رقم (١٩٦٢).

- سعيد: هو ابن أبي عَروبة، ثقة، حافظ، له تصانيف، كثير التدليس، واختلط. «تقريب التهذيب» رقم (٢٣٦٥).

قلتُ: أما تدليسُه، فقد ذكر الحافظ ابن حجر في «تعريف أهل التقديس» (صـ ١١٢)، في المرتبة الثانية، وهم: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته، وقلَّة تدليسه في جنب ماروى، أو كان لا يُدلِّس إلا عن ثقة.

وأما اختلاطه، فحديث رَوْح بن عبادة عنه صالح كما قال الإمام أحمد. انظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٥٦٦).

وأيضاً تابع سعيد بن أبي عَروبة على أبي حَرِيز: الفُضَيل بن مَيْسرة، عند ابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٤٢٦) رقم (٤١١٦)، والطبراني في «الكبير» (١١/ ٢٦٧) رقم (١١٩٣١).

والفُضَيل بن مَيْسَرة: صدوق. «تقريب التهذيب» رقم (٥٤٣٩).

شواهدُ الحديثِ:

لحديثِ ابن عباس - رضي الله عنهما - شواهد كثيرةٌ، منها:

١ - حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً، متفق عليه، وسيأتي تخريجه في الحديث الرابع.

. . . .

٢ ـ حديث جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ قال: نَهَى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنْ تُنكح المرأةُ على عمَّتها أو خالتِهَا.

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦/ ٢٦٢) رقم (١٠٧٥٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٥١٨)، رقم (١٦٧٥٤)، وأحمد في «المسند» رقم (٣/ ٣٣٨)، والبخاري في «صحيحه» (٣/ ٣٦٥)، رقم (٥١٠٨) واللفظ له، والمَرْوزي في «السنة» رقم (٢٨٩ ـ ٢٩١)، والنسائي في «سننه» (٦/ ٤٠٦) رقم (٣٢٩٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٤٢٥) رقم (٤١١٤)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ـ كما في «تحفة الأخيار» (٣/ ٥٣٣) برقم (٢٠٨٨).

٣ ـ حديث أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يَنْهى عن نكاحين: أنْ يَجْمعَ الرجلُ بين المرأة وعمَّتها، وبين المرأة وخالتها.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٥١٨) برقم (١٦٧٥٠)، والإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٦٧)، وابن ماجة في «سننه» (١/ ٦٢١) رقم (١٩٣٠) واللفظ له، والمروزي في «السنة» برقم (٢٩٣)، والنسائي في «الكبرى» (٣/ ٢٩٣)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ـ كما في «تحفة الأخيار» (٣/ ٥٣٤) رقم (٢٠٩٢) ـ والطبراني في «الأوسط» (٤/ ٣٨١) رقم (٤٤٩٢)، وفي (١/ ٤٢) برقم (١١٥)، وأبو نعيم الأصبهاني في «مسند أبي حنيفة» (صـ ١٩٧)، وابن عبدالبر في «الاستذكار» (٥/ ٤٥١).

٤ ـ حديث عبدالله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ أنَّ النَّبيَّ صلى الله

. . . .

عليه وسلم قال: «لا تُنكح المرأة على عمَّتها ولا خالتها».

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦/ ٢٦٠) برقم (١٧٥٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٥١٩) برقم (١٦٧٦٣) واللفظ له، والإمام أحمد في «المسند» (٢/ ١٨٩ ـ ٢٠٧)، والمَرْوزي في «السُّنَّة» رقم (٢٩٥)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ـ كما في «تحفة الأخيار» (٣/ ٥٣٤) برقم (٢٠٩١) ـ والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ١٦٣) رقم (٢٨٠٩)، وفي الأحاديث الطوال رقم (٦٠).

٥ ـ حديث علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تُنكح المرأةُ على عمَّتها، ولا على خالتها».

أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٧٧ ـ ٧٨) واللفظ له، والبزار في «مسنده» (٣/ ١٠٤) برقم (٨٨٨)، والمروزي في «السنة» برقم (٢٩٩)، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ٢٩٦) برقم (٣٦٠).

٦ ـ حديث عبدالله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنْ تُزوَّج المرأةُ على عمَّتها، ولا على خالتها.

أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٥١٩) برقم (١٦٧٦٤) واللفظ له، والمرزي في «السنة» برقم (٣٠٠)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/ ١٩٦) رقم (٩٨٢).

٧ ـ حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ قال: وُجِدَ في قائم سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابان في أحدهما: ولا تُنكح المرأةُ على عمَّتها، ولا على خالتها.

أخرجه المَرْوزي في «السنة» برقم (٢٩٨)، واللفظ له، وأبو يعلى في

. . . .

«مسنده» (٨/ ١٩٧) رقم (٤٧٥٧)، والحاكم في «المستدرك» (٣٨٩٤) مختصراً بدون ذكر النَّهي، وصحَّحه، ووافقه الذهبي.

٨ ـ حديث أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تُنكَحُ المرأة على عمَّتها، ولا على خالتها».

أخرجه ابن ماجة في «سننه» (١/ ٦٢١) برقم (١٩٣١) واللفظ له، وأبو يعلى في «مسنده» (١٣/ ١٩٣) برقم (٧٢٢٥).

٩ ـ حديث سمرة بن جندب ـ رضي الله عنه ـ قال: نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنْ نَنْكِحَ المرأة على عمَّتها، أو على خالتها.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦/ ١١٧) برقم (٥٩٧٣). وفي «المعجم الكبير» (٧/ ٢١٨) برقم (٦٩٠٨).

١٠ ـ حديث عتاب بن أسيد ـ رضي الله عنه ـ عن النَّبيِّ صلى اللَّه عليه وسلّم قال: «لا تُنكحُ المرأةُ على خالتها، ولا عمَّتها».

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ١٦٢) برقم (٤٢٦).

* * *

٤ ـ حدثنا أبو شُعَيب؛ حدثنا داود بن عمرو؛ حدثنا عبدالرحمن بن أبي الزِّناد، عن أبيه، عن الأَعْرج، عن أبي هريرة؛ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**لا يَجْمعُ الرجلُ بين المرأةِ وعمَّتِها، ولا بينها وبين خالتِها، ولا تَخْطبُ على خِطْبَةِ أخيه حتى يَنْكِحَ أو يَتْرُك**».

رجالُ الإسنادِ:

• داود بن عمرو: الضَّبِّي، ثقةٌ، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١).

• عبدالرحمن بن أبي الزِّناد: عبدالله بن ذكوان القُرشي، مولاهم، أبو محمد، المَدني، من الطبقة السابعة، (ت سنة ١٧٤ هـ)، وروى له مسلم، والأربعة.

روى عن: زيد بن علي بن الحسين، وسُهَيل بن أبي صالح، وأبيه عبدالله، وغيرهم.

روى عنه: سعيد بن منصور، وأبو داود الطيالسي، وداود بن عمرو الضَّبِّي، وغيرهم.

قال عنه يحيى بن معين: أثبتُ النَّاس في هشام بن عروة: عبدالرحمن ابن أبي الزِّناد. «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٢٧).

وقال أيضاً: عبدالرحمن بن أبي الزِّناد، عن أبيه، عن الأعرج، عن أبي هريرة حُجَّة. «تهذيب التهذيب» (٦/ ١٥٨).

وقال العجلي: ثقة. «معرفة الثقات» (٢/ ٧٧).

وقال الترمذي: ثقةٌ، كان مالك بن أنس يوثِّقُه، ويأمر بالكتابة عنه. «سنن الترمذي» (٤/ ٢٣٤).

. . . .

وقال يحيى بن معين أيضاً: ابن أبي الزِّناد دون الدَّرَاوَرْدِي، لا يُحْتَجُّ بحديثه.

وقال الإمام أحمد: مضطرب الحديث.

وقال أبو حاتم: يُكتبُ حديثه، ولا يُحتجُّ به. انظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٥٢).

وقال النسائي: ضعيفٌ. «الضعفاء والمتروكين» (٣٦٧).

وقال علي بن المديني: ما حدَّث بالمدينة فهو صحيح، وما حدَّث ببغداد أفسده البغداديون.

وقال عمرو بن علي الفلّاس والساجي: فيه ضَعْفٌ، ما حدَّث بالمدينة أصح مما حدَّث ببغداد. انظر: «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩).

وقال الذهبي: احتجَّ به الناس وغيره، وحديثه من قبيل الحسن. «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٧٦).

وقال أيضاً: وهو ـ إن شاء الله ـ حسن الحال في الرواية. «ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٧٦).

وقال ابن حجر: صدوق، تغيَّر حفظه لما قدم بغداد. «تقريب التهذيب» رقم (٣٨٦٧).

قلت: عبدالرحمن بن أبي الزِّناد مُختلف فيه، فحديثه ـ والله أعلم ـ في مرتبة الحسن إذا لم يكن الراوي عنه من أهل بغداد ففيه اضطراب. انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (١٧/ ٩٥).

. . . .

• أبو الزِّناد: هو عبدالله بن ذَكْوَان القُرشي، أبو عبدالرحمن، المدني، من الطبقة الخامسة، (ت سنة ١٣٠ هـ، وقيل: بعدها)، وروى له الجماعة.

روى عن: أنس بن مالك، وسعيد بن المسيِّب، وخارجة بن زيد، والأَعْرج، وجماعة.

روى عنه: الإمام مالك، والثَّوري، وابن عُيينة، وابنه عبدالرحمن، وغيرهم.

قال الإمام أحمد: كان سفيان يُسمي أبا الزِّناد أمير المؤمنين في الحديث.

وقال عنه يحيى بن معين، والإمام أحمد: ثقة.

وقال أبو حاتم: ثقة، صالح.

وقال أيضاً: ثقة، فقيه، صاحب سُنَّه، وهو ممَّن تقوم به الحُجَّة إذا روى عنه الثقات. انظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٤٩).

وقال ابن حجر: ثقة، فقيه. «تقريب التهذيب» رقم (٣٣٠٢).

• الأَعْرج: هو عبدالرحمن بن هُرْمُزْ، أبو داود، المدني، من الطبقة الثالثة، (ت سنة ١١٧ هـ)، وروى له الجماعة.

روى عن: عبدالله بن عباس، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وجماعة.

روى عنه: أيوب السَّخْتياني، وأبو الزِّناد، والأَعْمش، وغيرهم.

قال عنه ابن سعد: كان ثقةً، كثير الحديث. «الطبقات الكبرى»

. . . .

(٥/ ٢٨٤).

وقال علي بن المديني: ثقة. «تهذيب الكمال» (١٧/ ٤٧٠).

وقال العجلي: ثقة. «معرفة الثقات» (٢/ ٩٠) رقم (١٠٨٥).

وقال أبو زرعة: ثقة. «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٩٧).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ١٠٧).

وقال ابن حجر: ثقة، ثبت، عالم. «تقريب التهذيب» رقم (٤٠٣٣).

تخريجُ الحديثِ:

الحديث أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (١/ ١٧٩) رقم (٦٥٤)، عن عبدالرحمن بن أبي الزِّناد، به.

وأخرجه مالك في «الموطأ» (٢/ ٤٢٠)، ومن طريق مالك أخرجه كل من: الشافعي في «مسنده» ـ كما في «شفاء العَي» (٢/ ٣٤) ـ والإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٤٦٥، ٥١٦، ٥٢٩، ٥٣٢)، والدارمي في «سننه» (٢/ ١٨٣) رقم (٢١٧٩)، والبخاري في «صحيحه» (٣/ ٣٦٥) رقم (٥١٠٩)، ومسلم في «صحيحه (٢/ ١٠٢٨) رقم (١٤٠٨)، والنسائي في «سننه» (٦/ ٤٠٤) رقم (٣٢٨٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٤٢٤) رقم (٥٤٢٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٦٥).

وأخرجه المَرْوزي في «السُّنَّة» رقم (٢٨٦)، من طريق وَرْقاء بن عمر اليَشْكُري، ومحمد إسحاق بن يَسار.

وأخرجه أبو بكر المقرئ في «جزء نافع بن أبي نعيم» رقم (٥)، وتَمَّام

. . . .

في «فوائده» ـ كما في «الروض البسَّام» (٢/ ٣٩٤) رقم (٧٥٥) ـ من طريق نافع بن أبي نُعَيم.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/ ٣١١) رقم (٢٠٧٣)، من طريق محمد بن عجلان.

خمستهم (مالك، وَوَرْقاء، وابن إسحاق، ونافع بن أبي نُعَيم، وابن عجلان)، عن أبي الزِّناد، به.

وأخرجه أيضاً النسائي في «سننه» (٦/ ٤٠٥) رقم (٣٢٩٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧/ ٥٠٩) رقم (١١١٥٥)، من طريق جعفر بن رَبيعة.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/ ٢٩٥) رقم (٩٨٠)، من طريق موسى بن عقبة.

كلاهما (جعفر بن رَبيعة، وموسى بن عقبة)، عن الأَعْرج، به.

وتابع الأعرج في روايته عن أبي هريرة عدد من الرواة، منهم:

١ ـ أبو سَلَمَة بن عبدالرحمن:

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦/ ٢٦١) برقم (١٠٧٥٤)، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٢٩) رقم (١٤٠٨)، والنسائي في «سننه» (٦/ ٤٠٦) برقم (٣٢٩٣ ـ ٣٢٩٣).

٢ ـ محمد بن سيرين:

أخرجه عبدالرزاق في «المصنَّف» (٦/ ٢٦١) رقم (١٠٧٥٣)، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٢٩) رقم (١٤٠٨)، والنسائي في «سننه» (٦/ ٤٠٦) (٢

. . . .

رقم (٣٢٩٥).

٣ ـ الشَّعْبي:

أخرجه عبدالرزاق في «المصنَّف» (٦/ ٢٦٢) رقم (١٠٧٥٨)، والدارمي في «سننه» (٢/ ١٨٣) رقم (٢١٧٨)، وأبو داود في «سننه» (١/ ٦٢٩) رقم (٢٠٦٥)، والترمذي في «سننه» (٣/ ٤٢٤) رقم (١١٢٦)، والنسائي في «سننه» (٦/ ٤٠٦) رقم ٣٢٩٣)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٤/ ٣٨١) رقم (٤٤٩٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٦٦).

٤ ـ قَبِيصَة بن ذُؤَيب:

أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ١١٠)، والبخاري في «صحيحه» (٣/ ٣٦٥) رقم (٥١١٠)، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٢٨) رقم (١٤٠٨)، وأبو داود في «سننه» (١/ ٦٣٠) رقم (٢٠٦٦)، والنسائي في «سننه» (٦/ ٤٠٤) رقم (٣٢٨٩).

٥ ـ عِراك بن مالك:

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٢٨) رقم (١٤٠٨)، والنسائي في «سننه» (٦/ ٤٠٥) رقم (٣٢٩١).

٦ ـ عبدالملك بن يَسَار:

أخرجه المَرْوزي في «السُّنَّة» رقم (٢٩٤)، والنسائي في «سننه» (٦/ ٤٠٥) رقم (٣٢٩٢)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ـ كما في «تحفة الأخيار» (٣/ ٥٣١) رقم (٢٠٨٥) ـ والطبراني في «المعجم الأوسط»

. . . .

(٨/ ٢٨١) رقم (٨٦٤١)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٨/ ٢٧٧).

٧ ـ عروة بن الزبير:

أخرجه المَرْوزي في «السُّنَّة» رقم (٢٨٨)، وأبو عَوانة في «مسنده» (٣/ ٣٠٥) رقم (٤١٠٧).

٨ ـ عبيد الله بن عبدالله بن عُتْبة بن مسعود:

أخرجه المَرْوزي في «السنة» رقم (٢٨٨).

٩ ـ سليمان بن يَسَار:

أخرجه النسائي في «الكبرى» (٣/ ٢٩٢) رقم (٥٤٢٩)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ٢٩٣) رقم (٣١٩٥).

١٠ ـ سعيد بن المسيِّب:

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/ ٦٥) رقم (٤٦٨١)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٨/ ٢٧٦).

١١ ـ أبو العالية الرِّياحي رُفَيع بن مَهْران:

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/ ٦٥) رقم (٤٦٨١)، وفي (٦/ ٩٥) رقم (٥٩٠٧).

الحُكمُ على الحديث:

الحديث صحيح ـ كما تقدَّم ـ أخرجه البخاري، ومسلم.

وإسناد المؤلِّف وإن كان فيه عبدالرحمن بن أبي الزِّناد، وهو صدوق

. . . .

تَغَيَّر حفظه لما قَدِم بغداد، والراوي عنه هنا داود بن عمرو بغدادي، إلا أنّه تابع داود بن عمرو على عبدالرحمن بن أبي الزِّناد: سعيد بن منصور.

وأيضاً تابع عبدالرحمن عن أبيه: مالك، وورْقَاء بن عمر، ومحمد بن إسحاق، ونافع بن أبي نُعَيم، ومحمد بن عجلان.

* * *

٥ ـ حدثنا أبو شُعيب؛ حدثنا داود بن عمرو؛ حدثنا عبدالرحمن أبي الزِّنَاد، عن أبيه، عن خارجة بن زيد: أنَّ ابن ثابت كان إذا سُئِل عن الشيء؟ قال: وهل وقع؟ فإن قالوا: لم يَقَعْ، لم يُخْبِرْهُم، وإن قالوا: قد وقع، أَخْبَرَهم.

رجالُ الإسنادِ:

• داود بن عمرو: الضَّبِّي، البغدادي، ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١).

• عبدالرحمن بن أبي الزِّنَاد: صدوقٌ، مُضْطَرِبٌ في رواية أهل بغداد عنه، تقدَّمت ترجمته في الحديث رقم (٤).

• أبو الزِّنَاد: هو عبداللّه بن ذَكْوان، ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٤).

• خارجة بن زيد: بن ثابت الأنصاري، أبو زيد، المدني، من الطبقة الثالثة، (ت سنة ١٠٠هـ) وقيل قبلها، وروى له الجماعة.

روى عن: أبيه، وأسامة بن زيد، وسَهْل بن سعد الساعدي، وجماعة.

روى عنه: سالم بن عبدالله بن عمر، وابنه سليمان، وأبو الزِّناد، وغيرهم.

قال عنه ابن سعد: كان ثقةً، كثير الحديث. «الطبقات الكبرى» (٥/ ٢٦٢).

وقال العجلي: مدني، تابعي، ثقة. «معرفة الثقات» (١/ ٣٣٠).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٢١١).

. . . .

وقال الذهبي: ثقة، إمام. «الكاشف» (١/ ٣٦١).

وقال ابن حجر: ثقة، فقيه. «تقريب التهذيب» (١٦٠٩).

انظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٧٤)، «تهذيب الكمال» (٨/ ٨).

تخريج الأثر:

الأثر أخرجه الآجرِّي في «أخلاق العلماء» (صـ ٩٩)، بهذا الإسناد.

وأخرجه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمُتَفقِّه» (٢/ ١٣) رقم (٢٦٣)، من طريق خالد بن نِزَار، عن عبدالرحمن بن أبي الزناد، به.

وأخرجه أبو خيثمة في «العلم» رقم (٧٥)، عن عبدالرحمن بن مهدي.

ومن طريق أبي خيثمة أخرجه الخطيب في «الفقيه والمُتَفقِّه» (٢/ ١٤) رقم (٦٢٥)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٠٦٨).

وأخرجه الآجُرِّي في «أخلاق العلماء» (صـ ١٠٠)، من طريق موسى ابن عُلَيّ.

كلاهما (عبدالرحمن بن مهدي، وموسى بن عُلَيّ)، عن عُلَيِّ بن رباح اللَّخمي، عن زيد بن ثابت، به.

وأخرجه الدارمي في «سننه» (١/ ٦٢) (١٢٢)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمُتفقِّه» (٢/ ١٣) رقم (٦٢٤)، من طريق الزُّهري، قال: بلغنا أنَّ زيدَ بنَ ثابت ....، فذكره.

. . . .

الحُكمُ على الأثر:

الأثر صحيحٌ، وهو وإن كان فيه عبدالرحمن بن أبي الزِّناد، وقد روى عنه داود بن عمرو، وهو ـ أي ابن أبي الزِّناد ـ ضعيف في رواية أهل بغداد عنه، إلا أنَّه يَنْجَبر بمتابعة عُلَيٍّ بن رباح لعبدالله بن ذكوان.

وعُلَيٌّ بن رباح ثقة، وثَّقه ابن سعد، والعجلي، والنسائي. انظر: «الطبقات الكبرى» (٧/ ٥١٢)، «معرفة الثقات» (٢/ ١٥٣)، «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٤٢٩)، وقال ابن حجر: ثقة. «تقريب التهذيب» رقم (٤٧٣٢).

❊ ❊ ❊

٦ ـ حدثنا أبو شُعيب؛ ثنا داود بن عمرو؛ قال: سمعتُ فُضَيل بن عِياض [. . . . .][1] يقال: أولُ العلم الإنصاتُ، ثم الاسْتِماعُ، ثم الحِفْظُ، ثم العَمَلُ، ثم النَّشْرُ.

رجالُ الإسنادِ:

• داود بن عمرو: الضَبِّي، ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١).

• فُضَيل بن عِياض: بن مسعود التميمي، أبو علي، الزاهد، أصله من خُرَاسان وسكن مكة، من الطبقة الثامنة (ت سنة ١٨٧ هـ، وقيل: قبلها)، وروى له البخاري، ومسلم، وأبوداود، والترمذي، والنسائي.

روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، وجعفر بن محمد الصادق، وحُمَيد الطَّويل، وجماعة.

روى عنه: أسد بن موسى، وبِشْر الحَافي، وداود بن عمرو الضَّبِّي، وغيرهم.

قال عنه سفيانُ بن عيينة: ثقةٌ. «الجرح والتعديل» (٧/ ٧٣).

وقال العجلي: كوفيٌّ، ثقةٌ، مُتَعبِّدٌ، رجلٌ صالحٌ، سَكَنَ مكة. «معرفة الثقات» (٢/ ٢٠٧).

وقال أبو حاتم: صدوقٌ. «الجرح والتعديل» (٧/ ٧٣).

وقال النسائي: ثقةٌ، مأمونٌ، رجلٌ صالحٌ.

وقال الدارقطني: ثقة. انظر: «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٢٨٧).

(١) بياض في الأصل، والظاهر أنَّ في موضعه قوله: «يقول: كان».

. . . .

وقال ابن حجر: ثقةٌ، عابدٌ، إمامٌ. «تقريب التهذيب» (٥٤٣١).

تخريجُ الأثر:

الأثر أخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٤٧٨) رقم (٧٦٢)، من طريق محمد بن علي بن مروان؛ نا داود بن عمرو بن زُهير الضَّبِّي؛ قال: سمعت فُضَيل بن عِياض ـ رحمه الله ـ يقول: أولُ العلم الإنصات . . . .، إلخ.

الحُكم على الإسناد:

إسناده صحيحٌ.

الشواهد:

رُوِيَ هذا الأثر عن عدد من أهل العلم، منهم:

١ ـ محمد بن النَضْر الحارثي:

أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» (١/ ٤٤١)، ومن طريقه: ابنه عبدالله في «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٩٣ و١٨٤)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٢٣٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٢٨٨) رقم (١٧٩٦)، وفي «المَدْخل إلى السنن الكبرى» (١/ ١١٨)، والخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ١٩٤)، وفي «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٤٤٣)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٤٧٦)، والسَّمْعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (١/ ١٤٣).

. . . .

---

٢ ـ سفيان بن عيينة:

أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٧/ ٣٢٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٢٧٩) رقم (١٧٩٧)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٤٧٧)، والقاضي عِياض في «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» (١/ ٢٢١).

٣ ـ سفيان الثوري:

أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦/ ٤٠١).

٤ ـ الضَّحَاك بن مُزَاحم:

أخرجه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٢/ ١١٧) رقم (٥٨٠)، والخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ١٩٤).

٥ ـ عبدالله بن المبارك:

أخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٤٧٦).

* * *

. . . .

الحكم على الأثر:

الأثر ضعيف؛ لإبهام شيخ أبي إسحاق.

ووصحَّحه ابن حزم في «المحلى» (٦٨٨)، بناءً على رواية الثَّوري التي لم يُذكر فيها الرجل المبهم.

❋ ❋ ❋

٨ ـ حدثنا أبو شُعَيب؛ ثنا داود بن عمرو، عن شَريك، عن منصور، عن إبراهيم؛ قال: «**إذا كانا يَتَهادَيَان قبل ذلك فلا بأس**».

رجالُ الإسنادِ:

- داود بن عمرو: الضَّبِّي، ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١).

- شَريك: النَّخَعي، صدوق، يُخطئ كثيراً، تَغيَّر حفظه لما وليَ القضاء، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١).

- منصور: هو بن المعتَمِر بن عبدالله السُّلَمي، أبو عتَّاب، الكوفي، من الطبقة الخامسة، (ت ١٣٢هـ)، وروى له الجماعة.

روى عن: إبراهيم النَّخَعي، والحسن البصري، وسعيد بن جُبَير، وجماعة.

روىٰ عنه: أيوب السَّخْتياني، وجَرير بن عبدالحميد، وشَريك بن عبدالله، وغيرهم.

قال عنه عبدالرحمن بن مَهْدي: لم يكن بالكوفة أحفظ من منصور.

وقال ابن معين: منصور من أثبت النَّاس.

والإمام أحمد: منصور أثبت من إسماعيل بن أبي خالد.

وقال أبو زرعة: ثقة.

وقال أبو حاتم: منصور أتقن ـ أي من الأَعْمش ـ لا يُدلِّس، ولا يَخْلِط. انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ١٧٧ ـ ١٧٩).

وقال ابن حجر: ثقة، ثبت. «تقريب التهذيب» رقم (٦٩٠٨).

. . . .

وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٤٥٦).

• إبراهيم: هو ابن يزيد بن قيس بن الأسود النَّخَعي، أبو عمران الكوفي، الفقيه، من الطبقة الخامسة (ت سنة ٩٦ هـ)، روى له الجماعة.

روىٰ عن: الأسْود بن يزيد، وعَبيدة السَّلْماني، وعلقمة بن قيس، النخعي، وغيرهم.

روىٰ عنه: الحكم بن عُتَيبة، والأَعْمش، ومنصور بن المعتمر، وغيرهم.

قال عنه الأعمش: كان إبراهيم صَيرفياً في الحديث. «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٠٧).

وقال العجلي: ثقةٌ، وكان مُفتي الكوفة هو والشَّعْبي، وكان رجلًا صالحاً، فقيهاً، متوقياً، قليلَ التكلُّف. «معرفة الثقات» (١/ ٢١٠) رقم (٤٥).

وقال أبو زرعة: إبراهيم النَّخَعي عَلَم من أعلام أهل الإسلام، وفقيه من فقهائهم. «الجرح والتعديل» (٢/ ١٤٥).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٨).

وقال ابن حجر: ثقة، ثبت، إلا أنَّه يُرسل كثيراً. «تقريب التهذيب» رقم (٢٧٠).

وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢/ ٢٣٣).

. . . .

تخريج الأثر:

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٤/ ٣٣١) رقم (٢٠٦٦٦)، بمعناه عن جرير، عن منصور، به، وعن جَرير، عن مُغِيرة بن مِقْسَم الضَّبِّي، عن إبراهيم، به.

الحُكمُ على الأثر

الأثر صحيح، وهو وإن كان فيه شَريكٌ، وهو صدوقٌ، يُخطئ كثيراً، وتغيَّر حفظه لما ولي القضاء، إلا أنَّه تابعه جَرير بن عبدالحميد، وهو ثقة، ستأتي ترجمته في الحديث رقم (٥٩)، فهذا من صحيح حديث شَريك.

* * *

٩ ـ حدثنا أبو شُعيب؛ ثنا داود بن عمرو؛ ثنا ابن أبي الزِّناد، عن أبيه، عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن أبيه قال: المسجد الذي أُسِّسَ على التقوى: مسجدُ رسولِ الله ﷺ.

رجالُ الإسنادِ:

- داود بن عمرو: ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١).
- ابن أبي الـزِّناد: صدوق، تَغَّير حفظه لما قدم بغداد، تقدّمت ترجمته في الحديث رقم (٤).
- أبو الـزِّناد: عبداللَّه بن ذكوان، ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٤).
- خارجة بن زيد بن ثابت: ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٥).

تخريج الأثر:

الأثر أخرجه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٢٧)، من طريق وكيع بن الجرّاح.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٣٣) رقم (٤٨٥٣)، من طريق سعيد بن أبي مريم.

كلاهما، عن عبدالرحمن بن أبي الزِّناد، به.

وأخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١/ ٢٨٨)، ومن طريقه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٢٧).

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٣٥٩) رقم (١١٢٢٩)، والمُفضَّل بن محمد الجَنَدي في «فضائل المدينة» رقم (٤٣)، من طريق

. . . .

محمد بن يحيى بن أبي عمر.

وأخرجه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٢٧)، من طريق سفيان بن وكيع.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٣٣) رقم (٤٨٥٣)، من طريق سعيد بن أبي مريم.

كلهم (عبدالرزاق، ومحمد بن يحيى، وسفيان بن وكيع، وسعيد بن أبي مريم) عن سفيان بن عيينة، عن أبي الزِّناد، به.

وخالف عبدالرحمن بن أبي الزِّناد وابن عيينة: عبدالله بن عامر، فرواه عن أبي الزِّناد، عن خارجة، عن زيد، مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٣٣) رقم (٤٨٥٤)، والمفضَّل بن محمد الجَنَدِي في «فضائل المدينة» رقم (٤٤).

وهذا سند ضعيف؛ فعبدالله بن عامر الأَسْلمي، أبو عامر المَدَني، ضعيف، كما في «تقريب التهذيب» رقم (٣٤٠٦).

والأثر أخرجه أيضاً الطبري في «تفسيره» (١١/ ٢٧)، من طريق عثمان ابن عبيدالله.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٢٦) رقم (٤٨٢٨)، من طريق عروة بن الزبير.

كلاهما (عثمان بن عبيدالله، وعروة بن الزبير)، عن زيد بن ثابت، موقوفاً.

. . . .

الحُكم على الأثر:

الأثر إسناده صحيح، فهو وإن كان فيه عبدالرحمن بن أبي الزِّناد، وهو صدوق تَغيَّر حفظه لما قدم بغداد، إلا أنَّه تابعه سفيان بن عيينة، فيرتقي إلى درجة الصحة.

شواهد الأثر:

الأثر رواه عدد من الصحابة مرفوعاً، وموقوفاً، منهم:

١ ـ أبو سعيد الخدري ـ رضي اللَّه عنه ـ قال: دخلتُ على رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم في بيت بعض نسائه؟ فقلت: يا رسول اللَّه أيُّ المسْجِدَين الذي أُسِّسَ على التقوى؟ قال: فأخذ كفاً من حَصْبَاءَ، فضرب به الأرض، ثم قال: «هو مسجدكم هذا»، لِمسْجِدِ المدينة.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٥٠) رقم (٧٥١٩)، والإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٨ ـ ٢٣ ـ ٢٤)، ومسلم (٢/ ١٠١٥) رقم (١٣٩٨)، والترمذي في «سننه» (٢/ ١٤٤) رقم (٣٢٣)، والنسائي في «الكبرى» (٦/ ٣٥٩) رقم (١١٢٢٨)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٢٧٢ ـ ٣٠٣) رقم (٩٨٥ ـ ١٠٢٩)، والمفضَّل بن محمد الجَنَدي في «فضائل المدينة» رقم (٤٢)، وابن جرير في «تفسيره» (١١/ ٢٧)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٨١) رقم (١٠٠٧٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٤/ ٥٠٦) رقم (١٦٢٦)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٦٤).

٢ ـ أبي بن كعب ـ رضي اللَّه عنه ـ أنَّ النَّبيَّ صلى اللَّه عليه وسلم قال: «المسجدُ الذي أُسِّسَ على التقوى مسجدي هذا».

. . . .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٥١) رقم (٧٥٢٧)، والإمام أحمد في «المسند» (٥/ ١١٦)، وعَبْدُ بن حُمَيد في «المُنْتخَب» (١/ ١٩١) رقم (١٦٦)، والمفضَّل بن محمد الجَنَدي في «فضائل المدينة» رقم (٤٦)، وابن جرير في «تفسيره» (١١/ ٢٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٦٤)، وابن بِشران في «الأمالي» (١/ ١٣٥ ـ ٣٥٩) رقم (٢٩٢ ـ ٧٢٧)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٩٩).

٣ ـ سهل بن سعد ـ رضي اللَّه عنه ـ قال: اختلف رجلان على عهد رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم في المسجد الذي أُسِّسَ على التقوى، فقال أحدهما: هو مَسْجِد الرسول، وقال الآخر: هو مسجد قُبَاء، فأتيا النَّبيَّ صلى اللَّه عليه وسلم فسألاه، فقال: «هو مسجدي هذا».

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٥٠) رقم (١٧٥٢١)، والإمام أحمد في «مسنده» (٥/ ٣٣١)، وعَبْدُ بن حُمَيد في «المُنتخَب» (١/ ٤٢٠) رقم (٤٦٦)، وابن جرير في «تفسيره» (١١/ ٢٨)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ـ كما في «تحفة الأخيار» (١/ ٤١٧) ـ وابن حبان في «صحيحه» (٤/ ٤٨٢) رقم (١٦٠٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ٢٠٧) رقم (٦٠٢٥).

٤ ـ عبدالله بن عمر ـ رضي اللَّه عنه ـ قال: المسجد الذي أُسِّس على التقوى هو مسجد النبي صلى اللَّه عليه وسلم.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٥٠) رقم (٧٥٢٢)، وابن جرير في «تفسيره» (١١/ ٢٦ ـ ٢٧).

❊ ❊ ❊

ومن حديث يحيى بن أيوب العابد

١٠ ـ حدثنا أبو شُعيب؛ ثنا يحيى بن أيوب المُقابري ـ وكان من خِيار عِبَاد الله ـ؛ ثنا إسماعيل بن جعفر؛ أخبرني عمرو، عن حَبيب بن هند الأَسْلمي، عن عروة بن الزُّبير، عن عائشة: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**من أَخَذَ السَّبْعَ فهو حَبْر**»؛ يعني السبْعَ الطِّوال.

رجالُ الإسنادِ

• يحيى بن أيوب المُقَابري: أبو زكريا، البغدادي، العابد، من الطبقة العاشرة، (ت سنة ٢٣٤ هـ) وله سبع وسبعون عاماً، وروى له البخاري في «خلق أفعال العباد»، ومسلم، وأبوداود، والنسائي في «مسند علي».

روى عن: إسماعيل بن جعفر، وشَريك النَّخَعي، ووكيع بن الجرَّاح، وجماعة.

روى عنه: الإمام أحمد بن حنبل، ومسلم، وأبوداود، وأبو شُعيب الحَرَّاني، وغيرهم.

قال عنه علي بن المديني: صدوقٌ.

وقال الإمام أحمد: رجل صالح، يُعرف به، صاحب سُكُونٍ وَدَعَة. انظر: «تهذيب الكمال» (٣١/ ٢٤٠).

وقال أبو حاتم: صدوق. «الجرح والتعديل» (٩/ ١٢٨).

وقال أبو شُعيب الحرَّاني: كان من خيار عِبَاد الله.

وقال ابن قانع: ثقةٌ، مأمونٌ. «تهذيب التهذيب» (١١/ ١٦٦).

. . . .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٢٦٤).

وروىٰ عنه الإمام أحمد، ومسلم، وأبو داود، وكانوا لا يروون إلا عن ثقة.

وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. انظر: «الكاشف» (٢/ ٣٦٢)، «تقريب التهذيب» رقم (٧٥١٢).

• إسماعيل بن جعفر: ابن أبي كثير، الأنصاري، الزُّرَقي أبو إسحاق، المدني، القارىء، من الطبقة الثامنة، (ت سنة ١٨٠ هـ) وروى له الجماعة.

روىٰ عن: شَريك بن أبي نمر، وعبدالله بن دينار، وعمرو بن أبي عمرو، وغيرهم.

روىٰ عنه: داود بن عمرو الضَّبِّي، وسليمان بن داود الزَّهراني، ويحيى بن أيوب المُقَابري، وغيرهم.

قال عنه يحيى بن معين: ثقةٌ، مأمونٌ، قليل الخطأ، صدوقٌ.

وقال عبدالله بن أحمد: سألتُ أبي عن إسماعيل بن جعفر، فقال: لا أعلمُ إلا خيراً، قلت: ثقةٌ؟ قال: نعم.

وقال أبو زرعة: ثقةٌ. انظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ١٦٣).

وقال النسائي: ثقةٌ. «تهذيب الكمال» (٣/ ٥٩).

وقال ابن حجر: ثقةٌ، ثبتٌ. «تقريب التهذيب» رقم (٤٣١).

• عمرو بن أبي عمرو: مَيْسرة، مولى المطلب بن عبدالله، المدني، أبو عثمان، من الطبقة الخامسة، (ت بعد سنة ١٥٠ هـ) وروى له الجماعة.

روىٰ عن: أنس بن مالك، وحَبيب بن هند الأَسْلمي، وسعيد بن

. . . .

جُبير، وجماعة.

روىٰ عنه: إسماعيل بن جعفر المَدَني، ومالك بن أنس، وعبدالرحمن ابن أبي الزِّناد وغيرهم.

قال عنه يحيى بن معين: ليس به بأس، وليس هو بالقوي. «التاريخ» (٣/ ١٩٤).

وقال الإمام أحمد: ليس به بأس، روى عنه مالك. «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٥٣).

وقال العجلي: ثقةٌ، يُنكَرُ عليه حديث البهيمة. «معرفة الثقات» (٢/ ١٨١) رقم (١٣٩٨).

وقال أبو زرعة: ثقة. انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٥٣).

وقال أبو حاتم: لا بأس به.

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ١٨٥)، وقال: رُبَّما أخطأ، يُعتبرُ حديثه من رواية الثقات».

وقال ابن عدي: لا بأس به؛ لأنَّ مالكاً لا يروي إلا عن ثقة، أو صدوق. «الكامل» (٦/ ٢٠٧).

وقال ابن معين أيضاً: ليس بحُجَّة. «التاريخ» (٢/ ٤٥١).

وقال أبو داود: ليس هو بذاك. «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٨١).

وقال النسائي: ليس بالقوي. «الضعفاء والمتروكين» رقم (٦/ ٢٠٦).

قال الذهبي: صدوق، حديثه مُخرَّج في الصحيحين في الأصول.

. . . .

وقال أيضاً: حديثه صالح حسن مُنْحَطٌّ عن الدرجة العليا من الصحيح. انظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٨١ ـ ٢٨٢).

وقال ابن حجر: ثقة، ربَّما وهم. «تقريب التهذيب» رقم (٥٠٨٣).

قلت: الراجح في حاله أنَّه صدوق، حسن الحديث، كما قال الذهبي، وهو قول الإمام أحمد، وأبي حاتم.

وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢٢/ ١٦٨).

• **حَبيب بن هند الأَسْلمي: هو حبيب بن هند بن إسحاق بن حارثة الأَسْلمي.**

رویٰ عن: أبيه هند، وعروة بن الزبير.

رویٰ عنه: عبدالله بن أبي بكر، وعمرو بن أبي عمرو، وعبدالرحمن ابن حَرْملة.

ذكره البخاري «التاريخ الكبير» (٢/ ٣١٤)، وسكتَ عنهُ.

وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ١١٠)، ولم يذكر فيه جَرحاً، ولا تعديلًا.

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ١٤١) (٦/ ١٧٧).

وانظرترجمته أيضاً في: «تعجيل المنفعة» لابن حجر العسقلاني (١/ ٤٢٥).

قلتُ: الراجح من حاله أنَّه مجهول الحال، لم أقف على توثيق إمام معتبر له، وأما توثيق ابن حبان فهو على عادته ـ رحمه الله ـ في توثيق

. . . .

المجاهيل، ومجهولي الحال[1].

• عروة بن الزبير: بن العوّام بن خويلد الأسدي، أبو عبدالله المدني، من الطبقة الثالثة (ت سنة ٩٤ هـ) وروى له الجماعة.

روىٰ عن: عائشة، وابن عمر، وابن عمرو، وابن عباس، وغيرهم.

روىٰ عنه: أبو الزِّناد، وابنه هشام، وحَبيب بن هند ـ كما في إسناد المؤلِّف ـ وغيرهم.

قال عنه الزُّهري: كان عروة بن الزُّبير بَحْراً لا تُكدِّره الدِّلاء. «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٩٦).

وقال ابن سعد: كان ثقةً، كثيرَ الحديث، فقيهاً، عالماً، ثبتاً، مأموناً. «الطبقات الكبرى» (٥/ ١٧٩).

وقال العجلي: مدني، تابعي، ثقة، وكان رجلًا صالحاً، لم يدخل في شيء من الفتن. «معرفة الثقات» (٢/ ١٣٣).

(١) أفصحَ ابنُ حبَّان عن تساهله في التعديل بقوله: «النَّاس أحوالهم على الصلاح والعدالة، حتى يتبيَّن منهم ما يُوجبُ القَدْح، فحينئذٍ يخرج بما ظهر منه من العدالة إلى الجرح»، «المجروحين» (٢/ ١٨٥).

وقال أيضاً: «العدل من لم يُعرف منه الجَرْح، فمن لم يُعلم بجرح فهو عدل، إذا لم يُبيَّن ضِدُّه، إذ لم يُكلَّف النَّاس معرفةَ ما غاب عنهم». «الثقات» (١/ ١٣).

وقال ابن حجر عن رأي ابن حبَّان هذا: «مذهب عجيب، والجمهور على خلافه. «لسان الميزان» (١/ ٢٠٩).

وقال المُعلِّمي: «ابن حبَّان يذكر في «الثقات» ما يجد البخاري سمَّاه في «تاريخه» من القُدَماء، وإن لم يعرف ما روى، وعمَّن روى، ومَنْ روى عنه». «التنكيل» (١/ ٦٦).

. . . .

وقال ابن حجر: ثقة، فقيه، مشهور. «تقريب التهذيب» رقم (٤٥٦١).

وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١١).

تخريجُ الحديث:

الحديث أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (صـ ٢٢٦).

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦/ ٧٢ ـ ٧٣)[١] عن سليمان بن داود[٢]، وحسين[٣].

وأخرجه محمد بن نَصْر في «قيام الليل» ـ كما في «مختصره» رقم (١٩٨) للمقريزي ـ والحاكم في «المستدرك» (١/ ٧٥٢) رقم (٢٠٧٠)، من طريق يحيى بن يحيى بن بكر التميمي.

وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٤٦٥) رقم (٢٤١٤)، من طريق أبي الرَّبيع سليمان بن داود الزَّهْراني.

(١) وقع في المسند: «ثنا سليمان بن داود؛ قال: أخبرنا حسين؛ قال: ثنا إسماعيل ابن جعفر ...» وهو خطأ، والصواب: سليمان بن داود، وحسين، عن إسماعيل بن جعفر، كما في «إتحاف المهرة» (١٧/ ١١٥) لابن حجر، وانظر: «المسند» ط/ الرسالة رقم (٢٤٤٤٣) فهو على الصواب.

(٢) قلتُ: يُحتمل أنَّه الهاشمي، أو الزَّهراني، وكلاهما يروي عن إسماعيل بن جعفر، وكلاهما ثقة، انظر: «تقريب التهذيب» رقم (٢٥٥٢)، (٢٥٥٦).

(٣) قلتُ: يُحتمل أنَّه حسين بن علي الجُعفي، أو حسين بن محمد بن بَهْرام التميمي، وكلاهما ثقة كما في «التقريب» رقم (١٣٣٥)، (١٣٤٥)، ولعلَّ الأقرب ـ والله أعلم ـ أنَّه حسين بن محمد التميمي؛ لأنَّه أكثر من الرواية عنه في المسند؛ ولأنَّ في الإسناد الذي قبله رواه الإمام أحمد عن حسين، عن أبي أُويس، والذي يروي عن أبي أُويس هو حسين بن محمد التميمي. انظر: «تهذيب الكمال» (٦/ ٤٧١).

. . . .

وأخرجه البغوي في «شرح السنة» (٣/ ٢٤) رقم (١١٩٦)، من طريق عَلي بن حُجْر.

جميعهم (أبو عبيد، وسليمان بن داود، وحسين، ويحيى بن يحيى التميمي، وسليمان بن داود الزَّهراني، وعَلي بن حُجْر)، عن إسماعيل بن جعفر، به.

وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٢٦٦) رقم (٦٩)، والبزار في «المسند» ـ كما في «كشف الأستار» (٣/ ٩٥) رقم (٢٣٢٧) ـ والفريابي في «فضائل القرآن» (صـ ١٧١)، والبغوي في «شرح السنة» (٣/ ٢٤) رقم (١١٩٦)، من طريق عبدالعزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدِي.

وأخرجه إسحاق بن راهُويه في «المسند» (٢/ ٢٨٨) رقم (٨٠٤)، وفي (٢/ ٣٣٢) رقم (٨٥٧)، والإمام أحمد في «المسند» (٦/ ٨٢)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٠/ ١٠٧)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ١١١)، من طريق سليمان بن بلال التَّيْمي.

كلاهما (عبدالعزيز بن محمد، وسليمان بن بلال)، عن عمرو بن أبي عمرو، به.

الحكم على الحديث:

الحديث سنده ضعيف؛ لجهالة حَبيب بن هند الأَسْلمي، والحديث ذكره ابن كثير في «تفسيره» (١/ ١٥٥)، وقال: «غريب»، وصححه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٧٥٢) رقم (٢٠٧٠)، ولم يتعقَّبه الذهبي، واعتمد الهيثمي ذكر ابن حبان له في «الثقات»، فقال في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٣٨): ورجال أحمد رجال الصحيح، غير حَبيب بن هند الأَسْلمي، وهو ثقةٌ.

١١ ـ حدثنا أبو شُعَيب؛ حدثنا يحيى بن أيوب؛ ثنا إسماعيل ابن جعفر؛ أخبرني عمرو؛ عن عبدالله بن عبدالرحمن الأَشْهلي، عن حُذيفة بن اليمان، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**لا تقومُ السَّاعةُ حتى يكونَ أسعدَ النَّاس بالدنيا لُكَع بنِ لُكَع**».

رجالُ الإسنادِ:

• يحيى بن أيوب: المُقابري، ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٠).

• إسماعيل بن جعفر: المدني، ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٠).

• عمرو: بن أبي عمرو مولى المطَّلِب، صدوق، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٠).

• عبداللّه بن عبدالرحمن الأَشْهَلي: الأنصاري، من الطبقة الثالثة، وروى له الترمذي، وابن ماجة.

روىٰ عن: حذيفة بن اليمان.

روىٰ عنه: عمرو بن أبي عمرو.

قال الدارمي: قلتُ ليحيى بن معين: فعبد الجبار بن وهب الكوفي تَعْرفه عن عبدالله بن عبدالرحمن الأَشْهلي؟ فقال: ما أعرفهم. «تاريخ عثمان الدارمي» رقم (٦٤٦).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣/ ٢٤٤).

وقال الذهبي: روىٰ عنه عمرو بن أبي عمرو فقط، له حديثٌ منكرٌ. «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٥٤).

. . . .

وقال ابن حجر: مقبول. «تقريب التهذيب» رقم (٣٤٤١).

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه ابن بشران في «الأمالي» (١/ ١٣٣)، عن الآجري، به.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٣٨٩)، عن سليمان بن بلال.

وأخرجه الترمذي في «سننه» (٤/ ٤٩٣) رقم (٢٢٠٩)، والبغوي في «شرح السنة» (٧/ ٣٥٧) رقم (٤٠٤٩)، من طريق علي بن حُجْر.

وأخرجه أبو عمرو الداني في «الفتن» (٤/ ٨٠٢) رقم (٤٠٧)، من طريق علي بن مَعْبد.

وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٣٩٢)، من طريق أبي الرَّبيع الزَّهراني.

وأخرجه المزي في «تهذيب الكمال» (١٥/ ٢٣٥)، من طريق محمد ابن زُنْبور المكي.

خمستهم (سليمان بن بلال، وعلي بن حُجْر، وعلي بن مَعْبد، وأبو الرَّبيع الزَّهراني، ومحمد بن زُنْبور المكي)، عن إسماعيل بن جعفر، به.

وأخرجه نُعيم بن حماد في «الفتن» (١/ ١٣١) رقم (٥٤١)، والترمذي في «سننه» (٤/ ٤٩٣) رقم (٢٢٠٩)، وابن أبي عاصم في «الزهد» (١/ ٧٨) رقم (١٩٥)، من طريق عبدالعزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدِي، عن عمرو بن أبي عمرو، به.

. . . .

الحكمُ على الحديث:

الحديث إسناده ضعيف؛ لجهالة حال عبدالله بن عبدالرحمن الأَشْهلي، وهو صحيحٌ بشواهده الآتية.

شواهدُ الحديث:

ورد للحديث شواهدُ عِدَّة، من رواية أبي بُردة بن نِيَار، ورجل من أصحاب النَّبيِّ ﷺ، وأبي هريرة، وأم سلمة، وعمر بن الخطَّاب، وأبي ذَر، وأنس بن مالك، وعلي بن أبي طالب ـ رضي الله عنهم ـ.

* أما حديث أبي بُرْدَة بن نِيَار ـ رضي اللّه عنه ـ:

فقد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٥٢٩) رقم (٣٧٧٢٩)، والإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٤٦٦)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢١١) معلقاً، وابن أبي عاصم في «الزهد» (١/ ٧٨) رقم (١٩٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ١٩٥) رقم (٥١٢).

كلهم من طريق الوليد بن عبدالله بن جُمَيع، عن أبي بكر الجَّهْم ابن أبي جَهْم، عن أبي بردة، به، ولفظه: «لا تذهب الدنيا حتى تصير عند لُكَع بن لُكَع».

والجَّهْم بن أبي الجَّهْم: مجهول كما قال الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (١/ ٣٩٨)، وقال عنه الذهبي: لا يُعرف. «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٢٦)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ١١٣).

. . . .

---

* وأما حديث بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم:

فأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٤/ ٢٥١)، قال: حدثنا أبو زرعة؛ أخبرنا أبو اليَمان؛ أخبرنا شُعَيب، عن الزُّهْري؛ أخبرني عبدالملك ابن أبي بكر، أنَّ أبابكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام أخبره، أنَّ بعض أصحاب رسول الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «يُوشِك أنْ يَغلب على الدنيا لُكَعُ بنُ لَكُعَ»، قال رسول الله ﷺ: «أفضل النَّاس يومئذٍ مؤمن بين كريمتين».

ـ أبو زرعة: هو عبدالرحمن بن عمرو الدمشقي، ثقةٌ، حافظٌ، مُصنِّف. «تقريب التهذيب» رقم (٣٩٦٥).

ـ أبو اليمان: هو الحكم بن نافع، ثقةٌ، ثبتٌ. «تقريب التهذيب» رقم (١٤٦٤).

ـ شُعيب: هو ابن أبي حمزة الحِمْصي، ثقةٌ، عابدٌ. «تقريب التهذيب» رقم (٢٧٩٨).

ـ الزُّهري: هو محمد بن مسلم بن عبيدالله بن شهاب الزُّهري، الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه. ستأتي ترجمته في الحديث رقم (٣٣).

ـ عبدالملك بن أبي بكر: ثقةٌ. «تقريب التهذيب» رقم (٤١٦٧).

ـ أبو بكر بن عبدالرحمن: ثقةٌ، فقيهٌ، عابدٌ. «تقريب التهذيب» رقم (٧٩٧٦).

وأخرجه ابن أبي عاصم في «الزهد» رقم (١٩٤)، عن محمد بن عوف، عن أبي اليمان، به.

. . . .

فالحديثُ رجاله ثقات لا مَطعن فيهم، لكن فيه ضعف لِعَدَمِ تَحَقُّقِ الاتصال بين أبي بكر بن الحارث والصحابي.

والحديث أخرجه أيضاً الإمام أحمد في المسند (٥/ ٤٣٠)، عن أبي كامل، عن إبراهيم بن سعد، عن الزُّهري، به، ولم يرفعه إلى النَّبيِّ ﷺ.

*** وأما حديث أبي هريرة ـ رضي اللّه عنه ـ:**

فأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٣٢٦)، قال: حدثنا الأَسْود ابن عامر، وأبو المنذر إسماعيل بن عمر؛ قالا: ثنا كامل؛ قال: ثنا أبو صالح، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تَذْهبُ الدنيا حتى تصير لِلُكَع».

ـ الأسود بن عامر: ثقةٌ. «تقريب التهذيب» رقم (٥٠٣).

ـ إسماعيل بن عمر: ثقةٌ، «تقريب التهذيب» رقم (٤٦٩).

ـ كامل: هو ابن العلاء، مختلَف فيه، قال عنه يحيى بن معين: ثقةٌ. «الجرح والتعديل» (٧/ ١٧٢).

وقال العجلي: ثقةٌ. «معرفة الثقات» (٢/ ٢٢٤).

وقال يعقوب بن سفيان: ثقةٌ. «المعرفة والتاريخ» (٣/ ١٣٢).

وقال النسائي: ليس به بأسٌ. «تهذيب الكمال» (٢٤/ ١٠١).

وقال ابن عدي: رأيتُ في بعض مروياته أشياء أنكرتها، وأرجو أنَّه لا بأس به. «الكامل» (٧/ ٢٢٨).

وقال ابن سعد: كان قليل الحديث، وليس بذاك. «الطبقات الكبرى»

. . . .

(٦/ ٣٧٩).

وقال النسائي أيضاً: ليس بالقوي. «تهذيب الكمال» (٢٤/ ١٠١).

وقال ابن حبان: كان ممن يَقْلبُ الأسانيد، ويَرْفعُ المراسيل من حيث لا يدري، فَبَطَلَ الاحتجاج بأخباره. «المجروحين» (٢/ ٢٣١).

وقال ابن حجر: صدوقٌ، يُخطئ. «تقريب التهذيب» رقم (٥٦٠٤).

قلتُ: لعلَّ الأقرب في حاله أنَّه صدوقٌ حسنُ الحديث.

فالحديث بهذا الإسناد حسن، لكن يُخشى من تَفَرُّدِ كامل بن العلاء، فإنِّي لم أجد من تابعه في روايته عن أبي صالح، وأبو صالح مُكْثر من الرواية.

أما تضعيف ابن سعد، فهو جرح غير مُفَسَّر، وأيضاً قوله مُعارِضٌ لمن هو أعلم وأعلى منه في هذا الشأن.

وأما تجريح النَّسائي، فهو مُعَارَض بتوثيقه إياه في الرِّواية الأُخرى.

وأما طعن ابن حبان له، فهو ـ رحمه الله ـ مُتَشَدِّد في الجرح[1].

(١) قال المُعلِّمي: «... ولكن ابن حبان يُشَدِّد، وربما تَعنَّت فيمن وجد في روايته ما استنكره، وإن كان الرجل معروفاً مكثراً...» «التنكيل» (١/ ٦٦).
قلت: ذكر الذهبي في ترجمة محمد بن الفَضْل السَّدُوسي المُلقَّب بعارِم قول الدارقطني عنه: تَغيَّر بآخرةٍ، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة، قلت: ـ أي الذهبي ـ ... فأين هذا القول من قول ابن حبان الخسَّاف المُتَهوِّر في عارم، ... ثم ساق تضعيف ابن حبان له، وقال: ولم يَقْدُر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً، فأين ما زعم؟. «ميزان الاعتدال» (٤/ ٨).
وقال ابن حجر: ابن حبَّان رُبَّما جَرَحَ الثِّقة! حتى كأنَّه لا يدري ما يَخرجُ من رأسه. «القول المسدَّد» (١/ ٣١).

. . . .

والحديث أخرجه أيضاً: تمام في «فوائده» ـ كما في «الروض البسام» (٥/ ١٤٢)ـ وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٢٤)، من طريق كامل بن العلاء، به.

* وأما حديث أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ:

فقد أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ١٥٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ٣١٤) رقم (٧١١)، وفي «المعجم الأوسط» (٨/ ٢٨٢) رقم (٨٦٤٣)، كلهم من طريق عبدالله بن صالح، عن الليث، عن يحيى بن سُلَيم، عن الصَّعْب بن عبدالله بن أبي أميّة، عن أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ مرفوعاً، ولفظه: «ليأْتينَّ على النَّاس زمان، يُكذَّب فيه الصادق، ويُصدَّق فيه الكاذب، ويُخوَّنُ فيه الأمين، ويُؤْتَمنُ فيه الخَؤُون، ويَشْهدُ المرءُ وإن لم يُسْتَشْهَد، ويَحْلفُ وإن لم يُسْتَحْلَفْ، ويكونُ أسعدُ النَّاس في الدنيا لُكَع بنِ لُكَع، لا يؤمنُ بالله ورسوله».

وإسناده ضعيف، فيه يحيى بن سُليم بن زيد، قال ابن حجر: مجهول. «تقريب التهذيب» رقم (٧٥٦٢).

* وأما حديث عمر بن الخطاب ـ رضي اللّه عنه ـ:

فقد أخرجه ابن أبي عاصم في «الزهد» (١/ ٧٧) رقم (١٩٥)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/ ٦٤) رقم (٤٦٧٧)، وفي (٧/ ٢١٧) رقم (٧٣١٦)، من طريق أَصْبَغ بن محمد، عن جعفر بن بُرْقان، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيِّب، عن عمر بن الخطاب، مرفوعاً، ولفظه: «مِنْ أشراط السَّاعة أن يَغْلُبَ على الدنيا لُكَع بن لكع، وخَيرُ النَّاس يؤمئذٍ

. . . .

مؤمن بين كَرِيمين».

وفي إسناده ضَعْف؛ لأنَّه من رواية جعفر بن بُرْقان، وهو ثقة في غير الزُّهري، وأحاديثه عنه مضطربة، ولذا قال ابن حجر: صدوق، يَهِمُ في حديث الزُّهري. «تقريب التهذيب» رقم (٩٣٢).

* وأما حديث أبي ذَرّ ـ رضي الله عنه ـ:

فأخرجه ابن أبي عاصم في «الزهد» (١/ ٧٦) رقم (١٩٢)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ٢٥٧) رقم (٣٠٧٦)، من طريق ابن لهيعة، عن عُقَيل بن خالد، عن الزُّهري، عن عبدالملك بن أبي بكر، عن أبيه، عن أبي ذَرّ، مرفوعاً، ولفظه: «لا تقومُ السَّاعةُ حتى يَغْلِبَ على الدنيا لُكَع ابنِ لُكَع، وأفضلُ النَّاس مؤمن بين كريمين».

وإسناده ضعيف، فيه عبدالله بن لهيعة، ضعيف(١).

* وأما حديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ:

فأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/ ١٩٧) رقم (٦٢٨)، قال: حدثنا أحمد؛ قال: نا الوليد بن عبدالملك بن مُسَّرح الحرَّاني؛ قال نا مَخْلَد بن يزيد، عن حفص بن مَيْسَرة، عن يحيى بن سعيد، عن أنس ابن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تذهبُ الأيام والليالي حتى يكونَ أسعدَ النَّاس بالدنيا لُكَع بنِ لُكَع».

---

(١) للدكتور أحمد معبد عبدالكريم بحثٌ مطوَّل عن حال ابن لهيعة، وانتهى إلى أنَّه ضعيف من جهة سوء حفظه، انظر: «النَّفْح الشَّذي في شرح جامع الترمذي» (٢/ ٧٩٤ ـ ٨٦٣).

. . . .

ـ أحمد: هو ابن علي الأبَّار، قال عنه الدارقطني: ثقةٌ.

وقال الخطيب البغدادي: كان ثقة، حافظاً، متقناً، حسن المذهب. انظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ٦٤ ـ ٦٥).

ـ الوليد بن عبدالملك: الحَرَّاني، ثقة، قال عنه أبو حاتم: صدوق. «الجرح والتعديل» (٩/ ١٠).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٢٢٧)، وقال: مستقيم الحديث إذا روى عن الثقات.

وروى عنه أبو زُرعة وكان لا يروي إلا عن ثقة.

ـ مَخْلد بن يزيد: القرشي، قال عنه يحيى بن معين: ثقة. «تاريخ الدارمي» رقم (٧٥٨، ٧٦٤).

وقال الإمام أحمد: لا بأس به، كتبت عنه، وكان يَهِمُ.

وقال أبو حاتم: صدوق. انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٤٧).

وقال يعقوب بن سفيان: ثقة. «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٥٩).

وقال النسائي: لا بأس به. «تحفة الأشراف» (١٢/ ٣٢٧).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٨٦).

وقال الذهبي: ثقةٌ. «الكاشف» (٢/ ٢٤٩).

وقال أيضاً: أحد الأئمة الثقات... مُحْتَجٌّ به في الصحاح. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٣٧).

. . . .

وقال ابن حجر: صدوق له أوهام. «تقريب التهذيب» رقم (٦٥٤٠).

قلت: لعلَّ الراجح في حاله أنَّه صدوق، وهو قول الإمام أحمد، وأبي حاتم، والنَّسائي.

- حفص بن ميسرة: ثقة، رُبَّما وهم. «تقريب التهذيب» رقم (١٤٣٣).

- يحيى بن سعيد: هو الأنصاري، ثقةٌ، ثبتٌ. «تقريب التهذيب» رقم (٧٥٥٩).

فالحديث بهذا الإسناد حسن.

وأخرج الحديث من طريق الطبراني: المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٧/ ٢٧٣).

وأخرج الحديث أيضاً ابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ١١٦) رقم (٦٧٢)، من طريق الوليد بن عبدالملك، به.

*** وأما حديث علي بن أبي طالب ـ رضي اللّه عنه ـ:**

فأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢٣٢)، ولفظه: «إنَّ من أشراط السَّاعة أنْ تكون الدنيا عند لُكَع بنِ لُكَع».

وإسناده ضعيف، فيه عبدالله بن حكيم الدَّاهِرِي الضَّبِّي.

قال عنه يحيى بن معين: ليس بشيء.

وقال الإمام أحمد: يروي أحاديث مناكير، ليس هو بشيء.

. . . .

وقال النسائي: ليس بثقة. انظر: «الكامل» لابن عدي (٥/ ٢٢٧).

فالخلاصة أنَّ الحديث بمجموع شواهده لعله يرتقي إلى درجة الصحيح لغيره ـ والله أعلم ـ.

والحديث قال عنه الترمذي: حسنٌ غريبٌ، لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو. «سنن الترمذي» (٤/ ٤٩٣).

وصحَّحه ابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ١١٦) رقم (٦٧٢)، وقال المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٧/ ٢٧٣): إسناده حسن.

وصحَّحه الألباني في «الجامع الصحيح» (٢/ ١٢٣٨) رقم (٧٤٣١).

*****

١٢ ـ حدثنا يحيى بن أيوب العابد؛ ثنا إسماعيل بن جعفر؛ أخبرني عمرو بن أبي عمرو، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة، قال: قلتُ: يا رسول الله، من أَسْعَدُ النَّاس بشفاعَتِك يوم القيامة؟ فقال النَّبيُّ ﷺ: **«لقد ظَنَنْتُ يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحدٌ أَوْلى منك؛ لِمَا رأيتُ من حِرْصِك، أسعدُ النَّاس بشفاعتي يوم القيامة: من قال: لا إله إلا الله خالصاً من قلبه»**.

رجالُ الإسنادِ:

- يحيى بن أيو ب: المَقَابِري، ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٠).
- إسماعيل بن جعفر: المدني، ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٠).
- عمرو بن أبي عمرو: مَيْسَرة، مولى المطَّلِب، صدوق، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٠).
- سعيد المَقْبُري: هو سعيد بن أبي سعيد كَيْسان المَقْبُري أبو سعيد، المدني، من الطبقة الثالثة، (ت في حدود سنة ١٢٠ هـ) وروى له الجماعة.

روىٰ عن: أنس بن مالك، وجابر بن عبدالله، وأبي هريرة، وغيرهم.

روىٰ عنه: شُعْبة، وعمرو بن أبي عمرو، والإمام مالك، وغيرهم.

قال عنه ابن سعد: ثقة، كثير الحديث، ولكنَّه كَبُر وبقيَ حتى اختلط قبل موته بأربع سنين. «الطبقات الكبرى» (القسم المتمم صـ ١٤٧).

وقال الإمام أحمد: ليس به بأس. «الجرح والتعديل» (٤/ ٥٧).

وقال العِجلي: ثقة. «معرفة الثقات» (١/ ٤٠٠) رقم (٥٩٤).

. . . .

وقال أبو زُرعة: ثقة.

وقال أبو حاتم: صدوقٌ. انظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٥٧).

وقال ابن خراش، والنسائي: ثقة. «تهذيب الكمال» (١٠/ ٤٧٠).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥)، وقال: وكان قد اختلط قبل أن يموت بأربع سنين.

وقال الذهبي: ثقةٌ، حُجَّةٌ، شَاخ ووقع في الهَرَمِ، ولم يختلط. «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٣٩).

وقال أيضاً: ما أحسبه روىٰ شيئاً في مدة اختلاطه، وكذلك لا يوجد له شيءٌ منكرٌ. «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢١٧).

وقال ابنُ حجر: مُجْمَعٌ على ثقته، لكنْ كان شُعْبةُ يقول: حدثنا سعيد المَقْبُري بعد أنْ كَبُر، وزَعَمَ الواقديُّ أنَّه اختلط قبل موته بأربع سنين، وتبعه ابن سعد، ويعقوب بن شيبة، وابن حبان، وأنكر ذلك غيرهم. انظر: «هدي الساري» (٤٢٥).

تخريجُ الحديث:

الحديث أخرجه المؤلِّف في «الشريعة» (٣/ ١٢١٩) رقم (٧٨٨)، بهذا الإسناد.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/ ٢٠٣) رقم (٦٥٧٠)، عن قتيبة ابن سعيد.

وأخرجه عثمان بن سعد الدارمي في «النقض» (٢/ ٦٣٠)، عن موسى

. . . .

ابن إسماعيل المِنْقَري.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٣/ ٤٢٦) رقم (٥٨٤٢)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢/ ٦٩٩) رقم (٤٤٤)، عن علي بن حُجْر.

وأخرجه ابن مَنْدة في «الإيمان» (٢/ ٨٦٣) رقم (٩٠٦)، من طريق أبي الرَّبيع الزهراني.

أربعتهم (قتيبة بن سعيد، وموسىٰ بن إسماعيل، وعلي بن حُجر، وأبو الربيع الزهراني)، عن إسماعيل بن جعفر، به.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢/ ٣٦٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٣٨٠) رقم (٨٢٥)، وابن مَنْدة في «الإيمان (٢/ ٨٦٢)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٦/ ١١٦٢) رقم (٢٠٤٥)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٧٦١) رقم (١٤٠٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٧/ ٣٣٦)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٥٩٦)، كلهم من طريق عبدالعزيز بن محمد الدراوردي.

كلاهما (الدَّرَاوَرْدِي، وسليمان بن بلال)، عن عمرو بن أبي عمرو، به.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٣٠٧)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ١٠٩)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢/ ٦٩٦) رقم (٤٤١)[١]، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٤١)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٧٦١) رقم (١٤٠٧)، كلهم من طريق

---

(١) وقع في إسناد ابن خزيمة «يزيد بن أبي حبيب، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن معاوية ابن مُعَتِّب» ولعل الصواب سالم بن أبي سالم، انظر «تعجيل المنفعة» (٢/ ٢٧٢).

. . . .

الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حَبيب، عن سالم بن أبي سالم[1] عن معاوية بن مُعَتَّب الهذلي[2]، عن أبي هريرة، به.

وخالف الليث في روايته عن يزيد بن أبي حبيب، كلٌّ من:

عبدالحميد بن جعفر، وابن لهيعة، وعمرو بن الحارث.

فرواه عبدالحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب، عن معاوية ابن مُعَتَّب.

أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٥١٨).

ورواه ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، وعن سالم ابن أبي سالم، عن معاوية بن مُعَتَّب.

أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (٢/ ٢٦٩٧) رقم (٤٤٢).

---

(١) سالم بن أبي سالم: هو الجَيْشَاني، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤٠٨)، وقال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: مقبول. انظر: «الكاشف» (١/ ٤٢٢)، «تقريب التهذيب» رقم (٢١٧٣).

قلتُ: ولعل الأقرب في حاله أنَّه صدوقٌ لأنَّه لم يُعلم فيه جرح، وأيضاً خرّج حديثه مسلم في المتابعات، وصَحَّحَ حديثه ابن خزيمة، وابن حبان، وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (١٠/ ١٤١)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٧٩).

(٢) معاوية بن مُعَتَّب: ويقال: ابن مُغيث، ويقال: ابن عتبة، الهُذَلي وثقه العجلي. «معرفة الثقات» (٢/ ٢٨٤)، وذكر ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٤١٣)، وذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلًا. «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٣١)، «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٧٩).

وقال ابن حجر: مجهول. «تعجيل المنفعة» (٢/ ٢٧٢).

. . . .

ورواه عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن سالم، عن معاوية.

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٤/ ٣٨٤) رقم (٦٤٦٦).

قال الدارقطني: وقول الليث أشبه. انظر: «العلل الواردة في الأحاديث النبويَّة» (٩/ ٤٥).

الحُكمُ على الحديث:

الحديث صحيحٌ ـ كما تقدَّم ـ رواه البخاري في «صحيحه».

*****

١٣ ـ حدثنا يحيى بن أيوب؛ ثنا إسماعيل بن جعفر؛ أخبرني عمرو؛ عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لَبِيد، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**اثنتان يَكْرَهُهما ابنُ آدم؛ يكرهُ الموتَ، والموت خيرٌ له من الفِتَنْ، ويَكْرَهُ [قِلَّةَ][1] المال، وقِلَّةُ المالِ أقلُّ للحساب**».

رجالُ الإسنادِ:

- يحيى بن أيوب: المُقَابري، ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٠).
- إسماعيل بن جعفر: المدني، ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٠).
- عمرو بن أبي عمرو: صدوق، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٠).
- عاصم بن عمر بن قتادة: بن النُّعمان، الأَوْسي، الأنصاري أبو عمر، المَدَني، من الطبقة الرابعة، (ت بعد العشرين ومئة)، وروى له الجماعة.

روىٰ عن: جابر بن عبدالله، وأنس بن مالك، ومحمود بن لَبيد، وغيرهم.

روىٰ عنه: بُكَير بن عبدالله بن الأَشَجِّ، وعمرو بن أبي عمرو، ومحمد ابن عجلان، وغيرهم.

قال عنه ابن معين، وأبو زرعة: ثقة. «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٤٦).

وقال النسائي: ثقة. «تهذيب الكمال» (١٣/ ٥٣٠).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٢٣٤).

وقال ابن حجر: ثقة، عالم بالمغازي. «تقريب التهذيب» رقم (٣٠٧١).

---

(١) قوله: «قِلَّة» سقط من الأصل، وألحقه الناسخ بالهامش.

. . . .

تخريجُ الحديث:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٤٢٧)، عن سليمان ابن داود.

وأخرجه أبو عمرو الدَّاني في «الفتن» (١/ ٢٣٥)، من طريق عَلي بن مَعْبد.

وأخرجه البغوي في «شرح السنة» (٧/ ٣٠٥) رقم (٣٩٦١)، من طريق علي حُجْر.

ثلاثتهم، عن إسماعيل بن جعفر، به.

وأخرجه الإمام أحمد أيضاً (٥/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨)، من طريق عبدالعزيز ابن محمد الدَّرَاوَرْدي، عن عمرو بن أبي عمرو، به.

الحُكمُ على الحديث:

الحديث إسناده حسنٌ، فيه عمرو بن أبي عمرو، صدوقٌ.

وصحَّحه السيوطي في «شرح الصدور في أحوال الموتى والقبور» (صـ٢٠)، وقال عنه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢/ ٤٥٢) رقم (٨١٣): إسناده جيد، رجاله ثقات، رجال الشيخين.

* * *

١٤ ـ حدَّثنا يحيى بن أيوب؛ ثنا إسماعيل بن جعفر؛ أخبرني عمرو بن أبي عمرو، عن عبيدالله وحمزة ابنا عبدالله بن عُتْبة، عن عبدالله بن مسعود أنَّ رسول الله ﷺ كان يأكلُ اللحمَ، ثم يقومُ إلى الصَّلاة، ولا يمسُّ ماء.

رجالُ الإسنادِ

• يحيى بن أيوب: ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٠).

• إسماعيل بن جعفر: ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٠).

• عمرو بن أبي عمرو: صدوق، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٠).

• عُبيدالله بن عبدالله بن عُتبة: بن مسعود، الهُذَلي، أبو عبدالله، المدني، أحد الفقهاء السبعة، من الطبقة الثالثة (ت سنة ٩٤ هـ، وقيل: ٩٨ هـ وقيل: غير ذلك)، وروى له الجماعة.

روىٰ عن: زيد بن خالد الجُهَني، وعبدالله بن عباس، وأبي هريرة، وغيرهم.

وروايته عن عمِّ أبيه عبدالله بن مسعود مُرسَلة.

روىٰ عنه: صالح بن كَيْسان، وعِراك بن مالك، والزُّهري، وجماعة.

قال عنه العجلي: كان أعمى، وكان أحد فقهاء المدينة، تابعي، ثقةٌ، رجلٌ صالحٌ، جامعٌ للعلم. «معرفة الثقات» (٢/ ١١١).

قال أبو زرعة: ثقةٌ، مأمونٌ، إمامٌ. «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٢٠).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٦٣) وقال: من سادات التابعين.

. . . .

وقال ابن حجر: ثقةٌ، فقيهٌ، ثَبتٌ. «تقريب التهذيب» رقم (٤٣٠٩).

- حَمْزة بن عبدالله بن عتبة: بن مسعود الهُذَلي.

روىٰ عن: عمرو بن حُريث، وأخيه عبيدالله بن عبدالله بن عُتْبة.

روىٰ عنه: أبو العُمَيْس عُتْبة بن عبدالله المَسْعودي، وعمرو بن أبي عمرو، ومحبوب بن مُحْرِز القَوَاريري.

ذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ١٦٩).

وسكت عنه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٤٩)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٢١٢)، وكذا لم يتكلَّم عنه الحافظ بشيء في «تعجيل المنفعة» (١/ ٤٧٠).

فالراجح من حاله ـ والله أعلم ـ أنَّه مجهول الحال، أما توثيق ابن حبان له، فغير مُعْتَبَر، لما عُرف عنه ـ رحمه الله ـ من التساهل في التوثيق[1].

تخريجُ الحديث:

الحديث أخرجه ابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» رقم (٧٠) ومن طريقه ابن الجوزي في «الناسخ والمنسوخ» رقم (٥١)، عن عبدالله ابن محمد البغوي، عن يحيى بن أيوب، به.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٤٠٠)، عن سليمان بن داود الهاشمي.

وأخرجه ابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» رقم (٧٠)، ومن

(١) انظر: (صـ ١٦٥).

. . . .

طريقه ابن الجوزي في «الناسخ والمنسوخ» برقم (٥١)، من طريق عبدالله ابن مُطَيع.

كلاهما (سليمان بن داود، وعبدالله بن مُطَيع)، عن إسماعيل بن جعفر، به.

وأخرجه أيضاً الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٤٠٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (٩/ ١٨٢)، والشاشي في «المسند» (٢/ ٢٩٤)، من طريق عبدالعزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدِي.

وأخرجه الإمام أحمد أيضاً في «المسند» (١/ ٤٠٠)، عن سليمان بن بلال.

كلاهما (عبدالعزيز بن محمد، وسليمان بن بلال)، عن عمرو بن أبي عمرو، به.

الحكم على الحديث:

متن الحديث صحيح بشواهده ـ كما سيأتي ـ أما إسناد المؤلِّف فضعيف لانقطاعه، فعبيدالله بن عبدالله لم يدرك ابن مسعود، وروايته عنه مرسلة، كما نص على ذلك المِزِّي في «تهذيب الكمال» (١٩/ ٧٣)، وابن حجر العَسْقَلاني في «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٢).

وأما متابعة أخيه حمزة له فلا ترفع من ضَعْف الحديث؛ فقد ذكر البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٤٩) أنَّ حمزة سمع من أخيه عبيدالله، فالذي يظهر أنَّه أصغر من أخيه عبدالله، فَيَبْعُدُ سماعُهُ من ابن مسعود، والله أعلم.

شواهد الحديث:

متن الحديث صحيحٌ، جاء عن عدد من الصحابة، من ذلك:

. . . .

---

١ ـ حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنَّ رسول الله ﷺ أَكَلَ كَتِف شاة، ثم صلَّى ولم يتوضأ.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ٨٧) رقم (٢٠٧)، ومسلم في «صحيحه» (١/ ٢٧٣) رقم (٣٥٤).

٢ ـ حديث ميمونة ـ رضي الله عنها ـ أنَّ رسول الله ﷺ أَكَلَ عندها كتفاً، ثم صلَّى، ولم يتوضأ.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ٨٨) رقم (٢١٠)، ومسلم في «صحيحه» (١/ ٢٧٤) رقم (٣٥٦).

٣ ـ حديث عمرو بن أميَّة الضَّمْري ـ رضي الله عنه ـ أنَّه رأى رسولَ الله ﷺ يَحْتَزُّ من كَتِفٍ يأكلُ منها، ثم صَلَّى، ولم يتوضأ.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ٨٧ ـ ٢٢٤) رقم (٢٠٨ ـ ٦٧٥)، وفي (٢/ ٣٣٨) رقم (٢٩٢٣) وفي (٣/ ٤٣٧ ـ ٤٤٠ ـ ٤٤٨) رقم (٥٤٠٨ ـ ٥٤٢٢ ـ ٥٤٦٢)، ومسلم في «صحيحه» (١/ ٢٧٣) رقم (٣٥٥).

٤ ـ حديث أمِّ سَلَمَةَ ـ رضي الله عنها ـ قالت: قَرَّبْتُ للنَّبيِّ ﷺ جَنْباً مشوياً فأكل منه، ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ.

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ١٦٤) رقم (٦٣٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٥١) رقم (٥٢٥)، والإمام أحمد في المسند (٦/ ٣٠٧)، والنسائي في «سننه» (١/ ١١٦) رقم (١٨٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/ ٤٨) رقم (٤٤).

* * *

١٥ ـ حدثنا يحيى بن أيوب؛ ثنا ابن عُلَيَّة، عن يونس، عن الحسن؛ قال: قال قيس بن عُبَاد: يومٌ من إمامٍ عَدْلٍ [أفضل][١] في نفسي من عِبادة سِتِّين سَنَةٍ.

رجالُ الإسنادِ:

• يحيى بن أيوب: ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٠).

• ابن عُلَيَّة: هو إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَم الأَسَدي، مولاهم، أبو بِشْر، البصري، المعروف بابن عُلَيَّة، من الطبقة الثامنة (ت سنة ١٩٣ هـ)، وهو ابن ثلاث وثمانين، وروى له الجماعة.

روىٰ عن: أيوب السَّخْتِياني، وحُميد الطَّويل، وسفيان الثَّوري، ويونس بن عُبَيد، وغيرهم.

روىٰ عنه: أبو خَيْثَمة زُهير بن حَرْب، وسُرَيج بن يونس، وشُعْبة، وابن مَهْدي، وابن المَدِيني، ويحيى بن أيوب، وغيرهم.

قال عنه ابن مَهدي: ثقة.

وقال ابن معين: ثقة.

وقال الإمام أحمد: إليه المُنْتَهى في التَّثَبُّت بالبصرة. انظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ١٥٣ ـ ١٥٤).

وقال ابن حجر: ثقة. «تقريب التهذيب» رقم (٤١٦).

وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٣/ ٢٣).

(١) بياض في المخطوط، والتصويب من شواهد الحديث ـ كما سيأتي ـ.

. . . .

• يونس: هو ابن عُبَيد بن دِينَار العَبْدي، أبو عبدالله، البصري، من الطبقة الخامسة، (ت سنة ١٣٩ هـ)، وروى له الجماعة.

روىٰ عن: ثابت البُنانيِّ، والحسن البصري، وحُميد بن هلال العَدَوي، وغيرهم.

روىٰ عنه: إسماعيل بن عُلَيَّة، وحمَّاد بن زيد، وسفيان الثَّوري، وشُعْبة، وغيرهم.

قال عنه يحيى بن معين والإمام أحمد، وأبو حاتم: ثقةٌ.

وقال عثمان بن سعيد: قلتُ: ليحيى بن معين يونس بن عبيد أحبُّ إليك في الحسن أو حُميد؟ ـ يعني الطَّويل ـ فقال: كلاهما.

وقال أبو زرعة: يونس بن عُبيد أحبُّ إليَّ في الحسن من قتادة؛ لأنَّ يونس من أصحاب الحسن، وقتادة ليس من أقران يونس. انظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٤٢).

وقال ابن حجر: ثقةٌ، ثبتٌ، فاضلٌ، وَرع. «تقريب التهذيب» رقم (٧٩٠٩).

وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٥١٧).

• الحسن: هو ابن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يَسَار، الأنصاري، مولاهم، من الطبقة الثالثة (ت سنة ١١٠ هـ)، وقد قارب التسعين، وروى له الجماعة.

روىٰ عن: أنس بن مالك، والأَحْنف بن قيس، وقيس بن عُبَاد، وغيرهم.

. . . .

روىٰ عنه: أيوب السَّخْتياني، وقَتادة بن دِعَامة السَّدوسي، ومنصور ابن زاذان، ويونس بن عُبَيد، وغيرهم.

قال قتادة: ما جالستُ فقيهاً قطُّ إلا رأيتُ فَضْلَ الحسن عليه. «تهذيب الكمال» (٦/ ١٠٧).

وقال العجلي: تابعيٌّ، ثقةٌ، رجلٌ صالحٌ، صاحبُ سُنَّةٍ. «معرفة الثقات» (١/ ٢٩٣).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ١٢٣) وقال: كان يُدَلِّس، وكان من أَفْصَحِ أَهْلِ البصرة لساناً، وأجمَلِهم وَجْهاً، وأعبدِهم عِبادة، وأحسنهم عُشرة، وأنقاهم بدناً.

وقال ابن حجر: ثقةٌ، فقيهٌ، فاضلٌ، مشهورٌ، وكان يُدَلِّس كثيراً، قال البزَّار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوَّز، ويقول: حدثنا، وخطبنا، يعني قومه الذين حُدِّثوا، وخُطِبوا بالبصرة. «تقريب التهذيب» رقم (١٢٢٧).

وقد ذكره الحافظ ابن حجر في «تعريف أهل التَّقديس بمراتب الموصوفين بالتَّدليس» (صـ١٠٢)، في الطبقة الثَّانية، وهم: من احتمل الأئمة تدليسهم، وأخرجوا لهم في الصحيح لإمامتهم، وقلة تدليسهم في جَنْب ما رووا، أو كانوا لا يُدَلِّسون إلا عن ثقةٍ.

قلتُ: إذا كانت عنعنة الحسن عن الصَّحابي فيجب التَّأكدُ من صحَّة سماعه من ذلك الصَّحابي، إذ إنَّه ـ رحمه الله ـ كان يتساهل في ذلك، فروىٰ عن جماعة من الصَّحابة لم يدركهم. انظر: «نصب الراية» (١/ ٩٠).

. . . .

• قيس بن عُبَاد: الضُّبَعي، أبو عبدالله، البَصْري، من الطبقة الثانية، مُخَضْرَم، (ت بعد ١٨٠ هـ)، وروى له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجة.

روىٰ عن: سعد بن أبي وقَّاص، وعبدالله بن عمر، وعلي بن أبي طالب، وغيرهم.

روىٰ عنه: الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وأبو مِجْلَز لاحِق بن حُميد، وغيرهم.

قال عنه ابن سعد: كان ثقة، قليل الحديث. «الطبقات الكبرى» (٧/ ١٣١).

وقال العجلي: بصري، تابعي، ثقة، من كبار التابعين. «معرفة الثقات» (٢/ ٢٢٢).

وقال النسائي: ثقة. «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٦٦).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٣٠٨).

وقال ابن حجر: ثقة. «تقريب التهذيب» رقم (٥٥٨٢).

تخريج الأثر:

لم أقف على من أخرجه عن قيس بن عُبَاد، ولكنْ الأثر له شواهد مرفوعة ـ كما سيأتي ـ.

الحكم على الأثر:

الأثر إسناده صحيح إلى قيس بن عُبَاد.

. . . .

الشواهد:

لهذا الأثر عِدَّة شواهد، بعضها مرفوع إلى النَّبيِّ ﷺ، من هذه الشواهد:

١ ـ حديث أبي هريرة ـ رضي اللَّه عنه ـ:

أخرجه أبو عُبيد القاسم بن سَلَّام في «الأموال» رقم (١٤)، عن هُشيم، عن زياد بن مِخْراق، عن رجل، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

ورواه عن أبي عبيد: الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» ـ كما في «بغية الباحث عن زوائد أسامة بن الحارث» للهيثمي رقم (٥٩٦) ـ ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «فضيلة العادلين من الولاة» رقم (١٧)، ولفظه: «لَعَمَلُ العادل في رعيَّته يوماً واحداً، أفضل من عَمَلِ العابد في أهله مئة عام أو خمسين عاماً»، شك هُشَيم.

وإسناده ضعيف لأنَّ راويه عن أبي هريرة رجل مبهم.

وورد عن أبي هريرة من طريق آخر، أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «فضيلة العادلين» رقم (١٥)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٣/ ١٠٩) رقم (٢١٧٨ ـ ٢١٧٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢/ ١٦٢)، كلهم من طريق أحمد بن عيسى بن زيد التِّنِّيسي الخَشَّاب، عن عمرو بن أبي سلمة، عن إبراهيم بن محمد الأنصاري، عن عَلي بن ثابت، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، مرفوعاً، ولفظه: «عَدْلُ سَاعَةٍ خَيْرٌ من عِبَادة ستِّينَ سَنَةٍ، قِيَام لَيْلها، وصيامُ نَهَارها، وجَوْر ساعةٍ في حُكْمٍ، أشدُّ وأعظمُ من معصيةِ سِتِّين سَنَة».

. . . .

وإسناده ضعيف، فيه أحمد بن عيسى الخَشَّاب، ضعيف، قال عنه ابن حبان: يروي عن المجاهيل الأشياء المناكير، ويروي عن المشاهير الأشياء المقلوبة، لا يجوز عندي الاحتجاج بما انفرد من الأخبار. «المجروحين» (١/ ١٦٠).

وقال الدارقطني: ليس بالقوي. «الضعفاء والمتروكين» رقم (٧٣).

وضعَّف إسناده السَّخاوي في «تخريجه لأحاديث العادلين» (صـ١١٧).

٢ ـ حديث ابن عباس ـ رضي اللَّه عنهما ـ:

أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»[١] كما في «نصب الراية» (٤/ ٦٧).

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥/ ٩٢) رقم (٤٧٦٥)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٣/ ١١٠) رقم (٢١٨٠)، من طريق زُرَيق بن السحت.

كلاهما (إسحاق بن راهُويه، وزُرَيق بن السحت)، عن جعفر بن عون[٢]، عن عَفَّان بن جُبَير، عن عكرمة، عن ابن عباس، مرفوعاً، ولفظه: «يوم مِنْ إمامٍ عَدْلٍ خيرٌ من عبادة سِتِّين سَنَةٍ، وحَدٌّ يُقامُ في الأرض بحَقِّه أَزْكى منْ مَطَرِ أربعينَ صباحاً».

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من مسنده.

(٢) هو جعفر بن عون بن جعفر بن حُريث المخزومي، من رجال الشَّيخين، قال عنه الذهبي: ثقة «الكاشف» (١/ ٢٩٥)، وقال ابن حجر: صدوق. «تقريب التهذيب» رقم (٩٤٨).

. . . .

وإسناده ضعيف، فيه عفَّان بن جُبَير الطَّائي، ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٨١)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٣٠) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٥٢١)، فهو مجهول الحال، وأما توثيق ابن حبان له، فهو متساهل في التوثيق[١].

وأيضاً إسناده مختلَف فيه، فقد أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٦٢)، من طريق محمد بن عبدالوهاب.

وأخرجه أيضاً في «شعب الإيمان» (٦/ ١٩) رقم (٧٣٧٩)، من طريق أحمد بن عبدالحميد الحارثي.

وأخرجه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٢/ ٩٣٦) رقم (١١٩٢)، من طريق الحسن بن علي بن عفَّان.

ثلاثتهم (محمد بن عبدالوهاب، وأحمد بن عبدالحميد، والحسن بن علي بن عفَّان)، عن جعفر بن عون، عن عفَّان بن جُبير، عن رجل، عن عكرمة، به.

ورواه سَمُّويه في «فوائده» رقم (٣٣)، والطبراني في «الكبير» (١١/ ٢٦٧)، وأبو نُعيم الأصبهاني في «فضيلة العادلين من الولاة» رقم (١٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦/ ١٩) رقم (٧٣٨)، من طريق أبي غَيْلان، عن عفَّان بن جُبَير، عن أبي جَرير أو حَريز، عن عكرمة، به.

وأبو غَيْلان، مجهول الحال، ذكره البخاري في «التاريخ الكبير»

---

(١) انظر: (صـ ١٦٥).

. . . .

(٦٩/٤)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩٩/٤)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٢٨٣/٨)، وذكره ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكون» (٣١٢/١).

والحديث قال عنه المنذري: إسناده حسن. «الترغيب والترهيب» (١٦٧/٣ ـ ٢٤٦)، وضعَّفه الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٤١٦/٢)، (٩٨/٤).

٣ ـ عن الحسن البصري قال: كان يقال: (لأَجْرُ حاكمٍ يوماً واحداً أفضل من أجر مُصلٍ في بيته سبعين أو ستين سنة).

أخرجه ابن زَنْجَوْيه في «الأموال» (٦٨/١)، قال: نا محمد بن يوسف، حدثني السَّريُّ بن يحيى، عن الحسن البصري.

وإسناده صحيح إلى الحسن البصري.

ـ السريُّ بن يحيى: بن إياس الشَّيباني، قال عنه ابنُ حجر: ثقة، أخطأ الأزدي في تضعيفه. «تقريب التهذيب» رقم (٢٢٢٣).

ـ محمد بن يوسف: بن واقد الفريابي، قال عنه ابن حجر: ثقةٌ، فاضلٌ. «تقريب التهذيب» رقم (٦٤١٥).

٤ ـ عن الأوزاعي، قال: (بلغني أن اليوم من إمام عادل مثل عمل المرء ستين عاماً يصوم نهاره ويقوم ليله).

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٩/٦)، قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، نا أبو العباس الأصم؛ نا العباس بن الوليد؛ نا الأَوْزاعي.

. . . .

ـ أبو عبدالله الحافظ: هو محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدُويه الحاكم، النِّيسابوري، صاحب «المستدرك».

قال عنه الخطيب البغدادي: ثقة. «تاريخ بغداد» (٣/ ٩٤).

وقال الذهبي: الإمام، الحافظ، النَّاقد، العلَّامة، شيخ المحدِّثين. «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٦٣).

ـ أبو العبَّاس الأصم: هو محمد بن يعقوب بن يوسف النِّيسابوري، قال عنه عبدالله الحاكم: كان محدِّث عصره بلا مدافعه. «طبقات علماء الحديث» (٣/ ٥٢).

وقال الذهبي: الإمام، المحدِّث، مُسْنِدُ العصر. «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٤٥٢).

وقال أيضاً: الثقة. «تذكرة الحُفَّاظ» (٣/ ٨٦٠).

وقال ابن كثير: كان ثقة، صادقاً، ضابطاً. «البداية والنهاية» (١١/ ٢٣٢).

ـ العبَّاس بن الوليد: بن مَزْيد العُذْري، صدوق، عابد. «تقريب التهذيب» رقم (٣١٩٢).

قلتُ: إسناده حسن إلى الأَوْزَاعي.

*****

١٦ ـ حدثنا يحيى بن أيوب؛ ثنا إسماعيل بن جعفر، عن عمرو، عن مُحْصِن الفِهْري، أنَّ النَّبي ﷺ قال: «**مَنْ دعا ربَّه فَعَرَف الاسْتِجَابة فَلْيَقُل: الحمدُ لله الذي بِنِعْمَتِه تَتمُّ الصَّالحات، ومن أَبطأَ عنه من ذلك شَيءٌ فليقل: الحمدُ لله على كلِّ حَالٍ**».

رجالُ الإسنادِ:

• يحيى بن أيوب: ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٠).

• إسماعيل بن جعفر: ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٠).

• عمرو بن أبي عمرو: صدوق، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٠).

• مُحْضِنْ الفِهْري: هو مُحْصِن بن علي الفِهْري، المَدَني، من الطبقة السادسة، وروى له أبو داود، والنسائي.

روىٰ عن: عوف بن الحارث، وعون بن عبدالله بن عُتبة بن مسعود.

روىٰ عنه: سعيد بن أبي أيوب، وعمرو بن أبي عمرو، ومحمد بن طَحْلاء.

ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/٤٥٨)، وقال: يروي المراسيل.

وقال أبو الحسن بن القطان: مجهول. «بيان الوهم والإيهام» (٤/١٤٣).

وقال ابن حجر: مستور. «تقريب التهذيب» رقم (٦٥٠٦).

وانظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» (٧/٣٥٤)، «الجرح والتعديل» (٨/٤٣٢)، «تهذيب الكمال» (٢٧/٢٨٧).

. . . .

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه البغوي في «شرح السنة» (٣/ ١٥٥) رقم (١٣٧٣)، من طريق علي بن حُجْر، عن إسماعيل بن جعفر، به.

قال البغوي: ورواه سليمان بن بلال، عن عمرو، عن مُحْصِن بن علي الفِهْري، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ.

وهذا الطريق الموصول الذي أشار إليه البغوي أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (صـ٢٢٦).

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح بشواهده ـ كما سيأتي ـ أما إسناد المؤلِّف فهو ضعيفٌ؛ لجهالةِ مُحْصِن الفِهْري، وإرساله، وأما الطريق التي فيها ذكر أبي هريرة، فهي مرسلة أيضاً؛ لأن مُحْصن الفِهْري لم يُذكر من التابعين، وإنما هو من أتباع التَّابعين.

شواهد الحديث:

للحديث عدة شواهد، منها:

١ ـ حديث عائشة ـ رضي اللّه عنها ـ قالت: كان رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم إذا أتاه الأمرُ يَسُرُّه قال: «الحمدُ للّه الذي بنعمته تتم الصَّالحات، وإذا أتاه الأمرُ يَكْرَهه قال: الحمد للّهِ على كلِّ حالٍ».

أخرجه ابن ماجة في «سننه» (٢/ ١٢٥٠) رقم (٣٨٠٣)، والطبراني

. . . .

في «المعجم الأوسط» (٦/ ٣٧٢) رقم (٦٦٦٣)، وفي «الدعاء» (١/ ٥٠١) رقم (١٧٦٩)، وابن السُّنِّي في «عمل اليوم والليلة» (١/ ١٣٥) رقم (٣٧٨)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٦٧٧) رقم (١٨٤٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤/ ٩١) رقم (٤٣٧٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/ ٣٦٠).

جميعهم من طريق هشام بن خالد الأَزْرق؛ قال: ثنا الوليد بن مسلم؛ ثنا زهير بن محمد، عن منصور بن عبدالرحمن، عن أُمِّه صفيَّة بنت شَيْبة، عن عائشة، مرفوعاً.

والحديث قال عنه الحاكم: صحيح الإسناد ولم يُخَرِّجاهُ.

وقال النووي: إسناده جيد. «الأذكار» (صـ ٣٥٣).

وقال البوصيري: إسناده صحيح. «مصباح الزجاجة» (٣/ ١٩٢).

وصحَّحه الألباني في «صحيح الجامع» (٢/ ٨٥٠) رقم (٤٦٤٠).

٢ ـ حديث علي بن أبي طالب ـ رضي اللَّه عنه ـ قال: كان النبي صلى اللَّه عليه وسلم إذا رأى ما يَكْره قال: «الحمد للَّه على كُلِّ حال» وإذا رأى ما يَسُرُّه قال: «الحمدُ للَّه الذي بنعمته تَتِمُّ الصالحات».

أخرجه البزَّار في «مسنده» (٢/ ١٦٦) رقم (٥٣٣، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (٣/ ١٥٦) رقم (١٣٧٤)، من طريق محمد بن إسحاق البغدادي، عن يحيى بن أبي بُكير، عن إسرائيل، عن محمد بن عبدالله بن أبي رافع، عن أبيه، عن عمه عبيدالله بن أبي رافع، عن علي، مرفوعاً.

وإسناده ضعيف، فيه محمد بن عبدالله بن أبي رافع، قال عنه ابن

. . . .

حجر: مجهول. «تقريب التهذيب» رقم (٦٠١٦).

٣ ـ حديث حَبيب بن أبي ثابت، قال: كان النبيُّ صلى اللّه عليه وسلم إذا جاء الأمرُ يُعجبه ويَسُرُّه قال: «الحمد للّه الـمُنعِمُ الـمُفْضِلُ الذي بِنِعْمَتِه تَتَمُّ الصَّالحات» وكان يقول فيما يكرهه: «الحمدُ للّه على كلِّ حال».

أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١/ ٥٠١) رقم (١٧٧٠).

وإسناده صحيح إلى حبيب بن أبي ثابت، لكنَّه ضعيف لإرساله.

وأخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (صـ ١٥٤)، من طريق جعفر بن عون، عن الأَعْمش، عن حَبيب بن أبي ثابت؛ حدثنا شيخ لنا، أنَّ رسول الله ﷺ قال: ... الحديث.

وهذا لا يَرْفع من سند هذه الرواية؛ لجهالة شيخ حَبيب بن أبي ثابت، لكنَّ الحديث صحيح من حديث عائشة ـ كما سبق ـ ويتقوَّى بباقي الطرق، والله أعلم.

* * *

١٧ ـ حدثنا أبو شُعَيب؛ نا سُرَيج بن يونس؛ نا عَبَّاد بن عَبَّاد، عن هشام بن زياد، عن محمد بن كعب، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: **«اقتلوا الحَيَّةَ والعقربَ، وإنْ كنتم في صلاتِكُم»**.

رجالُ الإسنادِ:

• سُرَيج بن يونس: بن إبراهيم البغدادي، أبو الحارث، مَرْوذيُّ الأصل، من الطبقة العاشرة (ت سنة ٢٣٥ هـ) وروى له البخاري، ومسلم، والنسائي.

روىٰ عن: إسماعيل بن جعفر، وعَبَّاد بن عَبَّاد المُهَلَّبي، ومروان بن شُجَاع الجَزَري، وغيرهم.

روىٰ عنه: مسلم، وبقيُّ بن مَخْلِد، وعبدالله بن محمد البغوي، وأبو شُعَيب الحرَّاني ـ كما في إسناد المؤلِّف ـ وغيرهم.

قال عنه ابن سعد: ثقة. «الطبقات الكبرى» (٧/ ٣٥٧).

وقال ابن معين: ثقة.

وقال يحيى بن معين أيضاً، والإمام أحمد: ليس به بأس.

وقال أبو داود: ثقةٌ، سمعت أحمد يثني عليه. انظر: «تاريخ بغداد» (٩/ ٢١٨ ـ ٢١٩).

وقال أبو حاتم: صدوق. «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٠٥).

وقال النَّسائي: ليس به بأس. «تاريخ بغداد».

وقال ابن قانع: ثقة، ثبت. «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٠٠).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣٠٧)، وقال: وكان ممن جَمَع،

. . . .

وصَنَّف.

وقال ابن حجر: ثقة، عابد. «تقريب التهذيب» رقم (٢٢١٩). وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (١٠/ ٢٢١).

• عَبَّاد بن عَبَّاد: بن حبيب بن المُهَلَّب بن أبي صُفْرة، الأَزْدي، أبو معاوية، البصري، من الطبقة السابعة. (ت سنة ١٧٩ هـ، أو بعدها)، وروى له الجماعة.

روىٰ عن: عاصم الأَحْول، وهشام بن عروة، وهشام بن زياد القرشي، وأبي جَمْرة نَصْر بن عمران الضُّبَعي، وجماعة.

روىٰ عنه: الإمام أحمد بن حنبل، وسُرَيج بن يونس، وقتيبة بن سعيد، ويحيى بن معين، وغيرهم.

قال عنه ابن سعد: كان ثقة، ورُبَّما غلط. «الطبقات الكبرى» (٥/ ٣٢٧).

وقال ابن معين: ثقة.

وقال الإمام أحمد: ليس به بأس. انظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٨٣).

وقال يعقوب بن شَيْبة: ثقة، صدوق. «تاريخ بغداد» (١١/ ١٠٤).

وقال أبوداود: ثقة. «سؤالات الآجُرِّي» (٢/ ٧٨) رقم (١١٨٤).

وقال أبو حاتم: صدوق، لا بأس به، قيل له: يُحتجُّ به؟ قال: لا. «الجرح والتعديل» (٤/ ٨٣).

وقال ابن خِراش، والنسائي: ثقة.

. . . .

وقال ابن جرير: ثقة، غير أنَّه كان يَغْلطُ أحياناً فيما يُحَدِّثُ. انظر: «تاريخ بغداد» (١١/ ١٠٤ ـ ١٠٥).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ١٦١).

وقال الذهبي: ثقة. «الكاشف» (١/ ٥٣٠).

وقال ابن حجر: ثقة، رُبَّما وَهِمَ. «تقريب التهذيب» رقم (٣١٣٢).

● هشام بن زياد: بن أبي يزيد، القُرشيُّ، البصري، أبو المقداد، ويقال له: هشام ابن أبي هشام، ويقال له أيضاً: هشام بن أبي الوليد المَدَني، من الطبقة السادسة، وروى له الترمذي، وابن ماجة.

روىٰ عن: الحسن البصري، وأبي الزِّناد، ومحمد بن كعب القُرَظي، وغيرهم.

روىٰ عنه: آدم بن أبي إياس، وعَبَّاد بن عَبَّاد المُهَلَّبي، وابن المبارك، وغيرهم.

قال عنه يحيى بن معين: ليس بثقة.

وقال الإمام أحمد، وأبو زرعة: ضعيف الحديث.

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، ضعيف الحديث. انظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٥٨).

وقال النَّسائيُّ: متروك الحديث. «الضعفاء والمتروكين» رقم (٦١٢).

وقال ابن حجر: متروك. «تقريب التهذيب» رقم (٧٢٩٢).

وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٢٠٠).

. . . .

• محمد بن كعب: بن سُلَيم بن أسد، أبو حَمْزة، القُرَظي، المدني، من الطبقة الثالثة، (ت سنة ١٢٠ هـ، وقيل: بعدها) وروى له الجماعة.

روىٰ عن: أنس بن مالك، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمر، وغيرهم.

روىٰ عنه: الحَكَم بن عُتَيْبَة، ومحمد بن المُنْكَدِر، وهشام بن زياد، وغيرهم.

قال عنه علي بن المَديني: ثقة. «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٣٤٣).

وقال العِجلي: مدني، تابعي، ثقة، رجل صالح، عالم بالقرآن. «معرفة الثقات» (٢/ ٢٥١).

وقال أبو زرعة: ثقة. «الجرح والتعديل» (٨/ ٦٧).

وذكر ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٣٥١)، وقال: كان من أفاضل أهل المدينة علماً، وفقهاً.

وقال ابن حجر: ثقة، عالم. «تقريب التهذيب» رقم (٦٢٥٧).

تخريجُ الحديث:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» (١/ ٣٥٩)، من طريق جعفر ابن سليمان.

وأخرجه عَبْدُ بن حُمَيد في «المنتخب» (١/ ٥٧١) رقم (٦٧٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٣٤٠)، من طريق محمد بن كثير.

. . . .

وأخرجه الآجُرِّي في «أخبار أبي حفص عمر بن عبدالعزيز» (صـ ٧٣)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٣٠١) رقم (٧٧٠٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٥/ ١٣٤)، من طريق عبيدالله بن محمد العَيْشي.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٥/ ١٣٢ ـ ١٣٣)، من طريق بِشْر بن حجر السَّامي، وكَثير بن هشام.

كلهم (جعفر بن سليمان، ومحمد بن كثير، وعبيدالله بن محمد العَيْشي، وبِشْر بن حجر، وكثير بن هشام)، عن هشام بن زياد، به.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٥/ ٣٧٠)، من طريق عيسى بن ميمون.

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٧٠)، من طريق تَمَّام بن بُزَيع الشَّقري.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٣٠٠) رقم (٧٧٠٦)، من طريق مُصَادف بن زياد المديني.

ثلاثتهم (عيسى، وتمَّام، ومُصَادف)، عن محمد بن كعب القُرَظي، به.

الحُكم على الحديث:

الحديثُ صحيح بشواهده ـ كما سيأتي ـ أما إسناد المؤلِّف فهو ضعيف جداً، فيه هشام بن زياد وهو متروك ـ كما تقدم ـ وتابعه في روايته عن محمد بن كعب: عيسى بن ميمون، وتَمَّام بن بُزَيع، ومُصَادف بن زياد، ولكنَّهم هلكى لا يتقوى الحديث بهم.

أما تمَّام بن بُزيع: فقال عنه ابن معين: ليس بشيءٍ. «الجرح

. . . .

والتعديل» (٢/ ٤٤٥).

وقال البخاري: يَتَكَلَّمونَ فيه «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٥٨).

وقال العقيلي: متروكٌ. «الضعفاء الكبير» (١/ ١٧٠).

وأما مُصَادِف بن زياد: فقال عنه أبو حاتم: مجهول. «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٤١).

وقال العقيلي: متروك. «الضعفاء» (١/ ١٧٠).

وأما عيسى بن ميمون: فقال عنه ابن معين: ليس بشيء.

وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث.

وقال أبو حاتم: متروك الحديث. انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٨٧).

ولذا قال العُقيلي: لم يُحدِّث بهذا الحديث عن محمد بن كعب ثقة. «الضعفاء الكبير» (١/ ١٧٠).

وقال أيضاً: ليس لهذا الحديث طريقٌ يَثْبُت. «الضعفاء الكبير» (٤/ ٣٤٠).

وممَّن ضعّف حديث ابن عباس أيضاً: البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٢٧٢)، والزَّيْلَعي في «نصب الرَّاية» (١/ ١٠٠)، وابن حجر العَسْقَلاني في «تلخيص الحبير» (١/ ٥١٤)، وفي «الدِّراية في تخريج أحاديث الهداية» (١/ ٨٦)، والشوكاني في «نيل الأوطار» (٢/ ٣٩٦).

. . . .

شواهدُ الحديث:

لحديث ابن عباس شواهد، منها:

١ ـ حديث ابن عمر ـ رضي اللَّه عنهما ـ أنَّه سُئل ما يقتلُ الرَّجل من الدَّواب وهو محرم؟ قال: حدثتني إحدى نسوة النَّبيِّ صلى اللَّه عليه وسلم أنَّه كان يأمرُ بقتل الكلب العَقُور، والفأرة، والعقرب، والحُدَيَّا، والغراب، والحيَّة، قال: وفي الصلاة أيضاً.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/ ١١) رقم (١٨٢٧)، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٨٥٨) رقم (١٢٠٠)، واللفظ له.

٢ ـ حديث أبي هريرة ـ رضي اللَّه عنه ـ أنَّ رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم قال: «اقتلوا الأسودينِ في الصَّلاة الحيَّة والعقرب».

أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٤/ ٣٧١ ـ ٣٧٢) رقم (٢٦٦١ ـ ٢٦٦٢)، وعبدالرزاق في «المصنَّف» (١/ ٤٤٩) رقم (١٧٥٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٤٣١) رقم (٤٩٦٨)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٣٣ ـ ٢٥٥ ـ ٤٧٣ ـ ٤٩٠)، والدارمي في «سننه» (١/ ٤٢٣) رقم (١٥٠٤)، وأبو داود في «سننه» (١/ ٣٠٥) رقم (٩٢١)، وابن ماجه في «سننه» (١/ ٣٩٤) رقم (١٢٤٥)، والترمذي في «سننه» (٢/ ٢٣٤) رقم (٣٩٠)، والنسائي في «سننه» (٣/ ١٤) رقم (١٢٠١ ـ ١٢٠٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ٤١) رقم (٨٦٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٦/ ١١٥ ـ ١١٦) رقم (٢٣٥١ ـ ٢٣٥٢)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٣٨٦) رقم (٩٣٩)، كلهم من طريق يحيى بن أبي كثير، عن ضَمْضَم بن جَوْس، عن

. . . .

أبي هريرة، وإسناده صحيح.

- يحيى بن أبي كثير: هو الطائي، ثقة، يُدلِّسُ، ويُرسل، ستأتي ترجمته في الحديث رقم (٣٤)، وذكره ابن حجر في «تعريف أهل التقديس» (صـ ١٢٧) في المرتبة الثانية، وهم من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح، وذلك لإمامته وقِلَّة تدليسه، أو كان لا يُدلِّس إلا عن ثقة.

- ضَمْضَم بن جَوْس: اليمامي، ثقة. «تقريب التهذيب» رقم (٢٩٩١).

والحديث قال عنه الترمذي: حسن صحيح. «السنن» (٢/ ٢٣٤).

وقال الحاكم: صحيح ولم يُخرِّجاه. «المستدرك» (١/ ٣٨٦).

وصحَّحه الألباني في «صحيح الجامع الصغير وزيادته» (١/ ٢٥٥) رقم (١١٤٧).

* * *

١٨ ـ حدثنا سُرَيج بن يونس؛ نا سفيان، عن عبدالله بن دينار؛ قال: رأى ابنُ عمر رِيْشَةً وهو في الصَّلاة، فَحَسِبَها عَقْرَباً، فَضَرَبها بِرِجْلِه.

رجالُ الإسنادِ:

• سُرَيج بن يونس: ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٧).

• سفيان: هو ابن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي، ثم المكي، من رؤوس الطبقة الثامنة، (ت سنة ١٩٨ هـ)، وله إحدى وتسعون سنة، وروى له الجماعة.

روىٰ عن: أيوب السَّخْتِياني، وحُمَيد الطَّويل، والزُّهْرِي، وعمرو بن دينار، وعبدالله بن دينار، وغيرهم.

روىٰ عنه: الإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهُويه، وحمَّاد بن زيد، وسُرَيج بن يونس، وغيرهم.

قال عنه عبدالرحمن بن مَهْدي: كان سفيان بن عيينة أعلم النَّاس بحديث الحجاز.

وقال عبدالله بن وهب: لا أعلمُ أحداً أعلم بتفسير القرآن من سفيان ابن عيينة.

وقال يحيى بن معين: ثقة.

وقال أبو حاتم: إمامٌ، ثقةٌ، وأثبتُ أصحاب الزُّهري: مالك، وابن عيينة، وكان أعلم بحديث عمرو بن دينار من شُعْبة. انظر: «الجرح والتعديل» (٤/٢٢٧).

. . . .

وقال ابن حجر: ثقةٌ، حافظٌ، فقيهٌ، إمامٌ، حُجَّةٌ، إلا أنَّه تغيَّر حفظه بآخرةٍ، وكان رُبَّما دلَّس عن الثقات. «تقريب التهذيب» رقم (٢٤٥١).

وذكره ابن حجر في «تعريف التقديس» (صـ ١١٤)، في المرتبة الثانية، وهم من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح، وذلك لإمامته وقلَّة تدليسه، أو كان لا يُدلِّس إلا عن ثقة.

وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (١١/ ١٧٧).

• عبداللَّه بن دينار: القُرَشي، العَدَوي، مولاهم، أبو عبدالرحمن، المَدَني، مولى ابن عمر، من الطبقة الرابعة، (ت سنة ١٢٧ هـ)، وروى له الجماعة.

روىٰ عن: عبدالله بن عمر، وأنس بن مالك، وذَكْوَان السَّمَان، وسليمان بن يسار، وغيرهم.

روىٰ عنه: إسماعيل بن جعفر المَدني، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثَّوري، وشُعْبة بن الحجاج، وجماعة.

قال عنه يحيى بن معين: ثقة.

وقال الإمام أحمد: ثقة، مستقيم الحديث.

وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: ثقة. «الجرح والتعديل» (٥/ ٤٦).

وقال ابن حجر: ثقة. «تقريب التهذيب» رقم (٣٣٠٠).

تخريجُ الأثر:

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (١/ ٤٣١) رقم (٤٩٧١).

. . . .

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٢/ ٢٦٧)، من طريق الحُميدي.

كلاهما (ابن أبي شيبة، والحميدي)، عن سفيان بن عيينة، به.

الحُكم على الأثر:

الأثر إسناده صحيح.

وصحَّحه المُباركفُوري في «تحفة الأحوذي» (٢/ ٣٣٥)، والشَّوكاني في «نيل الأوطار» (٢/ ٣٩٦).

❊ ❊ ❊

١٩ ـ حدَّثنا سُرَيج بن يونس؛ نا مروان بن معاوية؛ نا قَنَان بن عبدالله النَّهْمي، قال: سألتُ زِرّاً عن ليلةِ القدر؟ فقال: كان عمر ـ رحمه الله ـ وحذيفة وأُناس من أصحاب رسول الله ﷺ لا يَشُكُّون أنَّها ليلةُ سَبْعٍ وعشرين.

رجالُ الإسنادِ:

• سريج بن يونس: ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٧).

• مروان بن معاوية: ابن الحارث بن أسماء الفَزَاري، أبو عبدالله، الكوفي، نزيل مكة ودمشق، من الطبقة الثامنة، (ت سنة ١٩٣ هـ)، وروى له الجماعة.

روىٰ عن: إسماعيل بن أبي خالد، وقَنَان بن عبدالله النَّهْمِي، وهاشم ابن هاشم بن عُتْبَة، وجماعة.

روىٰ عنه: الإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهُويه، وأبو خَيثَمَة زُهير بن حرب، وسُرَيج بن يونس، وغيرهم.

قال عنه يحيى بن معين: ثقة. «تاريخ الدارمي» رقم (٧٤٥).

وقال علي بن المديني: ثقة فيما روى عن المعروفين، وضعَّفه فيما روىٰ عن المجهولين. «تاريخ بغداد» (٣/ ١٥٣).

وقال الإمام أحمد: ثبت، حافظ.

وقال أبو حاتم: صدوق، لا يُدْفَعُ عن صِدْق، وتكثرُ روايته عن الشُّيوخ المجهولين. انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٧٢).

وقال النسائي: ثقةٌ. انظر: «تاريخ بغداد» (٣/ ١٥٣ ـ ١٥٤).

. . . .

وقال ابن حجر: ثقةٌ، حافظ، كان يُدَلِّس أسماء الشيوخ. «تقريب التهذيب» رقم (٦٥٧٥).

وانظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٤٠٣).

• **قَنَان بن عبدالله النَّهْمي: من الطبقة السادسة، روى له البخاري في «الأدب المفرد».**

روىٰ عن: زِرْ بن حُبَيْش، وعبدالرحمن بن عَوْسَجَة، وأبي ظَبْيَان الجَنْبِيِّ، وغيرهم.

روىٰ عنه: حفص بن غِياث، وأبو معاوية محمد بن خازم الضَّرير، ومروان بن معاوية الفَزَاري، وغيرهم.

قال عنه يحيى بن معين: ثقة. «الجرح والتعديل» (٧/ ١٤٨).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٣٤٤).

وقال النسائي: ليس بالقوي. «الضعفاء والمتروكين» رقم (٤٩٨).

وقال ابن عدي: كوفيٌّ، عَزيزُ الحديث، وليس يتبيَّن على مقدار ماله ضعف. «الكامل» (٧/ ١٨٠).

وقال ابن حجر: مقبول. «تقريب التهذيب» رقم (٥٥٦٠).

قلت: لعلَّ الأقرب في حاله التوسط وهو أنَّه صدوق.

أما تجريح النسائيُّ له فهو جرح غير مُفسَّر، فلا يقوىٰ على مُعارضة التعديل.

. . . .

وأيضاً النسائيُّ ـ رحمه الله ـ كما عُرِفَ عنه التشدد في الجرح[١].

وإنَّما جعلناه في رتبة الصدوق دون الثِّقة، لأنَّه لم يُوثِّقه إلا ابن معين وهو قريب من ابن حبان في توثيق القدماء[٢].

وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٦٢٧).

● زِرّ: هو ابن حُبَيْش بن حُبَاشَة الأَسَدي، الكوفي، أبو مريم، (ت سنة ٨١، أو ٨٢، أو ٨٣ هـ)، وهو ابن مئة وسبع وعشرين، وروى له الجماعة.

روىٰ عن: عمر بن الخطاب، وأُبيٍّ بن كعب، وابن مسعود، وحذيفة ابن اليمان، وغيرهم.

روىٰ عنه: إبراهيم النَّخَعي، وعاصم بن بَهْدلة، والشَّعْبي، وأبو إسحاق الشيباني، وقَنان بن عبدالله ـ كما في إسناد المؤلِّف ـ وغيرهم.

---

(١) قال ابن حجر: «فكم من رجل أخرج له أبو داود، والترمذي، تجَنَّب النسائي إخراج حديثه، . . . . . . بل تَجنَّب إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين، وحكى أبو الفَضْل بن طاهر قال: سألتُ سعد بن علي الزَّنْجاني عن رجل، فوثَّقه، فقلت له: إنَّ النسائي لم يَحتجَّ به، فقال: يا بُنَي إنَّ لأبي عبدالرحمن شرطاً في الرجال أشدُّ من شرط البخاري ومسلم . . .»، «النكت على كتاب ابن الصلاح» (١/ ٤٨٢ ـ ٤٨٣)، وَوَصَفَهُ بالتشدُّد الحافظ ابن حجر العسقلاني في مواضع من «هدي الساري» (٤٠٥ ـ ٤٠٦ ـ ٤٨٤ ـ ٤٨٥ ـ ٤٨٧).

(٢) قال المُعلِّمي: «العجلي قريب منه ـ أي من ابن حبان ـ في توثيق المجاهيل من القدماء وكذلك ابن سعد، وابن معين، والنسائي، وآخرون غيرهما يُوثِّقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة؛ بأن يكون له فيما يُروى متابع أو شاهد، وإن لم يرو عنه إلا واحد، ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد» «التنكيل» (١/ ٧٦ ـ ٧٧).

. . . .

قال عنه ابن سعد: كان ثقة، كثير الحديث. «الطبقات الكبرى» (٦/ ١٠٥).

وقال يحيى بن معين: ثقة. «الجرح والتعديل» (٣/ ٦٢٣).

وقال العجلي: ثقة. «معرفة الثقات» (١/ ٣٧٠).

وقال ابن حجر: ثقة، جَليل. «تقريب التهذيب» رقم (٢٠٠٨).

وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٩/ ٣٣٥).

تخريج الأثر:

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٢٥١ ـ ٣٢٥) رقم (٨٦٦٧ ـ ٩٥١٤)، عن مروان بن معاوية، به.

الحُكم على الأثر:

الأثر إسناده حسن، فيه قَنَان بن عبدالله النَّهْمِي، صدوق.

* * *

٢٠ ـ حدَّثنا سُرَيج بن يونس؛ نا هُشَيم بن بَشير، نا منصور، عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس؛ قال: سمعتُ غير واحدٍ من أصحابِ رسول الله ﷺ، منهم: عمر بن الخطاب ـ وكان من أَحَبِّهم إليَّ ـ: أنَّ رسول الله ﷺ نَهَى عن الصلاةِ بعد الفَجْرِ حتى تَطْلُعَ الشَّمس، وبعد العصرِ حتى تَغْرُبَ الشَّمسُ.

رجالُ الإسنادِ:

• سُرَيج بن يونس: ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٧).

• هُشَيم بن بَشير: بن القاسم بن دِينار السُّلَمي، أبو معاوية، بن أبي خَازم، الواسطي، من الطبقة السابعة، (ت سنة ١٨٣ هـ)، وقد قارب الثمانين، وروى له الجماعة.

روىٰ عن: إسماعيل بن أبي خالد، وحُمَيد الطَّويل، ومنصور بن زَاذَان، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم.

روىٰ عنه: الإمام أحمد بن حنبل، وأبو خَيْثَمة زُهير بن حَرْب، وسَعْدُويه سعيد بن سليمان الواسطي، وسُرَيج بن يونس، وجماعة.

قال عنه عبدالرحمن بن مَهْدي: ما رأيتُ أحفظَ من هُشَيم، كان هُشَيم يقوىٰ من الحفظ على شيء لا يَقوىٰ عليه غيره.

وقال أَيَضاً: هُشَيم أعلم النَّاس بحديث سيَّار، ومنصور، ويونس، وحُصين. «الجرح والتعديل» (٩/ ١١٥).

وقال ابن سعد: كان ثقةً، كثير الحديث ثبتاً، يُدَلِّسُ كثيراً، فما قال في حديثه: أخبرنا فهو حُجَّة، وما لم يقل فيه: أخبرنا فليس بشيء.

. . . .

«الطبقات» (٧/ ٣١٣).

وقال أبو حاتم: ثقة، أحفظ من أبي عوانة. «الجرح والتعديل» (٩/ ١١٥).

وقال ابن حجر: ثقة، ثبتٌ، كثيرُ التَّدليس، والإرسال الخفي. «تقريب التهذيب» رقم (٧٣١٢).

وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٢٧٢).

• منصور: هو ابن زَاذَان الواسطي، أبو المغيرة، الثَّقفي، من الطبقة السادسة، (ت سنة ١٢٩ هـ على الصحيح)، وروى له الجماعة.

روىٰ عن: الحسن البصري، ورُفيع أبي العالية الرِّياحي، وعطاء بن أبي رباح، وعمرو بن دينار، وقَتادة، وجماعة.

روىٰ عنه: شُعْبة بن الحجَّاج، وهُشَيم بن بَشير، وأبو عوانة، وغيرهم.

قال عنه يحيى بن معين: ثقة.

وقال الإمام أحمد: شيخٌ، ثقةٌ.

وقال أبو حاتم: ثقة. انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ١٧٢).

وقال النسائي: ثقة. «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٥٢٥).

وقال ابن حجر: ثقة، ثبت، عابد. «تقريب التهذيب» رقم (٦٨٩٨).

• قَتَادة: بن دِعامة السَّدُوسي، أبو الخطَّاب، البصري، من الطبقة الرابعة،

. . . .

(ت سنة بضع وعشرين ومئة)، وروى له الجماعة.

روىٰ عن: أنس بن مالك، وأبي الشَّعثاء جابر بن زيد، والحسن البصري، وأبي العالية الرِّياحي، وجماعة.

روىٰ عنه: جرير بن حازم، وشُعْبة بن الحَجَّاج، ومنصور بن زَاذَان، وغيرهم.

قال عنه سعيد بن المسيب: ما أتاني عِراقيٌّ أحفظَ من قتادة.

وقال يحيى بن معين: ثقة.

وقال أبو حاتم: سمعتُ أحمد بن حنبل ـ وذكر قتادة ـ فأطنب في ذكره، فجعل يَنشرُ من علمه، وفقهه، ومعرفته بالاختلاف، والتفسير، وغير ذلك، وجعل يقول: عالم بالتفسير، والقرآن، وباختلاف العلماء، ووصفَهُ بالحفظ، والفقه، وقال: قلَّما تجد من يَتقدَّمه، أما المِثْلُ فلعلَّ. انظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ١٣٣ ـ ١٣٥).

وقال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد، قال شُعْبة: لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أحاديث، قال: قلت ليحيى: عدَّها؟ قال: قول علي: (القضاة ثلاثة)، وحديث (يونس بن متَّى)، وحديث (لا صلاة بعد العصر). «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٥١٢ ـ ٥١٣).

وقال ابن حجر: ثقة، ثبت. «تقريب التهذيب» رقم (٥٥١٨).

• أبو العَالية: رُفَيْع بن مِهْرَان، الرِّياحي، من الطبقة الثانية (ت سنة ٩٠ هـ، وقيل: ٩٣ هـ، وقيل بعدها)، وروى له الجماعة.

. . . .

روىٰ عن: علي بن أبي طالب، وعبدالله بن مسعود، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمر، وغيرهم.

روىٰ عنه: بكر بن عبدالله المُزَنيّ، وقَتَادة بن دِعَامة السَّدُوسي، وثابت البُنَاني، وجماعة.

قال عنه ابن معين: ثقة. «الجرح والتعديل» (٣/ ٥١٠).

وقال العجلي: ثقة، من كبار التابعين. «معرفة الثقات» (٢/ ٤١٢).

وقال أبو زرعة: ثقة. «الجرح والتعديل» (٣/ ٥١٠).

وقال أبو القاسم اللالكائي: ثقة، مُجمَعٌ على ثقته. «تهذيب الكمال» (٩/ ٢١٦).

وقال ابن حجر: ثقة، كثيرُ الإرسال. «تقريب التهذيب» رقم (١٩٥٣).

تخريجُ الحديث:

الحديث أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ٥٦٦) رقم (٨٢٦)، من طريق داود بن رُشَيد، وإسماعيل بن سالم.

وأخرجه الترمذي في «السنن» (١/ ٣٤٣) رقم (١٨٣)، والنَّسائيُّ في «السنن» (١/ ٢٩٩) رقم (٥٦١)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ٢٥٤) رقم (١٢٧٢)، من طريق أحمد بن مَنيع.

وأخرجه البزَّار في «مسنده» (١/ ٢٨٨) رقم ؛١٨٥)، من طريق الحسن بن عَرَفة.

. . . .

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١/ ١٣٧) رقم (١٤٧)، وأبو نعيم في «مستخرجه» (٢/ ٤٢٠) رقم (١٨٦٨)، من طريق محمد بن الصبَّاح.

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١/ ١٣٧) رقم (١٤٧)، من طريق زَحْمَويه زكريا بن يحيى الواسطي.

وأخرجه أبو عوانة في «مسنده» (١/ ٣٨٠)، من طريق عمرو بن عون، ومُعلَّى بن منصور.

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٩٤) رقم (١٧٦٧)، من طريق سعيد بن منصور.

وأخرجه أبو نعيم في «مستخرجه» (٢/ ٤٢٠) رقم (١٨٦٨)، من طريق أبي الرَّبيع الزَّهراني.

كلهم (داود بن رُشَيد، وإسماعيل بن سالم، وأحمد بن مَنيع، والحسن بن عَرَفة، ومحمد بن الصبَّاح، وزحْمَويه، وعمرو بن عون، ومُعلَّى بن منصور، وسعيد بن منصور، وأبو الربيع)، عن هشيم، به.

وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (١/ ٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٣٣) رقم (٧٣٢٨)، والإمام أحمد في «المسند» (١/ ٢٠)، والدارمي في «السنن» (١/ ٣٩٤) رقم (١٤٣٣)، وابن ماجة (١/ ٣٩٦) رقم (١٢٥٠)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/ ٣١٠) رقم (٢١٤٦)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢/ ٣٨٧) رقم (١٠٨٢)، والرَّامَهُرْمُزِي في «المُحدِّث الفاصل» (١/ ٤٦٩)، وأبو نُعيم في «مستخرجه» (٢/ ٤٢٠((١٨٦٩)، من طريق همَّام بن يحيى العَوْذي.

. . . .

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٥١)، والبخاري في «صحيحه» (١/ ١٩٨) رقم (٥٨١)، ومسلم في «صحيحه» (١/ ٥٦٧) رقم (٨٢٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ٢٥٤) رقم (١٢٧١)، وأبو عَوانة في «مسنده» (١/ ٣٧٩)، وأبو نعيم في «مستخرجه» (٢/ ٤٢٠) رقم (١٨٦٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٥٢)، من طريق شُعْبة ابن الحجَّاج.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ١٨)، وأبو داود في «سننه» (٢/ ٤٨) رقم (١٢٧٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٩٤) رقم (١٧٦٨)، من طريق أَبَان بن يزيد العَطَّار.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ١٩٨) رقم (٥٨١)، ومسلم في «صحيحه» (١/ ٥٦٧) رقم (٨٢٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/ ٣١٠) رقم (٢١٤٦)، وأبو عوانة في «مسنده» (١/ ٣٨٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (٣/ ٨٧)، وأبو نُعَيم في «مستخرجه» (٢/ ٤٢٠) رقم (١٨٦٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٥١)، من طريق هشام الدَّسْتَوائي.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ٥٦٧) (٨٢٦)، والبزَّار في «مسنده» (١/ ٢٨٨) رقم (١٨٤)، وأبو عوانة في «مسنده» (١/ ٣٨٠)، وأبو الشَّيخ الأصبهاني في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢/ ٣٩٠)، والسَّهْمي في «تاريخ جُرْجَان» (١/ ٩٤)، وأبو نعيم في «مستخرجه» (٢/ ٤٢٠) رقم (١٨٦٩)، من طريق سعيد بن أبي عَروبة.

. . . .

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٩٤) رقم (١٧٦٦)، من طريق أبي عوانة الوَضَّاح بن عبدالله.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ٧٩) رقم (٢٥٤٨)، من طريق أبي هلال الرَّاسِبي.

كلهم (همام بن يحيى، وشُعْبة، وأَبَان بن يزيد، وهشام الدَّستَوائي، وسعيد بن أبي عَروبة، وأبو عوانة، وأبو هلال الرَّاسبي)، عن قتادة، به.

وأخرجه البزَّار في «مسنده» (١/ ٢٩٢) رقم (١٨٨)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٦)، من طريق خالد بن يزيد، عن البَرَاء بن يزيد، عن الحسن بن أبي الحسن البصري، عن أبي العالية، به، وزاد: «لتأمُرُنَّ بالمعروف ولتَنْهَوُن عن المنكر، أو ليُسَلِّطن عليكم شَرارَكُم، فيدعوا خِيارُكُم فلا يُستجابُ لهم».

وقال العقيلي: هذا الحديث ليس بمعروف من حديث الحسن، إنَّما هو من حديث قتادة. «الضعفاء الكبير» (٢/ ١٦).

وقال البزَّار: هذا الحديث قد رُوِيَ بعضه قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عبَّاس عن عمر، وهو أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى عن الصَّلاة بعد الفجر وبعد العصر، وأما لتأمُرُنَّ بالمعروف ولتَنْهَوُنَّ عن المنكر، فلم يروه إلا البراء، عن الحسن، عن أبي العالية، عن ابن عباس، عن عمر، ولا نعلمُ أسندَ الحسن عن أبي العالية حديثاً إلا هذا الحديث، ولم يروه عنه إلا خالد بن يزيد، ولم يروِ أبو العالية، عن ابن عباس، عن عمر، إلا هذا الحديث، والبراء بن يزيد ليس بالقوي، وقد احتُمِلَ حديثه وروى عنه جماعة.

. . . .

«البحر الزَّخَّار» (١/ ٢٩٣).

وخالف طاووس أبا العالية، فرواه عن ابن عباس، ولم يذكر عمر. أخرجه النسائي في «الكبرى» (١/ ١٥٤) رقم (٣٦٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٩٧) رقم (١٧٩٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٥٣).

الحُكم على الحديث:

الحديث إسناده صحيح، وهو مُخَرَّج في الصحيحين ـ كما تقدم ـ.

❊ ❊ ❊

٢١ـ حدَّثنا سُريج بن يونس؛ نا علي بن ثابت، عن بكر بن خُنَيس، عن عطاء بن عجلان، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: «**ركعتين مُقْتصدتين**[1] **بتفكُّرٍ خيرٌ من قيامِ ليلةٍ والقلبُ سَاهي**»[2].

رجالُ الإسنادِ:

• سُريج بن يونس: ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٧).

• علي بن ثابت: الجَزَري، أبو أحمد، الهاشمي، مولاهم من الطبقة التاسعة، وروى له أبو داود، والترمذي.

---

(١) كذا وقع في المخطوط، ووقع في مصادر التخريج: «ركعتان مقتصدتان»، وما وقع هنا يمكن أن يُخرَّج على أحد التخريجات الآتية:
ـ أن يكون المضاف محذوفاً، وهو المبتدأ، وأُبقي المضاف إليه على إعرابه بالجَرِّ، والتقدير: صلاةُ ركعتين، أو قيامُ ركعتين، ومن شواهد ذلك: قراءة ابن جَمَّاز: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧]. انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٢٨١).
ـ أو أن يكون المضاف محذوفاً، وأقيم المضاف إليه مقامه فجُعِلَ مبتدأ ورفع بالألف، لكن كُتب بالياء من أجل الإماله، وينبغي أن يقرأ هنا بالألف وإن رسم بالياء، كما كتبوا (الربا، والربي) بالألف، والياء، ويقرأ بالألف لا غير. انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١/ ١٥٨).
ويكون قوله: «خيرٌ» خبراً للمبتدأ في الحالتين.

(٢) كذا وقع في الأصل (ساهي) بالياء، والاسم المنقوص إذا كان نكرة منوناً مرفوعاً أو مجروراً فالأرجحُ حذفُ يائه، وإعرابه بحركة مُقَدَّرة على الياء المحذوفة، ويجوز إثباتها، وعليه جاءت قراءة ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، بإثبات الياء في الوقف. انظر: «أوضح المسالك» لابن هشام (٤/ ٣٠٩)، «البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة» لعبد الفتاح عبدالغني القاضي (صـ١٦٧).

. . . .

روى عن: جَعْفر بن بُرْقان، والحسن بن دينار، وسفيان الثَّوري، وجماعة.

وهو هنا يروي عن بكر بن خُنَيْس، وهذا ليس ببعيد، فبكر بن خُنَيس من طبقة شيوخه، وكلاهما من أهل بغداد، وتلاميذ بكر بن خُنَيْس من طبقة علي بن ثابت.

روى عنه: الإمام أحمد بن حَنْبل، وأبو خَيثمة زُهَير بن حَرْب، وسُرَيج بن يونس، ويحيى بن معين، وغيرهم.

قال عنه ابن سعد: كان ثقة، صدوقاً. «الطبقات الكبرى» (٧/ ٣٣٠).

وقال ابن معين: ثقة. «تاريخ الدارمي» رقم (٦٣٥).

وقال ابن نُمير: ثقة.

وقال الإمام أحمد: ثقة، صدوق. انظر: «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٥٧).

وقال العجلي: ثقة. «معرفة الثقات» (٢/ ١٥٢) رقم (١٢٩١).

وقال أبو زرعة: ثقة، لا بأس به. «الجرح والتعديل» (٦/ ١٧٧).

وقال أبوداود: ثقة. «سؤالات الآجُرِّي» (٢/ ٢٦٧) رقم (١٨٠١).

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وهو أحبُّ إليَّ من سُويد بن عبدالعزيز. «الجرح والتعديل» (٦/ ١٧٧).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤٥٦)، وقال: رُبَّما أخطأ.

وقال الأَزْدِي: ضعيف الحديث. «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي

. . . .

(٢/ ١٩١)، «ميزان الاعتدال» (٣/ ١١٦).

وقال ابن حجر: صدوق، رُبَّما أخطأ. «تقريب التهذيب» رقم (٤٦٩٦).

قلتُ: الراجح أنَّه ثقةٌ، كما تقدم من أقوال جمهور الأئمة، أما قول ابن حبان: رُبَّما أخطأ، فلا يؤثر هنا في مقابل توثيق هؤلاء الأئمة، وابن حبان معروف بتشدُّده في الجرح[1].

وأما تضعيف الأَزْدي له، فهو رحمه الله لا يُعتدُّ بقوله في الجرح، قال الذهبي: «أبو الفتح يُسرف في الجرح، وله مُصَنَّف كبير إلى الغاية في المجروحين، جَمَعَ فأوعى، وجرَّح خلقاً بنفسه، لم يسبقه أحد إلى التَّكلُّم فيهم، وهو المُتَكلَّم فيه». «ميزان الاعتدال» (١/ ٥).

وقال أيضاً: «وعليه في كتابه الضعفاء مؤاخذات، فإنه ضعَّف جماعة بلا دليل، بل قد يكون غيره قد وثَّقهم». «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٤٨).

ونَصَّ الحافظ ابن حجر العسقلاني في «هدي الساري» (صـ٤٤٠) على عدم الاعتداد بتجريح أبي الفتح الأَزْدي ، فقال: «الأَزْدي ضعيف، فكيف يُقبَلُ منه تضعيفُ الثِّقات؟!».

وانظر أيضاً: «هدي الساري» (٤٠٥ ـ ٤١١ ـ ٤١٨ ـ ٤٢١ ـ ٤٥٢).

● بكر بن خُنَيس: الكوفي، العابد، سكن بغداد، من الطبقة السابعة، وروى له الترمذي، وابن ماجه.

---

(١) انظر: (صـ ١٧٣).

. . . .

روى عن: ثابت البُنَاني، وعطاء بن أبي رباح، ويونس بن عبيد، وعطاء بن عجلان، وغيرهم. «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٩٤).

روى عنه: آدم بن أبي إياس، وأَسَد بن موسى، ووكيع بن الجرَّاح، وغيرهم.

قال عنه يحيى بن معين: صالحٌ، لا باس به، إلا أنَّه يروي عن ضعفاء، ويُكتبُ من حديثه الرِّقاق. «تاريخ بغداد» (٧/ ٩٢).

وقال العجلي: ثقة. «معرفة الثقات» (١/ ٢٥١).

وقال عنه ابن معين أيضاً: لا شيء[1].

وقال عمرو بن علي الفلَّاس: ضعيف. «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٨٤).

وقال أبو زرعة: ذاهب.

---

(١) قول ابن معين: (لاشيء)، أو (ليس بشيء)، لا تفيد الجرح مطلقاً، فهي من العبارات التي تُستخدم عند ابن معين لمعانٍ:
- فقد يُطلقها على الراوي الذي قلَّت روايته، فلم يروِ حديثاً كثيراً، قاله ابن القطَّان. انظر: «هدي الساري» (صـ٤٤١).
- وقد تُحملُ على أنَّه أراد به في حديث بعينه سُئل عنه. انظر: «فتح الباري» (١/ ٢٢٨).
- وقد تُحمَلُ على أنَّها ليس له من الحديث ما يُشتغل به، قاله الحاكم. انظر: «فتح الباري» (٦/ ٤١٠).
- وقد يستعملها في الضعيف الذي يُعتبر به.
- وقد يستعملها في الضَّعْف الشديد. انظر للاستزادة: مقدِّمة كتاب «التاريخ» لابن معين، تحقيق الدكتور: أحمد محمد نور سيف (١/ ١١٥)، فعلى هذا لا يُعارض قوله هنا: (لا شيء) مع ما تقدَّم من توثيقه له.

. . . .

وقال يعقوب بن شيبة: ضعيف الحديث، وهو موصوفٌ بالعبادة، والزُّهد. انظر: «تاريخ بغداد» (٧/ ٩٣).

وقال أبو داود: ليس بشيء. «سؤالات الآجري» (٢/ ٢٨٦).

وقال أبو حاتم: كان رجلًا صالحاً، غزَّاءً، وليس هو بقوي في الحديث، قلت: هو متروك الحديث؟ قال: لا يبلغ به التَّركُ. انظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٨٤).

وقال البزَّار: ليس بالقوي. «كشف الأستار» (٤/ ٢٣).

وقال النَّسائي: ضعيف. «الضعفاء والمتروكين» رقم (٨٤).

وقال الدارقطني: متروك. «تاريخ بغداد» (٧/ ٩٣).

وقال الذهبي: واهٍ. «الكاشف» (١/ ٢٧٤).

وقال ابن حجر: صدوق، له أغلاط، أفرط فيه ابن حبان. «تقريب التهذيب» رقم (٧٢٩).

قلتُ: الراجح من حاله أنَّه ضعيف، لتضعيف جمهور النّقاد له.

وأما قول ابن معين: صالح، لا بأس به، فلا يُقَدَّم قوله على قول جمهور النُّقَّاد.

وأما توثيق العجلي له، فهذا من تساهله ـ رحمه الله ـ[1].

---

(١) قال المعلِّمي: «. . . والعجلي قريب منه ـ اي من ابن حبَّان ـ في توثيق المجاهيل من القُدماء . . . .» «التنكيل» (١/ ٦٦).

. . . .

انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٤/ ٢٠٨).

• عطاء بن عجلان: الحَنَفي، أبو محمد، البصري، العطَّار، من الطبقة الخامسة، وروى له الترمذي.

روى عن: أنس بن مالك، والحسن البصري، وعكرمة بن خالد المخزومي، وغيرهم.

روى عنه: بكر بن خُنَيْس، وحماد بن سلمة، ومروان بن معاوية الفَزَاري، وغيرهم.

قال عنه يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء، كذَّاب.

وقال عمرو بن علي الفلَّاس: كان كذَّاباً. انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٣٥).

وقال البخاري: منكر الحديث. «الضعفاء الصغير» (صـ٦٤).

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً، مثل أبان بن أبي عياش وذا الضَّرب، وهو متروك الحديث. «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٣٥).

وقال ابن حجر: متروكٌ. «تقريب التهذيب» رقم (٤٥٩٤).

وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٩٤).

• عكرمة: هو ابن خالد بن العاص بن هشام المخزومي، من الطبقة الثالثة، وروى له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي.

روى عن: عبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمر، وأبي هريرة، وسعيد

. . . .

ابن جُبير، وغيرهم.

روى عنه: أيوب السَّخْتياني، والأَوْزاعي، وعطاء بن عجلان، وغيرهم.

قال عنه يحيى بن معين، وأبو زرعة: ثقة. «الجرح والتعديل» (٧/ ٩).

وقال النسائي: ثقة. «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٢٥٠).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٢٣١).

وقال الإمام أحمد: عكرمة بن خالد لم يسمع من ابن عباس شيئاً، إنما يُحدِّث عن سعيد بن جُبير. «الجامع في العلل ومعرفة الرجال» (١/ ١٥٥).

وقال ابن حجر: ثقة. «تقريب التهذيب» رقم (٤٦٦٨).

تخريجُ الأثر:

أخرجه ابن المبارك في «الزهد» صـ٩٧ رقم (٢٨٨)، عن رجل، عن عكرمة، به.

وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في «العظمة» (١/ ٣٠١) رقم (٤٤)، من طريق محمد بن كثير، عن أبي إسحاق بن إبراهيم بن محمد الفَزَاري، عن عطاء بن السَّائب، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس.

الحُكم على الأثر:

الأثر إسناده ضعيف جداً، فيه عطاء بن عجلان، وهو متروك، وبكر

. . . .

ابن خُنَيس ضعيف.

وأما المتابعة التي أخرجها ابن المبارك، فهي ضعيفة؛ لأنَّها عن رجل.

وأما متابعة سعيد بن جُبَير لعكرمة بن خالد، فإسنادها ضعيف؛ فيه محمد ابن كثير بن أبي عطاء الثقفي، ضعيف، ضعَّفه الإمام أحمد بن حنبل. انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٦٩).

وقال البخاري: لَيِّنٌ جداً. «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٣٣٣).

وأيضاً هو من رواية إبراهيم بن محمد الفَزَاري عن عطاء بن السَّائب، وعطاء اختلط في آخر عمره، وإبراهيم الفزاري لا يعلم هل روى عنه قبل الاختلاط أم بعده. انظر: «الكواكب النيِّرات» لابن الكيَّال (ص٣١٩).

❊ ❊ ❊

٢٢ـ حدثنا سُرَيج بن يونس نا علي بن ثابت، عن ابن مجاهد، عن مجاهد ـ في قول الله تعالى: ﴿فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ غَفُورًا﴾ ـ[١]؛ قال: هم [التوابون][٢].

رجالُ الإسنادِ:

- سُرَيج بن يونس: ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٧).
- علي بن ثابت: ثقة، تقدمت، ترجمته في الحديث رقم (٢١).
- ابن مجاهد: هو عبدالوهاب[٣] بن مجاهد بن جَبْر المكي، من الطبقة السابعة، وروى له ابن ماجه.

روى عن: عطاء بن أبي رباح، وأبيه مجاهد.

روى عنه: إسماعيل بن عَيَّاش، وعبدالرزاق بن همَّام، وعبدالوهاب ابن عطاء الخَفَّاف، وغيرهم.

ويروي عنه هنا علي بن ثابت، وهذا ليس ببعيد، فعلي بن ثابت ـ كما

(١) سورة الإسراء آية (٢٥).

(٢) في الأصل تعديل على الكلمة، وقد ظهر لي بعد تأمل أنَّها التَّوابون، ويدل لذلك أيضاً ما أخرجه الطبري في «تفسير» (١٥/ ٧٠)، بسنده إلى مجاهد في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ غَفُورًا﴾ قال: الأوَّابون: الرَّاجعون التَّائبون.

(٣) جاءت تسمية ابن مجاهد الذي يروي عن مجاهد بأنَّه عبدالوهاب في عدد من المصنَّفات، انظر: «سنن ابن ماجه» (١/ ٢٢٨)، «تفسير الطبري» (١/ ٢١٣)، «تفسير ابن أبي حاتم» (٢/ ٥٤٣)، «المعجم الكبير» للطبراني (١١/ ٩٧)، «المعجم الأوسط» (٣/ ٣٥٥)، «التمهيد» (٧/ ١٣٢) «حلية الأولياء» (٣/ ٣٠٣)، «تاريخ دمشق» (٧/ ٣٩٨) (٤٠/ ٣٣٦) (٦٢/ ٢٥٠).

. . . .

تقدَّم ـ من الطبقة التاسعة، وتلاميذ عبدالوهاب بن مجاهد (كعبدالرزاق، والخفَّاف) من التاسعة. انظر: «تقريب التهذيب» رقم (٤٠٦٤، ٤٢٦٢).

وأيضاً عبدالوهاب بن مجاهد مكِّي، فيمكن أن يكون سمع من علي ابن ثابت في حَجٍّ.

قال عنه سفيان الثَّوري: كذَّاب.

وقال وكيع: كانوا يقولون: إنَّ عبدالوهاب بن مجاهد لم يسمع من أبيه.

وقال ابن معين: ضعيف.

وقال الإمام أحمد: عبدالوهاب بن مجاهد لم يسمع من أبيه، ليس بشيء، ضعيفُ الحديث.

وقال أبو حاتم: ضعيف. انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٧٠).

وقال النسائي: متروكُ الحديث. «الضعفاء والمتروكين» رقم (٣٧٥).

وقال ابن حجر: متروك. «تقريب التهذيب» (٤٢٦٣).

• **مُجَاهد: بن جَبْر، أبو الحجَّاج، المخزومي، مولاهم، المكي، من الطبقة الثالثة، (ت سنة ١٠١، أو ١٠٢، أو ١٠٣، أو ١٠٤ هـ)، وله ثلاث وثمانون، وروى له الجماعة.**

روى عن: جابر بن عبدالله، وعبدالله بن عمر بن الخطاب، وعبدالله ابن عباس، وأبي هريرة، وغيرهم.

روى عنه: أيوبُ السَّخْتياني، والحسنُ بن مسلم بن يَنَّاق، وسليمانُ الأحول، وجماعة.

. . . .

ويروى عنه هنا ابنه عبدالوهاب، وتقدَّم قول الإمام أحمد أنَّ عبدالوهاب لم يسمع من أبيه.

قال عنه ابن سعد: كان ثقةً، فقيهاً، سالماً، كثير الحديث. «الطبقات الكبرى» (٥/ ٣٦٧).

وقال يحيى بن معين: ثقة. «الجرح والتعديل» (٨/ ٣١٩).

وقال العجلي: مكيٌّ، تابعيٌّ، ثقة. «معرفة الثقات» (٢/ ٢٦٥).

وقال أبو زرعة: ثقة. «الجرح والتعديل» (٨/ ٣١٩).

وقال ابن حبان: كان فقيهاً، ورعاً، عابداً، متقناً. «الثقات» (٥/ ٤١٩).

وقال ابن حجر: ثقة، إمام في التفسير، وفي العلم. «تقريب التهذيب» رقم (٦٤٨١).

وانظر: ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٢٢٨).

تخريج الأثر:

الأثر أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٧٠)، من طريق ابن أبي نَجيح، وابن جريج، عن مجاهد، أنَّه قال في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ غَفُورًا﴾ قال: الأوّابون: الراجعون التائبون.

الحكمُ على الأثر:

الأثر صحيح عن مجاهد من الطريق الذي أخرجه ابن جرير، وأمّا

. . . .

إسناد المصنِّف ففيه عبدالوهاب بن مجاهد، وهو متروك ـ كما سبق ـ.

وإسناد الطبري هكذا، قال: حدثني محمد بن عمرو، قال: ثنا أبو عاصم؛ قال: ثنا عيسى، عن ابن أبي نَجيح، عن مجاهد، فذكره.

ـ محمد بن عمرو: هو ابن العباس الباهلي، أبو بكر، البصري، ثقة، قال عنه ابن خراش: كان ثقة. «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٤٣).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٠٧).

وصحَّح حديثه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ٢٨١)، وابن حبان في «صحيحه» (٦/ ٢٤٢) رقم (٢٤٩٥)، والمقدسي في «الأحاديث المختارة» (٣/ ٤٣٥) رقم (١٢٣٥).

ـ أبو عاصم: هو الضَّحَّاك بن مَخْلَدْ، النَّبِيل، قال عنه ابن حجر: ثقة، ثبت. «تقريب التهذيب» رقم (٢٩٧٧).

ـ عيسى: هو ابن ميمون المكي، قال عنه ابن حجر: ثقة. «تقريب التهذيب» رقم (٥٣٣٤).

ـ وابن أبي نَجيح: هو عبدالله بن يسار المكي، أبو يسار، ثقة، ستأتي ترجمته في الحديث رقم (٥٢).

* * *

٢٣ ـ حدثنا سُرَيج، نا عمر بن عبدالرحمن، عن منصور بن المُعْتمر عن أبي علي بن تمَّام وهو الصَّيْقَل، عن أبيه[1]، عن العبَّاس بن عبدالمطلب؛ قال: كانوا يَدْخُلونَ على النَّبيِّ ﷺ فلا يَسْتاكون، فقال: «**تَدْخلون عليَّ قُلْحاً؟**[2] **لولا أَنْ أَشُقَّ على أمتي لفرضتُ عليهم السِّواكَ كما فُرِضَ عليهم الوضوءُ**».

رجالُ الإسنادِ:

• سُرَيج: ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٧).

• عمر بن عبدالرحمن: بن قيس الأبَّار، أبو حفص، الكوفي، نزيل بغداد، من صغار الطبقة الثامنة، روى له البخاري في «خلق أفعال العباد»، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

روى عن: الأَعْمَش، ومنصور بن المعتمر، ويحيى بن سعيد بن القطَّان، وغيرهم.

روى عنه: داود بن رُشَيد، وسُرَيج بن يونس، وسليمان بن كَرَّاز، ويحيى بن معين، وغيرهم.

قال عنه يحيى بن معين: ثقة. «تاريخ الدُّوري» (٢/ ٤٣١).

وقال عثمان بن أبي شيبة: ثقة.

---

(١) كذا وقع في المخطوط، وهو خطأ والصواب: [عن أبي علي الصَّيقل، عن جعفر بن تمَّام، عن أبيه، عن العباس] ـ كما سيأتي في التخريج ـ.

(٢) القَلَح: صُفْرة تعلو الأسنان، وَوَسَخ يركَبُها. انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٤/ ٩٩).

. . . .

وقال الإمام أحمد: ما كان به بأس. انظر: «تاريخ بغداد» (١١/ ١٩٢).

وقال أبو زرعة: صدوق. انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ١٢٢).

وقال النسائي: ليس به بأس. «تهذيب الكمال» (٢١/ ٤٢٨).

وقال الدارقطني: ثقة. «سؤالات البرقاني» رقم(٣٤٦).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ١٨٩).

وقال ابن حجر: صدوق، وكان يَحْفَظ. «تقريب التهذيب» رقم (٤٩٣٧).

● منصور بن المُعْتَمِر: ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٨).

● أبو علي بن تمام الصَّيْقَل: كذا جاء اسمه في الأصل، وهو تصحيف، وصوابه: «أبو علي الصيقل»، وهو الزَّرَّاد، اختلف في اسمه، فقيل: الحسن، وقيل: عيسى.

انظر: «تعجيل المنفعة» (١/ ٣٦٣)، «مُوضِّح أوهام الجَمْع والتفريق» (٢/ ٢٨٤).

روى عن: جعفر بن تمَّام.

روى عنه: منصور بن المُعْتَمِر، والثَّوري. انظر: «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٦٤)، «الجرح والتعديل» (٩/ ٤٠٩).

قال عنه أبو علي بن السَّكَن: مجهول. انظر: «ميزان الاعتدال» (٤/ ٥٥٤)، «تعجيل المنفعة» (٢/ ٥١٣).

. . . .

وقال البزَّار: أبو علي هذا لا يُعرف حاله. «لسان الميزان» (٤/ ١٦٩).

وقال ابن القطَّان: لا يُعْرفُ له حال، ولا اسم.

وقال أيضاً: مجهول. «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ١٢١، ١٢٣).

● تمَّام: تمَّام والد أبي علي الصيقل: كذا جاء في الأصل، وتقدَّم أنه تصحيف، فليس أباً للصيقل، والصواب أنَّه جعفر بن تمَّام، عن أبيه، وجعفر هذا هو ابن تمَّام ابن عباس بن عبدالمطلب الهاشمي. انظر: «التاريخ الكبير» (٢/١٦٩).

روى عن: أبيه.

روى عنه: أبو حازم المَدِيني، وابن أبي ذئب، وأبو علي الصَّيْقَل. انظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٧٥).

قال عنه أبو زرعة: مديني، ثقة. «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٧٥).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ١٣٢).

● أبوه: هو تمّام بن العبَّاس بن عبدالمطلب الهاشمي، ابن عم النَّبيِّ صلى اللَّه عليه وسلم، أمُّه أمُّ ولدٍ رومية، وكان أصغر ولد أبيه. «تعجيل المنفعة» (١/٣٦٢).

روى عن: النَّبي ﷺ، وعن أبيه.

روى عنه: ابنه جعفر بن تمَّام، والثَّوري. انظر: «تعجيل المنفعة» (١/ ٣٦٢).

ذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٨٥).

وذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٤٠)، وابن أبي حاتم في

. . . .

«الجرح والتعديل» (٢/ ٤٤٥)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلًا.

وهو مُخْتَلَفٌ في صحبته. انظر: «معرفة الصحابة» لأبي نُعَيم (١/ ٢١١)، والراجح من حاله أنَّه مجهول الحال، وقد نصَّ ابن حبان أنَّ روايته عن النَّبيِّ ﷺ مرسلة. «الإصابة» (١/ ٣١٠).

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه منصور بن المعتمر، عن أبي علي الصَّيْقَل، واخْتُلِف فيه على منصور على أوجه:

[الوجه الأول]:

(منصور، عن أبي علي الصَّيقَل، عن جعفر بن تمَّام، عن تمَّام بن العباس، عن العباس، مرفوعاً).

أخرج هذا الطريق المُصَنِّف من طريق سُرَيج بن يونس، عن عمر بن عبدالرحمن، عن منصور، ولكن وقع في الإسناد خطأ كما يظهر من الرواية.

ورواه على الصواب، أبو يعلى في «مسنده» (١٢/ ٧١) رقم (٦٧١٠)، ومن طريقه الضِّياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٨/ ٣٩٣) رقم (٤٨٦).

وأخرجه أيضاً البغوي في «معجم الصحابة» (١/ ٣٨٢).

كلاهما (أبو يعلى، والبغوي)، عن سُرَيج بن يونس، به.

وتابع سُرَيج بن يونس على روايته على هذا الوجه، عن عمر بن

. . . .

عبدالرحمن: سليمان بن كَرَّاز، وإسحاق بن إدريس البصري.

ـ **أما رواية سليمان بن كرَّاز**: فأخرجها البزَّار في «مسنده» (٤/ ١٢٩) رقم (١٣٠٢).

وسليمان بن كرَّاز[1]: هو أبو داود الطُّفَاوي، وهو ضعيف، قال عنه أبو حاتم: ضعيف الحديث. «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢/ ٢٣) رقم (١٥٤١).

وقال العقيلي: الغالب على حديثه الوَهْمُ. «الضعفاء الكبير» (٢/ ١٣٨).

وقال البزَّار: لا بأس به. «البحر الزخَّار» (٤/ ١٢٩).

ـ **وأما رواية إسحاق بن إدريس**: فأخرجها الحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٤٥) رقم (٥١٧).

وإسحاق بن إدريس، ضعيف، قال عنه يحيى بن معين: ليس بشيء، يضعُ الأحاديث. «التاريخ» (٢/ ٢٤).

وقال البخاري: سكتوا عنه. «التاريخ الأوسط» (٢/ ٢٢٦).

وقال أيضاً: تَرَكَهُ النَّاسُ. «التاريخ الكبير» (١/ ٣٥٧).

وقال أبو زُرعة: واهي الحديث، ضعيف الحديث.

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث. انظر: «الجرح والتعديل»

---

(١) كرَّاز: بالراء المشدَّدة والزاي، كذا ضبطه ابن ماكولا في «الإكمال» (٧/ ١٧٢)، وصوَّبه أبو الحسن بن القطَّان في «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٢١٩)، (٥/ ١٢٣).

. . . .

(٢/ ٢١٣).

وقال النسائي: متروك الحديث. «الضعفاء والمتروكين» رقم (٤٧).

وخالف سُرَّيح بن يونس، وسليمان بن كرَّاز، وإسحاق بن إدريس في روايتهم عن عمر بن عبدالرحمن على هذا الوجه: أبو عُبَيد القاسم بن سَلَّام، ومحمد بن محبوب.

ـ **أما رواية أبي عُبَيد**: فأخرجها هو في «غريب الحديث» (١/ ٣٤٢)، عن عمر بن عبدالرحمن، عن منصور، عن أبي علي الصيقل، عن جعفر ابن تمَّام، عن النبي ﷺ، مرسلًا.

ـ **وأما رواية محمد بن محبوب**: فأخرجها البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٤٠)، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٣٦)، عن محمد بن محبوب، عن عمر بن عبدالرحمن، عن منصور، عن أبي علي الصَّيْقِل، عن جعفر بن تمّام، عن أبيه، عن ابن عباس، مرفوعاً.

[الوجه الثاني]:

(منصور، عن أبي علي الصَّيْقَل، عن جعفر بن تمَّام، عن أبيه تمَّام، عن النبي ﷺ، مرسلًا)، ليس فيه ذكر للعباس بن عبدالمطَّلب.

رواه عن منصور على هذا الوجه: جَرير بن عبدالحميد، وشَيْبان النَّحوي، والفُضَيل بن عياض، وزائدة بن قُدَامة، وقيس بن الرَّبيع (في أحد الأوجه عنه).

* **أما رواية جَرير بن عبدالحميد، عن منصور:**

فأخرجها البغوي في «معجم الصحابة» (١/ ٣٨١)، والطبراني في

. . . .

«الكبير» (٢/ ٦٤) رقم (١٣٠٣)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/ ٢١٣)، وابن السَّكن في «الصحابة» ـ كما في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ١٢١) ـ.

وذكر البخاري وجهاً آخر عن جَرير، وهو: عن جَرير، عن منصور، عن أبي علي الصَّيْقل، عن جعفر بن تمَّام بن عباس، عن النبي ﷺ. انظر: «التاريخ الكبير» (٢/ ١٤٠). ولم أقف على من أخرجه.

وجَرير بن عبدالحميد، ثقة. ستأتي ترجمته في الحديث رقم (٥٩).

*** وأما رواية شَيْبان بن عبدالرحمن النَّحَوي، عن منصور:**

فأخرجها البغوي في «معجم الصحابة[١]» ـ كما في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ١٢٢) ـ وابن طولون في «الأحاديث المشتملة على مئة نسبة إلى الصنائع» (ص٨٨).

*** وأما رواية الفُضَيل بن عياض، عن منصور:**

فأخرجها ابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ١١٣)، وابن السَّكن في «الصحابة» ـ كما في «بيان الوهم والإيهام[٢]» (٥/ ١٢١).

والفُضَيل: ثقةٌ، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٦).

*** وأما رواية زائدة، عن منصور:**

فذكرها أبو علي بن السكن في «الصحابة» ـ كما في «بيان الوهم

---

(١) السند ساقط من المطبوع (١/ ٣٨٢)، وقد ذكره ابن القطان كاملًا.

(٢) وتصحف فيه الفُضَيل بن عياض إلى الفُضَيل بن عيَّاش.

. . . .

والإيهام» (١/ ١٢١) ـ ولم أقف على من أخرجها.

وزائدة بن قدامة، ثقة، ثبت. «تقريب التهذيب» رقم (١٩٨٢).

*** وأما رواية قيس بن الرَّبيع، عن منصور:**

فاختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: قيس بن الرَّبيع، عن منصور، عن أبي علي الصَّيْقَل، عن جعفر بن تمام، عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ، مرسلًا.

ذكر هذا الوجه أبو علي بن السَّكَن في «الصحابة» ـ كما في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ١٢١) ـ ولم أقف على من أخرجه.

الوجه الثاني: قيس بن الرَّبيع، عن أبي على الصَّيقل، عن تمَّام بن معبد، عن ابن عباس، مرفوعاً.

أخرجه الخطيب البغدادي في «مُوضِّح أوهام الجَمْع والتفريق» (٢/ ٢٨٤)، من طريق يحيى بن عبدالحميد، عن قيس بن الرَّبيع، به.
ويحيى بن عبدالحميد: ضعيف، ضعَّفه الإمام أحمد. «الجرح والتعديل» (٩/ ١٦٨).

وقال البخاري: سكتوا عنه. «الضعفاء الصغير» رقم (٣٩٨).

وقال النسائي: ضعيف. «الضعفاء والمتروكين» رقم (٦٢٤).

الوجه الثالث: قيس بن الرَّبيع، عن أبي علي الصَّيْقل، عن جعفر بن تمَّام، عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ، مرسلًا.

رواه الخطيب البغدادي في «مُوضِّح أوهام الجَمْع والتفريق» (٢/ ٢٨٤)،

. . . .

من طريق أبي النَّضْر هاشم بن القاسم، عن قيس بن الرَّبيع، به.

وأبو النضر: ثقة، ثبت. «تقريب التهذيب» رقم (٧٢٥٦).

وقيس بن الرَّبيع: ضعيف، أفسد عليه ابنه مروياته[١].

وتابع منصور بن المُعْتمر في روايته عن أبي علي الصَّيْقَل على هذا الوجه (الوجه الثاني): سفيان الثَّوري (في أحد الأوجه عنه).

رواه الإمام أحمد في «مسنده» (١/ ٢١٤)، ومن طريقه الخطيب في «موضِّح أوهام الجَمْع والتفريق» (٢/ ٢٨٤)، عن إسماعيل بن عمر.

وأخرجه النسائي في «الإغراب» رقم (١٧١)، ومن طريقه ابن دقيق العيد في «الإمام» (١/ ٣٥١)، من طريق أبي قُتيبة سَلَم بن قُتيبة.

كلاهما (إسماعيل بن عمر، وسَلَم بن قُتيبة)، عن سفيان الثَّوري، به.

وإسماعيل بن عمر: هو الواسطي، ثقة. «تقريب التهذيب» (٤٦٩).

وسَلَم بن قُتيبة: هو الشَّعيري، الخُراساني، صدوق. «تقريب التهذيب» رقم (٢٤٧١).

وخالف إسماعيل بن عمر، وسَلَم بن قُتيبة في روايتهم عن الثَّوري على هذا الوجه: معاوية بن هشام، وقَبيصة بن عقبة، وعبيدالله بن عبيدالرحمن الأَشْجعي.

ـ فرواه معاوية بن هشام، عن الثَّوري، عن أبي علي الصَّيْقَل، عن قُثَم ابن تمَّام، أو تمَّام بن قُثَم، عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ.

(١) انظر: (صـ ٤٣٥).

. . . .

أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٤٤٢)، وأبو نُعَيم في «معرفة الصحابة» (٣/ ٢١٢).

قال ابن حجر: رواية معاوية بن هشام عنه ـ أي الثَّوري ـ بخلاف القوم شاذَّة، وهو موصوف بسوء الحفظ. «تعجيل المنفعة» (١/ ٣٦٤).

ـ ورواه قبيصة بن عُقْبة، عن الثَّوري، عن أبي علي الصَّيْقل، عن جعفر بيّاع الأَنْماط، عن جعفر بن تمَّام بن العبَّاس، عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٦٤)، وعنه أبو نُعَيم في «معرفة الصحابة» (٣/ ٢١٢)[1].

وقبيصة بن عقبة: هو السُّوَائي، صدوق، رُبَّما خالف. «تقريب التهذيب» رقم (٥٥١٢).

ـ ورواه عبيدالله بن عبيدالرحمن الأَشْجعي، عن الثَّوري، عن أبي علي الصَّيْقل، عن جعفر بن تمَّام، عن ابن عباس، مرفوعاً.

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٣٦).

وعبيدالله بن عبيدالرحمن: ثقة، مأمون، أثبتُ النَّاس كتاباً في الثَّوري. «تقريب التهذيب» رقم (٤٣١٨).

وذكر البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٠٤) وجهاً آخر عن الثَّوري، وهو: الثَّوري، عن منصور، عن أبي علي الصَّيْقل، عن تمَّام بن العبَّاس، عن ابن عباس، مرفوعاً.

---

(١) لكن وقع في إسناده: قبيصة عن الثوري، عن منصور، عن أبي علي الصيقل.

. . . .

وأقرب هذه الأوجه عن الثَّوري: رواية إسماعيل بن عمر، وسَلْم بن قُتيبة، وهي على هذا الوجه موافقة لرواية منصور بن المُعْتمر.

النظرُ في الأوجه:

هذا الحديث فيه اضطراب شديد في إسناده ـ كما سبق ـ وقد ذكر أئمة الحديث هذا الاضطراب.

قال الدارقطني: في الحديث اضطراب، وقد اختلفوا عليه فيه، يُشْبِهُ أن يكون الاضطراب فيه منه ـ يعني من أبي علي الصَّيْقَل ـ. انظر: «الإمام» لابن دقيق العيد (١/ ٣٨٥).

وقال البيهقي: وهو حديث مُخْتَلَف في إسناده. «السنن الكبرى» (١/ ٣١).

وقال أبو علي بن السَّكن: فيه اضطراب. «تلخيص الحبير» (١/ ١١٥).

وكذا أعلَّه ابن دقيق العيد بالاضطراب. «الإمام» (١/ ٣٨٤).

ومن خلال النظر في أوجه الاختلاف، يتبيَّن أنَّ الخلاف فيه بين أصحاب منصور.

فسُرَيج بن يونس، وسليمان بن كرَّاز، وإسحاق بن إدريس رووه عن منصور، عن أبي علي الصيقل، عن جعفر بن تمام، عن تمام، عن العباس، مرفوعاً.

وتقدم أنَّ سُريجاً ثقة، وسليمان، وإسحاق ضعيفان.

وجَرير بن عبدالحميد، وشَيْبان النَّحوي، والفُضَيل بن عياض، وزائدة

. . . .

ابن قُدَامة، وقيس بن الرَّبيع رووه عن منصور، عن أبي علي الصَّيْقَل، عن جعفر بن تمَّام، عن تمَّام، مرسلًا.

وهؤلاء كلهم ثقات عدا قيس فتقدَّم بيان حاله.

هذا وقد رجَّحَ غير واحد من الأئمة رواية من جعله من حديث تمَّام، مرسلًا، منهم:

البغوي في «معجم الصحابة» (١/ ٣٨٣)، ونقله عنه ابن القطَّان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ١٢٣)، والخطيب البغدادي في «مُوضِّح أوهام الجَمْع والتفريق» (٢/ ٢٨٤)، وابن حجر العسقلاني في «تعجيل المنفعة» (١/ ٣٦٤)، (٢/ ١٣٣).

ومما يؤيد ما رجحه هؤلاء الأئمة، ما يلي:

١ـ أنَّ أصحاب منصور الذين رووه عنه على هذا الوجه أكثر.

٢ـ أنَّهم أحفظُ وأَجَلُّ من سُرَيج بن يونس.

٣ـ أنَّه تابع منصور في روايته على هذا الوجه: سفيان الثَّوري. والله أعلم.

الحُكمُ على الحديث:

الحديث ضعيف من الطريق الذي أخرجه المصنِّف؛ فيه أبو علي الصَّيْقَل، وتمَّام بن العبَّاس، وهما مجهولان.

وضعَّفه من هذا الوجه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ١٢٣)، وابن دقيق العيد في «الإمام» (١/ ٣٨٤)، والألباني في «السلسلة الضعيفة» (٤/ ٢٣٢) رقم (١٧٤٨).

. . . .

ومعنى الحديث صحيح دون ذكر دخولهم على النَّبيِّ ﷺ؛ يشهد له حديث أبي هريرة، وزينب بنت جَحْش ـ كما سيأتي ـ.

شواهدُ الحديث:

للحديث شواهد كثيرة، منها:

١ـ حديث أبي هريرة ـ رضي اللَّه عنه ـ، أنَّ رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم قال: «لو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع الوضوء...».

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٥٥٥) رقم (٢١٠٦).

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١٥٥) رقم (١٧٨٧)، عن أبي أسامة حماد بن أسامة، وابن نُمير.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٢٥٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٤/ ٣٩٩ ـ ٤٠٦) رقم (١٥٣١ ـ ١٥٣٩)، من طريق يحيى بن سعيد القطَّان.

أربعتهم (عبدالرزاق، وأبو أسامة، وابن نمير، ويحيى بن سعيد)، عن عبيدالله بن عمر، عن سعيد المَقْبَري، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

وهذا إسناد صحيح.

ـ عبيد بن عمر: هو العُمَري، ثقةٌ، ثبت. «تقريب التهذيب» رقم (٤٣٢٤).

ـ سعيد المُقْبري: ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٢).

وللحديث طرق أخرى كثيرة عن أبي هريرة تركناها اختصاراً.

. . . .

وفي لفظ آخر عن أبي هريرة، مرفوعاً: **«لو لا أن أشق على أُمَّتِي لأمرتهم بالسِّواك مع كل صلاة»**.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ٢٨٣) رقم (٨٨٧)، ومسلم في «صحيحه» (١/ ٢٢٠) رقم (٢٥٢).

٢ـ حديث زينب بنت جَحْش ـ رضي اللّه عنها ـ أنَّ رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم قال: «لولا أن أشُقَّ على أمتي لأمرتهم بالسِّواك عند كل صلاة كما يتوضأون».

أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٦/ ٤٢٩).

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٣٢)، معلقاً عن علي بن المديني.

وأخرجه ابن أبي خَيثَمة في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢١٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٣/ ٤٨ ـ ٦٤) رقم (٧١٢٧ ـ ٧١٤٣)، من طريق أبي خَيْثَمة.

ثلاثتهم (أحمد، وعلي، وأبو خَيْثَمة)، عن يعقوب بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن إسحاق، عن محمد بن طلحة بن يزيد بن رُكانة، عن سالم ابن عبدالله، عن أبي الجَرَّاح، عن أمِّ حبيبة زوج النَّبيِّ ﷺ، عن زينب بنت جَحْش.

لكن وقع عند البخاري، وابن أبي خَيثَمة، وأبو يعلى: عن أم حبيبة، بدون ذكر زينب بنت جحش.

ـ يعقوب بن إبراهيم: بن سعد. ثقة، فاضل. «تقريب التهذيب» رقم (٧٨١١).

. . . .

ـ أبيه: هو إبراهيم بن سعد، ثقة، حُجَّة، تُكُلِّم فيه بلا قادح. «تقريب التهذيب» رقم (١٧٧).

ـ ابن إسحاق: هو محمد بن إسحاق بن يسار، صدوق، يُدلِّس. «تقريب التهذيب» رقم (٥٧٢٥).

ـ سالم بن عبدالله: بن عمر بن الخطاب، أحد الفقهاء السبعة، كان ثبتاً، عالماً، فاضلًا. «تقريب التهذيب» (٢١٧٦).

ـ أبو الجَرَّاح: هو مولى أم حبيبة زوج النَّبيِّ ﷺ، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٥٦١)، وقال الذهبي: ثقة. «الكاشف» (٢/ ٤١٦) رقم (٦٥٥٧).

وقال ابن حجر: مقبول. «تقريب التهذيب» رقم (٨٠١٢).

والراجح في حاله أنَّه مجهول الحال، لم يوثِّقه سوى ابن حبان وهو متساهل[١]، أمَّا توثيق الذهبي فلعلَّه اعتمد على توثيق ابن حبان.

لكن هذا الحديث يشهد له ما قبله، وللحديث شواهد أخرى، انظر: «تلخيص الحبير» (١/ ١٠١) «إرواء الغليل» (١/ ١٠٨).

* * *

---

(١) انظر: (صـ ١٦٥).

ومن حديث خالد بن يزيد العُمَري المَكيّ

٢٤ ـ حدَّثنا أبو شُعَيب؛ نا خالد بن يزيد العُمَري المكي؛ نا داود بن قيس الفَرَّاء، عن نافع بن جُبَير بن مُطْعِم، عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: **«كفارةُ المَجْلِس [أن لا][1] يقوم حتى يقول: سُبْحانك وبحمدك، لا إله إلا أنت، تُبْ عليَّ واغفرْ لي، يقولها ثلاث مرات، فإنْ كان مَجْلِسَ لَغَطٍ[2] كانت كفارتَه، وإنْ كان مجلسَ ذكرٍ كانت طابعاً عليها»**.

رجالُ الإسنادِ:

● خالد بن يزيد العُمَري: أبو الوليد، المكيّ.

روى عن: سفيان الثَّوري، وإسحاق بن يحيى بن طلحة، وعبدالله العُمري، وداود بن قيس ـ كما في إسناد المؤلِّف ـ وغيرهم.

روى عنه: علي بن حَرْب الموصلي ـ وأبو شُعَيب الحَرَّاني ـ كما في إسناد المؤلِّف ـ وكتب عنه أبو زرعة، وترك الرواية عنه. انظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٦٠).

وهو ضعيف جداً.

قال عنه يحيى بن معين: كذَّاب. «الجرح والتعديل» (/ ٣٦٠).

---

(١) غير واضح في المخطوط، فأثبتُّه من «الترغيب في الدعاء» لعبد الغني المقدسي رقم (١٠٧) الذي رواه من طريق المؤلِّف.

(٢) اللغط: صوتٌ، وضجَّة لا يُفهم معناها. «النهاية في غريب الحديث» (٤/ ٢٥٧)، «لسان العرب» (٧/ ٣٩١).

. . . .

وقال البخاري: ذاهب الحديث. «التاريخ الكبير» (٣/ ١٦٣).

وقال أبو حاتم: كان كذَّاباً، أتيتُه بمكة ولم أكتب عنه، وكان ذاهبَ الحديث. «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٦٠).

وقال موسىٰ بن هارون: ضعيف. «ميزان الاعتدال» (١/ ٦٤٦).

• داود بن قيس الفُرَّاء: الدبَّاغ، أبو سليمان، القُرشي، مولاهم، المَدَني، من الطبقة الخامسة (ت في خلافة أبي جعفر) وروى له البخاري تعليقاً، ومسلم، الأربعة.

روى عن: زيد بن أسْلَم، وعمرو بن شُعَيب، ونافع بن جُبَير، وغيرهم.

روىٰ عنه: إسماعيل بن جعفر المدني، وسفيان الثَّوري، وسفيان بن عيينة، وخالد بن يزيد العُمَري ـ كما في إسناد المؤلِّف ـ وغيرهم.

قال عنه الشافعي: ثقةٌ، حافظ. «تهذيب الكمال» (٨/ ٤٤١).

وقال ابن معين: صالح الحديث، ثقة.

وقال الإمام أحمد: ثقة.

وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: ثقة. انظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣).

وقال ابن حجر: ثقة، فاضل. «تقريب التهذيب» رقم (١٨٠٨).

• نافع بن جُبَير بن مُطْعِمْ: النَّوْفَلي، أبو محمد، ويقال: أبو عبدالله، المدني، من الطبقة الثالثة، (ت ٩٩ هـ)، وروى له الجماعة.

روي عن: أبيه جُبَير، وجَرير بن عبدالله البجَلي، والزُّبير بن العوَّام،

. . . .

وعبدالله بن عباس، وجماعة.

روىٰ عنه: داود بن قيس الفرَّاء، والزُّهْري، وعروة بن الزُّبير، وغيرهم.

قال عنه ابن سعد: ثقة. «الطبقات الكبرى» (٥/ ٢٠٧).

وقال العجلي: ثقة. «معرفة الثقات» (٢/ ٣٠٨).

وقال أبو زرعة: ثقة. «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٥١).

وقال ابن خِرَاش: ثقة، مشهور. «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٢٧٤).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٤٦٦)، وقال: كان من خِيار النَّاس.

وقال ابن حجر: ثقة، فاضل. «تقريب التهذيب» رقم (٧٠٧٢).

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي في «الترغيب في الدعاء» رقم (١٠٧)، من طريق أبي القاسم بن بِشْران، عن أبي بكر الآجُرِّي، به.

وأخرجه العُقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ١٧).

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ١٣٩) رقم (١٥٨٧).

وأخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ١٨٨) رقم (١٤٤٢)، من طريق عبدالله بن إبراهيم بن أيوب.

ثلاثتهم (العُقيلي، والطبراني، وعبدالله بن إبراهيم بن أيوب)، عن

. . . .

أبي شُعَيب الحَرَّاني، به.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ١٣٩) رقم (١٥٨٧)، من طريق أحمد بن أيوب الأهوازي، عن خالد بن يزيد العُمَري، به.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٧٢٠) رقم (١٩٧٠)، من طريق أحمد بن الحسين اللهبي، وعبدالعزيز بن عبدالله الأويسي، عن داود بن قيس، به.

ـ وأحمد بن الحسين اللهبي، قال عنه العيني: هو الحافظ المعروف بالجارودي الثقة، المأمون. «كشف الأستار عن رجال معاني الآثار» للسندهي (صـ ٣).

ـ وعبدالعزيز بن عبدالله الأويسي، ثقة. «تقريب التهذيب» رقم (٤١٠٦).

وخالف أحمد بن الحسين اللهبي، وعبدالعزيز الأويسي في روايتهم عن داود بن قيس: إسماعيل بن جعفر، ومحمد بن عجلان ـ في أحد الأوجه عنه ـ ورَوْح بن عُبَادة، وعبدالله بن مَسْلَمة القَعْنبي، وسفيان بن عُيينة.

فرووه عن داود بن قيس، عن نافع بن جبير، مرسلًا.

*** أما رواية إسماعيل بن جعفر، عن داود بن قيس:**

فأخرجها علي بن حُجْر السَّعدي في «حديثه عن إسماعيل بن جعفر» رقم (٤٢٧).

. . . .

ـ وإسماعيل بن جعفر: ثقة. تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٠).

*** وأما رواية محمد بن عجلان، عن داود بن قيس:**

فرواها عنه سفيان بن عيينة، واختلف عليه فيها:

● فرواه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ١١٢) رقم (١٠٢٥٧)، من طريق عبدالجبار بن عبدالعلاء، عن سفيان، عن محمد بن عجلان، عن مسلم بن أبي حُرَّة، وداود بن قيس، عن نافع بن جبير، عن أبيه، مرفوعاً.

وأخرجه الطبراني في «الدعاء» رقم (١٩١٩)، وفي «المعجم الكبير» (٢/ ١٣٨) رقم (١٥٨٦) من طريق عبدالجبار بن عبدالعلاء، عن سفيان، عن محمد بن عجلان، عن مسلم بن أبي مريم، عن نافع بن جُبير، به.

ـ وعبدالجبار بن عبدالعلاء: لا بأس به. «تقريب التهذيب» رقم (٣٧٤٣).

وأخرجه من طريق سفيان على هذا الوجه: ابن أبي عاصم في «الدعاء» ـ كما في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٧٣٥) ـ.

● ورواه محمد بن يحيى بن أبي عمر العَدَني، والحسين بن الحسن المروزي، عن سفيان، عن محمد بن عجلان، عن مسلم بن أبي حُرَّة، عن نافع بن جبير، مرسلًا.

أما حديث محمد بن يحيى، عن سفيان: فأخرجه النسائي في «السنن

. . . .

الكبرى»[١] (٦/ ١١٢) رقم (١٠٢٥٨).

وأما حديث الحسين بن الحسن المَرْوزي، عن سفيان: فاخرجه في كتابه «البر والصلة» ـ كما في «النكت» لابن حجر (٢/ ٧٣٥) ـ.

ـ ومحمد بن يحيى بن أبي عمر: صدوق. «تقريب التهذيب» رقم (٦٣٩١).

ـ والحسين بن الحسن المروزي: صدوق. «تقريب التهذيب» رقم (١٣١٥).

وتابع سفيان في روايته عن محمد بن عجلان على هذا الوجه (الإرسال): عَليُّ بن غُرَاب، والليث بن سعد.

ـ أما حديث عليُّ بن غُرَاب: فأخرجه الحسين بن الحسن المَرْوَزي في «البر والصلة» ـ كما في «النكت» لابن حجر (٢/ ٧٣٥) ـ.

ـ وأما حديث الليث بن سعد: فذكره الحافظ ابن حجر في «النكت» (٢/ ٧٣٥).

وعلي بن غراب: صدوق، كان يُدلِّس، ويَتشيَّع. «تقريب التهذيب» رقم (٤٧٨٣).

---

(١) وقع في «السنن الكبرى»: (أخبرني زكريا بن أبي عمر حدثنا سفيان) وهذا خطأ، والصواب: زكريا عن ابن أبي عمر، عن سفيان، والتصويب من «تحفة الأشراف» (٢/ ٤١٧).

(١) لم أقف عليه في المطبوع.

. . . .

والليث بن سعد: ثقةٌ، ثبتٌ، فقيهٌ، إمامٌ، مشهورٌ. «تقريب التهذيب» رقم (٥٦٨٤).

فيتضح مما سبق أنَّ الوجه الراجح عن سفيان بن عُيينة: رواية من يَرويه عن سفيان، عن محمد بن عجلان، عن نافع بن جبير، مرسلًا، وذلك لما يلي:

١ ـ أنَّهم أكثر.

٢ ـ أنَّه تابع سفيان على هذا الوجه غيره من الثِّقات.

*** وأما رواية رَوْح بن عبادة، وعبدالله بن مسلمة، عن داود بن قيس:**

فأخرجها العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ١٧)، وقال: «وهذا أولى، وخالد هذا ـ أي ابن يزيد العُمَري ـ يُحدِّث بالخطأ، ويحكي عن الثقات ما لا أصل له».

وروح بن عبادة: ثقة، فاضل. «تقريب التهذيب» رقم (١٩٦٢).

وعبدالله بن مَسْلَمة القَعْنَبي: ثقة، عابد. «تقريب التهذيب» رقم (٣٦٢٠).

*** وأما رواية سفيان بن عُيَينة، عن داود بن قيس:**

فذكرها النسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ١١٢) رقم (١٠٢٥٨)[1].

فَيَتَّضح ممَّا سبق أنَّ الوجه الرَّاجح عن داود بن قيس: رواية من يرويه

---

(١) في المطبوع: (قال سفيان: وحدَّثني جارود بن قيس الفراء، عن نافع بن جبير، مثله)، والصواب: داود بن قيس الفراء، كما في «تحفة الأشراف» (٢/ ٤١٧) رقم (٣٢٠٣).

. . . .

عنه، عن نافع بن جبير، مرسلًا، وذلك لما يلي:

١ ـ أنَّهم أكثر وأوثق، فقد رواه عنه على هذا الوجه:

إسماعيل بن جعفر، ومحمد بن عجلان، ورَوْح بن عُبادة، وعبدالله القَعْنَبي، وسفيان بن عُيينة.

٢ ـ وأمَّا من رواه عنه على الوصل، فهم:

خالد بن يزيد العُمَري، وهو ضعيف، وأحمد بن الحسين، وعبدالعزيز الأويْسي، وهما وإن كانا ثقتين، إلا أنَّ الراوي عنهما وهو الحسن بن علي بن زياد ـ شيخ شيخ الحاكم ـ ضعيف، ترجم له الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٣/ ٩٠)، وقال: ذكره الطوسي في مُصَنِّفي الشيعة الإمامية، وذَكَر له أشياء منكرة.

الحُكمُ على الحديث:

الحديث بإسناد المصنِّف فيه خالد بن يزيد العُمَري، وتقدَّم أنَّه كذَّاب، والصواب في الحديث من هذا الطريق أنَّه مرسل، ومتنه صحيح بشواهده الآتية.

شواهدُ الحديثِ:

للحديث شواهد كثيرة، منها:

١ ـ حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنَّ رسول الله ﷺ كان إذا جلس مجلساً، أو صلَّى؛ تكلَّم بكلماتٍ، فَسَأَلَتْه عائشة عن الكلمات؟ فقال:

. . . .

«إنْ تكلَّم بخير كان طابعاً عليهنَّ إلى يوم القيامة، وإن تكلَّم بغير ذلك كان كفَّارة: سُبْحانَكَ وبحمْدِك، لا إله إلا أنت، أستغفر الله، وأتوب إليه».

أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦/ ٧٧)، فقال: ثنا أبو سلمة؛ ثنا خلاَّد بن سليمان الحضْرَمي، عن خالد بن أبي عمران، عن عروة، عن عائشة، مرفوعاً.

ـ أبو سلمة: هو منصور بن سلمة الخزاعي، ثقة، ثبت، حافظ. «تقريب التهذيب» رقم (٦٩٠١).

ـ وخلاَّد بن سليمان الحضرمي: ثقة، عابد. «تقريب التهذيب» (١٧٦٣).

ـ وخالد بن أبي عمران: هو التُّجَيْبي، مولاهم، أبو عمر التُّونسي، وهو ثقة، قال عنه ابن سعد: كان ثقة ـ إن شاء الله ـ. «الطبقات الكبرىٰ» (٧/ ٥٢١).

وقال العِجلي: ثقة. «معرفة الثقات» (١/ ٣٣١).

وقال أبو حاتم: ثقة، لا بأس به. «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٤٥).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٢٦٢).

وقال الذهبي: وكان فقيه أهل المغرب، ثقةً، ثبتاً، صالحاً، ربَّانياً، يُقال: كان مُجابَ الدَّعْوة. «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٧٨).

وقال ابن حجر: صدوق. «تقريب التهذيب» (١٦٦٢).

والرَّاجح أنَّه ثقة، ولعلَّ ابن حجر أخذ حُكمه من عبارة أبي حاتم:

. . . .

ثقة، لا بأس به.

ـ وعروة بن الزُّبير: ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٠).

فالحديث إسناده صحيح.

وأخرج الحديث أيضاً: النسائي في «السنن الكبرى» (١/ ٣٩٩) رقم (١٢٦٧)، من طريق أبي سلمة منصور بن سلمة.

وأخرجه أيضاً في (٦/ ٨٤) رقم (١٠١٤٠)، من طريق ابن أبي مريم.

وأخرجه الطبراني في «الدعاء» رقم (١٩١٢)، من طريق عبدالله بن الحَكَم، ويحيى بن عبدالله بن بُكير.

أربعتهم (أبو سلمة، وابن أبي مريم، وعبدالله بن الحكم، ويحيى بن عبدالله بن بُكير)، عن خلَّاد بن سليمان الحضرمي، به.

والحديث قال عنه الحافظ ابن حجر في «النكت» (٢/ ٧٣٣): إسناده صحيح.

وقال في «فتح الباري» (٣/ ٥٥٥): سنده قوي.

وقال الألباني: إسناده صحيح. «السلسلة الصحيحة» (٧/ ٤٩٤).

٢ ـ حديث السَّائب بن يزيد ـ رضي الله عنه ـ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «ما مِنْ إنسان يكون في مجلس، فيقول حين يُريد أن يقوم: سُبْحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك؛ إلا غُفِرَ له ما كان في ذلك المجلس».

أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٤٥٠)، فقال: ثنا يونس، ثنا

. . . .

ليث، عن يزيد ـ يعني ابن الهاد ـ، عن إسماعيل بن عبدالله بن جعفر، قال: بلغني أنَّ رسول الله ﷺ قال: «ما من إنسان . . . . . الحديث».

فحدَّثت هذا الحديث[1] يزيد بن خُصَيفة، قال: هكذا حدَّثني السائب ابن يزيد، عن رسول الله ﷺ.

ـ يونس: هو ابن محمد المؤدِّب، ثقة، ثبت. «تقريب التهذيب» رقم (٧٩١٤).

ـ والليث: هو ابن سعد، ثقة، ثبت، فقيه، إمام، مشهور. «تقريب التهذيب» رقم (٥٦٨٤).

ـ ويزيد بن الهاد: هو يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد الليثي، ثقة، مُكثِر. «تقريب التهذيب» رقم (٧٧٣٧).

ـ وإسماعيل بن عبدالله بن جعفر: بن أبي طالب، ثقة. «تقريب التهذيب» رقم (٤٥٤).

ـ يزيد بن خُصَيفة: ثقة. «تقريب التهذيب» رقم (٧٧٣٨).

فالحديث إسناده صحيح.

وأخرج الحديث أيضاً: الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ١٠٢) رقم (٦٨١٧)، من طريق عبدالله بن صالح.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ١٥٤) رقم (٦٦٧٣)، من طريق يحيى بن بُكير.

---

(١) القائل يزيد بن الهاد، كما في «إتحاف المهرة» لابن حجر (٥/ ٥٣).

. . . .

كلاهما (عبدالله بن صالح، ويحيى بن بُكير)، عن الليث، به.

والحديث قال عنه الهيثمي: رواه أحمد والطبراني ورجالهما رجال الصحيح. «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٠٦) رقم (١٧١٥٩).

وصحَّحه الحافظ ابن حجر في «النكت» (٢/ ٧٣٢).

وللحديث شواهد أخرى ذكرها الحافظ ابن حجر، وتوسَّع في الكلام على طرقها، انظر: «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٢/ ٧٢٧)، و«فتح الباري» (١٣/ ٥٥٥).

*****

٢٥ ـ حدَّثنا خالد بن يزيد؛ نا ابن أبي ذِئب، عن المَقْبُري، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**نِعْمَ السَّحورُ التَّمْرُ، ونِعْمَ الإِدامُ الخَلُّ، وقال: رَحِمَ اللهُ المُتَسَحِّرِين**».

رجالُ الإسنادِ:

● خالد بن يزيد: هو العُمَري، ضعيف جداً، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢٤).

● ابن أبي ذئب: هو محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن الحارث القُرَشي، العامِري، أبو الحارث، المدني، من الطبقة السابعة، (ت ١٥٨، وقيل: ١٥٩ هـ)، وروى له الجماعة.

روى عن: سعيد المَقْبُري، وأبي الزِّناد، وعكرمة مولى ابن عباس، ومحمد بن المُنْكَدِر، وغيرهم.

روىٰ عنه: آدم بن أبي إياس، وأَسَد بن موسى، وعبدالله بن المبارك، وخالد بن يزيد ـ كما في إسناد المؤلِّف ـ وغيرهم.

قال عنه يحيى بن معين: ثقة.

وقال علي بن المديني: ثبت. انظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٣١٤).

وقال الإمام أحمد: كان ابن أبي ذئب ثقةً، صدوقاً، أفضل من مالك ابن أنس، إلا أنَّ مالكاً أشدُّ تنقية للرجال منه، ابن أبي ذئب لا يُبالي عمَّن حدَّث. «تاريخ بغداد» (٣/ ٩٩).

وقال أبو زرعة: ثقة.

وقال أبو حاتم: ثقة، يفقه. انظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٣١٤).

. . . .

وقال ابن حجر: ثقة، فقيه، فاضل. «تقريب التهذيب» رقم (٦٠٨٢).

وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٦٣).

● المَقْبُري: هو سعيد بن أبي سعيد، ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٢).

تخريجُ الحديث:

الحديث أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٥/ ١٩٨) رقم (٨٣٨٦)، عن أبي محمد بن العباس القطَّان الدمشقي، ومن طريق أبي عوانة أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٧/ ١٨٥).

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٤٣٧)، من طريق زكريا بن الحكم.

كلاهما (أبو محمد بن العباس، وزكريا بن الحكم)، عن خالد بن يزيد، به.

وأخرجه أبو داود في «سننه» (١/ ٧١٦) رقم (٢٣٤٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٨/ ٢٥٣) رقم (٣٤٧٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٢٣٦)، من طريق محمد بن موسى المَدَني، عن سعيد المَقْبُري، به، ولفظه: «نِعْمَ سَحورُ المؤمن التَّمرُ».

ـ ومحمد بن موسى المدني: صدوق. «تقريب التهذيب» رقم (٦٣٣٥).

وسند أبي داود هكذا قال: حدثنا محمد[1] بن الحسين بن إبراهيم؛

(١) وقع في المطبوع: عمر بن الحسين، والتصويب من «تحفة الأشراف» (٩/ ٤٤٩) رقم (١٣٠٦٧).

. . . .

قال: ثنا محمد بن أبي الوزير، قال ثنا محمد بن موسى، به.

ـ محمد بن الحسين بن إبراهيم: أبو جعفر بن إشكاب، صدوق. «تقريب التهذيب» رقم (٥٨٢١).

ـ محمد بن أبي الوزير: ثقة. «تقريب التهذيب» رقم (٦١٧٣).

والحديث أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٥/ ١٩٧) رقم (٨٣٨٢)، من طريق عبدالواحد بن أبي عون، عن سعيد المَقْبُري، به، مختصراً، ولفظه: «نعم الإدامُ الخل».

ـ وعبدالواحد بن أبي عوان: هو المدني، صدوق، يُخطئ. «تقريب التهذيب» رقم (٤٢٤٦).

الحُكم على الحديث:

الحديث ضعيف جدّاً بهذا الإسناد لشدَّة ضعف خالد بن يزيد العُمَري، لكن قوله: «نعم الإدام الخل» صحيح ـ كما سيأتي ـ أخرجه مسلم في صحيحه، وقوله: «نعم سَحور المؤمن التَّمر» حسن من الطريق الذي رواه أبو داود، وغيره.

وأما قوله: «رحم الله المُتسحرين» فضعيف جدّاً من هذا الطريق، وله شواهد لا يخلو شيء منها من ضعف كما سيأتي.

شواهد الحديث:

لم أقف على شواهد لهذا الحديث بتمامه، ولبعض ألفاظ الحديث شواهد، منها:

. . . .

أولًا: قوله ﷺ: «نِعْمَ السَّحور التَّمر»:

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ١٥٩) رقم (٦٦٨٩)، من حديث السَّائب بن يزيد مرفوعاً، ولفظه: «نعم السَّحور التَّمر، وقال: يرحم الله المُتسحِّرين».

وإسناده ضعيف جدّاً، فيه: يزيد بن عبدالملك النَّوفلي، وهو ضعيف. «تقريب التهذيب» رقم (٧٧٥١).

وفيه أيضاً: خالد بن يزيد العُمَري، وهو ضعيف جداً ـ كما تقدم ـ.

وأخرج الحديث أيضاً الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٨٤)، (١٢/ ٤٣٣)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٤٠٢)، والقزويني في «التَّدوين في أخبار قزوين» (٣/ ٣٢٤)، من طريق زَمْعَة بن صالح، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبدالله، مرفوعاً.

وإسناده ضعيف، فيه زَمْعَة بن صالح الجَنَدي، ضعيف. «تقريب التهذيب» رقم (٢٠٣٥).

وأخرج الطبراني نحوه في «المعجم الكبير» (١٧/ ٢٨٢) رقم (٧٧٨)، من طريق عثمان بن صالح السَّهْمي، عن ابن لَهِيْعَة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر، أنَّ النَّبيَّ ﷺ أخذ حَفْنة من تمر فقال: «نِعْمَ سَحور المسلم».

وفي إسناده ابن لهيعة، وهو ضعيف[1]. انظر: «المغني في الضعفاء»

---

(١) وللدكتور أحمد معبد عبدالكريم دراسة مطوَّله لحال عبدالله بن لهيعة انتهى إلى تضعيفه قبل الاختلاط وبعده، لكن ضعفه بعد الاختلاط أشد، انظر: «النفح الشذي» (٢/ ٧٩٤ ـ ٨٦٣)، والظَّاهر أن رواية السَّهمي هذا عنه بعد الاختلاط.

. . . .

(١/ ٥٦١).

ثانياً: قوله ﷺ: «نِعْمَ الإِدَامُ الخَلُّ».

أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٣٠٤ ـ ٣٧١ ـ ٣٨٩ ـ ٣٩٠)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٦٢٢) رقم (٢٠٥٢)، وأبو داود في «سننه» (٢/ ٣٨٧) رقم (٣٨٢١)، وابن ماجه في «سننه» (٢/ ١١٠٢) رقم (٣٣١٧)، والترمذي في «سننه» (٤/ ٢٧٨) رقم (١٨٣٩)، والنَّسائي في «الكبرى» (٤/ ١٦٠) رقم (٦٦٨٩)، من حديث جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ.

وأخرجه أيضاً: مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٦٢١) رقم (٢٠٥١)، وابن ماجه في «سننه» (٢/ ١١٠٢) رقم (٣٣١٦)، والترمذي في «سننه» (٤/ ٢٧٨) رقم (١٨٤٠)، من حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ.

وأخرجه أيضاً: أبو عَوانة في «مسنده» (٥/ ١٩٨) رقم (٨٣٨٣)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٥٤)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٤٢٨)، من حديث عبدالله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ.

وأخرجه أيضاً: أبو عَوانة في «مسنده» (٥/ ١٩٨)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/ ٣٥٩) رقم (٢٢٢٧)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٣١٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١/ ٣٥٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/ ١١٧ ـ ١١٨)، من حديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ.

وأخرجه أيضاً: أبو عَوانة في «مسنده» (٥/ ١٩٧) رقم (٨٣٨١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ١٢٤) رقم (١١٣٣٨)، وفي

. . . .

«المعجم الأوسط» (٧/ ٨٧) رقم (٦٩٣٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣) من حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ.

وأخرجه أيضاً: أبو الشَّيخ الأصبهاني في «طبقات المُحدِّثين بأصبهان» (٤/ ١٠٣)، وتمَّام في فوائده ـ كما في «الروض البسام» (٣/ ١٨١) رقم (٩٦٩) ـ وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٩٩) (٧٠/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠)، من حديث عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ.

وأخرجه أيضاً: الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٥٩) رقم (٦٨٧٥)، من حديث أم هانئ ـ رضي الله عنها ـ.

ثالثاً: قوله ﷺ: «رحم الله المُستحِّرين».

تقدم حديث السَّائب بن يزيد عند شواهد حديث «نِعْمَ السَّحور التَّمر»، وإسناده ضعيف جدّاً.

*** وجاء الحديث بلفظ: «إنَّ الله وملائكته يُصلُّون على المُتَسَحِّرِين».**

أخرجه الروياني في «مسنده» (٢/ ٤٢٠) رقم (١٤٣٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٨/ ٢٤٦) رقم (٣٤٦٧)، والطبراني في «الأوسط» (٦/ ٢٨٧) رقم (٦٤٣٤)، وأبو نُعيم في حلية الأولياء (٨/ ٣٥٧)، من طريق إدريس بن يحيى الخولاني، عن عبدالله بن عيَّاش، عن عبدالله بن سليمان الطَّويل، عن نافع، عن ابن عمر.

وفيه عبدالله بن سليمان الطويل، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٤١)، وقال البزَّار: حدَّث بأحاديث لم يُتابَعْ عليها. «كشف الأستار» (١/ ٢٦) رقم (٣١).

. . . .

وقال ابن حجر: صدوق، يُخطئ. «تقريب التهذيب» رقم (٣٣٧١).

وعبدالله بن سليمان هذا قد تفرَّد برواية الحديث عن نافع، وتفرده هنا لا يُحتَمَلُ.

قال الطبراني: لم يروِ هذا الحديث عن نافع إلا عبدالله بن سليمان، ولا عن عبدالله بن سليمان إلا عبدالله بن عَيَّاش، تفرَّد به إدريس بن يحيى، ولا يُروى عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد. «المعجم الأوسط» (٦/ ٢٨٧) رقم (٦٤٣٤).

ولهذا ضعَّف الحديث أبو حاتم، فقال: حديثٌ منكرٌ. «علل الحديث» (١/ ٥٤٨) رقم (٧١٢).

*** وجاء الحديث أيضاً: عن أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً، ولفظه: «السَّحورُ أكلُه بَرَكة فلا تَدَعُوه، ولو أنْ يَجْرعَ أحدُكُم جَرْعَةً من ماء، فإنَّ الله وملائكته يُصلُّون على المُتسحِّرين».**

أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ١٢)، قال: ثنا إسماعيل، عن هشام الدَّستَوائي؛ قال: ثنا يحيى بن أبي كثير، عن أبي رفاعة، عن أبي سعيد، مرفوعاً.

ـ إسماعيل: هو ابن عُلَيَّة، ثقة، حافظ، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٥).

ـ هشام الدَّستَوائي: ثقة، ستأتي ترجمته في الحديث رقم (٣٤).

ـ يحيى بن أبي كثير: ثقة، يُدَلِّس، ويرسل، ستأتي ترجمته في

. . . .

الحديث رقم (٣٤).

ـ أبو رفاعة: هو رفاعة بن عوف، ويقال عنه: أبو مُطيع، مقبول. «تقريب التهذيب» رقم (١٩٥١).

وإسناد الحديث ضعيف لجهالة حال رِفاعة بن عوف.

وللحديث طريق آخر أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٤٤)، قال: ثنا إسحاق بن عيسى؛ ثنا عبدالرحمن بن زيد، عن أبيه، عن عطاء ابن يسار، عن أبي سعيد الخدري، مرفوعاً.

ـ إسحاق بن عيسى: هو ابن الطبَّاع، صدوق. «تقريب التهذيب» رقم (٣٧٥).

ـ عبدالرحمن بن زيد بن أسلم: ضعيف. «تقريب التهذيب» رقم (٣٨٦٥).

ـ أبوه: زيد بن أسلم، ثقة، عالم، يُرسل، ستأتي ترجمته في الحديث رقم (٤٤).

ـ عطاء بن يسار: الهلالي، ثقة، فاضل. «تقريب التهذيب» رقم (٤٦٠٥).

فالإسناد ضعيف؛ لضعف عبدالرحمن بن زيد بن أسلم.

وضعَّفه ابن عدي، وقال غير محفوظ. «الكامل» (٥/ ٤٤٥).

وقال عنه المنذري: إسناده قوي. «الترغيب والترهيب» (٢/ ١٣٩).

وحسَّنه الألباني بمجموع طرقه كما في «السلسلة الصحيحة (٤/

. . . .

---

٢١٢ ـ ٢١٣).

*** وجاء أيضاً من حديث أبي سُويد ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً:**

أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٥/٢٢٨) رقم (٢٧٥٨)، قال: حدثنا محمد بن علي بن ميمون؛ نا خضر بن محمد؛ نا علي بن ثابت، عن هشام بن سعد، عن حاتم بن أبي نَصْر، عن عُبَادة بن نُسَيّ، عن أبي سُوَيد ـ رضي الله عنه ـ وكان من أصحاب النَّبيِّ ﷺ، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «اللهُمّ صَلِّ على المُتسحِّرين».

ورواه أيضاً: البزَّار ـ كما في «كشف الأستار» (١/ ٤٦٣) رقم (٩٧٤) ـ والدولابي في «الكُنى» (١/ ١٠٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ٣٣٧) رقم (٨٤٥)، كلهم من طريق هشام بن سعد، به.

وهذا الإسناد ضعيف، فيه حاتم بن أبي نَصْر القِنَّسْريني، مجهول. «تقريب التهذيب» رقم (١٠٠٠).

وفيه أيضاً: هشام بن سعد المدني، صدوقٌ، له أوهامٌ. «تقريب التهذيب» رقم (٧٢٩٤).

*****

٢٦ ـ حدَّثنا خالد بن يزيد؛ نا ثابت بن قيس أبو الغِصْن، حدثني المَقْبُري، عن أبي هريرة، عن أسامة بن زيد، قال: كان رسول الله ﷺ لا يَدَعُ صيامَ الاثنين والخميس، فقلت: يا رسول الله ما نَرَاكَ تَدَعُ صيامَ هذين اليومين؟ قال: **«هما يومانِ تُعْرَضُ فيهما الأَعْمالُ، فأُحبُّ أنْ يُعْرضَ لي فيهما عملٌ صالح»**.

رجالُ الإسنادِ:

• خالد بن يزيد: العُمَري، ضعيف جداً، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢٤).

• ثابت بن قيس: الغِفَاري، مولاهم، أبو الغِصْن المدني، من الطبقة الخامسة (ت ١٦٨ هـ) وهو ابن مئة، وروى له البخاري في «رفع اليدين»، وأبو داود، والنسائي.

روى عن: أنس بن مالك، وخارجة بن زيد، وسعيد المَقْبُري، وجماعة.

روىٰ عنه: عبدالرحمن بن مَهدي، وخالد بن يزيد العُمَري، وعبدالله ابن مَسْلَمة، وغيرهم.

قال عنه ابن سعد: كان شيخاً، قليل الحديث. «الطبقات الكبرى» (٩/ ٤٣١).

وقال يحيى بن معين: لا بأس به.

وقال الإمام أحمد: ثقة. انظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٥٦).

وقال النسائي: ليس به بأس. «تهذيب الكمال» (٤/ ٣٧٤).

. . . .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٩٠).

وروىٰ عنه عبدالرحمن بن مهدي، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

وقال ابن معين أيضاً: ليس حديثه بذاك، وهو صالح. «تاريخ الدُّوري» (٢/ ٧٠).

وقال أيضاً: ضعيف. «المجروحين» (١/ ٢٣٩).

وقال أبو داود: ليس حديثه بذاك. «ميزان الاعتدال» (٤/ ٥٦١).

وقال ابن حبان: قليلُ الحديث، كثيرُ الوهم فيما يروي، لا يُحتجُّ بخبره إذا لم يُتابِعْهُ غيرُه عليه. «المجروحين» (١/ ٢٣٩).

وقال أبو عبدالله الحاكم: ليس بحافظٍ، ولا ضابط. «سؤالات السِّجزيِّ للحاكم» رقم (٧٥).

وقال الذهبي: ثقة. «الكاشف» (١/ ٢٨٢).

وقال مرة: صُوَيْلح. «ميزان الاعتدال» (٤/ ٥٦١).

وقال ابن حجر: صدوق، يَهِم. «تقريب التهذيب» رقم (٨٢٨).

قلتُ: ثابتُ بن قيس عدلٌ في نفسه، ومن تكلم فيه فإنَّما هو من جهة حفظه، ووجود الوهم في حديثه، وقد وصفه ابن سعد وابن حبان بأنَّه قليل الحديث، ولذا فالراجح من حاله ـ والله أعلم ـ قول ابن حجر: صدوق، يهم.

- المَقْبُري: سعيد بن أبي سعيد، ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٢).

. . . .

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه النسائي في «سننه» (٤/ ٥١٧) رقم (٢٣٥٨) مختصراً، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٣٧٧) رقم (٣٨٢٠)، من طريق زيد بن الحُبَاب، عن ثابت بن قيس، به.

وخالفهما ـ أي خالد بن يزيد، وزيد بن الحُباب ـ عدد من الرواة، فرووه عن ثابت بن قيس، عن سعيد المقبري، عن أسامة بن زيد (بإسقاط أبي هريرة من السند).

منهم: عبدالرحمن بن مَهْدي، وعبدالله القَعْنبي، وإسماعيل بن أبي أويس، وخالد بن مَخْلد، وسعيد بن زكريا المدائني.

*** أما رواية عبدالرحمن بن مهدي، عن ثابت بن قيس:**

فأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٢٠١)، والبزَّار في «مسنده» (٧/ ٩٩) رقم (٢٦١٧)، والنسائي في «سننه» (٤/ ٥١٧) رقم (٢٣٥٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ١٤٠) رقم (٣٢٤٧)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ١٨)، والمقدسي في «الأحاديث المختارة» (٤/ ١٤٢) رقم (١٣٥٦).

*** وأما رواية عبدالله القَعْنَبي، عن ثابت بن قيس:**

فأخرجها الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ١٤٠) رقم (٣٢٤٦).

*** وأما رواية إسماعيل بن أبي أويس، عن ثابت بن قيس:**

فأخرجها البيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٣٧٨) رقم (٣٨٢١).

. . . .

*** وأما رواية خالد بن مخلد، وسعيد بن زكريا المدائني، عن ثابت ابن قيس:**

فأخرجها المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٤/ ١٤٣) رقم (١١٥٨).

والراجح عن ثابت بن قيس: رواية من يرويه عنه، عن المَقْبُري، عن أسامة بن زيد، لأنَّهم أكثر، وفيهم أئمة حُفَّاظ؛ كابن مهدي والقَعنبي.

وأما زيد بن الحُبَاب، فمتكلَّم في حفظه، وفي التقريب (٢١٢٤)، قال الحافظ ابن حجر عنه: صدوق، يُخطئ في حديث الثوري.

مع أنَّ هذا الخلاف لا تأثير له من ناحية الحكم على الحديث.

وبعض أهل العلم يرى أنَّ كلا الوجهين محفوظ، قال المقدسي: وهذا الحديث سمعه المَقْبُري من أُسامة بن زيد، ومن أبي هريرة، عن أسامة بن زيد، والله أعلم. «الإصابة المختارة» (٤/ ١٤٤).

والحديث أخرجه أيضاً: الطيالسي في «مسنده» (٢/ ٢٣) رقم (٦٦٦)، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٣/ ٢٩٣)، وأخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرىٰ» (٤/ ٧١)، والإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٠٨)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٣٢) رقم (١٧٥٠)، وأبو داود في «سننه» (١/ ٧٤٠) رقم (٢٤٣٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٢/ ١٤٧) رقم (٢٧٨١)، كلهم من طريق مولى قُدامة بن مَظْعُون، عن مولى أسامة بن زيد، عن أسامة بن زيد، بنحوه.

وهذا سند ضعيف، لجهالة مولى قدامة بن مظعون، ومولى أسامة ابن زيد.

. . . .

وأخرج الحديث أيضاً ابن خزيمة في «صحيحه» (٣/ ٢٩٩) رقم (٢١١٩)، من طريق شُرَحبيل بن سعد، عن أسامة بن زيد، مرفوعاً.

وشُرَحبيل بن سعد: ضعيف، قال عنه الإمام مالك: ليس بثقة. «الكامل» (٥/ ٦٥).

وقال ابن معين: ليس بشيء، هو ضعيف. «تاريخ الدُّوري» (٢/ ٢٤٩).

وقال النسائي: ضعيف. «الضعفاء والمتروكين» رقم (٢٩٠).

وقال الدارقطني: ضعيف، يُعتبر به. «سؤالات البرقاني» رقم (٢١٨).

الحُكمُ على الحديث:

الحديث ضعيف؛ فيه خالد بن يزيد العُمَري، وهو ضعيف جداً، وتابعه عن ثابت بن قيس: عبدالرحمن بن مهدي، وعبدالله بن مَسلمة القعنَبي، وغيرهم ـ كما تقدَّم ـ ولكن بإسقاط أبي هريرة من السند.

وثابت بن قيس: صدوقٌ، يَهِمُ، ولم أقف على مُتابع لثابت بن قيس، لكن له شواهد صحيحة بألفاظ مقاربة ـ كما سيأتي ـ.

شواهدُ الحديث:

للحديث شاهد عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: كان رسول الله ﷺ أكثرَ ما يصومُ يومَ الاثنين والخميس، قال: فقيل له؟ قال: فقال: «إنَّ الأعمال تُعرض كلَّ اثنين وخميس، أو كلَّ يوم اثنين وخميس، فيغفر الله لكلِّ مسلم أو لكلِّ مؤمن، إلا المتهاجِرَين، فيقول: أَخِّرْهُمَا».

. . . .

أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٣٢٩)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٣٣) رقم (١٧٥١)، وابن ماجه في «سننه» (١/ ٥٥٣) رقم (١٧٤٠)، والترمذي في «سننه» (٣/ ١١٣) رقم (٧٤٧)، من طريق أبي عاصم الضحَّاك بن مَخْلِد، عن محمد بن رفاعة، عن سُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

وهذا إسناد ضعيف، فيه محمد بن رفاعة، قال عنه ابن حجر: مقبول. «تقريب التهذيب» رقم (٥٨٧٩).

ولم أقف على من تابعه عن سُهيل بهذا اللفظ، ولكن أصل الحديث عند مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٩٨٨) رقم (٢٥٦٥)، من طريق مسلم بن أبي مريم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، بلفظ مقارب، بدون ذكر الصيام، ولفظه: «تُعرض أعمالُ النَّاس في كلِّ جُمُعة مرَّتين يوم الاثنين ويوم الخميس، فيُغفر لكل عبدٍ مؤمن إلا عبداً بينه وبين أخيه شحناء، فيقال: اترُكُوا أو ارْكُوا هذين حتى يَفيْئا».

وفي لفظ آخر من طريق مالك، عن سُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً: «تُفتحُ أبوابُ الجنَّة يومَ الاثنين ويومَ الخميس، فيُغفر لكلِّ عبد لا يُشرك بالله شيئاً، إلا رجلًا كانت بينه وبين أخيه شَحْناء، فيقالُ: أَنْظِروا هذين حتى يَصْطلحا، أَنْظِروا هذين حتى يصطلحا، أَنْظِروا هَذينِ حتى يَصْطَلِحَا». «صحيح مسلم» (٤/ ١٩٨٧) رقم (٢٥٦٥).

*****

٢٧ ـ حدثنا خالد بن يزيد؛ نا أبو مَوْدُود، عن معاذ بن عبدالله ابن خُبيب، عن أبيه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول لأصحابه: «أتُحبُّون أنْ لا تَمْرَضُوا»؟ قالوا: والله إنَّا لَنُحِبُّ العَافِيَة، فقال رسول الله ﷺ: **«وما خيرُ أحَدِكم أنْ يكون مثلُ الحِمَار لا يَذْكُرُ ربَّه»**.

رجالُ الإسنادِ:

- خالد بن يزيد: العُمَري، ضعيف جداً، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢٤).

- أبو مودود: هو عبدالعزيز بن أبي سليمان الهذلي، مولاهم، المدني، القَاصّ، من الطبقة السادسة، وروى له أبو داود، والترمذي، والنسائي.

روى عن: رافع بن أبي رافع، ومحمد بن كعب القُرَظي، ونافع مولى ابن عمر، وغيرهم، وهو هنا يروي عن معاذ بن عبدالله بن خُبيب، وهذا ليس ببعيد فكلاهما من أهل المدينة.

روى عنه: خالد بن يزيد العُمَري، وعبدالله بن مَسْلَمة القَعْنَبي، وعبدالرحمن بن مهدي، ووكيع بن الجرَّاح، وغيرهم.

قال عنه يحيى بن معين: ثقة. «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٨٤).

وقال ابن المديني: كان صالحاً، لا بأس به. «سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني» رقم (٥٦ ـ ١٨٥).

وقال ابن المديني أيضاً، وابن نُمَير: ثقة. «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٩٩).

وقال الإمام أحمد: ثقة. «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٨٤).

وقال أبوداود: ثقة. «سؤالات الآجري» (٢/ ٣٥).

. . . .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ١١٤).

وروىٰ عنه ابن مهدي، وَوَكيع بن الجرَّاح، وكانا لا يَرويان إلا عن ثقة.

وقال البَرْقي: وممن يُضَعَّف في روايته ويُكتبُ حديثه: أبو مَوْدود المدني. «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٩٩).

وقال ابن حجر: مقبول. «تقريب التهذيب» رقم (٤٠٩٩).

قلت: الراجح في حاله قول الأكثر: أنَّه ثقة، وأما قول البَرْقي فهو شاذ لمخالفته جمهور النُّقَّاد.

وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (١٨/ ١٤٢).

• **معاذ بن عبداللَّه بن خُبيب: الجُهَني، المدني، من الطبقة الرابعة (ت ١١٨ هـ)، وروى له البخاري في «الأدب المفرد»، والأربعة.**

روى عن: جابر بن عبدالله، وسعيد بن المسيِّب، وأبيه عبدالله، وغيرهم.

روىٰ عنه: أسامة بن زيد اللَّيثي، وعبدالله بن سليمان بن أبي سلمة الأسْلَميُّ، وعثمان بن مُرَّة البصري، وغيرهم.

ويروي عنه هنا أبو مَوْدود، وهذا ليس ببعيد ـ كما سبق ـ فكلاهما من أهل المدينة، وقد تعاصرا.

قال عثمان بن سعيد الدارمي، قلت ليحيى بن معين: معاذ بن عبدالله عن أبيه كيف هؤلاء؟ قال: ثقات. «تاريخ عثمان الدارمي» رقم (٧٧٨).

وقال أبو داود: ثقة، روى عنه غير واحد. «تهذيب الكمال» (٢٨/ ١٢٦).

. . . .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٤٢٢).

وقال الدارقطني: ليس بذاك.

وقال ابن حزم: مجهول. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ١٧٥).

وقال الذهبي: ثقة. «الكاشف» (٢/ ٢٧٣).

وقال ابن حجر: صدوق، رُبَّما وهم. «تقريب التهذيب» رقم (٦٧٣٦).

قلت: الراجح من حاله أنَّه ثقة.

أما تجريح الدارقطني فهو غير مُفَسَّر، فَيُقدَّم عليه قول من وثَّقه وهم الأكثر.

وأما قول ابن حزم: مجهول، فمردود بتوثيق الأئمة له.

وأيضاً ابن حزم ـ رحمه الله ـ مُتشدِّدٌ في الجرح، وقد وصف أئمة بالجهالة كالترمذي، وأبي القاسم البغوي. انظر: «فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٢٧٢)، «الرفع والتكميل» للكَنْوي (صـ ٢٩٢ ـ ٢٩٤).

• عبدالله بن خُبيب: الأنصاري، الجُهَني، المدني، حليف الأنصار له صحبة، روى له البخاري في «الأدب المفرد»، والأربعة. انظر: «تقريب التهذيب» رقم (٣٢٩٢)، «الإصابة» (٦/٦٩).

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه ابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» رقم (٢٤٣)، عن أبي سعيد المديني، عن إسحاق بن محمد الفَرَوي، عن عبدالعزيز بن

. . . .

أبي سليمان[1]، به.

وهذا إسناد ضعيف جداً، إسحاق بن محمد قال عنه ابن حجر: صدوق، كُفَّ بصره فساء حفظه. «تقريب التهذيب» رقم (٣٨١).

وأبو سعيد المديني: هو عبدالله بن شَبِيْب، ضعيف جداً، قال عنه أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث.

وقال فَضْلَك الرَّازي: يَحِلُّ ضَرْبُ عنقه. انظر: «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٨٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بإسناد المصنف؛ لما تقدَّم من حال خالد بن يزيد، والطريق التي رواها ابن أبي الدنيا ضعيفة جدّاً؛ لشدَّة ضعف أبي سعيد المديني.

*****

---

(١) هو أبو مودود، ووقع في المطبوع: «عبدالعزيز بن سليمان»، وهو تصحيف فيما يظهر، فلم أقف على من اسمه عبدالعزيز بن سليمان في شيء من كتب التراجم في هذه الطبقة، ويدل لذلك أيضاً: أنَّ إسحاق بن محمد الفَرَوي من تلاميذ أبي مودود، وقد روى عنه عند الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٦٦٢) رقم (٦٤٤٢).

٢٨ ـ حدَّثنا أبو شُعيب؛ نا خالد بن خِداش، عن [عبدالله بن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن درَّاج][(١)] عن أبي الهَيْثَم، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: **«لو أنَّ أحدكم عَمِلَ في صَخْرةٍ صَمَّاء، لا بابَ لها ولا كُوَّةٌ[(٢)]، لأَخْرَجَ اللهُ ـ عزَّ وجلَّ ـ عَمَلَهُ كائناً ما كان»**.

رجالُ الإسنادِ

● خالد بن خِداش: بن عجلان الأَزْدي، المُهَلَّبي، مولاهم، البصري، من الطبقة العاشرة (ت ٢٢٤ هـ) وروى له البخاري في «الأدب المفرد»، ومسلم، وأبوداود في «مسند مالك»، والنسائي.

روى عن: حمَّاد بن زيد، وعبدالله بن وهب، وأبو عَوانة، وغيرهم.

روى عنه: الإمام أحمد، ومسلم، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم، وأبو شُعيب الحَرَّاني ـ كما في إسناد المؤلِّف ـ وغيرهم.

قال عنه سليمان بن حَرْب: صدوق. «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٢٧).

وقال ابن سعد: كان ثقة. «الطبقات الكبرىٰ» (٧/ ٣٤٧).

وقال يحيى بن معين: صدوق.

وقال يعقوب بن شيبة: كان ثقةً، صدوقاً. انظر: «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٠٣).

(١) من قوله: (عن عبدالله بن وهب، إلى . . . درَّاج) سقط من الأصل، فألحقه الناسخ، ووضع بجانبها علامة التصحيح.

(٢) الكوَّة: الخَرْق في الحائط، والثُّقب في البيت. «لسان العرب» (١٥/ ٢٣٦).

. . . .

وقال أبو حاتم: صدوق. «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٢٧).

وقال صالح جَزَرة: صدوق. انظر: «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٠٣).

وقال ابن قانع: ثقة. «تهذيب التهذيب» (٣/ ٧٩).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٢٢٥).

وقال الدارقطني: ثقة، رُبَّما وَهِمَ. «العلل الواردة في الأحاديث النبويَّة» (١١/ ٢٠٤).

وروى عنه الإمام أحمد، وأبو زرعة، وكانا لا يرويان إلا عن ثقة.

وقال علي بن المديني: ضعيف.

وقال السَّاجي: فيه ضَعْف. انظر: «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٠٣).

وقال ابن حجر: صدوق، يُخطئ. «تقريب التهذيب» رقم (١٦٢٣).

قلتُ: الأقرب في حاله ـ والله أعلم ـ أنَّه صدوق.

أما تضعيف ابن المديني له، فهو جرح غير مُفَسَّر، فيقدَّم عليه قولُ من وثَّقَه.

وأما قول السَّاجي: فيه ضَعْف، فقد تعقَّبه الخطيب البغدادي بقوله: لم يورد زكريا في تضعيفه حُجَّة سوى الحكاية عن يحيى بن معين أنَّه تفرد برواية أحاديث، ومثل ذلك موجود في حديث مالك بن أنس، والثَّوري، وشُعْبة، وغيرهم من الأئمة، ومع هذا فإنَّ يحيى بن معين وجماعة غيره وَصَفوا خالداً بالصِّدْق، وغير واحد من الأئمة قد احتجَّ بحديثه. «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٠٣).

. . . .

وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٨/ ٤٥).

• عبدالله بن وهب: بن مسلم القُرشي، أبو محمد البصري، من الطبقة التاسعة، (ت ١٩٧ هـ) وله اثنتان وسبعون سنة، وروى له الجماعة.

روى عن: سفيان الثَّوري، ومالك بن أنس، وعمرو بن الحارث، وغيرهم.

روىٰ عنه: أحمد بن صالح المصري، وخالد بن خِداش، وعبدالله بن يوسف التِّنِّيسي، وغيرهم.

قال عنه يحيى بن معين: ثقة.

وقال الإمام أحمد: عبدالله بن وهب صحيحُ الحديث، يفْصِلُ السماع من العرض، والحديث من الحديث، ما أصحَّ حديثَه وأثبتَه، قيل له: أليس كان يُسيءُ الأخذ[1]؟ قال: قد كان يُسيءُ الأخذ، ولكن إذا نظرتَ في حديثه وما روىٰ له مشايخه، وجدتَهُ صحيحاً.

وقال أبو زُرعة: ثقة.

وقال أبو حاتم: صالحُ الحديث، صدوق. انظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ١٨٩ ـ ١٩٠).

وقال النسائي: ثقة، ما أعلمه روى عنه ثقة حديثاً منكراً. «طبقات

---

(١) المراد بسيِّء الأخذ: أي التَّساهل في تحمُّل الحديث وسماعه، كمن يتحمَّل الحديث من شيخه وقد غَلَبَ عليه النوم. انظر: «فتح المغيث» للسَّخَاوي (١/ ٣٨٣)، وذكر في ذلك لابن وهب ما يُدلُّ على تساهله في تحمُّلِ الحديث.

. . . .

علماء الحديث» (١/ ٤٤٠).

وقال ابن حجر: ثقةٌ، حافظٌ، عابدٌ. «تقريب التهذيب» رقم (٣٦٩٤).

انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (١٦/ ٢٧٧).

• عمرو بن الحارث: بن يعقوب الأنصاري، مولاهم المصري، أبو أيوب، من الطبقة السابعة (ت قبل ١٥٠ هـ) وروى له الجماعة.

روى عن: بكر بن سُوادة الجُذَامي، ودرَّاج أبي السَّمْح، وسعيد بن أبي هلال، وغيرهم.

روى عنه: عبدالله بن وهب، والليث بن سعد، ومالك بن أنس، وغيرهم.

قال عنه يحيى بن معين، وأبو زرعة: ثقة.

وقال أبو حاتم: كان أحفظُ النَّاس في زمانه، ولم يكن له نظيرٌ في الحفظ في زمانه. انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٢٥).

وقال النسائي: ثقة. «تهذيب الكمال» (٢١/ ٥٧٣).

وقال ابن حجر: ثقة، فقيه، حافظ. «تقريب التهذيب» رقم (٥٠٠٤).

• دَرَّاج: بن سَمْعان السَّهمي، مولاهم، المصري، القاص، قيل: اسمه عبدالرحمن. ودَرَّاج لقبه، من الطبقة الرابعة (ت ١٢٦ هـ) وروى له البخاري في «الأدب المفرد»، والأربعة.

روى عن: أبي الهيثم سليمان بن عمرو، وعبدالله بن الحارث

. . . .

الزُّبَيْدي، وعيسى بن هلال الصَّدَفي، وغيرهم.

روىٰ عنه: خلاّد بن سليمان الحضرمي، وعمرو بن الحارث، والليث ابن سعد، وجماعة.

قال عنه يحيى بن معين: ثقة. «تاريخ عثمان الدارمي» رقم (٣١٥).

وقال عباس الدُّوري: سألت يحيى بن معين: عن حديث دَرّاج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد؟ فقال: ما كان هكذا بهذا الإسناد فليس به بأس، دَرّاج ثقة، وأبو الهيثم ثقة. «التاريخ» (٢/ ١٥٥).

وقال أبوداود: أحاديثه مستقيمة إلا ما كان عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد. «سؤالات الآجُرّي» (٢/ ١٦٦).

وقال عثمان بن سعيد الدَّارمي: ليس حديثه بذاك، وهو صدوق. «تاريخ عثمان الدارمي» رقم (٣١٥).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ١١٤).

وقال الإمام أحمد: درّاج حديثه منكر. «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٤٢).

وقال أيضاً: أحاديث دَرّاج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد فيها ضَعْف. «الكامل» (٤/ ١٠).

وقال أبو حاتم: في حديثه صَنْعة[1]. «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٤٢).

وقال النسائي: ليس بالقوي. «الضعفاء والمتروكين» رقم (١٨٧).

---

(١) كذا وقع في الجرح والتعديل، وفي «تهذيب الكمال» (٨/ ٤٧٩): في حديثه ضَعْف.

. . . .

وقال مرة: منكر الحديث. «الكامل» (٤/ ١٠).

وقال الدارقطني: ضعيف. «سؤالات الحاكم للدارقطني» رقم (٢٦١).

وقال مرة: متروك. «سؤالات البُرْقاني» رقم (١٤٢).

وقال ابن حجر: صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضَعْف. «تقريب التهذيب» رقم (١٨٢٤).

وهو كما قال، فقد وثقه ابن معين، وقال عثمان الدارمي: صدوق وخصَّ بعضُ الأئمة ـ كالإمام أحمد، وأبي داود ـ الضَّعف بروايته عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد.

ولعلَّ من أطلق القول بتجريحه كأبي حاتم، والنَّسائي، والدارقطني يعني روايته عن أبي الهيثم.

وانظر ترجمة دَرَّاج في: «تهذيب الكمال» (٨/ ٤٧٧).

● أبو الهيثم: سليمان بن عمرو بن عبد، ويقال: ابن عبيد المصري، من الطبقة الرابعة، وروى له البخاري في «الأدب المفرد»، والأربعة.

روى عن: أبي بَصْرة الغفاري، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وغيرهم.

روىٰ عنه: درَّاج أبو السَّمْح، وعبيدالله بن زحْر، وكعب بن علقمة، وغيرهم.

قال عنه يحيى بن معين: ثقة. «تاريخ الدوري» (٢/ ٢٣٣).

وقال العجلي: ثقة. «معرفة الثقات» (٢/ ٤٣٦).

. . . .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٣١٦).

وقال الدارقطني: ثقة. «سؤالات البرقاني» رقم (١٩٦).

وقال ابن حجر: ثقة. «تقريب التهذيب» رقم (٢٥٩٩).

انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (١٢/ ٥٠).

تخريجُ الحديث:

الحديث أخرجه ابن بِشران في «الأمالي» (١/ ٨٥) رقم (١٦٤)، عن الآجُرِّي، به.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»[١] ـ كما في «إتحاف المهرة» لابن حجر (٥/ ٢٤١) ـ من طريق يحيى بن محمد بن يحيى، عن خالد بن خِدَاش، به.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٢/ ٤٩١) رقم (٥٦٧٨)، من طريق حَرْمَلة بن يحيى.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٣٤٩) رقم (٧٨٧٧)[٢]، وعنه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ٣٥٩) رقم (٦٩٤٠)، من طريق أحمد بن عيسى المصري.

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع، وأشار محقق إتحاف المهرة إلى أنَّه ساقط من المطبوع، وأنَّه موجود في مخطوطة رواق المغاربة.

(٢) سقط من المطبوع عبدالله بن وَهْب من السند، وهو موجود في «إتحاف المهرة» (٥/ ٢٤١) رقم (٥٣١٠)، و«شعب الإيمان» للبيهقي.

. . . .

كلاهما (حَرْمَلة بن يحيى، وأحمد بن عيسى)، عن عبدالله بن وَهْب، به.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٢٨)، وأبو يعلى في «المسند» (٢/ ٥٢١) رقم (١٣٧٨)، من طريق ابن لَهِيْعة، عن دَرَّاج، به.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده ضعيف، فيه درَّاج وهو صدوق، ضعيف في روايته عن أبي الهيثم، ولم يتابعه عليه أحد.

شواهد الحديث:

لم أقف على شاهد للحديث بهذا اللفظ، وورد شاهد بمعناه عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «أَسِرُّوا ما شِئْتُم، فوالله ما أسرَّ عبدٌ سريرةً إلا أَلْبَسه الله رداءها خيرٌ فخير، وشرٌ فشر، حتى لو أنَّ أحدكم عمل خيراً من وراء سبعين حجاباً لأَظْهر الله ذلك الخير حتى يكون ثناؤه في النَّاس خيراً، ولو أنَّ أحدكم أَسَرَّ شَرَّاً من وراء سبعين حجاباً، لأظهر الله ذلك الشَّرِّ، حتى يكون ثناؤه في النَّاس شرًّا».

رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٥/ ٤١ ـ ٤٢)، من طريق رَوْح بن مُسافر، عن زُبيد اليامي، عن مُرَّة بن شُراحيل، عن ابن مسعود، مرفوعاً.

وإسناده ضعيف، فيه رَوْح بن مسافر، قال عنه ابن معين: ضعيف.

وقال الإمام أحمد: متروك الحديث.

وقال أبو حاتم: ضعيفُ الحديث، لا يُكتبُ حديثه. انظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٩٦).

٢٩ ـ حدثنا خالد بن خِداش؛ نا عبدالله بن وهب، عن عمرو ابن الحارث، عن دَرَّاج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «**أَصْدَقُ الرُّؤيا بالأَسْحار**».

رجالُ الإسنادِ:

- خالد بن خِدَاش: الأَزْدي، المُهَلَّبي، صدوق، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢٨).
- عبداللَّه بن وهب: القُرشي، ثقة، حافظ، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢٨).
- عمرو بن الحارث: الأنصاري، ثقة، فقيه، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢٨).
- دَرَّاج: بن سَمْعان، صدوق، ضعيف في حديثه عن أبي الهيثم، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢٨).
- أبو الهيثم: سليمان بن عمرو، ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢٨).

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٦٨)، والدارمي في «سننه» (٢/ ١٦٩) رقم (٢١٤٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٥٠٩) رقم (١٣٥٧)، وابن حبان في «صحيحه» (١٣/ ٤٠٧) رقم (٦٠٤١)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١١)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٤٣٤) رقم (٨١٨٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤/ ١٩٠) رقم (٤٧٦٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/ ٢١٩)، جميعهم من طريق عبدالله بن وهب، به.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٢٩)، وعَبْدُ بن حُميد في

. . . .

«المنتخب» (١/ ٢٨٩) رقم (٩٢٧)، والترمذي في «سننه» (٤/ ٥٣٤) رقم (٢٢٧٤)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٤١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧/ ٢١٩)، من طريق ابن لهيعة، عن دَرَّاج، به.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده ضعيف؛ لأنه من رواية دَرّاج عن أبي الهيثم، وهي رواية ضعيفة كما تقدم في الحديث (٢٨).

والحديث ذكره ابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٥) مما يُنكر من حديث دَرّاج.

وضعَّفه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤/ ٢١٨) رقم (١٧٣٢).

*****

(ومن حديث عفَّان بن مسلم)

٣٠ ـ حدثنا عفَّان بن مسلم؛ نا أبو عَوانة، عن عثمان بن المُغيرة، عن علي بن رَبيعة، عن أسماء بن الحَكَم الفَزَاري، عن علي بن أبي طالب، قال: كنتُ إذا سمعتُ من رسول الله ﷺ حديثاً نَفَعَني الله ـ عزوجلّ ـ بما شاءَ أنْ يَنْفَعَني، وإذا حدَّثني أحدٌ من أصحابه اسْتَحْلَفْتُه، فإذا حَلَفَ لي صدَّقْتُه، وإنَّه حدَّثني أبوبكر، وصَدَق أبوبكر، أنَّ رسول الله ﷺ قال: **«ما مِنْ عبدٍ يُذْنِبُ ذنباً، فيُحسنُ الطُّهور، ثمَّ يقومُ فيصلي ركعتين، ثم يَسْتَغْفرُ الله ـ عزَّ وجلَّ ـ إلا غَفَرَ الله له ـ عزَّ وجلَّ ـ»**.

رجالُ الإسنادِ:

• عفَّان بن مُسلم: بن عبدالله الباهلي، أبو عثمان، الصفَّار، البصري، من الطبقة العاشرة (ت بعد ٢١٩ هـ) وروى له الجماعة.

روى عن: إسماعيل بن عُلَيَّة، وهمَّام بن يحيى، وأبي عَوانة الوضَّاح ابن عبدالله، ويحيى بن سعيد القطَّان، وغيرهم.

روى عنه: الإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهُويه، ويحيى بن معين، والبخاري، وأبو شُعيب الحَرَّاني ـ كمافي إسناد المؤلِّف ـ وغيرهم.

وثَّقه يحيى بن معين. «تاريخ الدارمي» رقم (٢٠٠).

وقال الإمام أحمد: عفَّان أثبتُ من عبدالرحمن بن مهدي، لَزِمْنا عفَّانَ

. . . .

عشر سنين ببغداد. «الجرح والتعديل» (٧/ ٣٠).

وقال يعقوب بن شَيْبة: كان عفّان ثقةً، ثبتاً، متقناً، صحيح الكتاب، قليلَ الخطأ والسَّقْطِ. «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٧١).

وقال أبو حاتم: ثقةٌ، متقنٌ، متينٌ. «الجرح والتعديل» (٧/ ٣٠).

وقال ابن حجر: ثقةٌ، ثبت. «تقريب التهذيب» رقم (٤٦٢٥).

وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٦٠).

● **أبو عَوَانة: الوضَّاح بن عبداللّه اليَشْكُري، الواسطي، البزَّاز، من الطبقة السابعة (ت سنة ١٧٥، أو ١٧٦ هـ) وروى له الجماعة.**

روى عن: إبراهيم بن محمد بن المُنْتَشِر، وسليمان الأَعْمش، وعثمان بن المُغَيرة، وقتادة، وجماعة.

روى عنه: شُعبة بن الحجَّاج، وعبدالرحمن بن مهدي، وعفّان بن مسلم، وأبو نُعيم الفَضْل بن دُكين، وغيرهم.

قال عنه عفَّان بن مسلم: صحيح الكتاب، كثير العَجْم والنَّقْط، كان ثبتاً، وأبو عَوَانة في جميع حاله أصحُّ عندنا من شُعْبة.

وقال ابن معين، والإمام أحمد: ما أَشْبَه حديث أبي عوانة بحديث الثَّوري وشُعبة، وكان أُمّياً، ثقة. «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٤٤٨).

وقال أبو زرعة: بصري، ثقة، إذا حدَّث من كتابه.

وقال أبو حاتم: كتبه صحيحة، وإذا حدَّث من حفظِهِ غَلِطَ كثيراً، وهو صدوق، ثقة. انظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٤٠).

. . . .

ووثَّقه ابن حبان، والدارقطني. انظر: «الثقات» (٧/ ٥٦٢)، «سنن الدارقطني» (١/ ١٦٤).

وقال ابن حجر: ثقة، ثبت. «تقريب التهذيب» رقم (٧٤٠٧).

• **عثمان بن المُغيرة:** الثقفي، مولاهم، أبو المغيرة، الكوفي، الأعشى، وهو عثمان ابن أبي زرعة، من الطبقة السادسة، روى له البخاري والأربعة.

روى عن: سعيد بن جُبير، وعلي بن ربيعة الوالِبي، ومجاهد بن جَبْر، وغيرهم.

روى عنه: إسرائيل بن يونس، وسفيان الثَّوري، وأبو عَوانة، وغيرهم.

قال عنه يحيى بن معين: ثقة.

وقال الإمام أحمد: كوفي، ثقة، ليس أحد أروى عنه من شَريك.

وقال ابو حاتم: ثقة. انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ١٦٧).

وقال النَّسائي: ثقة. «تهذيب الكمال» (١٩/ ٤٩٨).

وقال ابن حجر: ثقة. «تقريب التهذيب» رقم (٤٥٢٠).

• **علي بن رَبيعة:** بن نضْلة الوَالِبي، أبو المغيرة، الكوفي، من كبار الطبقة الثالثة، وروى له الجماعة.

روى عن: أسماء بن الحكم الفَزَاري، وعلي بن أبي طالب، وعبدالله ابن عمر بن الخطاب، وغيرهم.

روى عنه: الحكم بن عُتَيْبَة، وعثمان بن المغيرة، وأبو إسحاق

. . . .

السبيعي، وجماعة.

قال عنه ابن سعد: كان ثقةً، معروفاً. «الطبقات الكبرىٰ» (٦/ ٢٢٦).

وقال يحيى بن معين: ثقة. «الجرح والتعديل» (٦/ ١٨٥).

ووثَّقه ابن نُمير. «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٧٣).

وقال العجلي: ثقة. «معرفة الثقات» (٢/ ١٥٤).

وقال أبو حاتم: صالح الحديث. «الجرح والتعديل» (٦/ ١٨٥).

وقال النسائي: ثقة. «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٤٣٢).

وقال ابن حجر: ثقة. «تقريب التهذيب» رقم (٤٧٣٣).

• أسماء بن الحكم الفَزَاري: وقيل: السُّلَمي، أبو حسَّان، الكوفي، من الطبقة الثالثة، وروى له الأربعة.

روى عن: علي بن أبي طالب.

روى عنه: علي بن رَبيعة الوالِبي.

قال العجلي: كوفي، تابعي، ثقة. «معرفة الثقات» (١/ ٢٢٣).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٥٩)، وقال: يُخطئ.

وأخرج حديثه في «صحيحه» (٢/ ٣٨٩) رقم (٦٢٣).

وقال ابن سعد: كان قليلَ الحديثِ. «الطبقات الكبرىٰ» (٦/ ٢٢٥).

وقال البزَّار: مجهول. «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٤٣).

. . . .

وذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٤٤)، واسْتَنكر حديثه هذا، فقال: ولم يُروَ عن أسماء بن الحكم إلا هذا الواحد، وحديث آخر، ولم يُتابع عليه، وقد روى أصحاب النَّبيِّ ﷺ بعضهم عن بعض، فلم يُحَلِّف بعضهم بعضاً.

وقال ابن حجر: صدوق. «تقريب التهذيب» رقم (٤٠٨).

قلتُ: الراجح من حاله أنَّه ضعيف، يُعتبر به، فهو قليل الحديث كما قال ابن سعد، وذكر البخاري أنَّه لم يرو إلا حديثين، واستَنْكَرَ أحدهما، وذكر ابن حبان أنه يُخطئ.

ومثل هذا الراوي مع قِلَّة حديثه خَطَؤُه يُؤثِّر في روايته.

أما توثيق ابن حبان له فهو على عادته ـ رحمه الله ـ في توثيق المجاهيل[١].

وأما توثيق العِجلي له، فهو قريب من ابن حبان في توثيق المجاهيل من القُدماء كما نصَّ على ذلك المُعلِّمي[٢] ـ رحمه الله ـ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه ابن بِشران في «الأمالي» (١/ ٢٩٥) رقم (١٧٨)، عن الآجُرِّي، به.

وأخرجه الطبراني في «الدعاء» رقم (١٨٤٢)، عن أبي شُعَيب

---

(١) انظر: (صـ ١٦٥).

(٢) «التنكيل» (١/ ٦٦).

. . . .

الحَرَّاني، به.

وأخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١/ ٥) رقم (٢).

وأخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (١/ ٤١٣) رقم (٦٤٢) والترمذي في «سننه» (٢/ ٢٥٧) رقم (٤٠٦)، وفي (٥/ ٢٢٨) رقم (٣٠٠٦)، والنسائي في «السنن الكبرىٰ» (٦/ ١١٠) رقم (١٠٢٥٠)، وفي (٦/ ٣١٥) رقم (١١٠٧٨)، والمقدسي في «الأحاديث المختارة» (١/ ٨٥)، من طريق قُتيبة بن سعيد.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ١٠)، عن أبي كامل فُضَيل بن الحسين الجَحْدري.

وأخرجه أبو داود في «سننه» (١/ ٤٧٦) رقم (١٥٢١)، وابن المنذر في «تفسير القرآن» (١/ ٣٨٦) رقم (٩٣٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٢/ ٣٨٩) رقم (٦٢٣)، والطبراني في «الدعاء» رقم (١٨٤٢)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ١٤٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ٤٠٢) رقم (٧٠٧٨)، من طريق مُسدَّد بن مُسَرْهَد.

وأخرجه البزَّار في «مسنده» (١/ ٦٣) رقم (١٠)، والمَرْوَزي في «مسند أبي بكر» رقم (١١)و وأبو يعلى في «المسند» (١/ ٢٣) رقم (١١)، والمقدسي في «الأحاديث المختارة» (١/ ٨٥)، من طريق عبدالواحد ابن غياث.

جميعهم (الطَّيالسي، وقُتيبة بن سعيد، وأبو كامل، ومُسَدَّد بن مُسَرْهَد، وعبدالواحد بن غياث)، عن أبي عَوانة، به.

. . . .

وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١/ ٣٨٥) رقم (١٠٨٨)، والبزَّار في «مسنده» (١/ ٦٤) رقم (١١)، والطبراني في «الدعاء» رقم (١٨٤٢)، من طريق شَريك بن عبدالله.

وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (١/ ٤) رقم (١)، والإمام أحمد في «المسند» (١/ ٨)، والبزار في «مسنده» (١/ ٦١) رقم (٨)، والمَرْوزي في «مسند أبي بكر» رقم (١٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ٢٤ ـ ٢٥) رقم (١٣ ـ ١٤)، وابن جرير في «تفسيره» (٤/ ٩٦)، والطبراني في «الدعاء» رقم (١٨٤١)، وابن السُّنِّي في «عمل اليوم والليلة» رقم (٣٥٩)، من طريق شُعبة بن الحجَّاج.

وأخرجه الحُمَيدي في «مسنده» (١/ ١٤٨ ـ ١٤٩) رقم (١ ـ ٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٦١) رقم (٧٦٤١)، والإمام أحمد في «المسند» (١/ ٢)، وابن ماجه في «سننه» (١/ ٤٤٦) رقم (١٣٩٥)، والبزَّار في «مسنده» (١/ ٦٢) رقم (٩)، والمَرْوزي في «مسند أبي بكر» رقم (٩)، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ٢٣) رقم (١٢)، والنسائي في «السنن الكبرىٰ» (٦/ ١٠٩) رقم (١٠٢٤٧)، وابن جرير في «تفسيره» (٤/ ٩٦)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (١/ ١٠٦)، والطبراني في «الدعاء» رقم (١٨٤٢)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ١٤٢)، وتمَّام في فوائده ـ كما في «الروض البسَّام» (٢/ ٢٩) رقم (١٤١٤) ـ، من طريق مِسْعَر بن كِدام.

وأخرجه الحميدي في «مسنده» (١/ ١٤٩) رقم (٤)، والإمام أحمد

. . . .

في «المسند» (١/ ٢)، وابن ماجه في «سننه» (١/ ٤٤٦) رقم (١٠٢٤٩)، والبزَّار في «مسنده» (١/ ٦٢) رقم (٩)، والمَرْوزي في «مسند أبي بكر» رقم (٩)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ١١٠) رقم (١٠٢٤٩)، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ٢٣ ـ ٢٥) رقم (١٢ ـ ١٥)، وابن جرير في «تفسيره» (٤/ ٩٦)، والطبراني في «الدعاء» رقم (١٨٤٢)، وتمَّام في فوائده ـ كما في «الروض البسَّام» (٢/ ٢٩) رقم (١٤١٤) ـ وابن العَديم في «بُغْية الطَلَب» (٤/ ١٦٠٥)، من طريق سفيان الثَّوري.

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١/ ١١ رقم (١)، والطبراني في «الدعاء» رقم (١٨٤٢)، والخطيب البغدادي في «الكفاية» (١/ ٦٨)، من طريق قيس بن الرَّبيع.

خمستهم (شَريك، وشُعبة، ومِسْعر، والثَّوري، وقيس بن الرَّبيع)، عن عثمان بن المُغيرة، به.

وخالف هؤلاء: علي بن عابس الأَسَدي، فرواه عن عثمان بن المُغيرة، عن أبي صادق الأَزْدي، عن ربيعة بن ناجد، عن علي، به.

أخرجه الطبراني في «الدعاء» رقم (١٨٤٣).

وعلي بن عابس: ضعيف. «تقريب التهذيب» (٤٧٥٧).

وقد وَهِمَ في هذه الرِّاوية، نصَّ على ذلك الدارقطني في «العلل» (١/ ١٧٨).

وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/ ١٨٥) رقم (٥٨٤)،

. . . .

وفي «الدعاء» رقم (١٨٤٤)، من طريق معاوية بن أبي العباس القَيْسي، عن علي بن ربيعة، به.

وتابع أسماء بن الحكم في روايته عن علي بن أبي طالب: أبو سعيد المَقْبُري، وعَبْدُ خير.

*** أما رواية المَقْبُري، عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ:**

فاختُلفَ عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول: أخرجه الحميدي في «مسنده» (١/ ١٥٠) رقم (٥)، والبزَّار في «مسنده» (١/ ٦٠) رقم (٦ ـ ٧)، وابن جرير في «تفسيره» (٤/ ٩٦)، والطبراني في «الدعاء» رقم (١٨٤٦)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٣٩٠)، كلهم من طريق عبدالله بن سعيد المَقْبُري، عن جده أبي سعيد المَقْبُري، عن علي بن أبي طالب، به.

ـ عبدالله بن سعيد المَقْبُري: متروك. «تقريب التهذيب» رقم (٣٣٥٦).

الوجه الثاني: رواه الطبراني في «الدعاء» رقم (١٨٤٥)، من طريق عبدالله بن نافع، عن سليمان بن يزيد الكَعْبي، عن المَقْبُري، عن أبي هريرة، عن علي بن أبي طالب، به.

ـ عبدالله بن نافع: هو المدني، ضعيف. «تقريب التهذيب» رقم (٣٦٦١).

ـ سليمان بن يزيد الكَعْبي: ضعيف. «تقريب التهذيب» رقم (٨٣٤٠).

. . . .

---

* **وأما رواية عَبْدُ خير، عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ:**

فأخرجها الطبراني في «الدعاء رقم (١٨٤٧)، والدارقطني في «الأفراد» ـ كما في «أطراف الغرائب والأفراد» للمقدسي (١/ ٦٠) ـ، وابن مردويه في «تفسيره» ـ كما في «تفسير ابن كثير» (٢/ ٤٠٩) ـ كلهم من طريق عمر بن يزيد، عن أبي إسحاق، عن عَبْدُ خير، عن علي بن أبي طالب، به.

ـ وعمر بن يزيد: هوالأَزْدي، قال عنه ابن عدي، والذهبي: منكر الحديث. انظر: «الكامل» (٦/ ٥٥)، «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٣١).

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده ضعيف، فيه أسماء بن الحكم الفَزَاري، ضعيف، وجميع الروايات المتابعة له ضعيفة جداً، لا تَصْلُحُ للاعتضاد.

والحديث استنكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٤٤)، بعدم وجود المتابعة لأسماء بن الحكم، وأيضاً: أنَّ أصحاب النبي ﷺ قد روى بعضهم عن بعض، ولم يَسْتحلف بعضهم بعضاً.

وتعقبه المزِّي بأنَّه لا يشترط في صحة الحديث أن يكون لراويه متابع عليه . . . .، وذَكَرَ بعض المُتَابعات لأسماء بن الحكم. انظر: «تهذيب الكمال» (٢/ ٥٣٤ ـ ٥٣٥).

قلتُ: يُسلَّم للمزِّي فيما لو كان أسماء بن الحكم في مرتبة الثِّقة، أمَّا كونه مُقلّاً في الرِّواية جدّاً، ويُخطئ ـ كما تقدَّم ـ فهذا لا يُحتمل تَفَرُّده.

. . . .

وأما المتابعات التي ذكرها، فتقدَّم في التخريج أنَّها ضعيفة جداً.

قال ابن حجر: والمتابعات التي ذكرها ـ أي المزِّي ـ لا تَشُدُّ هذا الحديث شيئاً؛ لأنَّها ضعيفة جداً. «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٤٣).

وممَّن ضعَّف الحديث بسبب أسماء بن الحكم: البزَّار. انظر: «البحر الزخَّار» (١/ ٦٤).

وتَبعَ العُقَيليُّ البخاري في إنكار الاسْتِحْلاف، فقال: قد سَمِعَ علي من عمر، فلم يَسْتَحْلفه.

والحديث قال عنه الترمذي: حديث حسن. «السنن» (٢/ ٢٥٧) رقم (٤٠٦).

وقال ابن كثير: وبالجملة فهو حديث حسن. «تفسير القرآن العظيم» (٢/ ١٢٤).

وقال ابن حجر: وهذا الحديث جيِّد الإسناد. «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٤٣).

وحسَّنه الألباني. انظر: «صحيح الترمذي» (١/ ١٢٨) رقم (٣٣٣)، صحيح ابن ماجه (١/ ٢٣٣) رقم (١١٤٤).

شواهدُ الحديث:

للحديث شواهد تشهد لمعنى الحديث، منها:

١ ـ حديث عثمان بن عفَّان ـ رضي الله عنه ـ أنَّه توضأ، ثم قال: رأيتُ رسول الله ﷺ توضَّأ نحو وُضُوئي هذا، ثم قال رسول الله ﷺ: «مَنْ

. . . .

توضَّأ نحو وُضُوئي هذا، ثم قام فركع ركعتين لا يُحدِّث فيهما نفسَه غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه».

أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ٧٢ ـ ٧٤) رقم (١٥٩، ١٦٤)، ومسلم في «صحيحه» (١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٦) رقم (٢٢٦، ٢٢٧).

٢ ـ حديث زيد بن خالد الجُهَني ـ رضي الله عنه ـ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «منْ توضأ فأَحْسَنَ وُضوءه، ثم صلَّى ركعتين، لا يسهو فيهما، غَفَرَ الله له ما تقدَّم من ذنبه».

رواه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ١١٧)، وعنه أبو داود في «سننه» (١/ ٣٠١) رقم (٩٠٥)، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٢/ ٥٢٤) رقم (١٠٠٨)، وأخرجه عَبْدُ بن حُميد في «المنتخب» (١/ ٢٣٣) رقم (٢٨٠)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ٢٢٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ٢٤٩) رقم (٥٢٤٢)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٢٢) رقم (٢٥١).

وإسناد الإمام أحمد هكذا، قال: حدثنا أبو عامر العَقَدي؛ ثنا هشام ابن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن زيد بن خالد الجُهَني، مرفوعاً.

ـ أبو عامر العَقَدي: هو عبدالملك بن عمر، ثقة. «تقريب التهذيب» رقم (٤١٩٩).

ـ هشام بن سعد: المدني، مُختلَف في حاله، قال عنه الذهبي: حسن الحديث. «الكاشف» (٢/ ٣٣٦) رقم (٥٩٦٤).

. . . .

وقال ابن حجر: صدوق له أوهام، ورُمِيَ بالتشيُّع. «تقريب التهذيب» رقم (٧٢٩٤).

واختار شيخنا الدكتور سعد الحميد قول الحافظ ابن حجر إلا في روايته عن زيد بن أسلم، فإنَّه ثقة فيه؛ لطول ملازمته له، ومعرفته بحديثه. «سنن سعيد بن منصور» (٤/ ١٢٧٦).

وروايته هنا عن زيد بن أسلم، فتكون من صحيح حديثه.

ـ زيد بن أسلم: ثقة، عالم، وكان يُرسل. «تقريب التهذيب» رقم (٢١١٧).

ـ عطاء بن يسار: ثقة، فاضل. «تقريب التهذيب» رقم (٤٦٠٥).

قلتُ: إسناد الحديث صحيح.

والحديث قال عنه الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ولا أحفظ له عِلَّة توهنها، ولم يُخرِّجاه، ووافقه الذهبي، «المستدرك» (١/ ٢٢٢) رقم (٢٥١)، وحسَّنه الألباني في «صحيح الجامع» (٢/ ١٠٦١) رقم (٦١٦٥).

٣ ـ حديث أبي الدَّرداء ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ توضأ فأحسن وُضُوءَهُ، ثم قام فصلَّى ركعتين أو أربعاً ـ شكَّ سَهْل ـ يُحْسِنُ فيها الذكر والخشوع، ثم استغفر الله ـ عزَّوجل ـ غُفر له».

رواه الإمام أحمد في «المسند» (٦/ ٤٥٠)، قال: ثنا أحمد بن عبدالملك؛ حدثني سَهْل بن أبي صدقة؛ حدثني كثير أبو[1] الفَضْل

(١) وقع في المطبوع: كثير بن الفَضْل، والتصويب من «إتحاف المهرة» (٢/ ٦٠١)، وانظر أيضا: «تعجيل المنفعة» (٢/ ١٤٩).

. . . .

الطُّفَاوي؛ حدثني يوسف بن عبدالله بن سلام، عن أبي الدرداء، مرفوعاً.

وقال عبدالله بن أحمد: وحدَّثناه سعيد بن أبي الرَّبيع السَّمَّان؛ قال: حدثنا صدقة بن أبي سهل الهُنَائي، قال عبدالله: وأحمد بن عبدالملك وَهِمَ في اسم الشيخ، فقال: سهل بن أبي صدقة، وإنما هو صدقة بن أبي سَهْل الهُنَائي. أ هـ.

قلت: والحديث أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/ ١٨٦) رقم (٥٠٢٦)، من طريق خالد بن خِدَاش، عن صدقة بن أبي سهل، به.

ـ أحمد بن عبدالملك: هو الحرَّاني، ثقة، تُكلِّم فيه بلا حُجَّة. «تقريب التهذيب» رقم (٦٩).

ـ صَدَقَة بن أبي سهل: البصري، ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٤٨)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٣٤)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلًا.

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٤٦٨).

ـ كثير أبو الفضل الطُّفَاوي: هو كثير بن يسار البصري.

ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٩٩)، ونقل عن عبدالله بن أبي الأسود قوله: وأثنى عليه سعيد بن عامر خيراً.

وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ١٥٨)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلًا.

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٣٣١).

. . . .

وانظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٧٥).

ـ يوسف بن عبدالله بن سَلَام: صحابي، صغير. «تقريب التهذيب» رقم (٧٨٧٠).

قلت: إسنادهُ ضعيف للجهل بحال صدقة بن أبي سهل، وكثير بن يسار، فلم أقف على توثيق معتبر لهما، أما توثيق ابن حبان، فهو متساهل في توثيق المجاهيل[1].

لكن يشهد له ما قبله.

والحديث قال عنه المنذري: رواه أحمد بإسناد حسن. «الترغيب والترهيب» (١/ ١٧٣).

وحسَّنه الألباني. «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ١٦٨) رقم (٢٢٣).

*****

---

(١) انظر: (صـ ١٦٥).

٣١ ـ حدثنا عفَّان؛ نا همَّام؛ عن ثابت، عن أنس بن مالك، أنَّ أبابكر رضي الله عنه حدَّثه قال: قلتُ: يا رسول الله ﷺ لو أنَّ أَحَدَهم يَنْظُرُ في قدميه لأَبْصَرنا تَحْتَ قَدَمَيه، فقال: «**يا أبابكر ما ظَنُّك باثنينِ اللهُ ثالثُهُمَا**».

رجالُ الإسنادِ:

• عفان: بن مسلم، ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٣٠).

• همَّام: بن يحيى بن دينار العَوْذي، أبو عبداللَّه، أو أبوبكر، البصري، من الطبقة السابعة (ت ١٦٤ أو ١٦٥ هـ)، وروى له الجماعة.

روى عن: ثابت البُناني، والحسن البصري، وقتادة بن دِعامة، وغيرهم.

روى عنه: أبو داود الطيالسي، وعبدالله بن المبارك، وعبدالرحمن بن مهدي، وغيرهم.

قال عنه يزيد بن هارون: كان همَّام قوياً في الحديث. «الجرح والتعديل» (٩/١٠٨).

وقال ابن سعد: كان ثقةً، رُبَّما غَلِطَ في الحديث. «الجرح والتعديل» (٧/٢٨٢).

وقال ابن معين: ثقةٌ، صالحٌ، وهو في قتادة أحبُّ إليَّ من حماد ابن سلمة.

وقال أحمد: همَّام ثَبْتٌ في كلِّ المشايخِ.

وقال أبو زُرعة: بصري، لا بأس به.

. . . .

وقال أبو حاتم: ثقةٌ، صدوقٌ، في حفظه شيء. انظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٠٨ ـ ١٠٩).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٥٨٦).

وقال يزيد بن زُريع: همَّام حفظه ردىء، وكتابُهُ صالحٌ. «الجرح والتعديل» (٩/ ١٠٨).

وقال ابن حجر: ثقة، رُبَّما وهم. «تقريب التهذيب» رقم (٧٣١٩).

● ثابت: هو ابن أسلم البُناني، أبو محمد، البصري، من الطبقة الرابعة، (ت سنة بضع وعشرين ومئة) وله ست وثمانون، وروى له الجماعة.

روى عن: أنس بن مالك، وعبدالله بن الزُّبير بن العوام، وعبدالله بن عمر بن الخطاب، وغيرهم.

روى عنه: حُميد الطَّويل، وشُعْبة بن الحجَّاج، وهمَّام بن يحيى، وجماعة.

قال عنه يحيى بن معين: ثقة.

وقال الإمام أحمد: ثابتٌ ثَبْتٌ في الحديث، من الثِّقات المأمونين، صحيح الحديث، وكان يَقُصُّ.

وقال أبو حاتم: ثقة، صدوق، وأثبتُ أصحاب أنس: الزُّهري، ثم قتادة، ثم ثابت البُناني. انظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٤٩).

وقال النسائي: ثقة. «تهذيب الكمال» (٤/ ٣٤٧).

. . . .

وقال ابن حجر: ثقة، عابد. «تقريب التهذيب» رقم (٨١٠).

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٣/ ٥٤)، من طريق علي بن إسحاق المادرائي.

وأخرجه أيضاً في (٣/ ٣٠٠)، من طريق محمد بن علي بن حُبيش.

كلاهما، عن أبي شُعيب الحَرَّاني، به.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرىٰ» (٣/ ١٧٣).

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٧/ ٣٤٦) رقم (٣٦٦٠٢)، ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٥٦٢) رقم (١٢٢٥)، والمَرْوَزي في «مسند أبي بكر» رقم (٧٣)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ٣٥٤).

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٤).

وأخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (١/ ٣٥٢) رقم (٥٠٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/ ٨٤)، من طريق قُتَيبة بن سعيد.

وأخرجه الترمذي في «السنن» (٥/ ٢٧٨) رقم (٣٠٩٦)، وابن عبدالبر في «الاستيعاب» (٧/ ٣٨١)، من طريق زياد بن أيوب البغدادي.

وأخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٤/ ٨١) رقم (٢٤١٣)، من طريق الحسن بن علي الحُلْواني، وعلي بن سهل بن المغيرة العفَّاني، وعبدالله

. . . .

ابن مهران.

وأخرجه البزار في «مسنده» (١/ ٩٦) رقم (٣٦)، من طريق محمد بن المُثنَّى، وعمرو بن علي الفلَّاس.

وأخرجه المَرْوَزي في «مسند أبي بكر» رقم (٧٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ٦٨) رقم (٦٦)، من طريق عبيدالله بن عمر القَوَاريري.

وأخرجه المَرْوَزي في «مسند أبي بكر» رقم (٧٣)، من طريق عثمان ابن أبي شيبة.

وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٠/ ١٣٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/ ٨٤)، من طريق يعقوب بن إبراهيم بن جُبَير الواسطي.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٤/ ١٨١) رقم (٦٢٧٨)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٥٤)، من طريق يعقوب بن إبراهيم الدَّوْرَقي.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ٢٨٧) رقم (٦٨٦٩)، من طريق إسحاق بن راهُويه.

وأخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة» (٧/ ٣٥٣) رقم (٢٤٢٤)، من طريق يعقوب بن شَيْبة السَّدُوسي.

وأخرجه أبو نُعيم الأصبهاني في «عوالي الحارث» رقم (٥٠)، من طريق الحارث بن أبي أسامة.

وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوَّة» (٢/ ٤٨٠)، من طريق أحمد بن

. . . .

يونس الضَّبيّ.

وأخرجه أبو بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري في «أحاديث الشيوخ الثقات» (٣/ ١٢٨٦) رقم (٦٥٣)، من طريق موسى بن الحسن النسائي.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/ ٨٣)، من طريق أحمد ابن يوسف السُّلَمي.

وأخرجه أيضاً في (٣٠/ ٨٤)، من طريق محمد بن إسماعيل الحسَّاني، ومحمد بن الأَشْعث.

وأخرجه أيضاً في (٣٥/ ٣٩١)، من طريق أبي زرعة عبدالرحمن بن عمرو النَّصري.

جميعهم، عن عفَّان، به.

وأخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (١/ ٣٨٣) رقم (٥٧٦)، والبخاري في «صحيحه» (٣/ ٧) رقم (٣٦٥٣)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة» (٧/ ١٣٥٣) رقم (٢٤٢٤)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معجم الصحابة» (١/ ١٨٦) رقم (١٢٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٣٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/ ٨٣)، من طريق محمد بن سِنان العَوَقي.

وأخرجه عَبْدُ بن حُمَيد في «المنتخب» (١/ ١٩) رقم (٢)، والبخاري في «صحيحه» (٣/ ٢٣٦) رقم (٤٦٦٣)، ومسلم في «صحيحه» (٤/ ١٨٥٤) رقم (٢٣٨١)، والبزَّار في «المسند» (١/ ٩٦) رقم (٣٦)،

. . . .

والمَرْوَزي في «مسند أبي بكر» رقم (٧١)، وأبو يعلى في «المسند» (١/ ٦٨) رقم (٦٧)، وابن جرير في «تفسيره» (١٠/ ١٣٦)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُنَّة» (٧/ ١٣٥٣) رقم (٢٤٢٤)، من طريق حِبَّان بن هلال.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/ ٧٥) رقم (٩٢٣)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٧/ ١٣٥٣) رقم (٢٤٢٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/ ٨٣)، من طريق أبو سلمة موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكي.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٩٩)، من طريق هُدْبة بن خالد.

وأخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٣٣)، من طريق العباس بن الفضل العَبْدي.

وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٤٨٠)، من طريق محمد بن سفيان.

كلهم (محمد بن سِنَان، وحِبَّان بن هلال، وأبو سلمة التَّبُوذَكي، وهُدْبة بن خالد، والعبَّاس بن الفَضْل، ومحمد بن سفيان)، عن همَّام، به.

وأخرجه المَرْوَزي في «مسند أبي بكر» رقم (٧٤)، وابن شاهين في «الأفراد» ـ كما في «فتح الباري» (٧/ ١٥) ـ وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/ ٨٥)، من طريق جعفر بن سليمان الضُّبَعي، عن ثابت، به.

. . . .

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/ ٨٥)، من طريق حَبْشي ابن جنادة، عن أبي بكر، بمعناه.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيحٌ بإسناد المصنِّف، وهو مُخرَّجٌ في الصحيحين كما سبق.

*****

٣٢ ـ حدثنا أبو شُعيب؛ نا محمد بن عُزَيْز الأَيْلي؛ نا سلامة ابن رَوْح، عن عُقَيل بن خالد بن عَقيل، عن مَعْبد بن كعب بن مالك؛ أنَّ عبدالله بن كعب بن مالك حدَّثه؛ أنَّه سمع أبا أُمامة قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**لا يَقْتَطِعُ رجلٌ حَقَّ امرىءٍ مسلم بيمينه إلّا حَرَّم الله عليه الجنَّة، وأوجبَ له النَّار**»، فقال رجل من القوم: يا رسول الله، وإن كان شيئاً يسيراً؟ قال: «**وإنْ سِوَاكاً من أَرَاك**».

رجالُ الإسنادِ:

• محمد بن عُزَير: بن عبداللَّه بن زياد بن خالد بن عَقيل الأَيْلي، أبو عبداللَّه، من الطبقة الحادية عشر (ت سنة ٢٦٧ هـ)، وروى له النسائي، وابن ماجه.

روى عن: سليمان بن سلمة الخبائري الحِمْصي، وابن عمه سلامة بن رَوْح، ويعقوب بن زَهْدم بن الحارث.

روى عنه: النسائي، وابن ماجه، وأبو حاتم الرَّازي، وأبو داود السِّجِسْتاني، وأبو شُعيب الحرَّاني ـ كما في إسناد المؤلف ـ وغيرهم.

قال عنه النسائي: لا بأس به.

وقال مرَّة: صُوَيْلِح.

وقال ابن أبي حاتم: كان صدوقاً. انظر: «تهذيب الكمال» (١١٥/٢٦).

وقال العُقيلي، ومَسْلَمة بن القاسم، وسعيد بن عثمان التُّجَيْبي الأَعْنَاقي: ثقّة. انظر: «تهذيب التهذيب» (٢٩٧/٩).

. . . .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٣٧).

وقال ابن شاهين: كان أحمد بن صالح سيئ الرأي فيه. «تهذيب التهذيب» (٩/ ٢٩٧).

وقال يعقوب بن سفيان: دخلتُ أيْلَة، فسألتُ عن كُتب سلامة بن رَوْح وحديثه من محمد بن عُزيز، وجهدتُ به كلَّ الجَهْدِ، فزعم أنَّه لم يسمعْ من سلامة شيئاً، ثم حدَّث بعد ذلك بما ظَهَرَ عنه من حديثه.

وقال النسائي أيضاً: ضعيف، ليس بثقة.

وقال أبو أحمد الحاكم: فيه نظر. انظر: «تهذيب الكمال» (٢٦/ ١١٥).

وقال الذهبي: صدوق ـ إن شاء الله ـ. «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٤٧).

وقال ابن حجر: فيه ضَعْف، وقد تكلَّموا في صحة سَمَاعه من ابن عمه سَلامة. «تقريب التهذيب» رقم (٦١٣٩).

قلت: لعلَّ الأقرب في حاله ـ والله أعلم ـ ما ذهب إليه الذهبي أنَّه صدوق.

وسماعه من ابن عمه سلامة بن رَوْح مُتكلَّم فيه، كما ذكر الحافظ ابن حجر، ويدلُّ عليه قصَّة يعقوب بن سفيان.

أما قول النسائي: ضعيف ليس بثقة، فهو مُعَارَض بتوثيقه له ـ كما تقدم ـ.

وأما قولُ أبي أحمد الحاكم: فيه نظر، فهو جَرْحٌ غير مُفَسَّر، فيُقدَّمُ

. . . .

عليه قول من عدَّله، وهم: العقيلي، وابن أبي حاتم، ومَسْلمة بن القاسم، وسعيد بن عثمان.

• سَلامة بن رَوْح: بن خالد، أبو رَوْح، الأَيْلي، يكنى أبا خَرْبق، من الطبقة التاسعة، (ت سنة ١٩٧ أو ١٩٨ هـ) وروى له البخاري تعليقاً، والنسائي، وابن ماجه.

روى عن: عُقَيل بن خالد كتاب الزُّهري.

روى عنه: أحمد بن صالح المصري، وأبو الطَّاهر أحمد بن عمر بن السَّرْح المصري، ومحمد بن عُزَيْز الأَيْلي، وغيرهم.

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم، عن محمد بن مسلم بن وَارَة، قال لي إسحاق بن إسماعيل: ما سمعتُ سلامة قط يقول: حدثنا عُقَيل، إنَّما كان يقول: قال عُقيل، فقلت: ما حال سَلامَة؟ قال: الكتب التي تُروى عن عُقَيل صحاح. «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٠١).

وقال مَسْلمة بن القاسم: لا بأس به. «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٦٣).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣٠٠)، وقال: مستقيم الحديث.

وقال أحمد بن صالح: سألتُ بأَيْلة عن سلامة ابن أخي عُقَيل غيرَ واحد؟ فأخبرني رجل من ثقاتهم أنَّ سلامة لم يسمع من عُقَيل وحديثُهُ عن كتب عُقيل.

وقال أبو زرعة: ضعيف، منكر الحديث، فقيل: يُكتبُ حديثه؟ قال: نعم يُكتبُ على الاعتبار.

. . . .

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، مَحلُّه عندي محلُّ الغَفْلَةِ. انظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٠١ ـ ٣٠٢).

وقال أبو داود: كَتَبَ أحمد بن صالح عن سلامة بن رَوْح، وكان لا يُحدِّث عنه. «سؤالات الآجُرِّي» (٣/ ١٦٨).

وقال ابن قانع: ضعيف. «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٦٣).

وقال ابن حجر: صدوق له أوهام، وقيل: لم يسمع من عمِّهِ وإنَّما يُحدِّث من كتبه. «تقريب التهذيب» (٢٧١٣).

قلت: لعلَّ الراجح في حاله ـ والله أعلم ـ أنه ضعيف، يُعْتَبَرُ به، وهو قول أبي حاتم، وأبي زرعة.

وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (١٢/ ٣٠٤).

● **عُقَيل بن خالد بن عَقيل: الأَيْلي، أبو خالد، الأموي، مولاهم، سكن المدينة ثم الشام ثم مصر، من الطبقة السادسة (ت ١٤٤ هـ) وروى له الجماعة.**

روى عن: أَبَان بن صالح، وابن شهاب الزُّهْري، ومَعْبد بن كعب، وغيرهم.

روى عنه: سَلامة بن رَوْح، والليث بن سعد، والمُفَضَّل بن فَضَالة، وغيرهم.

قال عنه ابن سعد: ثقة. «الطبقات الكبرى» (٧/ ٥١٩).

وقال ابن معين: أثبتُ النَّاس في الزُّهْري: مالك بن أنس، ومَعْمر، ويونس، وعُقَيل بن خالد، وشُعيب بن أبي حمزة، وسفيان بن عيينة.

. . . .

وقال الإمام أحمد: ثقة.

وقال أبو زرعة: ثقة، صدوق.

وقال أبو حاتم: لا بأس به. انظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٤٣).

وقال النسائي: ثقة. «تهذيب الكمال» ٢٠/ ٢٤٣).

وقال ابن حجر: ثقة، ثبت. «تقريب التهذيب» رقم (٤٦٦٥).

• **مَعْبد بن كعب بن مالك: الأنْصاري، السُّلَمي، من الطبقة الثالثة، روى له البخاري، ومسلم، وأبو داود في «الناسخ والمنسوخ» والنسائي، وابن ماجه.**

روى عن: جابر بن عبدالله، وأخويه عبدالله وعبيدالله، وأبي قَتادة الأَنْصاري، وغيرهم.

روى عنه: عُقَيل بن خالد الأَيْلي، والعلاء بن عبدالرحمن، ومحمد ابن إسحاق بن يَسار، وغيرهم.

قال عنه العجلي: مدني، تابعي، ثقة. «معرفة الثقات» (٢/ ٢٨٦).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٤٣٢).

وقال ابن حجر: مقبول. «تقريب التهذيب» (٦٧٨١).

قلتُ: الراجح في حاله أنَّه ثقة، وثَّقه العجلي، واحتجَّ به البخاري في «صحيحه» (٤/ ٩٣) رقم (٦٥١٢)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٢٨) رقم (١٦٠٧)، وذكره ابن حبان في الثقات ـ كما تقدم ـ وصحَّح حديثه في «صحيحه» (١١/ ٤٨٣) رقم (٥٠٨٧)، ولا يُعلم فيه جرح.

وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٢٣٦).

. . . .

● عبدالله بن كعب بن مالك: الأَنْصاري، المدني، يقال: له رؤية (ت سنة ٩٧ أو ٩٨) وروى له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

روى عن: جابر بن عبدالله، وعبدالله بن عباس، وأبيه كعب بن مالك، وغيرهم.

روى عنه: طارق بن عبدالرحمن القُرشي، وإخوانه عبدالرحمن، ومحمد، ومعبد، وابن شِهاب الزُّهري، وغيرهم.

قال عنه ابن سعد: كان ثقة، وله أحاديث. «الطبقات الكبرىٰ» (٥/ ٢٧٣).

وقال العجلي: مدني، تابعي، ثقة. «معرفة الثقات» (٢/ ٥٣).

وقال أبو زرعة: ثقة. «الجرح والتعديل» (٥/ ١٤٢).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٦).

وقال ابن حجر: ثقة. «تقريب التهذيب» رقم (٣٥٥٢).

انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (١٥/ ٤٧٣).

● أبو أُمامة: بن ثَعْلَبة الأنصاري، الحارثي، قال الأكثر: اسمه إياس، وقيل: عبدالله وبه جزم الإمام أحمد بن حنبل، صحابي له عدة أحاديث. انظر: «الإصابة» (١١/١٨)، «تقريب التهذيب» (٧٩٤٥).

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٢٧٤) رقم (٨٠٠)، عن عمرو بن أبي الطاهر، عن محمد بن عُزَيز، به.

. . . .

وأخرجه علي بن حُجْر السَّعْدي في «حديثه عن إسماعيل بن جعفر» رقم (٣٠١)، ومن طريقه مسلم في «صحيحه» (١/ ١٢٢) رقم (١٣٧)، والنسائي في «سننه» (٨/ ٦٣٧) رقم (٥٤٣٤)، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٢٦٠)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٣٤٥) رقم (٢٦٠٣)، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٤٨٣) رقم (٥٠٨٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٢٧٣) رقم (٧٩٦ ـ ٧٩٧ ـ ٧٩٨)، وابن مَنْده في «الإيمان» (٢/ ٦٢٩) رقم (٥٧٥ ـ ٥٧٦ ـ ٥٧٧ ـ ٥٧٨)، كلهم من طريق العَلَاء بن عبدالرحمن.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٢٦٠)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٠/ ٢٦٧)، من طريق محمد بن إسحاق.

كلاهما (العلاء بن عبدالرحمن، ومحمد بن إسحاق)، عن مَعْبد بن كعب، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٤/ ٤٦٥) رقم (٢٢١٣٦)، وعنه مسلم في «صحيحه» (١/ ١٢٢) رقم (١٣٧)، وابن ماجه في «سننه» (٢/ ٧٧٩) رقم (٢٣٢٤)، وأخرجه الدارمي في «سننه» (٢/ ٣٤٥) رقم (٢٦٠٤)، والنسائي في «السنن الكبرىٰ» (٣/ ٤٨١) رقم (٥٩٨١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٢٧٤) رقم (٧٩٩)، من طريق محمد ابن كعب بن مالك.

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرىٰ» (٣/ ٤٩٢) رقم (٦٠١٩)، من طريق عبدالله بن أنيس، بمعناه.

. . . .

وأخرجه ابن بَشْكَوال في «غوامض الأسماء المُبْهَمة» (٢/ ٦١٦)، وإسماعيل بن إسحاق في «تفسير القرآن وإعرابه ومعانيه» ـ كما في التمهيد (٢٠/ ٢٦٦) ـ من طريق طارق بن عبدالرحمن.

ثلاثتهم (محمد بن كعب، وعبدالله بن أُنَيس، وطارق بن عبدالرحمن)، عن عبدالله بن كعب، به.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق المصنِّف ضعيف؛ لتفرُّد محمد بن عُزَيز به عن سَلَامة بن روح، وتَفَرُّد سَلَامة به عن عُقَيل بن خالد، وتقدَّم الكلام على رواية ابن عُزيز وَسَلَامة، وتبين أنَّها ضعيفة، والحديث صحيح من غير هذا الطريق، وتقدَّم أنَّ مُسلماً أخرجه من طريق العَلَاء بن عبدالرحمن، عن مَعْبد بن كعب، به.

شواهدُ الحديث:

للحديثِ شواهدُ عِدَّة، منها:

١ ـ حديث جابر بن عَتِيك ـ رضي الله عنه ـ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مَنْ اقتطعَ مالَ مسلم بيمينه حرَّم الله عليه الجنَّة وأدخله النَّار، قالوا: يا رسول الله وإن كان شَيئاً يسيراً قال: «وإنْ كان سِواكاً، وإنْ كان سِواكا».

رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٩١)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٣٢٨) رقم (٧٨٠٤)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذا السِّياق.

. . . .

---

٢ ـ حديث جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يَحْلفُ أحدٌ عند مِنْبري هذا على يمينٍ آثمةٍ ولو على سِواك أخضر، إلا تبوَّأ مقعده من النَّار، وأوجب الله له النَّار».

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٤٦٥) رقم (٢٢١٣٧)، وابن ماجه في «سننه» (٢/ ٧٧٩) رقم (٢٣٢٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٢١٠) رقم (٤٣٦٨)، وصححه الألباني في «صحيح ابن ماجه» (٢/ ٣٦) رقم (١٨٨٣).

٣ ـ حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا يَحْلفُ عند هذا المنبر عَبْدٌ ولا أَمَةٌ على يمينٍ آثِمَة ولو على سِوَاك رطبٍ إلا وَجَبَتْ له النَّار».

أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٢/ ٧٧٩) رقم (٢٣٢٦)، وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢/ ٢١٥): إسناده صحيح، ورجاله ثقات، وصححه السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٢٤٧).

*****

٣٣ ـ حدثنا ابن عُزَيز؛ نا سَلَامة، عن عُقَيل، عن ابن شِهاب، عن حَمْزَة بن عبدالله بن عمر بن الخطَّاب، أنَّ عبدالله بن عمر، قال: «**كان أكثرُ قَسَمِ رسول الله ﷺ لا ومُقَلِّبَ**[1] **القلوب**».

رجالُ الإسنادِ:

• ابن عُزَيز: هو محمد بن عُزَير، صدوق، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٣٢).

• سَلاَمة: هو بن رَوْح، ضعيف، يُعتبر به، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٣٢).

• عُقَيل: بن خالد الأَيْلي، ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٣٢).

• ابن شِهاب: هو محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شِهاب القُرشي، الزُّهري، أبو بكر، من الطبقة الرَّابعة، (ت سنة ١٢٥ هـ، وقيل: قبل ذلك بسنة أو سنتين)، وروى له الجماعة.

روى عن: أنس بن مالك، وسَهْل بن سعد السَّاعدي، وحمزة بن عبدالله بن عمر، وعروة بن الزُّبير، والأَعْرج، وعبيدالله بن عبدالله بن عُتْبة، وجماعة.

روى عنه: سفيان بن عُيَيْنَة، والأَوْزَاعي، والليث بن سعد، والإمام مالك، وعُقَيل بن خالد، ومحمد بن الوليد الزُّبيدي، وجماعة.

قال عنه الإمام مالك: بَقيَ ابنُ شِهاب ومالَه في الدنيا نظير.

وقال مَكْحُول الشَّامي: ما بقي على ظهرها أحدٌ أعلمَ بسُنَّةٍ ماضيةٍ من ابن شهاب.

(١) كذا في الأصل، وعلَّق الناسخ في الحاشية بقوله: (مُصَرَّف)، وأشار إلى علامة التصحيح.

. . . .

وقال أيوب السَّخْتياني: ما رأيتُ أحداً أعلم من الزُّهري.

وكذا قال عمرو بن دينار.

وقال علي بن المديني: لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين أعلمَ من ابن شِهاب، ويحيى بن سعيد، وأبي الزِّناد، وبُكير بن عبدالله الأَشَجِّ. انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٧٣ ـ ٧٤).

وقال ابن حجر: الفقيه، الحافظ، مُتَّفَق على جَلَالتِه وإتقانه. «تقريب التهذيب» رقم (٦٢٩٦).

انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٤١٩).

● حمزة بن عبداللّه بن عمر بن الخطَّاب: القُرَشي، العَدَوي، أبو عُمَارة، المدني، من الطبقة الثالثة، وروى له الجماعة.

روى عن: أبيه عبدالله بن عمر، وعَمَّته حفصة بنت عمر، وعائشة أمِّ المؤمنين.

روى عنه: عُبَيدالله بن جعفر المصري، وعُتْبة بن مسلم المَدَني، وابن شِهاب الزُّهري، وغيرهم.

قال عنه يحيى بن سعيد القطان: فُقَهاء أهل المدينة اثنا عشر، فذكره فيهم. «تهذيب الكمال» (٧/ ٣٣٢).

وقال ابن سعد: وكان ثقة، قليل الحديث. «الطبقات الكبرى» (٥/ ٢٠٣).

وقال العجلي: ثقة. «معرفة الثقات» (١/ ٣٢٢) رقم (٣٥٨).

. . . .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/١٦٨).

وقال الذهبي: ثقة، إمام. «الكاشف» (١/٣٥١) رقم (١٢٣٧).

وقال ابن حجر: ثقة. «تقريب التهذيب» رقم (١٥٢٤).

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه ابن ماجه في «سننه» ـ كما في «تحفة الأشراف»[(١)] (٥/٣٤١) رقم (٦٧٠٩) ـ عن محمد بن عُزَيز، وأحمد بن عمرو بن السَّرْح.

كلاهما، عن سلامة بن رَوْح، به.

وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/١٠٦) رقم (٢٣٨)، من طريق عبدالله بن لَهِيْعة، عن عُقيل بن خالد، به.

وأخرجه ابن ماجه في «سننه» ـ كما في الموضع السابق من «تحفة الأشراف» ـ وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١/١٠٦) رقم (٢٣٧)، من طريق يونس بن يزيد الأَيْلي، عن ابن شِهاب، به.

وخالفهما (أي عُقيل بن خالد، ويونس بن يزيد): عبدالرحمن[(٢)] بن إسحاق بن عبدالله المدني، فرواه عن الزُّهري، عن سالم، عن ابن عمر، مرفوعاً.

أخرج روايته هذه البخاري ـ كما قال الترمذي في «العلل الكبير» رقم

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من «سنن ابن ماجه»، وقال المزي: هذا الحديث لم يذكره أبوالقاسم، وهو ثابت في عدة نسخ من عدة طرق.

(٢) ويقال له أيضاً: عبَّاد. «تقريب التهذيب» رقم (٣٨٠٠).

. . . .

---

(٤٦٠) بعد أن أخرج الحديث هو أيضاً ـ وابن ماجه في «سننه» (١/ ٦٧٧) رقم (٢٠٩٢)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١/ ١٠٥) رقم (٢٣٤)، والنسائي في «سننه» (٧/ ٥) رقم (٣٧٧١)، وأبو يعلى في «المسند» (٩/ ٣٩١) رقم (٥٥٢٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٢٢٣) رقم (١٣١٤٢)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٤/ ٤٠٣).

قال أبوزرعة: حديث يونس، وعُقَيل أصح. «علل الحديث» (٢/ ١٤٤) رقم (١٣٣٤).

والحديث أخرجه أيضاً: ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٣/ ١٠٠) رقم (١٢٤٧٦)، والإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٢٥ ـ ٦٧ ـ ٦٨ ـ ١٢٧)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٢٤٥) رقم (٢٣٥٠)، والبخاري في «صحيحه» (٤/ ٢١٣ ـ ٢١٥ ـ ٣٨٢) رقم (٦٦١٧ ـ ٦٦٢٨ ـ ٧٣٩١)، وأبو داود في «سننه» (٢/ ٢٤٥) رقم (٣٢٦٣)، والترمذي في «سننه» (٤/ ١١٣) رقم (١٥٤٠)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ١٠٥) رقم (٢٣٥ ـ ٢٣٦)، والبزَّار في «مسنده» (١٢/ ٢٧٠) رقم (٦٠٥٣)، والنَّسائي في «سننه» (٧/ ٥) رقم (٣٧٧٠)، وأبو يعلى في «المسند» (٩/ ٣٣٢ ـ ٣٦٢ ـ ٣٩٢ ـ ٤٠٤) رقم (٥٤٤٢ ـ ٥٤٧٢ ـ ٥٥٢١ ـ ٥٥٤٨)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ١٧٥) رقم (٤٣٣٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٢٨٨ ـ ٢٩٦ ـ ٢٩٧) رقم (١٣١٤٢ ـ ١٣١٦٣ ـ ١٣١٦٤ ـ ١٣١٦٥ ـ ١٣١٦٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٧)، كلهم من طريق سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، مرفوعاً.

. . . .

الحكمُ على الحديث:

الحديث صحيح أخرجه البخاري في «صحيحه» كما تقدّم، وأما إسناد المؤلّف ففيه سَلَامة بن رَوْح وهو ضعيف، لكنَّه لم يَنْفَرِد به، بل تابعه ابن لَهِيْعة كما تقدَّم، وتابعه متابعة قاصرة: يونس بن يزيد، فرواه عن ابن شِهاب، عن حمزة، عن أبيه، مرفوعاً ـ كما تقدَّم ـ.

ويونس بن يزيد ثقة، إلا أنَّ في روايته عن الزُّهري وهَمْاً قليلًا، وفي غير الزُّهري خطأ. «تقريب التهذيب» رقم (٧٩١٩).

* * *

٣٤ ـ حدثنا محمد بن عبدالملك بن أبي الشَّوارب؛ نا يزيد بن زُرَيْع؛ نا هشام؛ نا يحيى بن أبي كثير؛ نا أبو سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**لا تَقَدَّموا قَبْلَ رمضان بيومٍ أو يومين، إلا رجل كان يصوم صوماً فَلْيَصُمْهُ**».

رجالُ الإسنادِ:

• محمد بن عبدالملك بن أبي الشَّوَارِب: الأُمَوي، البصري، واسم أبي الشوارب: محمد بن عبدالرحمن بن أبي عثمان، من كبار الطبقة العاشرة (ت ٢٤٤هـ) روى له مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

روى عن: عبدالعزيز بن المُختار، وأبي عوانة الوضَّاح بن عبدالله، ويزيد بن زُرَيع، وغيرهم.

روى عنه: مسلم، وابن ماجه، والترمذي، والنسائي، وأبو شُعيب الحرَّاني ـ كما في إسناد المؤلِّف ـ وغيرهم.

قال عنه عثمان بن أبي شيبة: شيخ، صدوق، لا بأس به. «تهذيب التهذيب» (٩/ ٢٧٣).

وقال صالح بن محمد جَزَرَة: شيخ، جليل، صدوق.

وقال النسائي: لا بأس به. انظر: «تاريخ بغداد» (٣/ ١٤٧).

وقال النسائي أيضاً: ثقة.

وقال مَسْلمة بن القاسم: ثقة. انظر: «تهذيب التهذيب» (٩/ ٢٧٣).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٠٢).

. . . .

وقال ابن حجر: صدوق. «تقريب التهذيب» رقم (٦٠٩٨).

انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢٦/ ١٩).

• يزيد بن زُرَيع: العَيْشِي، البصري، أبو معاوية، من الطبقة الثامنة (ت ١٨٢هـ) وروى له الجماعة.

روى عن: حُمَيد الطَّويل، ورَوْح بن القاسم، وهشام الدَّستوائي، وغيرهم.

روى عنه: أُميَّة بن بِسْطام العَيْشي، وعبدالله بن المبارك، ومحمد بن عبدالملك بن أبي الشَّوَارب، وغيرهم.

قال عنه يحيى بن سعيد القطان: لم يكن ها هنا أحدٌ أثبت من يزيد ابن زُريع.

وقال يحيى بن معين: ثقة.

وقال الإمام أحمد: إليه المُنْتَهى في التثبُّت بالبصرة.

وقال أبو حاتم: إمام، ثقة. انظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٦٣ـ ٢٦٥).

وقال ابن حجر: ثقة، ثبت. «تقريب التهذيب» رقم (٧٧١٣).

انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٣٢/ ١٢٤).

• هشام: ابن أبي عبدالله سَنْبَر، أبو بكر البصري الدَّسْتَوائي، من كبار الطبقة السابعة (ت ١٥٤هـ) وروى له الجماعة.

روى عن: أيوب السَّخْتِياني، وقتادة بن دِعامة، ويحيى بن أبي كثير،

. . . .

وغيرهم.

روى عنه: مسلم بن إبراهيم، ويزيد بن زُرَيع، وأبو عامر العَقَدي، وأبو داود الطيالسي، وغيرهم.

قال عنه وكيع بن الجراح: حدثنا هشام الدَّسْتَوائي، وكان ثبتاً.

وقال أبو داود الطيالسي: كان هشام أمير المؤمنين في الحديث.

وقال أبو حاتم: سألتُ أحمد عن الأوزاعي، والدَّسْتَوائي أيُّهما أثبتُ في يحيى بن أبي كثير؟ قال: الدَّسْتَوائي لا تَسَلْ عنه أحداً، ما أرى النَّاس يروون عن أحد أثبتَ منه، مثلَهُ عَسَى، فأمَّا أثبت فلا. انظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٥٩ ـ ٦٠).

وقال ابن حجر: ثقة، ثبت، وقد رُمِيَ بالقَدَر. «تقريب التهذيب» (٧٢٩٩).

وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٢١٥).

● يحيى بن أبي كثير: الطَّائي، أبو نَصْر اليمامي، من الطبقة الخامسة، (ت ١٣٢، وقيل غير ذلك) وروى له الجماعة.

روى عن: عبدالله بن أبي قتادة، وعكرمة مولى ابن عباس، وأبي سلمة بن عبدالرحمن، وجماعة.

روى عنه: حسين المُعلِّم، وعبدالله بن المبارك، والزُّهري، وهشام الدَّسْتَوائي، وغيرهم.

قال عنه أيوب السختِياني: ما بقي على وجه الأرض مثل يحيى بن أبي

. . . .

كثير. «التاريخ الكبير» (٨/ ١٨٣).

وقال الإمام أحمد: يحيى بن أبي كثير من أثبت النَّاس، إنما يُعَدُّ مع الزُّهري ويحيى بن سعيد، وإذا خالفه الزُّهري، فالقول قول يحيى بن أبي كثير.

وقال أبو حاتم: يحيى بن أبي كثير إمامٌ، لا يُحدِّث إلا عن ثقة. انظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٤٢).

وقال ابن حجر: ثقة، ثبت، لكنَّه يُدلِّس، ويُرْسِل. «تقريب التهذيب» رقم (٧٦٣٢).

انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٣١/ ٥٠٤).

● أبو سلمة بن عبدالرحمن: بن عوف الزُّهري، المدني، قيل: اسمه عبدالله، وقيل: إسماعيل، من الطبقة الثالثة (ت ٩٤، أو ١٠٤)، وروى له الجماعة.

روى عن: عبدالله بن عمر بن الخطاب، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وأبي هريرة، وجماعة.

روى عنه: أبو سعيد المَقْبُري، ومحمد بن عمرو بن علقمة، ويحيى ابن أبي كثير، وغيرهم.

قال عنه ابن سعد: كان ثقةً، فقيهاً، كثير الحديث. «الطبقات الكبرىٰ» (٥/ ١٥٧).

وقال العجلي: مدني، تابعي، ثقة. «معرفة الثقات» (٢/ ٤٠٦).

وقال أبو زرعة: ثقة، إمام. «الجرح والتعديل» (٥/ ٩٧).

. . . .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٢)، وقال: كان من سادات قريش.

ووثَّقَه الدارقطني. «سنن الدارقطني» (٢/ ٢٤ ـ ٢٥).

وقال ابن حجر: ثقة، مُكثر. «تقريب التهذيب» رقم (٨١٤٢).

وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٣٣/ ٣٧٠).

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أبو داود الطيالسي في «مُسنده» (٤/ ١١٦) رقم (٢٤٨٢)، ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ١٤٢) رقم (٣٢٥٧).

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٥١٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ١٤٣) رقم (٣٢٦١)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٨٦)، وأبو بكر محمد بن عبدالباقي في «المشيخة الكبرى» (٣/ ٣٩٠) رقم (٧٢١)، من طريق رَوْح بن عُبَادة.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٢٣٤)، من طريق عمرو بن الهيثم بن قَطَن.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٥٢١)، من طريق عبدالصَّمد ابن عبدالوارث، وأبي عامر العَقَدي.

وأخرجه الدارمي في «سننه» (٢/ ٨) رقم (١٦٨٩)، من طريق وهب ابن جرير.

. . . .

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/ ٣٤) رقم (١٩١٤)، وأبو داود في «سننه» (١/ ٧١٣) رقم (٢٣٣٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ١٤٣) رقم (٣٢٥٨)، وأبو نُعيم في «المسند المستخرج على صحيح مسلم» (٣/ ١٦٠) رقم (٢٤٣٣)، من طريق مسلم بن إبراهيم الفَرَاهيدي.

وأخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦/ ٣٠٧)، من طريق عبدالعزيز ابن أبان السَّعيدي.

جميعهم (الطيالسي، ورَوْح بن عُبادة، وعمرو بن الهيثم، وعبدالصمد ابن عبدالوارث، وأبو عامر العَقَدي، ووهب بن جرير، ومسلم إبراهيم، وعبدالعزيز بن أبان)، عن هشام الدَّسْتَوائي، به.

وأخرجه الشافعي في «مسنده» ـ كما في «شفاء العَيِّ» (١/ ٤٧٦) رقم (٧٢٥) ـ وابن ماجه في «سننه» (١/ ٥٢٨) رقم (١٦٥٠)، والنسائي في «سننه» (٤/ ٤٥٧) رقم (٢١٧١)، وأبو يعلى في «المسند» (١٠/ ٣٩٥) رقم (٥٩٩٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ١٤٣) رقم (٣٢٦٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٨/ ٣٥٢ ـ ٣٥٨) رقم (٣٥٨٦ ـ ٣٥٩٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣/ ٨٢)، من طريق الأَوْزاعي.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنَّف» (٤/ ١٥٨) رقم (٧٣١٥)، من طريق مَعْمر بن راشد.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٢/ ٢٨٦) رقم (٩٠٣٦)، وعنه مسلم في صحيحه (٢/ ٧٦٢) رقم (١٠٨٢)، وأخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٤٧٧)، والترمذي في «سننه» (٣/ ٦٠) رقم (٦٨٥)، وابن الجارود

. . . .

في «المنتقى» (١/ ١٣٨) رقم (٣٧٨)، من طريق علي بن مبارك.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٥١٣)، وأبو عَوانه في «المسند» (٢/ ١٦٩) رقم (٢٧٠٣)، وأبو نُعيم في «المسند المستخرج على صحيح مسلم» (٣/ ١٦٠) رقم (٢٤٣٣)، وفي «حلية الأولياء» (٣/ ٨٦)، وأبو بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري في «المشيخة الكبرىٰ» (٣/ ١٣٩٠) رقم (٧٢١)، من طريق الحسين بن ذَكوان.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٣٤٧ ـ ٤٠٨)، وابن بشران في «الأمالي» (١/ ١٢٩) رقم (٢٧٢)، من طريق همَّام بن يحيى.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٧٦٣) رقم (١٠٨٢) وأبو عَوانة في «مسنده» (٢/ ١٧٠) رقم (٢٧٠٦)، وأبو نُعيم في «المسند المستخرج على صحيح مسلم» (٢/ ١٦٠) رقم (٢٤٣٢)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٤/ ٢٠٧)، من طريق معاوية بن سَلَّام.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٧٦٣) رقم (١٠٨٢)، وأبو نعيم في «المسند المستخرج على صحيح مسلم» (٣/ ١٦١) رقم (٢٤٣٥)، من طريق شَيْبان بن عبدالرحمن النَّحَوي.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٧٦٣) رقم (١٠٨٢)، من طريق أيوب السَّخْتياني.

وأخرجه النسائي في «سننه» (٤/ ٤٦٣) رقم (٢١٨٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣/ ٨٢)، من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة.

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ١٤٣) رقم (٣٢٦١)،

. . . .

من طريق حسين المُعلِّم.

جميعهم (الأَوْزاعي، ومَعْمَر، وعلي بن المبارك، والحسين بن ذَكْوان، وهمَّام، ومعاوية بن سَلَّام، وشَيْبان، وأيوب، وسعيد بن أبي عَروبة، وحسين المُعلِّم)، عن يحيى بن أبي كثير، به.

وأخرجه الشافعي في «مسنده» ـ كما في «شفاء العِّي» (١/ ٤٧٥) رقم (٧٢٤) ـ وأحمد في «المسند» (٢/ ٤٩٧)، والترمذي في «سننه» (٣/ ٥٩) رقم (٦٨٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ١٤٣) رقم (٣٢٦٢)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ١٥٩)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٤/ ٢٠٧)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (٣/ ٤٥٨) رقم (١٧١٣)، من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، به.

الحكم على الحديث:

الحديث سنده صحيح، وأخرجه البخاري، ومسلم كما تقدَّم.

*****

٣٥ ـ حدثنا محمد بن عبدالملك بن أبي الشَّوارب؛ نا أبو عاصم وهو عبيدالله بن عبدالله العَبَّادانيُّ؛ نا الفَضْل الرَّقاشي، عن محمد بن المُنْكدِر، عن جابر بن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: **«بينما أهل الجَنَّة في نَعيمِهم؛ إذ سَطَعَ لهم نُور، فرفعوا رؤُوسهم، فإذا الرَّحمن ـ عزَّو جلَّ ـ قد أَشْرف عليهم من فوقهم، فقال: السَّلام عليكم يا أهلَ الجنَّة، وذلك قول الله ـ عزَّ وجلَّ ـ ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾[1]**.

رجالُ الإسنادِ

• محمد بن عبدالملك بن أبي الشَّوارب: صدوق، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٣٤).

• عبيدالله بن عبدالله: العَبَّاداني، البَصْري، أبو عاصم، ويُقال: اسمه عبدالله بن عبيدالله، ويُقال: ابن عُبَيد، من الطبقة الثامنة، روى له ابن ماجه.

روى عن: أَبَان بن أبي عيَّاش، وخالد الحَذَّاء، والفَضْل الرَّقاشي، وغيرهم.

روى عنه: الحسن بن عَرَفة، وعلي بن المديني، ومحمد بن عبدالملك به أبي الشَّوَارب، وغيرهم.

قال عنه يحيى بن معين: لم يكن به بأسٌ، صالحُ الحديث.

وقال عمرو بن علي الفلَّاس: كان صدوقاً، ثقة.

(١) سورة يس، آية (٥٨).

. . . .

وقال أبو زرعة: شيخ.

وقال أبو حاتم: ليس به بأس. انظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ١٠٠ ـ ١٠١).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٤٦) وقال: كان يُخطئ.

وقال أبو داود: لا أعرفه. «سؤالات الآجُرِّي» (٤/ ٤١٧) رقم (٨٤٥).

وقال العقيلي: منكر الحديث، وكان يرىٰ القَدَر، وكاد أن يَغْلب على حديثه الوَهْم. «الضعفاء الكبير» (٢/ ٢٧٤).

وقال الذهبي: ليس بحُجَّة، يأتي بالعجائب. «ميزان الاعتدال» (٤/ ٥٤٣).

وقال ابن حجر: ليِّنُ الحديث. «تقريب التهذيب» رقم (٨١٩٥).

قلتُ: الراجح في حاله ـ والله أعلم ـ أنَّه صدوق، وهو قول ابن معين، وأبي حاتم، وغيرهم.

أما قول أبي داود: لا أعرفُهُ، فلا يَضُرُّه، قد عَرَفه ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهم.

وأما قول العقيلي: منكر الحديث، فهو شاذٌّ لم يوافِقْهُ عليه أحد.

انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٧).

- **الفَضْل الرَّقاشي: هو الفضل بن عيسى بن أَبَان الرَّقاشي، أبو عيسى، البصري، الواعظ، من الطبقة السادسة، وروى له ابن ماجه.**

روى عن: أنس بن مالك، والحسن البصري، ومحمد بن المُنْكدِر،

. . . .

وغيرهم.

روى عنه: حماد بن زيد، وسفيان الثَّوري، والمُعْتَمِر بن سليمان، وأبو عاصم العبَّاداني، وغيرهم.

قال عنه سفيان بن عيينة: لا شيء.

وقال الإمام أحمد: ضعيف.

وقال أبو زرعة: منكر الحديث.

وقال أبو حاتم: في حديثه بعض الوهن، وهو منكر الحديث، ليس بقوي.　　انظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٦٤ ـ ٦٥).

وقال ابن حجر: منكر الحديث، ورمي بالقَدَر.

انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٢٤٤).

● محمد بن المنكدِر: بن عبدالله بن الهُدَيْر التيْمي، المدني، من الطبقة الثالثة (ت سنة ١٣٠، أو بعدها) وروى له الجماعة.

روى عن: أنس بن مالك، وجابر بن عبدالله، وعبدالله بن عباس، وغيرهم.

روى عنه: الثَّوري، وابن عيينة، والفضل بن عيسى الرَّقاشي، وغيرهم.

قال عنه أبو بكر الحميدي: حافظ.

وقال يحيى بن معين: ثقة.　انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٩٨).

. . . .

وقال العجلي: مدني، تابعي، ثقة. «معرفة الثقات» (٢/ ٢٥٥).

وقال أبو حاتم: ثقة. «الجرح والتعديل» (٨/ ٩٨).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٣٥٠)، وقال: كان من سادات القُرَّاء.

وقال ابن حجر: ثقة، فاضل. «تقريب التهذيب» رقم (٦٣٢٧).

انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٥٠٣).

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه ابن بشران في «الأمالي» (١/ ٨٤) رقم (١٦٣) عن الآجُرِّي، به.

وأخرجه ابن ماجه في «سننه» (١/ ٦٥) رقم (١٨٤).

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «صفة الجنَّة» رقم (٩٧)، من طريق الحسين ابن علي ابن يزيد الصُّدَائي.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» ـ كما في «تفسير ابن كثير» (٦/ ٥٨٣) ـ من طريق محمد بن يوسف.

وأخرجه الآجُرِّي في «الشريعة» (٢/ ١٠٢٧) رقم (٦١٥)، وأبو عبدالله محمد بن عبدالواحد الدَّقَّاق في «مجلس إملاء في رؤية الله» رقم (٥)، من طريق أبي القاسم البغوي.

وأخرجه ابن المُقْرئ في «المعجم» رقم (٢٥٨)، وأبو نعيم في «حلية

. . . .

الأولياء» (٦/ ٢٢٥)، وفي «صفة الجنَّة» رقم (٩١)، من طريق محمد بن يحيى بن عيسى بن سليمان البصري.

وأخرجه الدارقطني في «الرُّؤية» رقم (٥١)، من طريق أبي بِسْطام أحمد بن إبراهيم الأُطْروشي.

وأخرجه أبو نُعيم في «صفة الجنَّة» رقم (٩١)، من طريق علي بن محمد بن أبي جعفر البصري، ومحمد بن يحيى بن مَنْده، وإبراهيم بن محمد بن الحسن.

وأخرجه البغوي في «معالم التنزيل» (٧/ ٢٣)، من طريق الحسن بن أبي علي الزَّعْفَراني.

جميعهم (ابن ماجه، والحسين بن علي بن يزيد، ومحمد بن يوسف، وأبو القاسم البغوي، ومحمد بن يحيى بن عيسى، وأبو بِسْطام الأَطْروشي، وعلي بن محمد بن أبي جعفر، ومحمد بن يحيى بن منده، وإبراهيم بن محمد بن الحسن، والحسن بن أبي علي الزَّعْفَراني)، عن محمد بن عبدالملك بن أبي الشَّوَارب، به.

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٢٧٤)، من طريق علي بن مَخْلد الأُبُليِّ.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ١٢٠)، من طريق عبدالله بن أبي بكر المقدَّمي.

وأخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٣/ ٥٣٤) رقم

. . . .

(٨٣٦)، من طريق إسحاق بن عبدالواحد.

وأخرجه أبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٦/ ٢٢٥)، والبيهقي في «البعث والنُّشور» رقم (٤٤٧)، من طريق يعقوب بن إبراهيم السَلَّال.

أربعتهم، عن أبي عاصم العبَّاداني، به.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف؛ لضعف الفَضْل الرَّقاشي كما تقدم.

وضعَّف إسناده الذهبي في «العلو للعلي الغفَّار» (صـ ٢٣)، وابن كثير في «تفسيره» (٦/ ٥٨٣)، والبوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ٨٦).

*****

٣٦ ـ حدثنا مصعب بن عبدالله الزُّبيري؛ نا عبدالعزيز بن أبي حازم، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، أنَّ رجلًا سألَ النَّبيَّ ﷺ فقال: إنَّ أبي توفيَ وتَرَكَ مالًا ولم يُوصِ، فهل يُكفَّر إنْ تَصَدَّقتُ عنه؟ قال: «**نعم**».

رجالُ الإسنادِ:

• مُصْعب بن عبدالله: بن مصعب بن ثابت بن عبداللَّه بن الزبير بن العوَّام الأَسَدي، أبو عبداللَّه، الزُّبيري، المَدَني، نزيل بغداد، من الطبقة العاشرة، (ت ٢٣٦ هـ)، وروى له النسائي، وابن ماجه.

روى عن: عبدالعزيز بن أبي حازم، وأبيه عبدالله بن مصعب، ومالك ابن أنس، وغيرهم.

روى عنه: أبو خَيْثَمة زهير بن حرب، ويحيى بن معين، وأبو زرعة الرَّازي، وأبو شُعيب الحَرَّاني ـ كما في إسناد المؤلِّف ـ وغيرهم.

قال عنه يحيى بن معين: ثقة.

وقال الإمام أحمد: مُسْتَثْبِت. انظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ١١٤ ـ ١١٥).

وقال مَسْلَمة بن قاسم: ثقة. «تهذيب التهذيب» (١٠/ ١٥٠).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٧٥).

وقال الدارقطني: ثقة. «تاريخ بغداد» (١٣/ ١١٥).

وقال أبو بكر بن مردويه: ثقة. «تهذيب التهذيب» (١٠/ ١٥٠).

وقال الذهبي: ثقة. «الكاشف» (٢/ ٢٦٨) رقم (٥٤٦٧).

. . . .

وقال ابن حجر: صدوق، عالمٌ بالنَسَب. «تقريب التهذيب» رقم (٦٦٩٣).

قلتُ: الراجح في حاله ـ والله أعلم ـ أنَّه ثقة، وهو قول أكثر النُّقَّاد، ولم أجد من جَرَّحه.

• عبدالعزيز بن أبي حازم: سلمة بن دينار المدني، من الطبقة الثامنة، (ت ١٨٤ هـ، وقيل: قبل ذلك)، وروى له الجماعة.

روى عن: أبيه سَلَمة بن دينار، والعَلاَء بن عبدالرحمن، وهشام بن عروة، وغيرهم.

روى عنه: عبدالرحمن بن مهدي، وعلي بن المديني، وسعيد بن منصور، ومصعب بن عبدالله الزُّبيري، وغيرهم.

قال عنه ابن معين: صدوق، ثقة، ليس به بأس.

وقال الإمام أحمد: لم يكن يُعْرَفُ بطلب الحديث، إلا كتب أبيه، فإنَّهم يقولون إنَّه سمعها، وكان يَتفقَّه، لم يكن بالمدينة بعد مالك أفقه منه. انظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣).

وقال العجلي: مدني، ثقة، مأمون، رجلٌ صالح، مُفَوَّه، أبسط من مالك في الكلام. «معرفة الثقات» (٢/ ٩٧).

وقال أبو حاتم: صالحُ الحديث. «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٨٢ـ ٣٨٣).

وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال مرَّةً: ثقة. «تهذيب الكمال» (١٨/ ١٢٤).

. . . .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ١١٧).

وقال ابن حجر: صدوق، فقيه. «تقريب التهذيب» رقم (٤٠٨٨). وهو كما قال.

• العَلاَء بن عبدالرحمن: بن يعقوب الحُرَقي، أبو شِبْل، من الطبقة الخامسة، (ت سنة بضع وثلاثين ومئة) وروى له البخاري في «جزءالقراءة خلف الإمام»، ومسلم، والأربعة.

روى عن: أنس بن مالك، وعبدالله بن عمر بن الخطاب، وأبيه عبدالرحمن، وغيرهم.

روى عنه: إسماعيل بن جعفر، وشُعبة بن الحَجَّاج، وعبدالعزيز بن أبي حازم، ومالك بن أنس، وغيرهم.

قال عنه ابن سعد: كان ثقة، كثير الحديث، ثبتاً. «الطبقات الكبرىٰ القسم المُتمَّم» (صـ ٣٣٠).

وسُئِل ابن معين عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه، كيف حديثهما؟ قال: ليس به بأس. «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي» رقم (٦٢٣).

وقال الإمام أحمد: ثقةٌ، لم نسمع أحداً ذكر العلاء بسوء. «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٥٧).

وقال العجلي: ثقة. «معرفة الثقات» (١/ ١٥٠) رقم (١٢٨٢).

وقال أبو حاتم: صالح. «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٥٧).

وقال يعقوب بن سفيان: ثقة. «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٤٩).

. . . .

وقال الترمذي: هو ثقة عند أهل الحديث. «سنن الترمذي» (١/ ٧٤).

وقال النسائي: ليس به بأس. «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٥٢٣).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٢٤٧).

وقال ابن عدي: ما أرى بحديثه بأساً. «الكامل» (٦/ ٣٧٤).

ووثَّقه ابن حزم الظاهري. «المحلى» (٧/ ٢٦).

وقال ابن معين في رواية: ليس حديثُهُ بحُجَّة.

وقال أيضاً: ليس بذاك، لم يزل النَّاس يتَّقون حديثه. «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٥٧).

وقال أيضاً: ضعيف. «تاريخ عثمان الدارمي» رقم (٦٢٤).

وقال أبو زرعة: ليس هو بأقوى ما يكون.

وقال أبو حاتم: روى عنه الثِّقات، وأنا أنكر من حديثه أشياء. انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨).

وقال الذهبي: صدوق، تَوقَّف بعضهم في الاحتجاج به. «ذكر أسماء من تُكلِّم فيه وهو مُوثَّق» رقم (٢٥٠).

وقال أيضاً: لا يَنزِلُ حديثه عن درجة الحسن، لكن يُتَجنبُ ما أُنكِرَ عليه. «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٨٧).

وقال ابن حجر: صدوق، رُبَّما وَهِم. «تقريب التهذيب» رقم (٥٢٤٧).

قلتُ: الأقرب في حاله ـ والله أعلم ـ ما ذهب إليه الذهبي، أنَّه

. . . .

صدوق لكن يُجتنب من حديثه ما أُنكِر عليه.

ويُحمل كلام من تَكَلَّمَ فيه كابن معين وأبي حاتم على ما أُنكِرَ من حديثه.

• والد العَلاَء: هو عبدالرحمن بن يعقوب الجُهَني، المدني، مولى الحُرقة، من الطبقة الثالثة، وروى له البخاري في «جزء القراءة خلف الإمام»، ومسلم، والأربعة.

روى عن: عبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمر بن الخطاب، وأبي هريرة، وغيرهم.

روى عنه: ابنه العَلاَء، وسالم أبو النَّضْر، ومحمد بن إبراهيم التَّيْمي، وغيرهم.

قال الدارمي: وسألتُه ـ أي يحيى بن معين ـ عن العَلاَء بن عبدالرحمن عن أبيه كيف حديثهما؟ فقال: ليس به بأس. «تاريخ عثمان الدارمي» رقم (٦٢٣).

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم سألتُ أبي عنه، قلتُ: هو أوثق أو المسيَّب ابن رافع؟ فقال: ما أقربهما[1]. «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٠١ ـ ٣٠٢).

وقال العجلي: ثقة. «معرفة الثقات» (٢/ ٩٢) رقم (١٠٩١).

وقال يعقوب بن سفيان: ثقة. «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٤٩).

---

(١) المُسيَّب بن رافع ثقة، وثَّقه يحيى بن معين، والعجلي. انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٩٣)، «معرفة الثقات» (٢/ ٢٧٩)، وقال عنه ابن حجر: ثقة. «تقريب التهذيب» رقم (٦٦٧٥).

. . . .

وقال النسائي: ليس به بأس. «تهذيب الكمال» (١٨/ ١٩).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ١٠٨).

وقال الذهبي: ثقة. «الكاشف» (١/ ٦٤٩) رقم (٣٣٤٧).

وقال ابن حجر: ثقة. «تقريب التهذيب» رقم (٤٠٤٦).

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٢/ ٩٠٦) رقم (٢٧١٦)، عن أبي مروان محمد بن عثمان العثماني، عن عبدالعزيز بن أبي حازم، به.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٣٧١)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٥٤) رقم (١٦٣٠)، والنسائي في «سننه» (٦/ ٥٦٢) رقم (٣٦٥٤)، وأبو يعلى في «مسنده» (١١/ ٣٧٩) رقم (٦٤٩٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ١٢٣) رقم (٢٤٩٨)، والبيهقي في «سننه» (٦/ ٢٧٨)، من طريق إسماعيل بن جعفر.

وأخرجه أبو عَوانة في «مسنده» (٣/ ٥٩٢ ـ ٥٩٣) رقم (٥٨١٦ ـ ٥٨١٧)، من طريق محمد بن جعفر بن أبي كثير، وسليمان بن بلال.

ثلاثتهم (إسماعيل بن جعفر، ومحمد بن جعفر، وسليمان بن بلال)، عن العلاء بن عبدالرحمن، به.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح، فقد أخرجه مسلم في صحيحه كما تقدَّم، وله

. . . .

شواهد في الصحيحين ـ كما سيأتي ـ وأمَّا العلاء بن عبدالرحمن فإنَّ حديثه هذا مما صححه مسلم.

وأما عبدالعزيز بن أبي حازم فتابعه إسماعيل بن جعفر، ومحمد بن جعفر، وسليمان بن بلال وهم ثقات كما في «تقريب التهذيب» رقم (٤٣١ ـ ٥٧٨٤ ـ ٢٥٣٩).

شواهد الحديث:

للحديث شواهد عِدَّة، منها:

١ ـ حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنَّ رجلًا قال للنَّبيِّ ﷺ إنَّ أُمِّي أُفتُلِتَتْ نفسُها ولم تُوصِ، وأظنُّها لو تَكَلَّمتْ تَصَدَّقتْ، أفلها أجرٌ إنْ تَصدَّقْتُ عنها؟ قال: «نعم».

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/ ٢٩٣) رقم (٢٧٦٠)، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٦٩٦) رقم (١٠٠٤)، وابن ماجه في «سننه» (٢/ ٩٠٦) رقم (٢٧١٧)، والنسائي في «سننه» (٦/ ٥٦٠) رقم (٣٦٥١).

٢ ـ حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنَّ سعد بن عبادة ـ رضي الله عنه ـ تُوفيت أُمُّه وهو غائب عنها فقال: يا رسول الله إن أمِّي تُوفيتْ وأنا غائبٌ عنها، أينفعها شيء إنْ تَصَدَّقتُ به عنها؟ قال: «نعم»، قال: فإنِّي أُشْهِدُك أنَّ حائطي المِخْرَافَ صَدَقةٌ عليها.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/ ٢٩٢) رقم (٢٧٥٦)، والنسائي في «سننه» (٦/ ٥٦١) رقم (٣٦٥٢).

٣٧ ـ حدثنا مُصعب بن عبدالله؛ نا عبدالعزيز بن محمد، عن موسى بن عُبيدة، عن صالح بن سُوَيد، عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَثَلُ الذي لا يُتِمُّ صَلاتَه كَمَثَلِ الحُبْلى حَمَلَتْ، حتى إذا دنا نِفاسُها أَسْقَطَتْ، فلا حاملَ ولا ذاتِ ولدٍ، ومَثَلُ المصلي كَمَثَلِ التاجرِ الذي لا يَخلصُ له رِبْحٌ حتى يَخْلَصَ له رأسُ ماله، وكذلك المصلي لا تُقبَلُ نافِلتُه حتى يؤديَ الفَريضة**».

رجال الإسناد:

- مصعب بن عبدالله: هو الزُّبيري، ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٣٦).

- عبدالعزيز بن محمد: بن عُبَيد، الدَّرَاوَرْدي، أبو محمد الجُهَني، مولاهم، المدني، من الطبقة الثامنة، (ت ١٨٦، أو ١٨٧ هـ) وروى له الجماعة.

روى عن: ثور بن يزيد الدِّيلي، وموسى بن عُبيدة الرَّبَذي، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم.

روى عنه: إسحاق بن راهُويه، وسفيان الثَّوري، وشُعبة، ومصعب بن عبدالله، وغيرهم.

قال مصعب الزُّبيري: مالك بن أنس يُوثِّق الدَّرَاورْدي. «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٩٥).

وقال عنه ابن معين: ثقةٌ، حُجَّة. «تهذيب الكمال» (١٨/ ١٩٤).

وقال أيضاً: صالح، ليس به بأس. «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٩٦).

وقال علي بن المديني: ثقةٌ، ثبتٌ. «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٣٤).

. . . .

وقال الإمام أحمد: كان معروفاً بالطَلَب، وإذا حدَّث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدَّث من كتب النَّاس وَهِم، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربَّما قَلَبَ حديث عبدالله العُمَري يرويه عن عبيدالله بن عمر. «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦).

ووثَّقه العجلي، ويعقوب بن سفيان: انظر: «معرفة الثقات» (٢/ ٩٨)، «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٤٩).

وقال أبو حاتم: مُحَدِّث. «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦).

وقال النسائي: ليس به بأسٌ. «تهذيب الكمال» (١٨/ ١٩٤).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ١١٦) وقال: كان يُخطئ.

وقال أبو زرعة: سيئ الحفظ، فرُبَّما حدَّث من حفظه الشيء فيخطئ. «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٩٦).

وقال أبو حاتم: لا يُحتجُّ به. «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٣٤).

وقال النسائي: ليس بالقوي. «تهذيب الكمال» (١٨/ ١٩٤).

وقال الذهبي: كان الدَّرَاوَرْدي من أئمة العلم حتى قال فيه مَعْن بن عيسى: يَصْلحُ أن يكون أمير المؤمنين. «تذهيب تهذيب الكمال» (٦/ ١١٩).

وقال أيضاً: صدوق. «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٣٣).

وقال ابن حجر: صدوق، كان يُحدِّثُ من كتب غيره فيخطئ. «تقريب التقريب» رقم (٤١١٩).

. . . .

قلت: لعلَّ الراجح في حاله ـ والله أعلم ـ أنَّه صدوق، وروايته عن عبيدالله بن عمر العُمَري منكرة، ولعلَّ من تَكَلَّمَ فيه لأَجْلِ هذا.

• موسى بن عُبَيدة: بن نَشِيط الرَّبَذي، أبو عبدالعزيز، المدني، من صغار الطبقة السادسة، (ت ١٥٣هـ)، وروى له الترمذي، وابن ماجه.

روى عن: إبراهيم بن عبدالله بن حُنين، وأبي حازم سلمة بن دينار، وصالح بن سُويد، وغيرهم.

روى عنه: زيد بن الحُبَاب، وسفيان الثَّوري، وشُعبة، وسليمان بن بلال، والدَّرَاوَرْدي، وغيرهم.

قال عنه ابن معين: لا يُحتجُّ به.

وقال الإمام أحمد: لا يُشْتَغلُ به.

وقال الجَوْزَجاني: سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: لا تَحِلُّ الرِّواية عندي عن موسى بن عُبيدة، قلنا: يا أبا عبدالله لا تَحِلُّ؟ قال: عندي، قلت: فإنَّ سفيان وشُعبة قد رويا عنه، قال: لو بَانَ لشُعبة ما بَانَ لغيره ما رَوَى عنه.

وقال أبو زرعة: ليس بقويِّ الحديث.

وقال أبو حاتم: منكر الحديث. انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ١٥٢).

وقال ابن حجر: ضعيف، لا سيَّما في عبدالله بن دينار. «تقريب التهذيب» رقم (٦٩٨٩).

انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢٩/ ١٠٤).

. . . .

• صالح بن سُوَيْد: العَرْجي.

روى عن: علي بن أبي طالب.

روى عنه: موسى بن عبيدة.

ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٠٥)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلًا، ولم أقف على من ذكر حالَهُ بجرحٍ أو تعديلٍ، فهو مجهول.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه ابن بشران في «الأمالي» (٢/ ٢٥٣) رقم (١٤٥٢)، عن الآجُرِّي، به.

وأخرجه الرَّامَهُرْمُزِي في «أمثال الحديث» (صـ ٩١)، من طريق مُحْرز ابن سلمة، عن الدَّرَاوَرْدي، به[1].

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٢/ ٣٨٧)، من طريق سليمان ابن بلال، عن موسى بن عُبَيدة، به.

وخالف الدَّارَوَرْدي، وسليمان بن بلال: أَسْباط بن محمد القُرشي، وزيد بن الحُبَاب، فرووه عن موسى بن عُبَيدة، عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب.

*** أما حديث أسباط بن محمد القرشي، عن موسى بن عُبيدة:**

---

(١) وقع في إسناده ماعز بن سُويد، وهو تصحيف والصواب صالح بن سويد.

. . . .

فأخرجه أبو يعلى في «مسنده»[1] (١/ ٢٦٧) رقم (٣١٥)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٢/ ٣٨٧)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٢/ ٤٢٢) رقم (١٩١٣).

*** وأما حديث زيد بن الحُبَاب، عن موسى بن عُبيدة:**

فأخرجه البيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٢/ ٣٨٧)، وفي «شعب الإيمان» (٣/ ١٨٢) رقم (٣٢٨٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٧/ ٤٠١).

الحُكم على الحديث:

الحديث ضعيف، فيه علَّتان:

١ ـ مداره على موسى بن عُبَيدة، وهو ضعيف، واخْتُلِفَ عليه في الإسناد.

٢ ـ في سنده صالح بن سُوَيد وهو مجهول.

*****

(١) وقع في إسناده عبدالله بن حُنين، عن أبيه.

٣٨ ـ حدَّثنا يحيى بن عبدالحميد؛ نا أبو بكر بن عَيَّاش، عن الأَعْمش، عن إبراهيم التَّيْمي، عن أبيه، عن أبي ذرٍّ قال: قال رسول الله ﷺ: **«مَنْ بَنَى للهِ مسجداً ولو مِفْحَصِ قَطَاةٍ**[1]**؛ بَنَى اللهُ له بيتاً في الجنَّة»**.

رجالُ الإسنادِ

● يحيى بن عبدالحميد: بن عبدالرحمن بن بَشْمين الحِمَّاني، أبو زكريا، الكوفي، من صغار الطبعة التاسعة (ت سنة ٢٢٨ هـ)، وروى له مسلم.

روى عن: جَرير بن عبدالحميد، وسفيان بن عيينة، وأبي بكر بن عياش، وغيرهم.

روى عنه: أبو القاسم البغوي، وموسىٰ بن هارون، وأبو حاتم الرَّازي، وأبو شُعَيب الحَرَّاني ـ كما في إسناد المؤلِّف ـ وغيرهم.

قال عنه ابن معين: ثقة. «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٧٧).

وقال ابن نُمير: ثقة. «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٢٧).

---

(١) مِفْحَص القطاة: موضعها الذي تَجْثُم فيه وتبيض، وإنما سُمِّيَ مِفْحصاً: لأنَّها لا تجثمُ حتى تفحص عنه التراب، وتصير إلى موضع مطمئن مستور. انظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (١/ ٤٣٦ ـ ٤٣٧)، «النهاية في غريب الحديث» (٣/ ٤١٥).
والقَطَاة: هي الحمامة، انظر: «حياة الحيوان» للدُميري (٢/ ٢٥٢).
قال الدُميري: وخصِّصت القطاة بهذا، لأنَّها لا تبيض في شجر، ولا على رأس جبل، إنَّما تجعل مَجْثَمِها على بسيط الأرض دون سائر الطيور، فلذلك شُبِّه به المسجد، ولأنَّها توصف بالصِّدق ـ كما تقدَّم ـ فكأنَّه أشار بذلك إلى الإخلاص في بنائه. «حياة الحيوان» (٢/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦).

. . . .

وقال أبو داود: كان حافظاً. «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٧٧).

وقال ابن عدي: أرجو أنَّه لا بأس به. «الكامل» (٩/ ٩٨).

وقال عنه الإمام أحمد: كان يَكذِبُ جِهَاراً.

وقال موسى بن إسماعيل: جاءني يحيى الحِمَّاني وسألني عن أحاديث عن شَريك، فذهب فرواها عن شَريك، وقال: هو كذَّاب.

وقال أبو حاتم: ليِّن.

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: سألتُ علي بن الحسين بن الجُنَيد عن يحيى الحِمَّاني يُكتبُ حديثه؟ قال: لا.

وقال عثمان بن سعيد الدَّارمي: كان شيخاً فيه غفلة، لم يكن يَقْدر أنْ يَصونَ نفسه كما يفعل أصحاب الحديث. انظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٦٩ ـ ١٧٠).

وقال ابن نُمير: كذَّاب. «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٩٢).

وقال البخاري: يَتكلمون فيه، رماه أحمد، وابن نُمير. «التاريخ الكبير» (٨/ ١٧١).

وقال النسائي: كوفي، ضعيف. «الضعفاء والمتروكين» رقم (٦٢٥).

وقال ابن حجر: حافظ، إلا أنَّهم اتَّهموه بسرقة الحديث. «تقريب التهذيب» رقم (٧٥٩١).

• أبو بكر بن عَيَّاش: بن سالم الأَسَدي، الكوفي، المقرىء، الحنَّاط، مشهور بكنيته، أُختلف في اسمه، والأصح أنَّ اسمه كنيته، (ت ١٩٤ هـ، وقيل: قبل ذلك

. . . .

بسنتين)، وروى له الجماعة.

روى عن: حُصين بن عبدالرحمن السُلَمي، والأَعْمش، وأبي إسحاق الشَّيْبَاني، وغيرهم.

روى عنه: عبدالله بن المبارك، وعبدالرحمن بن مَهْدي، وعلي بن المديني، ويحيى بن عبدالحميد الحمَّاني ـ كما في إسناد المؤلِّف ـ وغيرهم.

قال عنه ابن سعد: وكان ثقة، صدوقاً، عارفاً بالحديث والعلم، إلا إنَّه كثير الغلط. «الطبقات الكبرىٰ» (٦/ ٣٨٦).

وقال الإمام أحمد: صدوق، ثقة، صاحب قرآن وخير. «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠).

وقال العجلي: كان ثقة قديماً، صاحب سُنَّة وعبادة، وكان يخطئ بعض الخطأ. «تهذيب التهذيب» (١٢/ ٣٢).

وقال أبو داود: ثقة. «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٨١).

وقال ابن الغلابي: وسألته ـ يعني يحيى بن معين ـ عن أبي بكر بن عيَّاش، فضعَّفه.

وقال المهنا بن يحيى: سألتُ أحمد بن حنبل أيُّهما أحبُّ إليك إسرائيل أو أبو بكر بن عيَّاش؟ فقال: إسرائيل، قلت: لم؟ قال: لأنَّ أبا بكر كثير الخطأ جداً، قلت: كان في كتبه خطأ؟ قال: لا، كان إذا حدَّث من حفظه. «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٨١ ـ ٣٨٢).

وضعَّفه محمد بن عبدالله بن نُمير. «الكامل» (٥/ ٤١).

. . . .

وقال يعقوب بن شيبة: في حديثه اضطراب.

وقال أبو نُعيم: لم يكن في شيوخنا أحد أكثر غلطاً منه. انظر: «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٨١).

وقال الساجي: صدوق، يَهِم.

وقال البزَّار: لم يكن بالحافظ، وقد حدَّث عنه أهل العلم، واحتملوا حديثه. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٢/ ٣٣).

وقال ابن حبان: «كان أبو بكر بن عيَّاش من الحفَّاظ المتقِنين، وكان يحيى بن القطان، وعلي بن المديني يُسيئان الرأي فيه، وذلك أنَّه لما كَبُر ساء حفظه فكان يَهِم إذا روى، والخطأ والوهم شيئان لا ينفكُّ عنهما البشر، فمن كان لا يكثر ذلك منه، فلا يستحق ترك حديثه بعد تَقدُّم عدالته وصحَّة سماعه . . . والصواب في أمره مجانبه ما أعلم أنَّه أخطأ فيه، والاحتجاج بما يرويه سواء وافق الثقات أو خالفهم لأنَّه داخل في جملة أهل العدالة . . . .» «تهذيب التهذيب» (١٢/ ٣٢).

وقال الذهبي: أحد الأئمة الأعلام، صدوق، ثَبْت في القراءة، لكنَّه في الحديث يَغْلَط ويَهِمُ، وهو صالح الحديث. «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٩٩).

وقال ابن حجر: ثقة، عابد، إلا أنَّه لما كَبُر ساء حفظه وكتابه صحيح. «تقريب التهذيب» رقم (٧٩٨٥).

قلت: الأقرب في حاله ـ والله أعلم ـ أنَّه ثقة صحيح الكتاب إذا حَدَّث من كتابه، وإن حدَّث من حفظه فهو ضعيف يُعتبر به، وإن لم يتبيَّن يُتوقف

. . . .

عن قبوله، إلا إنْ صحَّحه أو ضعَّفه أحدٌ ممن يُعتمد على قوله.

انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٢٩).

• الأَعْمش: سليمان بن مِهْران الأَسَدي، الكاهِلي، أبو محمد، الكوفي، من الطبقة الخامسة (ت ١٤٧، أو ١٤٨ هـ) وروى له الجماعة.

روى عن: إبراهيم التَّيْمي، وإبراهيم النَّخَعي، وأبي صالح السمَّان، وأبي وائل شَقيق بن سَلَمة، وغيرهم.

روى عنه: جَرير بن عبدالحميد، وسفيان الثوري، وشُعْبة، وأبو بكر ابن عيَّاش، وغيرهم.

قال عنه يحيى بن معين: ثقة. «الجرح والتعديل» (٤/ ١٤٦).

وقال العجلي: كان ثقة، ثبتاً في الحديث، وكان مُحدِّث أهل الكوفة في زمانه. «معرفة الثقات» (١/ ٤٣٢).

وقال أبو زرعة: إمام.

وقال أبو حاتم: ثقة، يُحتجُّ بحديثه. انظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ١٤٦ ـ ١٤٧).

وقال ابن حجر: ثقة، حافظ، عارف بالقراءات، وَرِع، لكنَّه يُدلِّس. «تقريب التهذيب» رقم (٢٦١٥).

انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (١٢/ ٧٦).

• إبراهيم: بن يزيد بن شَريك التَّيْمي، أبو أسماء، الكوفي، العابد، من الطبقة الخامسة، (ت سنة ٩٢ هـ) وله أربعون سنة، وروى له الجماعة.

. . . .

روى عن: أنس بن مالك، وأبي عائشة الحارث بن سُوَيد، وأبيه يزيد ابن شَريك، وغيرهم.

روى عنه: الحكم بن عُتيبة، والأَعْمش، ويونس بن عُبيد، وغيرهم.

قال عنه يحيى بن معين: ثقة.

وقال أبو زرعة: كوفي، ثقة، مرجىء.

وقال أبو حاتم: صالح الحديث. انظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ١٤٥).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/٧).

وقال الذهبي: ثقة، لكنَّه لم يَسْمع من عائشة، ولا حَفْصة. «ميزان الاعتدال» (١/ ٧٤).

وقال ابن حجر: ثقة، إلا أنَّه يُرسل، ويُدلِّس. «تقريب التهذيب» رقم (٢٦٩).

انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢/ ٢٣٢).

• يزيد بن شَريك: بن طارق التَّيمي، الكوفي، من الطبقة الثانية، (ت في خلافة عبدالملك)، وروى له الجماعة.

روى عن: حذيفة بن اليمان، وعلي بن أبي طالب، وأبي ذرٍّ الغِفَاري، وغيرهم.

روى عنه: ابنه إبراهيم، وإبراهيم النَّخَعي، والحكم بن عُتَيبة، وغيرهم.

قال عنه ابن سعد: وكان ثقة، وله أحاديث. «الطبقات الكبرى»

. . . .

(٦/ ١٠٤).

وقال يحيى بن معين: ثقة. «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٧١).

وقال العجلي: ثقة. «معرفة الثقات» (٢/ ٣٦٤).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٥٣٢).

وقال ابن حجر: ثقة، يُقال إنَّه أدرك الجاهلية. «تقريب التهذيب» رقم (٧٧٢٩).

وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٣٢/ ١٦٠).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه الأَعمش، واختلف عليه فيه على وجهين:

* **الوجه الأول:** [الأعمش، عن إبراهيم التَّيمي، عن أبيه، عن أبي ذَرٍّ، مرفوعاً].

* **الوجه الثاني:** [الأعمش، عن إبراهيم التَّيمي، عن أبيه، عن أبي ذرٍّ، موقوفاً].

أما الوجه الأول: فرواه عن الأعمش على هذا الوجه:

أبو بكر بن عيَّاش، ويزيد بن عبدالعزيز الحِمَّاني، وسفيان الثَّوري (في أحد الأوجه عنه)، وقُطْبة بن العلاء، ويعلى بن عُبيد (في أحد الأوجه عنه)، وسفيان بن عُيينة، وشَريك بن عبدالله (على الوجه الراجح عنه)، وقطبة بن عبدالعزيز، ومَنْدل بن علي العَنَزي.

. . . .

*** أما رواية أبي بكر بن عَيَّاش، عن الأَعْمش:**

فهي التي أخرجها الآجُرِّي هنا، عن أبي شُعيب الحَرَّاني، عن يحيى الحِمَّاني، عنه.

ورواها من طريق يحيى الحِمَّاني: أبو يعلى في «مسنده»[١] ـ كما في «إتحاف السادة المَهَرَة» للبوصيري (١/ ١٣٩) ـ وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٤/ ٢٤٢).

وأخرجه البزَّار في «مسنده» (٩/ ٤١٢) رقم (٤٠١٧)، والرُّوياني في «مسنده» (٣/ ٣١٤) رقم (٢٦٢)، وابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ١٢٣) رقم (٢٥٠٨)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ـ كما في «تحفة الأخيار» (١/ ٤٥٥) رقم (٤٤٣) ـ وأبو محمد الحسن بن علي الجَوْهري في «حديث الزُّهري» (٢/ ٥٧٩) رقم (٦٢٩)، والقُضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٢٩١) رقم (٤٧٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٣٧)، وفي «شعب الإيمان» (٣/ ٨١)، من طريق أحمد بن يونس.

كلاهما (يحيى بن عبدالحميد، وأحمد بن يونس)، عن أبي بكر بن عيَّاش، به.

ووقع عند الرُّوياني، والبيهقي: «قيل لأبي بكر بن عَيَّاش: إنَّ النَّاس يخالفونك في هذا الحديث لا يرفعونه، فقال أبو بكر بن عيَّاش: سمعنا هذا من الأَعْمش، والأَعْمش شاب».

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع.

. . . .

*** وأما رواية يزيد بن عبدالعزيز، عن الأَعْمش:**

فأخرجها ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (١/ ٢٧٥) رقم (٣١٥٦)، عنه.

*** وأما رواية رواية سفيان الثَّوري، عن الأَعْمش:**

فاختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول: الثَّوري، عن الأَعْمش، به، مرفوعاً.

رواه عن الثَّوري على هذا الوجه: وكيع بن الجرَّاح (على الوجه الراجح عنه)، وأبو حذيفة موسى بن مسعود النَّهْدي (في أحد الأوجه عنه)، ويحيى بن سعيد القطَّان، ومؤَمَّل بن إسماعيل.

ـ أما رواية وكيع، عن الثوري، فاختلف عليه فيه على وجهين:

فرواه سَلَم بن جُنَادة، عن وكيع، عن الثوري (بالرفع).

أخرجه البزَّار في «مسنده» (٩/ ٤١٢) رقم (٤٠١٦)، وقال: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن سفيان مرفوعاً إلا سَلَم بن جُنَادة، عن وكيع، ولا نعلم أنَّ سَلَمَ بن جُنَادة تُوبع على هذا الحديث».

وسَلَم بن جُنَادة: ثقة، رُبَّما خالف. «تقريب التهذيب» رقم (٢٤٦٤).

ورواه أصحاب وكيع، عن وكيع، عن الثوري (بالوقف).

قال الدارقطني: وخالفه ـ أي سَلَم بن جُنَادة ـ أصحاب وكيع، فرووه عن وكيع، موقوفاً. «العلل» (٦/ ٢٧٥).

. . . .

ولم أقف على من رواه عن وكيع على هذا الوجه.

ـ وأما رواية أبي حذيفة النَّهْدي، عن سفيان الثوري، فاختلف عليه فيه على وجهين:

فروى أبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٤/ ٢٤١)، من طريق أبي حذيفة النَّهْدي، عن الثوري، مرفوعاً.

وذكر الدارقطني في «العلل» (٦/ ٢٧٥)، أنَّ أبا حذيفة النَّهْدي، رواه عن الثوري، موقوفاً

ولم أقف على هذه الرواية.

وأبو حذيفة النَّهْدي: صدوق، سيىء الحفظ، وكان يُصَحِّف. «تقريب التهذيب» رقم (٧٠١٠).

ـ وأما رواية يحيى بن سعيد القطَّان، عن الثوري، فاختلف عليه فيه على وجهين:

فروى ابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ٣٢)، من طريق يحيى بن سعيد، عن الثوري، مرفوعاً.

وذكر الدارقطني في «العلل» (٦/ ٢٧٥)، أنَّ يحيى بن سعيد رواه عن الثوري، موقوفاً.

ولم أقف على هذه الرواية.

ـ وأما رواية مؤَمَّل بن إسماعيل، عن الثَّوري:

فذكرها الداقطني في «العلل» (٦/ ٢٧٥)، ولم أقف على من

. . . .

أخرجها[1].

ومؤمَّل بن إسماعيل: صدوق، سيىء الحفظ. «تقريب التهذيب» رقم (٧٠٢٩).

الوجه الثاني: الثَّوري، عن الأَعْمش، به، موقوفاً.

رواه عن الثوري على الوجه: وكيع بن الجرَّاح، وأبو حذيفة النَّهْدي، ويحيى بن سعيد القطَّان.

وقد تقدَّم ذكر هذا الوجه في الاختلاف على هؤلاء الثلاثة.

*** وأما رواية قُطْبة بن العَلَاء، عن الأَعْمش:**

فأخرجها أبو يعلى في «مسنده»[2] ـ كما في «المطالب العالية» (٣/ ٤٧٤) ـ.

*** وأما رواية يعلىٰ بن عُبيد، عن الأَعْمش:**

فاختلف عليه فيها على وجهين:

الوجه الأول: يعلىٰ بن عُبيد، عن الأعمش، به، مرفوعاً.

---

(١) وقع عند الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ـ كما في «تحفة الأخيار» (١/ ٤٥٤) رقم (٤٤٢) ـ: (مؤمَّل، عن سفيان) ومؤمَّل يروي عن السفيانين، لكن الذي يظهر أنَّه ابن عُيينة، بدليل أنَّ الطبراني قد رواه في «المعجم الصغير» رقم (١١٠٧)، من طريق مؤمَّل، عن سفيان ـ قال الطبراني ـ يعني: ابن عيينة، . . . ثم قال بعد روايته للحديث: لم يروه عن ابن عُيينة إلا مؤمَّل.

(٢) لم أقف عليها في المطبوع.

. . . .

أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ـ كما في «تحفة الأخيار» (١/ ٤٥٥) رقم (٤٤٥) ـ وابن حبان في «صحيحه» (٤/ ٤٩١) رقم (١٦١١)، من طريق محمد بن عُبيد، عن أخيه يعلىٰ، به.

ومحمد بن عُبيد: ثقة، يَحْفظ. «تقريب التهذيب» رقم (٦١١٤).

الوجه الثاني: يعلى بن عُبيد، عن الأعمش، به، موقوفاً.

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٣٧)، من طريق محمد بن عبدالوهاب، عن يعلى بن عُبيد، به.

ومحمد بن عبدالوهاب: ثقة، عارف. «تقريب التهذيب» رقم (٦١٠٤).

والذي يظهر لي رجحان الوجه الأول؛ لأنَّ محمد بن عُبيد أحفظ من محمد بن عبدالوهاب، وأدرى بحديث أخيه من غيره، والله أعلم.

*** وأما رواية سفيان بن عُيينة، عن الأعمش:**

فأخرجها الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ـ كما في «تحفة الأخيار» (١/ ٤٥٤) رقم (٤٤٢) ـ والطبراني في «المعجم الصغير» رقم (١١٠٧).

*** وأما رواية شَريك بن عبدالله، عن الأعمش:**

فاختلف عليه فيها على وجهين:

ـ فروى علي بن حكيم الأَوْدي، عن شَريك، عن الأَعْمش، به، مرفوعاً.

أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ـ كما في «تحفة الأخيار»

. . . .

(١/ ٤٥٥) رقم (٤٤٤) ـ.

ـ ورواه عدد من أصحاب شَريك، عن شَريك، عن الأَعْمش، به، موقوفاً.

ذكره أبو زرعة، وأبو حاتم الرَّازيَّان، وقالا: والصحيح عن أبي ذرّ من حديث شَريك موقوف. «العلل» لابن أبي حاتم (١/ ٣٣٠).

*** وأما رواية قُطْبة بن عبدالعزيز، عن الأَعْمش:**

فأخرجها ابن حبان في «صحيحه» (٤/ ٤٩٠) رقم (١٦١٠)، والطبراني في «المعجم الصغير» رقم (١١٦١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٣٧).

*** وأما رواية مَنْدل بن علي، عن الأَعْمش:**

فأخرجها ابن أبي زمنين في «تفسيره» (٣/ ٢٣٦).

الوجه الثاني: [الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذرّ، موقوفاً].

رواها عن الأَعْمش على هذا الوجه:

قيس بن الرَّبيع، وأبو معاوية الضَّرير، وعيسى بن يونس، وجَرير بن عبدالحميد (على الوجه الراجح) وشَريك بن عبدالله (على الوجه الراجح)، ويعلى بن عُبيد، وسفيان الثَّوري (في أحد الأوجه عنهما)، وحَفْص بن غِيَاث.

*** فأما رواية قيس بن الرَّبيع، عن الأَعْمش:**

فأخرجها الطيالسي في «مسنده» (١/ ٣٦٩) رقم (٣٦٣).

. . . .

*** وأما رواية أبو معاوية الضرير، عن الأعْمش:**

فأخرجها ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٢٧٥) رقم (٣١٥٥)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» ـ كما في «المطالب العالية» (٣/ ٤٧٤) ـ.

*** وأما رواية عيسى بن يونس، عن الأَعْمش:**

فأخرجها إسحاق بن راهويه في «مسنده» ـ كما في «المطالب العالية» (٣/ ٤٧٤) ـ.

*** وأما رواية جَرير بن عبدالحميد عن الأَعْمش:**

فاختلف عليه فيها على وجهين:

ـ فرواه إسحاق بن راهويه في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٣/ ٤٧٤)، عن جرير، عن الأعْمش، به، موقوفاً.

وتابع إسحاق على هذا الوجه علي بن المديني كما في «العلل» للدارقطني (٦/ ٢٧٥).

ـ ورواه بِشْر بن آدم، عن جرير، عن الأَعْمش، به، مرفوعاً.

ذكره الدارقطني في «العلل» (٦/ ٢٧٤)، ولم أقف على من أخرجه. وبشر بن آدم هو الضَّرير، صدوق كما في «تقريب التهذيب» رقم (٦٧٦).

وروايةُ إسحاق بن راهُويه، وعلي بن المديني عن جَرير مُقدَّمة على رواية بِشْر بن آدم؛ لأنَّهما أوثَق، وأحفظ منه، وأكثر عدداً.

*** وأما رواية يعلى بن عُبيد، وسفيان الثَّوري، وشَريك بن عبدالله: فتقدَّم ذكرها في الوجه الأول من أوجه الاختلاف على الأَعْمش.**

. . . .

*** وأما رواية حفص بن غِيَاث، عن الأعمش:**

فذكرها الدارقطني في «العلل» (٦/ ٢٧٦)، ولم أقف على من أخرجها.

النظر في الخلاف:

بعد النظر في الخلاف على الأَعْمش يتضح ما يلي:

أولاً: عدد من أصحاب الأَعْمش يروونه عن الأَعْمش، عن إبراهيم التَّيْمي، عن أبيه، عن أبي ذرّ، مرفوعاً، وهم:

١ ـ أبو بكر بن عيَّاش، وهو ثقة فيما حدَّث من كتابه، ضعيف إذا حدَّث من حفظه، تقدمت ترجمته في هذا الحديث.

٢ ـ يزيد بن عبدالعزيز، وهو ثقة. «تقريب التهذيب» قم (٧٧٤٩).

٣ ـ قُطْبة بن العلاء، وهو ضعيف، قال عنه البخاري: ليس بالقوي، وفيه نظر، ولا يصح حديثه. «الضعفاء الصغير» رقم (٣٠٤).

وقال أبو زرعة: يُحدِّث عن سفيان بأحاديث منكره.

وقال أبو حاتم: شيخ، يكتب حديثه، ولا يُحتجُّ به. «الجرح والتعديل» (٧/ ١٤١).

وقال النسائي: ضعيف. «الضعفاء والمتروكين» رقم (٥٠١).

٤ ـ يعلى بن عُبيد (على الوجه الراجح عنه)، ويعلىٰ ثقة، إلا في حديثه عن الثَّوري ففيه لِين. «تقريب التهذيب» رقم (٧٨٤٤).

٥ ـ سفيان بن عيينة، وهو ثقة، حافظ، فقيه، إمام، حُجَّة، تقدمت

. . . .

ترجمته في الحديث رقم (١٨).

٦ ـ قُطْبة بن عبدالعزيز: وهو صدوق. «تقريب التهذيب» رقم (٥٥٥١).

ثانياً: عدد من أصحاب الأَعْمش يروونه عن الأَعْمش، عن إبراهيم التَّيْمي، عن أبيه، عن أبي ذَرّ، موقوفاً، وهم:

١ ـ قيس بن الرَّبيع: وهو ضعيف، يُعتبر به، تغيَّر لمَّا كَبُر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدَّث به، ستأتي ترجمته[1].

٢ ـ أبو معاوية الضَّرير: وهو ثقة، أحفظ النَّاس لحديث الأَعْمش، وقد يَهِمُ في حديث غيره، ستأتي ترجمته في الحديث رقم (٤٥).

٣ ـ عيسى بن يونس، وهو ثقة، مأمون. «تقريب التهذيب» رقم (٥٣٤١).

٤ ـ جَرير بن عبدالحميد (على الوجه الراجح عنه)، وهو ثقة، صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يَهِمُ من حفظه، ستأتي ترجمته في الحديث رقم (٥٩).

٥ ـ شَريك بن عبدالله (على الوجه الراجح عنه)، وشَريك صدوق، يُخطئُ كثيراً، تَغيَّر حفظه منذ وليَ القضاء، تقدَّمت ترجمته في الحديث رقم (١).

٦ ـ حَفْص بن غِياث، وهو ثقة، تَغيَّر حفظه قليلًا في الآخِر.

---

(١) انظر: (صـ ٤٣٥).

. . . .

«تقريب التهذيب» رقم (١٤٣٠).

ثالثاً: بعض أصحاب الأَعْمش رواه عن الأَعْمش على وجهين، ولا مُرجِّح لأحدهما ـ عندي ـ على الآخر، وهم:

١ ـ سفيان الثَّوري.

الخلاصة:

يتضح لي مما سبق رُجحان رواية من يرويه عن الأَعْمش على الوقف؛ وذلك لما يلي:

١ ـ أنَّ فيهم أضبط أصحاب الأَعْمش، وهم: أبو معاوية الضَّرير، وحَفْص بن غياث، وهم من أثبت النَّاس فيه بعد شُعبة، والثَّوري. انظر: «شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٢٩)، و«سؤالات ابن بُكير وغيره للدارقطني» (صـ ٤٦).

٢ ـ أنَّ رواية الوقف رجَّحها بعض النُقَّاد كأبي حاتم، والدارقطني.

انظر: «علل ابن أبي حاتم» (١/ ٣٣٠)، «العلل الواردة في الأحاديث النَّبوية» (٦/ ٢٧٦).

٣ ـ أنَّ الأَعْمش تُوبع على هذه الرواية الموقوفة، تابعه الحكم بن عُتيبة متابعة قاصرة، فرواها عن يزيد بن شَريك، عن أبي ذرّ، موقوفاً.

أخرجها أحمد بن منيع في «مسنده» ـ كما في «المطالب العالية» (٣/ ٤٧٤) ـ.

وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ـ كما في «تحفة الأخيار»

. . . .

(١/ ٤٥٥) رقم (٤٤٦) ـ من طريق سعيد بن منصور.

كلاهما (أحمد بن منيع، وسعيد بن منصور)، عن هُشَيم، عن منصور، عن الحكم بن عُتيبة، به.

ـ هُشيم: هو ابن بَشير، ثقة، ثبت، كثير التدليس والإرسال الخفي، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢٠)، وقد صرَّح بالسَّماع في هذه الرواية عن منصور عند الطحاوي.

ـ منصور: هو ابن زَاذَان، ثقة، ثبت، عابد، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢٠).

ـ الحكم بن عُتيبة: ثقة، ثبت، فقيه، إلا أنَّه رُبَّما دلَّس. «تقريب التهذيب» رقم (١٤٥٣).

وذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلِّسين، وهم: من احتمل الأئمة تدليسهم وأخرجوا لهم في الصحيح، وذلك لإمامتهم، وقلَّة تدليسهم. «تعريف أهل التقديس» (صـ ١٠٧).

فالحديث إسناده صحيح.

وخالف منصور بن زاذان: الحجَّاج بن أرطاة، فرواه عن الحكم بن عُتَيبة عن إبراهيم التَّيْمي، مرسلًا.

أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» ـ كما في «المطالب العالية» (٣/ ٤٧٤) ـ.

ـ والحجَّاج بن أرطاة، صدوق، كثير الخطأ والتدليس. «تقريب

. . . .

التهذيب» رقم (١١١٩).

فرواية منصور مُقدَّمة على رواية الحجَّاج بن أرطاة.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح ـ كما سيأتي في الشواهد ـ أما إسناد المؤلِّف فقد أعلَّه الأئمة بالانقطاع، قال سفيان الثَّوري، وشُعْبة: لم يسمع الأَعْمش هذا الحديث من إبراهيم التَّيْمي. «التمهيد» (١/ ٣٢).

وقال عبدالرحمن بن مَهْدي: ليس من صحيح حديث الأَعْمش. «علل ابن أبي حاتم» (١/ ٣٣٠).

قلت: والحديث عن أبي ذرّ صحيح موقوف بمتابعة الحكم بن عُتيبة ـ كما سبق ـ وله حكم الرفع لأنَّه مما لا مجال للرأي فيه.

شواهد الحديث:

للحديث شواهد كثيرة، منها:

١ ـ حديث عبدالله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مَنْ بَنى لله مسجداً، ولو كَمفْحَصِ قَطَاة لبيضها، بَنى الله له بيتاً في الجنَّة».

أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٤/ ٣٤٤) رقم (٢٧٣٩)، وابن أبي شيبة في «المصنَّف» (١/ ٢٧٥) رقم (٣١٥٨)، والإمام أحمد في «المسند» (١/ ٢٤١)، والبزَّار في «مسنده» ـ كما في «كشف الأستار» (١/ ٢٠٤) رقم (٤٠٢) ـ والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ـ كما في «تحفة الأخيار»

. . . .

(١/ ٤٥٧) رقم (٤٩) ـ وابن الأعرابي في «المعجم» (١/ ٢٢٥) رقم (٩٢٠)، وأبو سعيد النقَّاش في «فوائد العراقيين» رقم (٥٧).

جميعهم من طريق جابر الجُعْفي، عن عمَّار بن معاوية الدُّهني، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس، مرفوعاً.

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه جابر بن يزيد الجُعْفي، وهو ضعيف جداً كما قال ابن حجر في «تلخيص الحبير» (١/ ٣٧٢) رقم (٣٠٦).

ورواه أبو يعلى في «المسند» (٤/ ٤١١) رقم (٢٥٣٤) عن يحيى الحِمَّاني، عن شَريك، عن سِمَاك، عن عكرمة، عن ابن عباس، مرفوعاً، ولفظه: «من بَنى لله مسجداً بَنَى الله له بيتاً في الجنَّة».

وإسناده ضعيف جداً، فيه ثلاث علل:

١ ـ فيه يحيى الحِمَّاني، مُتَّهم بسرقة الحديث والكذب، تقدمت ترجمته في أول الحديث.

٢ ـ وفيه أيضاً: شَريك بن عبدالله، وهو صدوق، يُخطىء كثيراً، وتغيَّر حفظه منذ ولي القضاء، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١).

٣ ـ هو من رواية سِماك بن حرْب عن عكرمة، وهي مضطربة. انظر: «تقريب التهذيب» رقم (٢٦٢٤).

٢ ـ حديث عثمان بن عفَّان ـ رضي الله عنه ـ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مَنْ بَنى لله مَسْجِداً يُبْتَغي به وجه اللهِ بَنَىٰ اللهُ له بيتاً في الجنَّة».

أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٦١ ـ ٧٠)، والدارمي في

. . . .

«سننه» (١/ ٣٧٦) رقم (١٣٩٢)، والبخاري في «صحيحه» (١/ ١٦٢) رقم (٤٥٠)، ومسلم في «صحيحه» (١/ ٣٧٨)، (٤/ ٢٢٨٧) رقم (٥٣٣)، وابن ماجه في «سننه» (١/ ٢٤٣) رقم (٧٣٦)، والترمذي في «سننه» (٢/ ١٣٤) رقم (٣١٨).

٣ ـ حديث جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ بَنىٰ لله مسجداً كَمِفْحَصِ قَطَاة، أو أصغر، بَنَىٰ الله له بيتاً في الجنَّة».

رواه ابن ماجه في سننه» (١/ ٢٤٤) رقم (٧٣٨)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ٢٦٩) رقم (١٢٩٢)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ـ كما في «تحفة الأخيار» (١/ ٤٥٩) رقم (٤٥١) ـ.

وقال العراقي: إسناده صحيح. «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» (١/ ٣٤٠) رقم (٣٨٩).

وقال البوصيري: إسناده صحيح. «مصباح الزجاجة» (١/ ٢٦١).

ينظر بقية الشواهد في: «المطالب العالية» (٣/ ٤٨٠)، تحقيق: ناصر محمد العبدالله.

*****

٣٩ ـ حدَّثنا يحيى الحِمَّاني؛ نا أبو عَوانة، عن أبي بَلْج، عن عمرو بن ميمون، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لأُعطينَّ الرَّاية غداً رجلًا يُحب اللهَ ورسولَه، ويُحبه اللهُ ورسولُه**». فقال: «**أين علي؟**» فقالوا: يَطْحَن، قال: وما كان أحدٌ فيهم يرضى أنْ يَطْحَن، فأُتي به، فَدَفَعَ إليه الراية، فذهب فجاء بصفيَّة.

رجال الإسناد:

• يحيى الحماني: حافظ، متَّهم بسرقة الحديث، تقدمت ترجمته في الحديث (٣٨).

• أبو عَوانة: هو الوضَّاح بن عبدالله اليَشْكُري، ثقة، ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٣٠).

• أبو بَلْج: يحيى بن سُلَيم، ويُقال: ابن أبي سُلَيم، ويقال: ابن أبي الأسود، الفَزَاري، الكوفي، ثم الواسطي، من الطبقة الخامسة، روى له الأربعة.

روى عن: عمرو بن ميمون الأَوْدي، ومحمد بن حاطب الجُمَحي، وأبي الحكم العَنَزي، وغيرهم.

روى عنه: سفيان الثَّوري، وشُعْبة بن الحجَّاج، وأبو عَوانة، وغيرهم.

قال عنه ابن سعد: كان ثقة. «الطبقات الكبرى» (٧/ ٣١١).

وقال يحيى بن معين: ثقة.

وقال أبو حاتم: صالح، لا بأس به. انظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٥٣).

وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به. «المعرفة والتاريخ» (٣/ ١٠٦).

. . . .

وقال النسائي: ثقة. «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٦٢).

وقال الدارقطني: واسطي، ثقة. «سؤالات البرقاني» رقم (٥٤٦).

وقال البخاري: فيه نظر. «الكامل» (٩/ ٨٠).

وقال الجوْزَجَاني: ليس بثقة. «أحوال الرجال» رقم (١٩٠).

وقال ابن حبان: كان ممن يُخطىء، لم يَفْحُش خطؤه حتى استَحقَّ الترك، ولا أَتى منه ما لا يَنْفك منه البشر، فيُسْلَك به مسلك العدول، فأرى أنْ لا يُحتج بما انفرد من الرواية فقط، وهو مما استخير الله فيه. «المجروحين» (٢/ ٤٦٤).

وقال الذهبي: صالح الحديث. «المُجَرَّد في رجال ابن ماجه» رقم (١٠٦٤).

وقال ابن حجر: صدوق، رُبَّما أخطأ. «تقريب التهذيب» رقم (٨٠٠٣).

قلت: لعل الأقرب في حاله ـ والله أعلم ـ أنَّه صدوق حسن الحديث.

• عمرو بن ميمون: الأَوْدي، أبو عبدالله، ويقال: أبو يحيى، مخضرم مشهور، نزل الكوفة، (ت سنة ٧٤ هـ، وقيل: بعدها) وروى له الجماعة.

روى عن: عبدالله بن عباس، وعبدالله بن مسعود، وعمر بن الخطَّاب، وغيرهم.

روى عنه: الرَّبيع بن خُثَيم، وأبو إسحاق السَّبيعي، وأبو بَلْج الفَزَاري، وغيرهم.

. . . .

قال عنه يحيى بن معين: ثقة. «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٥٨).

وقال العجلي: كوفي، تابعي، ثقة، جاهلي أسلم في حياة النَّبيِّ ﷺ ولم ير النَّبيَّ ﷺ. «معرفة الثقات» (٢/ ١٨٦).

قال النسائي: ثقة. «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٢٦٣).

وقال ابن حجر: ثقة، عابد. «تقريب التهذيب» رقم (٥١٢٢).

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٩٧)، من طريق أبي يعلى الموصلي، عن يحيى بن الحِمَّاني، به.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٣٣١) مطولًا، ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٤٣) رقم (٤٦٥٢)، وأخرجه البزَّار في «مسنده» ـ كما في «كشف الأستار» (٣/ ١٨٩) (٢٥٣٦) ـ والنسائي في «السنن الكبرىٰ» (٥/ ١٧٩) رقم (٨٦٠٢)، وفي (٥/ ١١٢) رقم (٨٤٠٩) مطولًا، وابن عساكر في ـ «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٩٧ ـ ٩٩)، جميعهم من طريق يحيى بن حمَّاد الشَيْباني.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٣٣١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٧٧) مطولًا، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٤٥) رقم (٤٦٥٥) مختصراً بدون ذكر الشاهد، ثلاثتهم من طريق كثير بن يحيى الحنفي البصري.

كلاهما (يحيى الشيباني، ويحيى بن كثير)، عن أبي عوانة، به.

. . . .

وأخرجه البزَّار في «مسنده» ـ كما في «كشف الأستار» (٣/ ١٩٢) رقم (٢٥٤٥) ـ والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٢٤٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٩٦)، من طريق سعيد بن جُبير، عن ابن عباس، به.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح ـ كما سيأتي في الشواهد ـ أخرجه الشيخان بغير هذا اللفظ، ليس فيه ذكر الطَحْن، ولا أنَّه جاء بصفيَّة.

وإسناد المؤلِّف فيه يحيى الحِمَّاني، وتقدم أنَّه يَسْرقُ الحديث، لكنَّه لم ينفرد به، فقد تابعه يحيى بن حماد الشيباني، وكثير بن يحيى الحنفي، وقد رواه عنهما الإمام أحمد ـ كما تقدَّم ـ.

ـ ويحيى بن حماد: ثقة، عابد. «تقريب التهذيب» رقم (٧٥٣٥).

ـ وكثير بن يحيى: صدوق، قال عنه أبو زرعة: صدوق.

وقال أبو حاتم: محلُّه الصدق، وكان يتشيَّع. «الجرح والتعديل» (٧/ ١٥٨).

وقال الأزدي: عنده مناكير. «تعجيل المنفعة» (٢/ ١٤٨).

فعلى هذا ينجبر حديث ابن عباس إلى الصحيح لغيره.

شواهد الحديث:

للحديث شواهد كثيرة، منها:

١ ـ حديث سَلَمَة بن الأَكْواع ـ رضي الله عنه ـ قال: كان عليٌّ قد

. . . .

تخلَّف عن النَّبيِّ ﷺ في خَيْبَر، وكان رَمِداً، فقال: أتخلَّف عن رسول الله ﷺ، فخرج عليٌّ، فلحق بالنَّبيِّ ﷺ، فلما كان مساء الليلة التي فتح الله في صباحها قال رسول الله ﷺ: «لأَعطينَّ الرَّايةَ أو ليأْخُذنَّ بالراية غداً رجلٌ يُحبه اللهُ ورسولُه، أو قال: يُحبُ اللهَ ورسولَه، يفتحُ الله عليه» فإذا نحن بعليٍّ وما نرجوه، فقالوا: هذا علي، فأعطاه رسول الله ﷺ الرَّاية، ففتح الله عليه.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٣٧٢) رقم (٣٢٠٩١)، والإمام أحمد في «المسند» (٤/ ٥١ ـ ٥٢) مطولًا، والبخاري في «صحيحه» (٣/ ٢٢ ـ ١٣٧) رقم (٣٧٠٢ ـ ٤٢٠٩)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤٣٣) مطولًا، وفي (٤/ ١٨٧٢) رقم (٢٤٠٧) واللفظ له.

٢ ـ حديث سَهْل بن سعد ـ رضي الله عنه ـ أنَّ رسول الله ﷺ قال يوم خَيْبر «لأَعطينَّ هذه الرَّاية رجلًا يفتح الله على يديه، يُحبُّ اللهَ ورسولَه، ويُحبُّه اللهُ ورسولُه» قال: فبات الناس يَدُوكون ليلتهم أيُّهم يُعْطاها، قال: فلما أصبحَ النَّاس غَدَوا على رسول الله ﷺ كلُّهم يرجون أن يُعْطاها، فقال: «أين علي بن أبي طالب؟» فقالوا: هو يا رسول الله يشتكي عينيه، قال: فأرسَلوا إليه، فأُتي به، فبَصَق رسول الله ﷺ في عيْنَيه، ودعا له فَبرأَ، حتى كأَنْ لم يكن به وَجَع، فأعطاه الرَّاية، فقال عليٌّ: يا رسول الله أُقاتلُهم حتى يكونوا مثلنا؟ فقال: «أنْفُذْ على رِسْلِك حتى تَنْزِلَ بساحتِهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجب عليهم من حقِّ الله فيه، فوالله لأَنْ يَهدي الله بك رجلًا واحداً خيرٌ لك من أن يكون لك حُمْرُ النَّعَم».

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/ ٣٤٤ ـ ٣٦١) رقم (٢٩٤٢ ـ

. . . .

٣٠٠٩)، وفي (٣/ ٢١ ـ ١٣٧) رقم (٣٧٠١ ـ ٤٢١٠)، ومسلم في «صحيحه» (٤/ ١٨٧٢) رقم (٢٤٠٦) واللفظ له، والنسائي في «الكبرىٰ» (٥/ ٤٦ ـ ١١٠) رقم (٨١٤٩ ـ ٨٤٠٣).

٣ ـ حديث سعد بن أبي وقَّاص ـ رضي الله عنه ـ وفيه: وسمعته يقول يوم خيبر «لأُعْطينَّ الرَّاية رجلًا يحبُّ الله ورسولَه، ويحبُّه اللهُ ورسولُه» قال: فتطاولنا لها، فقال: «ادعوا لي علياً» فأُتي به أرْمَد، فَبَصَقَ في عينه ودفع الرَّاية إليه، ففتح الله عليه. . . .».

أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ١٨٥)، ومسلم في «صحيحه» (٤/ ١٨٧١) رقم (٢٤٠٤) واللفظ له، وابن ماجه في «سننه» (١/ ٤٥) رقم (١٢١)، والترمذي في «سننه» (٥/ ٦٣٨) رقم (٣٧٢٤)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٥/ ١٠٧ ـ ١١٠ ـ ١٢٢ ـ ١٤٤) رقم (٨٣٩٩ ـ ٨٤٠٣ ـ ٨٤٣٨ ـ ٨٥١١).

٤ ـ حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، بلفظ مُقَارب للأحاديث السابقة.

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٨٧١) رقم (٢٤٠٥)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٥/ ٤٦ ـ ١١٠) رقم (٨١٥١ ـ ٨٤٠٥).

*****

٤٠ ـ حدَّثنا محمد بن بكَّار؛ نا أبو مَعْشَر، عن نافع، عن عبدالله بن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: **«كل مُسْكرٍ خَمْر، ما أَسْكَرَ كثيرُه فقليلُه حَرَام»**.

رجال الإسناد:

● محمد بن بكَّار: بن الرَّيَّان الهاشمي، مولاهم، أبو عبدالله، البغدادي، الرُّصافي، من الطبقة العاشرة، (ت سنة ٢٣٨ هـ) وله ثلاثون وتسعون سنة، وروى له مسلم، وأبو داود.

روى عن: إسماعيل بن جعفر المَدَني، وأبي مَعْشَر نَجيح بن عبدالرحمن السِّندي، وهُشَيم بن بَشير، غيرهم.

روى عنه: مسلم، وأبو داود، وأبو زرعة الرَّازي، وموسى بن هارون، وأبو شُعَيب الحَرَّاني ـ كما في إسناد المؤلِّف ـ وغيرهم.

قال عنه يحيى بن معين: شيخ، لا بأس به. «الجرح والتعديل» (٧/ ٢١٢).

وقال أيضاً: ثقة.

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: كان أبي لا يرى بالكتابِ عن هؤلاء الشيوخ بأساً، وكان يرضاهم، وقد حدَّثنا عن بعضهم، منهم: محمد بن بكَّار.

وقال صالح جَزَرة: صدوق، يُحدِّثُ عن الصَّنْعَاني. انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٩٩).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٨٨).

. . . .

وقال الدارقطني: ثقة. «تاريخ بغداد» (٢/ ٩٩).

وقال ابن حجر: ثقة. «تقريب التهذيب» رقم (٥٧٥٨).

وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٥٢٥).

● أبو مَعْشَر: هو نَجِيح بن عبدالرحمن السندي، مولى بني هاشم، مشهور بكنيته، من الطبقة السادسة، (ت سنة ١٧٠ هـ)، ويقال: كان اسمه عبدالرحمن بن الوليد ابن هلال، وروى له الأربعة.

روى عن: سعيد المَقبُري، وسعيد بن المسيَّب، ونافع مولى بن عمر، وغيرهم.

روى عنه: عبدالرحمن بن مهدي، وعبدالرزاق بن همَّام، ومحمد بن بكار بن الرَّيَّان، وغيرهم.

قال أبو حاتم: كان ابن حنبل يرضاه، ويقول: كان بصيراً بالمعازي.

وقال عنه أبو حاتم، وأبو زرعة: صدوق. انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٩٤ ـ ٤٩٥).

وقال عمرو بن علي الفلَّاس: كان يحيى بن سعيد لا يُحدِّث عنه، ويَضَعِّفه، ويضحك إذا ذكره، وكان عبدالرحمن بن مهدي يُحدِّث عنه.

وقال ابن مهدي: كان أبو مَعْشَر تَعْرِفُ وتُنْكِر.

وقال الإمام أحمد: كان صدوقاً، لكنَّه لا يقيم الإسناد، ليس بذاك.

وقال ابن معين، وأبو حاتم: ليس بقوي في الحديث.

. . . .

وقال أبو زرعة: صدوق في الحديث، وليس بالقوي. انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٩٤ ـ ٤٩٥).

وقال البخاري: منكر الحديث. «الضعفاء الصغير» رقم (٣٨٠).

وقال النسائي: ضعيف. «الضعفاء والمتروكين» رقم (٥٩٠).

وقال ابن حجر: ضعيف. «تقريب التهذيب» رقم (٧١٠٠).

وهو كما قال، وهو قول جمهور النُّقَّاد.

وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٣٢٢).

● **نافع: أبو عبدالله المدني، مولى ابن عمر، من الطبقة الثالثة، (ت سنة ١١٧ هـ)، وروى له الجماعة.**

روى عن: عبدالله بن عمر، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وغيرهم.

روى عنه: أيوب السختياني، والليث بن سعد، ومالك بن أنس، وأبو مَعْشَر المدني، وغيرهم.

قال الدارمي: قلت ليحيى بن معين: نافع عن ابن عمر أحب إليك أو سالم؟ فلم يُفَضِّل، قلت: فنافع أو عبدالله بن دينار؟ قال: ثقات، ولم يُفضِّل. «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي» رقم (٥٢١ ـ ٥٢٢).

وقال العجلي: مدني، تابعي، ثقة. «معرفة الثقات» (٢/ ٣٠٨).

وقال ابن خِراش: ثقة، نبيل.

. . . .

وقال النَّسائي: ثقة. انظر: «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٣٠٤).

وقال ابن حجر: ثقة، ثبت، فقيه، مشهور. «تقريب التهذيب» رقم (٧٠٨٦).

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أبو يعلى في «المسند» (١٠/ ١٨٩) رقم (٥٨١٦)، عن محمد بن بَكَّار، به.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٤٠)، من طريق عبدالقدُّوس ابن بكر.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبير» (٨/ ٢٩٦)، من طريق الليث ابن سعد.

وأخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٤/ ٩٦)، من طريق محمد بن أبي مَعْشر.

ثلاثتهم (عبدالقدُّوس بن بكر، والليث بن سعد، ومحمد بن أبي مَعْشر)، عن أبي مِعْشر، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٥/ ٦٥) رقم (٢٣٧٣٠)، والدارقطني في «سننه» (٤/ ٢٤٩)، من طريق ليث بن أبي سُلَيم.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٩٨)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٥٨٧) رقم (٢٠٠٣)، وأبو داود في «السنن» (٢/ ٣٥٢) رقم (٣٦٧٩)، والترمذي في «السنن» (٤/ ٢٩٠) رقم (١٨٦١)، والنسائي في

. . . .

«السنن» (٨/ ٦٩٤) رقم (٥٥٩٨ ـ ٥٥٩٩) وما بعده، وأبو عوانة في «مسنده» (٥/ ١٠٤) رقم (٧٩٦١ ـ ٧٩٦٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٨) رقم (٦٣٠٠)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢/ ١٨٨) رقم (٥٣٦٦)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٤/ ١٩٥) رقم (٣٩٥٤)، والدارقطني في «سننه» (٤/ ٢٤٨)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٨/ ٢٨٨ ـ ٢٩٣)، من طريق أيوب السَّخْتياني.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ١٦)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٥٨٧) رقم (٢٠٠٣)، والطرسوسي في «مسند عبدالله بن عمر» رقم (٤٢)، وابن الجارود في «المنتقى» (١/ ٢٩٠) رقم (٨٥٧)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢/ ١٧٧) رقم (٥٣٥٤)، والطبراني في «المعجم الصغير» رقم (١٤٣)، والدارقطني في «سننه» (٤/ ٢٤٩)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٨/ ٢٩٣)، من طريق عبيدالله بن عمر العُمَري.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٢٩ ـ ١٣٤)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٥٨٧) رقم (٢٠٠٣)، وأبو عوانة في «مسنده» (٥/ ١٠٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٩٣)، من طريق موسى بن عقبة.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ١٣٧)، والطرسوسي في «مسند عبدالله بن عمر» رقم (٥٤)، والنسائي في «سننه» (٨/ ٦٩٥) رقم (٥٦٠١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٨) رقم (٦٣٠٢)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢/ ١٩١ ـ ١٩٦) رقم (٥٣٦٨ ـ ٥٣٧٥)، والدارقطني في «سننه» (٤/ ٢٤٩)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٢٠٥)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٥/ ٢٩٦)، من طريق محمد بن عجلان.

. . . .

وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/ ١٠٦) رقم (٤٨٠٧)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦/ ٣٨٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٩٣)، من طريق مالك بن أنس.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/ ١٠٦) رقم (٤٨٠٧)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣١٩)، والذهبي في «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٤٦)، من طريق عبدالله بن عمر العُمَري.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» رقم (٥٤٦ ـ ٩٢٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧/ ٣٢٣)، (٤٣/ ١٧٢)، (٥١/ ١٥٩)، من طريق عبدالواحد بن قيس.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/ ١٩٧) رقم (٦٢٦)، (٥/ ١٠٦) رقم (٤٨٠٧)، من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، وابن أبي ذئب.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٤٠)، من طريق أبي بُرْدة عمرو ابن يزيد.

وأخرجه الدارقطني في «سننه» (٤/ ٢٤٩)، وأبو نُعَيم الأَصْبهاني في «ذكر أخبار أصبهان» (١/ ١٧٢)، من طريق إبراهيم الصائغ، والأَجْلَح.

وأخرجه الداقطني في «سننه» (٤/ ٢٥٠)، من طريق عكرمة بن عمّار.

وأخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٧/ ٣١٣)، وفي «ذكر أخبار أصبهان» (٢/ ٢٠٢)، من طريق مِسْعر بن كِدام.

. . . .

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٨/ ٢٩٦)، من طريق محمد بن إسحاق.

جميعهم، عن نافع، به.

وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (٤/ ٤٢٧) رقم (٢٠٢٨)، والإمام أحمد في «المسند» (٢/ ١٦ ـ ٢٩ ـ ٣١ ـ ١٠٤)، وفي «الأشربة» رقم (٧)، وابن ماجه في «سننه» (٢/ ١١٢٤) رقم (٣٣٩٠)، والترمذي في «سننه» (٤/ ٢٩١) رقم (١٨٦٤)، والنسائي في «سننه» (٨/ ٦٩٥ ـ ٧٢٩) رقم (٥٦٠٣ ـ ٥٧١٧)، وابن الجارود في «المنتقى» (١/ ٢٩١) رقم (٨٥٩)، وأبو يعلى في «مسنده» (٩/ ٤٧٠) رقم (٥٦٢١ ـ ٥٦٢٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٨) رقم (٦٢٩٧)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢/ ١٩١) رقم (٥٣٦٩)، والدارقطني في «سننه» (٤/ ٣٤٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٣٠٦)، من طريق أبي سلمة بن عبدالرحمن.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٩١)، وفي «الأشربة» رقم (٧٤)، والنسائي في «سننه» (٨/ ٧٢٩) رقم (٥٧١٦)، وأبو يعلى في «المسند» (٩/ ٣٥٦ ـ ٣٥٨) رقم (٥٤٦٦ ـ ٥٤٦٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٢٢٧ ـ ٢٤١) رقم (١٣١٥٧ ـ ١٣٢١٢ ـ ١٣٢١٣)، وفي «المعجم الأوسط» (٨/ ٥٢) رقم (٧٩٤٣)، وفي «مسند الشاميين» (٢/ ٣٨) رقم (٨٧٦)، وتمَّام في «فوائده» ـ كما في «الروض البسَّام» (٣/ ٢١٦) رقم (٩٩٨) ـ والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٨/ ٢٩٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٨/ ١١٤)، من طريق سالم بن عبدالله.

. . . .

وأخرجه ابن ماجه في «سننه» (٢/ ١١٢٤) رقم (٣٣٩٢)، وابن أبي حاتم في «علل الحديث» (٢/٢٥٨) رقم (١٥٦٧)، من طريق أبي حازم سَلَمة بن دينار.

وأخرجه بن عدي في «الكامل» (٦/ ٣٩٤)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٧٥)، من طريق عبدالله بن دينار.

جميعهم (أبو سلمة بن عبدالرحمن، وسالم بن عبدالله، وأبو حازم سلمة بن دينار، وعبدالله بن دينار)، عن ابن عمر، به.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح ـ كما تقدَّم ـ أخرجه مسلم في «الصحيح»، وإسناد المؤلِّف وإن كان فيه أبو مَعْشر وهو ضعيف، إلا إنَّه تابعه على روايته عن نافع كثير من الحُفَّاظ الثقات كما تقدم.

شواهد الحديث:

للحديث شواهد كثيرة، منها:

١ ـ حديث عبدالله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنه ـ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «ما أَسْكَرَ كثيرُه فقليلُه حرام».

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٩/ ٢٢١) رقم (١٧٠٠٧)، والإمام أحمد في «المسند» (٢/ ١٨٥)، وابن ماجه في «سننه» (٢/ ١١٢٥) رقم (٣٣٩٤)، والنسائي في «سننه» (٨/ ٧٠٠) رقم (٥٦٢٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ١٠) رقم (٦٣١٤)، وتمَّام في «فوائده» ـ كما في

. . . .

«الروض البسام» (٣/ ٢١٩) رقم (١٠٠١) ـ والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٨/ ٢٩٦).

٢ ـ حديث سعد بن أبي وقّاص ـ رضي الله عنه ـ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «أَنْهاكُم عن قليلِ ما أَسْكَرَ كثيرُه».

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٦٧) رقم (٢٣٧٥٤)، والدارمي في «سننه» (٢/ ١٥٤) رقم (٢٠٩٩)، والنسائي في «سننه» (٨/ ٧٠٠) رقم (٥٦٢٤)، وابن الجارود في «المنتقى» (١/ ٢٩١) رقم (٨٦٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٩) رقم (٦٣٠٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢/ ١٩٢) رقم (٥٣٧٠)، والداقطني في «سننه» (٤/ ٢٥١)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٨/ ٢٩٦).

٣ ـ حديث جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «ما أَسْكَرَ كثيرُه فقليلُه حَرَام».

أخرجه أبو داود في «سننه» (٢/ ٣٥٢) رقم (٣٦٨١)، وابن ماجه في «سننه» (٢/ ١١٢٥) رقم (٣٣٩٣)، والترمذي في «سننه» (٤/ ٢٩٢) رقم (١٨٦٥)، وابن الجارود في «المنتقى» (١/ ٢٩١) رقم (٨٦٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ١٠) رقم (٦٣١٦)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٨/ ٢٩٦).

٤ ـ حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «ما أَسْكَرَ منه الفَرَق فملءُ الكَفِّ منه حَرَام».

أخرجه أبو داود في «سننه» (٢/ ٣٥٤) رقم (٣٦٨٧)، وابن الجارود

. . . .

في «المنتقى» (١/ ٢٩١) رقم (٨٦١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ١٠) رقم (٦٣١١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ٦) رقم (٥٥٧٥).

وأصله عند البخاري في «صحيحه» (١/ ٩٧) رقم (٢٤٢)، وفي (٤/ ١٢) رقم (٥٥٨٥)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٥٨٥) رقم (٢٠٠١)، بلفظ: «سُئل رسول الله ﷺ عن البِتْع؟ فقال: «كل شراب أسكر فهو حرام».

٥ ـ حديث قَيْس بن سعد بن عُبادة ـ رضي الله عنهما ـ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْر، وكلُّ مُسْكِرٍ حَرَام».

أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ١٠) رقم (٦٣١٥)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٣٤٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٣٥٢) رقم (٨٩٨).

وإسناده ضعيف، فيه راوٍ لم يُسَم.

*****